التغيرات التى تحدث
فى
الكلمات عند بنائها للتكسير
وبيان مدى ارتباطها بالذوق العربى
فى القياس والسماع

إعداد
د / رباب إبراهيم عبد الفضيل
مدرس بقسم اللغويات
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنات بالإسكندرية

مُقَدِّمَة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

أحمد الله حمد الشاكرين، وأصلى وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين.
سيدنا محمد، وعلى آله، وأصحابه أجمعين، إلى يوم الدين.

وبعد..

فعندما كنت أفتش عن موضوع ليكون مجالاً للبحث ؛ لفت نظرى (باب) فى كتاب (الخصائص) تحت عنوان : (فك الصيغ) و بالاطلاع عليه وجدت أنه يدور حول التغيرات التى تطرأ على الكلمات عند بنائها للتكسير أو التصغير أو النسب أو غيرها من الصيغ الأخرى التى يلزم فيها تغيُّرها عن سيرتها الأولى وتحولها لبناء جديد، مما وجدته مجالاً خصبا للبحث. فاخترت باب جموع التكسير للبحث فى :

التغيرات التى تطرأ على الكلمات عند بنائها له والتماس الذوق العربى فيها

وبيان مدى ارتباطه بها من جهتين: الجهة الأولى : أثناء التغيير بفك الصيغة الأولى قد يقرُّ الذوق هذا التغيير وقد ينكره ولا يقرُّه فإذا أقرَّه من خلال أمتثاله لأبنية العرب بنى عليه التكسير فى الصيغة الجديدة. وإذا أنكره لانعدامه فى أبنية العرب اتجه فى التقدير للبحث عن بناء آخر يقرُّه وغالباً ما يكون من أمثلة العرب المستعملة حتى يتمكن من استكمال التغيير وبناء التكسير فى الصيغة الجديدة . ويغلب أن يتجلَّى ذلك ويظهر فيما على أربعة أحرف أو أكثر.

أما الجهة الثانية فبالتغيير وفك الصيغ فهى إما أن تتولد صيغ قياسية ومطردة، وإما أن تتولد صيغ سماعية وغير مطردة والمسئول عن ذلك أولاً هو الذوق العربى فما استخدمه بضابط معين فى الأمثال حكم النحاة عليه بالكثرة والاطراد وربما بالقياس. وما استخدمه بدون ضابط فى الأمثال حكم النحاة عليه بالسماع وعدم الاطراد وبهاتين الجهتين تظهر قوة الربط من خلال البحث بين التغيرات بفك الصيغ والذوق العربى.

وقد اعتمدت فى منهجى لتصنيف التغيرات وفك الصيغ على منهج وتصنيف ابن مالك وشراح الألفية أمثال ابن هشام والشيخ خالد والأشموني وابن الناظم فهناك تغيرات فى الظاهر وهناك تغيرات فى التقدير أما التغيرات فى الظاهر : ففيها يرصد الشكل الظاهرى وإن تساوت الحركات بين الصيغة الأصلية والصيغة الجديدة. وأما التغيرات فى التقدير : فهى التى يلاحظ فيها التغيير فى الحركات فى التقدير بعد أن تساوت فى

الشكل بين الصيغة الأصلية والصيغة الجديدة فلابد فيها من ملاحقة هذا التغيير ورصده.

قال ابن مالك :

والجمـــــع إن أبانـــــه تغييـــــر تقـديراً أو لفظـا هـو التكسـير [١]

وشرح الأشمونى منهج ابن مالك فى تصنيف التغيير فقال :

" وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام :لأنه أما بزيادة كصِنْو وصِنْوان، أو بنقص كتُخْمَة وتُخَم، أو تبديل شكل كأَسَد وأُسُد، أو بزيادة وتبديل شكل كَرجَل ورجَال، أو بنقص وتبديل شكل كقَضِيب وقُضُب، أو بهن كغُلاَم وغِلْمان..... والتغيير المقدر نحو فلك ودلاص[٢] وهجان[٣] وشمال وشمال للخلقه "[٤].

ومن الصعوبات التى واجهتنى أن " الكتاب" لسيبويه يعد مصدراً مهما عند البحث عن صيغ التكسير لدراستها والتحقيق فيها، مما يجب الاعتماد عليه فى مقدمة أمهات كتب اللغة؛ ونظراً لتناثر هذه الصيغ فى " الكتاب" ، وصعوبة العثور عليها فى بعض الأحيان ، فقد ساعدنى فى الاسترشاد أحيانا : " فن التصريف " للدكتور يسرى زعير . وقد عددته مصدراً ضمن مصادر البحث لما له من آراء قيمة ، فأحيانا أوافقه وأحيانا أخالفه كغيره من المصادر الأخرى.

وكانت خطة البحث على النحو التالي :-

أولا : تمهيد

ويتضمن الإشارة إلي بيان عدة أمور : الأمر الأول : المراد بـ الجمع والتكسير .

الأمر الثانى : المراد بـ : القياس والسماع .

الأمر الثالث : فصاحة العرب وتفوق لغتهم.

ثانياً : قمت بتقسيم البحث قسمين :

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٠٧.

(٢) دلاص : الدليص : البريق والدلاص من الدروع : اللينة .
ودرع دلاص : براقة (لسان العرب جـ٢/١٤٠٩) ط دار المعارف .

(٣) هجان : يقال بعير هجان وناقة هجان والهجان من الإبل : البيضاء الخالصة اللون (المرجع السابق جـ٤/٤٦٢٥)

(٤) منهج السالك جـ٤/١١٩ – ١٢٠ وانظر : التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٢٩٩.

القسم الأول : **التغيرات فى حال القياس والاطراد**

وفيه عدة فصول :

الفصل الأول : تغيرات بالزيادة والتبديل فى الشكل.

الفصل الثانى : تغيرات بالنقص والتبديل فى الشكل.

الفصل الثالث : تغيرات بالزيادة والنقص والتبديل فى الشكل.

الفصل الرابع : تغيرات بالزيادة والنقص

القسم الثانى : **التغيرات فى حال السماع والشذوذ**.

وفيه عدة فصول :

الفصل الأول : تغيرات بالزيادة.

الفصل الثانى : تغيرات بالنقص.

الفصل الثالث : تغيرات بالتبديل فى الشكل.

الفصل الرابع : تغيرات بالزيادة والتبديل فى الشكل.

الفصل الخامس : تغيرات بالنقص والتبديل فى الشكل

الفصل السادس : تغيرات بالزيادة والنقص والتبديل فى الشكل.

الفصل السابع : تغيرات بالزيادة والنقص.

الفصل الثامن : تغيرات فى التقدير.

ثم الخاتمة : وفيها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال البحث.

ثم المصادر والمراجع.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

الباحثة

د/ رباب إبراهيم عبدالفضيل

التمهيد

وفيه عدة أمور :

الأمر الأول : المراد بـ الجمع والتكسير.

أولاً: المراد بالجمع : فالجمع فى اللغة يقال معناه : " جمع الشيء عند تفرقه بجمعه جمعا[١]" **وفى اصطلاح النحاة :** يقول عنه ابن يعيش " اعلم أن الجمع ضم شيء إلى أكثر منه. فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم وإنما يفترقان فى المقدار والكمية، والغرض بالجمع : الإيجاز والاختصار، إذ كان التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة. وهو على ضربين جمع تصحيح وجمع تكسير فجمع الصحة ما سلم فيه واحده من التغيير " [٢].

وقد ذكر الرضيّ فى شرح الكافية[٣] عدة وجوه يتميز بها الجمع وتتلخص فى ثلاثة وجوه:- الأول: أن الجمع على صيغة خالصة من صيغ معدودة معروفة، وهذه الصيغة تغاير صيغة المفرد : إما بتغيير ظاهر، أو مقدر، فالمغايرة الظاهرة: إما بالحركات كاسد وأسد ونمر ونمر ، وإما بالحروف كرجال وكتب ، والمغايرة المقدرة كهجان وفلك ، **والثانى** : أن للجمع واحد من لفظة ، **والثالث:** أن الجمع يرد إلى واحده فى النسب مطلقا والتصغير إن كان جمع كثرة .

ثانيا : المراد بالتكسير :

التكسير فى اللغة : يقال كسر الشيء يكسره كسراً فانكسر وتكسَّر، شُدِّد للكثرة. وكسَّره فتكسر [٤]. **وفى اصطلاح النحاة** : أجمع النحاة على أن التكسير ما تكسر و تغير فيه بناء المفرد. **فقال ابن السراج** : " هذا الجمع يسمى مكسراً، لأن بناء الواحد فيه قد غير عما كان عليه، فكأنه قد كسر، لأن كسر كل شيء تغييره عما كان عليه" [٥].

وقال ابن الحاجب: "جمع التكسير :ما تغير بناء واحدة "[٦]

---

(١) لسان العرب مادة جمع جـ١/٦٧٨.
(٢) شرح المفصل جـ٥/٢مكتبة المتنبى – تأليف أحمد أمين.
(٣) شرح الرضي جـ٣/٣٦٥-٣٦٦بتصرف وانظره أيضا فى التحقيق فى شرح الشافية جـ٢/٦٩٣ لمحمد محى الدين عبدالحميد وآخرين.
(٤) لسان العرب مادة كسر جـ٤/٧٢.
(٥) الأصول فى النحو جـ٢/٤٢٩ تحقيق د/ الحسين الفتلى ط الثالثة.
(٦) شرح الكافية محققه جـ٣/٣٩٦ تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر – ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.

وقال ابن يعيش : " وإنما قيل له مكسر لتغيير بنيته عما كان عليها واحده فكأنك فككت بناء واحده وبنيته للجمع بناء ثانيا فهو مشبه بتكسير الأبنية لتغيير بنيتها عن حال الصحة [١]" **وقال ابن هشام** : " وهو ما تغير فيه صيغة الواحد"[٢]. " **وقال الأشمونى** : " جمع التكسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظاً أو تقديراً "[٣].

ثم قال : " وإنما قلت بصورة (تغيير) لأن صيغة الواحد تتغير حقيقة، لأن الحركات التى هى فى الجمع غير الحركات التى هى فى المفرد " [٤].

ثم قال : " لا يرد عل التعريف المذكور نحو : جفنان ومصطفين فإن التغيير فيهما لا دخل له فى الدلالة على الجمعية، فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية " [٥].

وأعلق على ذلك فأقول : بهذا الاستدراك للأشمونى يتبين رفض اعتراض من يعترض بأن جمع التصحيح للمذكر أو المؤنث تطرأ عليه تغيرات فلماذا خص التكسير بلفظ التغيير فقد بان الفرق.

وجمع التكسير على ضربين : جمع قلة وجمع كثرة. فجمع القلة : الثلاثة فما فوقها إلى العشرة. وجمع الكثرة : ما فوق العشرة إلى غير نهاية وقد يستعمل كل منهما فى موضع الآخر مجازاً [٦].

أما أبنية جمع القلة فأربعة : أَفْعِلة وأَفْعُل وفِعْلة وأَفْعَال على الرأى المشهور عند النحاة. أما أبنية جمع الكثرة فسبعة عشر إجمال وثلاثة وعشرون تفصيلا وزاد الأشمونى : فُعالى بضم الفاء وفتح اللام وزاد ابن الحاجب فعالين وهى على النحو التالى :

١- فُعْل بضم الفاء وسكون العين.
٢- فُعَل بضم وفتح العين.
٣- فُعُل بضمتين.
٤- فِعَل. بكسر الفاء وفتح العين.
٥- فُعَلة بضم الفاء وفتح العين.

---

(١) شرح المفصل جـ٥/٦.
(٢) التوضيح من خلال التصريح جـ٢/٢٩٩ – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى الحلبى .
(٣) منهج السالك إلى ألفية أبن مالك جـ٤/١١٩– دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى الحلبى.
(٤) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٥) المرجع السابق جـ٤/١٢٠.
(٦) شرح ألفية ابن الناظم ص ٧٦٨، حققه د/ عبدالحميد عبدالمجيد – دار الجيل – بيروت – لبنان.

٦- فَعلَة بثلاث فتحات.
٧- فِعَلة بكسر الفاء وفتح العين.
٨- فَعْلى بفتح أوله وسكون ثانية.
٩- فُعَّل بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة.
١٠- فُعال بضم الفاء وتشديد العين مفتوحة بعدها ألف.
١١- فِعَال بكسر الفاء وفتح العين محففه بعدها حرف مد.
١٢- فُعُول بضمتين.
١٣- فِعْلان بكسر الفاء وسكون العين.
١٤- فُعْلان بضم الفاء وسكون العين.
١٥- فُعَلاء بضم الفاء وفتح العين.
١٦- افْعِلاء بكسر العين.
١٧- صيغة منتهى الجموع وليس لها ضابط يجمع بل لها صيغ متعددة وضابطها كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أوسطها ساكن. وهى على وزن : ١- فعالل. ٢- شبه فعالل وهى (مفاعل أو فياعل أو فواعل أو أفاعل). ٣- فعالَى بفتح اللام. ٤- فعالِى بكسر اللام والياء المخففة. ٥- فُعالى بضم الفاء وفتح اللام. ٦- فعالِيّ بفتح الفاء وكسر اللام وتشديد الياء ٧- فعائل. ٨- فواعل.

الأمر الثانى : المراد بـ القياس والسماع .

أولاً : القياس : فالقياس فى اللغة : التقدير [١] يقال قاس الفعل إذا قدره وقاس الجراحة بالميل إذا قدر عمقها به ومنها سمى الميل مقياساً ويستعمل أيضا فى التشبيه. يقال هذا قياس ذلك إذا كان بينهما مشابهة[٢].

وفى اصطلاح النحاة : عرفه ابن الأنبارى بقوله : هو حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان فى معناه وحمل غير المنقول على معناه، قياس الأمثلة على القاعدة وذلك، أن المنقول المطرد يعتبر قاعدة، ثم يقاس عليها غيرها [٣]. فهو إذن كما يقول ابن الانبارى فى كتابه (لمع الأدلة) : حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على

(١) لسان العرب مادة (قيس) جـ٤/٣٧٩٣.
(٢) انظر : الكليات للكفوى جـ٤/٤٣ ط دمشق ١٩٧٤.
(٣) أصول النحو العربى فى نظر النحاة ص ٧٦/ للدكتور محمد عيد.

الفرع [١]. فالقاعدة فى النحو تعتبر حكما من أحكام القياس يجب أن يخضع لها كل الأمثلة رضيت أم أبت. وتحمس النحاة للقياس تحمسا شديداً يقول عنه الكسائى :

إنمـــا النحـــو قيـــاس يتبـــع وبـــه فـــى كـــل أمـــر ينتفـــع [٢]

كما قال عنه ابن جنى : " مسألة واحدة فى القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس "[٣].

وقد أشار ابن الأنبارى إلى مقدار نفوذ القياس فى النحو العربى حيث قال:

" واعلم أن إنكار القياس فى النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس [٤]، كما قرر بعضهم أنه مما انعقد عليه الإجماع، وأنه بمنزلة الأدلة القاطعة [٥].

والبعض الآخر يرى أن القياس : " هو محاكاة كلام العرب فى طرئقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم فى صوغ أصول المادة وفروعها، وضبط الحروف، وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك[٦]".

ما يرادف القياس من ألفاظ مثل : المطرد والغالب والكثرة والسائغ.

فالمطرد : لا يتخلف. **والغالب** : أكثر الأشياء ولكنه يتخلف. **والكثير** : دونه.

قال السيوطى:"اعلم أنهم يستعملون(غالبا وكثيراً ونادراً وقليلا وطردا، فالمطرد لا يتخلف، والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف والكثير دونه القليل[٧]".

ومرجع أساس هذا التقسيم لدى النحاة هو الكثرة النسبية للنصوص التى يستشهد بها قال ابن جنى : " ومع التجاوز عن هذه الدقة فى تحديد المعنى، فإنه يمكن من كلامهم عنها واستعمالهم لها استخلاص أساس لتقسيم تلك المصطلحات وهو الكثرة النسبية للنصوص أو القلة النسبية لذلك. وفى الجانب الأول تأتى المصطلحات التى تدل بمعناها عن تلك الكثرة. وهى : (القياس – المطرد – الغالب – الكثير – الأكثر).. وفى الجانب الثانى يأتى : (القليل والأقل والشاذ والنادر والمسموع).

---

(١) الأعراب فى جدل الأعراب ولمع الأدلة ص ٤٥ – ٩٣ لابن الأنبارى تحقيق سعيد الأفغانى – دمشق ١٩٥٧م.
وانظر : الاقتراح فى علم أصول النحو للسيوطى ص ٤٨ ، تحقيق : أحمد محمد قاسم الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.
(٢) معجم الشعراء لمرزبانى ص ١٣٨ ط ١٩٦٠ تحقيق عبد الستار فراخ.
(٣) انظر : أصول النحو العربى ص٧٨.
(٤) الأغراب فى جدل الأعراب ص ٩٣ – ٩٥.
(٥) أصول النحو ص ٧٨.
(٦) اللغة والنحو بين القديم والحديث ص ٣٨ – تأليف عباس حسن.
(٧) المزهر فى علوم اللغة وأنواعها للسيوطى جـ١/٢٣٤ – شرح محمد حمد جاد وآخرين أحياء دار الكتب العربية – القاهرة.

ثانيا السماع : فالسماع فى اللغة : كل ما سمعت به فشاع وتكلم به وقد قاله ابن منظور (١).

وما يرادف السماع من ألفاظ مثل : القليل والنادر والشاذ المسموع.

فالقليل : دونه الكثير. والنادر أقل من القليل (٢). وقد قاله السيوطى نقلا عن ابن هشام .

قال ابن جنى : " قد يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه إلا أنه ليس بقياس" (٣).

والذى أراه صوابا فى القول بين السماع والقياس :

أنه لو كان المراد بالقياس هو محاكاة كلام العرب فى طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم فى صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات، وما يتبع ذلك كما رآه بعض العلماء الذين يختارون ذلك ، لقلت به مثلهم، وليس القياس الذى يراه ابن الانبارى من خضوع الأمثلة للقاعدة فاللغة لا تخضع لقياس مطرد كما قاله د/ أحمد أمين (٤) وإلا اعتمدنا على السماع فقط هذا السماع الذى أهمله النحاة، وقدموا عليه ما وضعوا من قواعد (٥)، لأن اللغة كلها سماع وهذا ما أراه الصواب.

الأمر الثالث: فصاحة العرب وتفوق لغتهم .

فقد تميزت اللغة العربية بشجاعتها في تدفق أساليبها وتفوق لغتها على غيرها من اللغات الأخرى، فقد كان لها من ثراء الألفاظ وتعدد الصيغ ما أتاح لها هذا التميز وقد تمثل ذلك جلياً فى كثير من الصيغ تنال ذلك المثنى فقد عرف المثنى ، بما دل على اثنين أو اثنتين واغنى عن المتعاطفين فتقول زيدين بلفظ واحد يدل على مكرر بخلاف ذلك فى الانجليزية مثلاً فنراهم لا يتميزون بهذا الاختصار فإذا ارادوا التثنية استخدم اللفظ مكرراً وقد فرق بين الاسمين بلفظ (AnD) فإذا أرادوا الجمع انحصر اللفظ مقيداً بعلامة (ء) ولم يكن هناك تعدد وتدفق فى أساليب أخرى تشير للجمع وتدل عليه . بخلاف ما نراه فى لغة العرب فقد جعلوا للمثنى علامتين فهناك صورة فى حال الرفع وعلامة تميزه وهناك صورة فى النصب والجر وعلامة مغايرة تميزه وهناك صورة لما يلحق به من ملحقات متعددة. وأما الجمع فقد تعددت فيه الأساليب أيضاً والصورة فهناك ما جمع بألف وتاء وما يلحق به فتقول هندات وأزرعات وهناك الجمع المذكر السالم نحو زيدون وله صورة فى الرفع وصورة فى النصب والجر وهناك ما يلحق ببابه من ألفاظ متعددة وهناك جمع التكسير للقلة وجمع التكسير للكثرة ، وقد ينوب أحدهما

---

(١) لسان العرب مادة (سمع) جـ٢/٢٠٩٦.
(٢) انظر : المزهر فى علوم اللغة للسيوطى جـ١/٢٣٤.
(٣) الخصائص جـ١/١١٥ – ١١٦ تحقيق محمد على النجار : المكتبة العلمية.
(٤) انظر : ضحى الإسلام جـ٢/٢٨٠ – ٢٨١ تأليف أحمد أمين.
(٥) انظر الضرورات النحوية ص٢١ د/حامد نيل ١٩٧٨ القاهرة.

عن الآخر . فيعبر بالقلة ويراد الكثرة ويعبر بالكثرة ويراد القلة فالأول كـ رِجْل وأرْجُل وعُنُق وأعناق وفؤاد وأفئدة. والثانى : كـ رَجُل ورجال وقلْب وقُلُوب وصُرَد وصِرْدان[١].

وهناك جمع الجمع[٢] مثال أقوال أنعام فيقال أقاويل وأناعيم ، وهناك جمع جمع الجمع فقد أثبته الزجاجى ومثله بأصائل وهى العشايا، فإنه جمع آصال . وآصال جمع وأُصُلٌ جمع أصيل[٣].

كما أن هناك في لغة العرب قد يطلق اللفظ مفرداً ويراد به الجمع ومنه قوله تعالى: ﴿وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ مَا نَشَآءُ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ﴾[٤]. فقد استخدم اللفظ (طفلا) مفرداً والمراد الجمع أطفالا

وهناك أيضاً اسم الجمع[٥] وهو ماليس له واحد من لفظه بل من معناه نحو : الإبل والغنم، فواحد الإبل بعير وناقة وواحد الغنم شاة. وهناك اسم الجنس الجمعى[٦] وهو الذى يفرق بينه وبين مفرده إما بالتاء نحو تمر وتمره ، أو بالياء نحو روم وروومى. وهناك اسم الجنس الإفرادي ، نحو : ماء ولبن فإنه صالح للقليل والكثير[٧].

فكل هذه الأساليب المتعددة والصور المتباينة إنما تدل على قوة اللغة العربية وغزارتها وسعة ألفاظها وثرائها وتدفقها ما يمكنها لأن تكون المختارة والمختصة للتنزيل فى القرآن الكريم .

---

(١) انظر : شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨١١، والتبيان فى تصريف الأسماء صـ١٤٧، تأليف د/ أحمد حسن كحيل – دار البيان العربى.
(٢) انظر: الكتاب جـ٢/٢٠٠ ط بولاق، شرح المفصل جـ٥ / ٧٤، ٧٥، شرح الشافية جـ٢/٢٠٩، همع الهوامع جـ٦/١٢٣– ١٢٤، والتبيان فى تصريف الأسماء ص ١٨٠– ١٨١.
(٣) انظر: همع الهوامع جـ٦/١٢٥، والتبيان فى تصريف الأسماء صـ١٨١.
(٤) من سورة الحج آية رقم (٥).
(٥) انظر: شرح الكافية للرضيّ النسخة المحققة جـ٣/ ٣٦٥_ ٣٦٦ ، وشرح الشافية للرضيّ جـ٢/١٩٣–١٩٤ وتحقيق محمد محي الدين عبدالحميد وآخرون والتبيان فى تصريف الأسماء صـ١٧٥– ١٧٧.
(٦) انظر: المراجع السابقة نفس الصفحات.
(٧) منهج السالك جـ٤/١٥٨.

القسم الأول

التغيرات فى حال القياس والاطراد

الفصل الأول: التغيرات بالزيادة والتبديل فى الشكل وفيه عدة مباحث:

١ـ مبحث التكسير على (أَفْعُل) جمعا للقلة

وهو جمع قياسى لدى العلماء لنوعين. كل منهما لجمعه شروط ونبحث هنا **النوع الأول** ويكون من (فَعْل) بفتح الأول وسكون الثانى نحو كَلْب وكَعْب وفَرْخ.

والتغيير وفك الصيغة فيه يكون بالزيادة والتبديل فى الشكل أما الزيادة فقد زيدت الهمزة فى أول الجمع وأما تبديل الشكل فقد تبدلت الفاء والعين أما الفاء فسكنت فى الجمع بعد أن كانت مفتوحة فى المفرد. وأما العين فقد تبدلت بالضم فى الجمع بعد أن كانت ساكنة فى المفرد. فيقال فى الجمع أَكْلُب وأَكْعُب وأَفْرُخ.

أما عن شروط (فَعْل) فهى كما يلي: الشرط الأول : كون (فَعْل) اسماً فقد ذكره سيبويه قال: " أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان (فعْلاً) فإنك إذا ثلّثته إلى أن تعشره فإن تكسيره (أَفْعُلٌ). وذلك قولك: وذلك قولك: كَلْبٌ وأَكْلُبُ، وكَعْبٌ وأَكْعُبٌ، وفَرْخٌ وأَفْرُخٌ، ونَسْرٌ [١] وأَنْسُرٌ "[٢].

فقد ذكر سيبويه عند تكسير (فَعْل) فى الأسماء فأنه يأتى على أَفْعُل جمعاً للقلة كما ذكر الأمثلة كلها صحيحة العين واللام ولم يحذف منها شيء ثم ذكر بعد ذلك أن المضاعف يجرى هذا المجرى قال: " والمضاعف يجرى هذا المجرى، وذلك قولك: ضَبٌّ وأضبٌّ[٣]... وصَكٌّ[٤] وأصكٌّ.. وبتٌّ[٥] وأبُتُ " [٦].

ثم ذكر أيضا أن معتل اللام بالياء أو بالواو يجرى هذا المجرى أيضا فقال: "والياء والواو بتلك المنزلة. تقول: ظَبْيٌ[٧].. وأظبٌ ودلو[٨].. وأدلٍ وثَدْيٌ[٩].. وأثدٍ" [١٠].

---

(١) **النسر: طائر معروف لسان العرب جـ٤/ ٤٤٠٧.**
(٢) **الكتاب جـ١٧٥/٢ط بولاق من خلال الطبعة المحققة لعبد السلام هارون ط٣ ١٤٠٨- ١٩٨٨ دار الكتب العلمية.**
(٣) **الضب: دويبة من الحشرات معروفة (لسان العرب جـ٢٥٤٣/٣)**
(٤) **الصك: الضرب الشديد بالشيء العريض وقيل هو الضرب عامة (المرجع السابق جـ٢٤٧٤/٣)**
(٥) **البت : القطع المسأصل (المرجع السابق جـ٢٠٣/١)**
(٦) **الكتاب جـ١٧٦/٢.**
(٧) **الظبى : الغزال (لسان العرب جـ٢٧٤٤/٣)**
(٨) **الدلو : معرفة واحدة الدلاء والجمع أدل فى أقل العدد وهو أفعل قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة (المرجع السابق جـ١٤١٧/٢).**
(٩) **الثدى : ثدى المرأة (المرجع السابق جـ٤٧٤/١).**
(١٠) **الكتاب جـ١٧٦/٢.**

ثم ذكر بعد ذلك أن محذوف اللام من فَعْل يمكنه أن يجمع على أُفْعُل أيضا فقال: "أماما كان أصله (فَعْلاً) فإنه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أفْعُلٍ، (ذلك نحو: يَدٍ و أيْدٍ... لمَّا ردُّوا ما ذهب من الحروف كسّروه على تكسيرهم إياه لو كان غير منتقص على الأصل نحو: ظَبْيٍ ودَلْوٍ [١]".

واتفق النحاة فيما ذكره سيبويه من اشتراط الاسمية فى فَعْل حتى يكسر فى القلة على أفْعُل. ولم يصرح سيبويه بلقط شرط كما فعل النحاة وإنما فهم ذلك من خلال ما ذكر.
بخلاف نحو: ١- ضخم وصعب فلا يقال: أضخم ولا أصعب وكذلك عذب وشهم: قال ابن الحاجب " الصفة نحو صعب على صعاب غالباً[٢]"
وعلل الرضى وابن يعيش لعدم تكسير الصفات على أفعل بأمرين: **الأمر الأول**: مشابهتها الأفعال وعملها عملها فيلحق الجمع بأواخرها ما يحلق بأواخر الفعل وهو الواو والنون فيتبعه الألف والتاء لأنه فرعه. **الأمر الثانى**: أنها تتصل بها الضمائر المستكنة والأصل أن يكون فى لفظها ما يدل على تلك الضمائر وليس فى التكسير ذلك. فالأولى أن تجمع هذه الصفات بالواو والنون على أن يستكن ضمير العقلاء الذكور وبالألف والتاء ليدل على جماعة غير ذلك [٣].
هذا وقد كسر العرب بعض الصفات تكسير الأسماء فجاؤا بها على (أفْعُل) قالوا عبد وأعبد[٤].
وحجة النحاة فى ذلك: لغلبة الاسمية فيه على الوصفية ذكره ابن مالك[٥]، وابنه [٦] وابن هشام[٧]. وذكر الصبان [٨]. أن كل وصف غلبت عليه الاسمية اطرد فيه هذا الجمع.

والذى ألاحظه: إقرار النحاة بتكسر (فَعْل) فى الأسماء على أفعل والابتعاد عن أفعل فى الصفات والمرجع فى ذلك نقل الصفة كما يلمح من كلام العلماء حيث قرروا أن الصفات تشبه الأفعال كما يرتبط بينهما من تشابه فى العمل وما يلحق بأواخرها من ضمائر مثل الأفعال. وعلى ذلك تجد الذوق العربى يستكثر من صيغ الجمع التى يلحظ

---

(١) الكتاب جـ٢/١٩٠.
(٢) شرح الشافية جـ٢/١١٦، شرح المفصل جـ٥/٢٤.
(٣) انظر المرجع الأخير نفس الصفحة.
(٤) شرح المفصل جـ٥/٢٥.
(٥) قال ابن مالك: " فلو كان (فَعْل) صفة لم يجمع على أفعل إلا إذا كان مستعملاً استعمال الأسماء كـ عبد وأعبد " شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨١٦.
(٦) ابن الناظم ص ٧٦٩.
(٧) التصريح جـ٢/٣٠١.
(٨) حاشية الصبان جـ٤/١٢٢.

فيها الخفة ويقلل من الصيغ التى يلحظ فيها الثقل ولذلك مجئ العرب بأفعل فى الصفة وإن كان غير قياس لعدم اطراده للأسباب السابقة إلا أنه قليل لهذا السبب وليس مرجع ذلك السماع والقياس.

الشرط الثانى: أن يكون (فَعْل) صحيح العين سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو مثال ذلك: كلب– ظبى– جرو– الجمع أكلب – أظبٍ – أجر[1].

وبالاطلاع على رأى سيبويه وجدته يقول:

"أما ما كان (فَعْلا) من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على أفعال وذلك: سوط وأسواط، وثوب وأثواب وقوس وأقواس وإنما منعهم أن يبنوه على أفعل كراهية الضمة فى الواو، فلما ثقل ذلك بنوه على أفعالٍ وله فى ذلك أيضا نظائر من غير المعتل، نحو أفراخ وأفراد ورفغ وأرفاغ. فلما كان غير المعتل يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى " [2].

وقال: " وقد قال بعضهم فى هذا الباب حين أراد بناء أدنى العدد (أفعل) فجاء به على الأصل، وذلك قليل. قالوا قوس وأقوس.

وقال الراجز: **(لكلِّ عَيْش قد لَبسْتُ أَثْوُباَ)**" [3].

وقال: " وأما ما كان من بنات الياء وكان فعْلا) فإنك إذا بنيته بناء أدنى العدد بنيته على أفعال، وذلك قولك: بيت وأبيات وقيد وأقياد وخيط وأخياط، شيخ وأشياخ. وذلك أنهم كرهوا الضمة فى الياء كما يكرهون الواو بعد الياء... وهى في الياء أثقل. وقد بنوه على أفْعُل على الأصل، قالوا: أعين. قال الراجز:

أنَعْتُ أعياراً رَعَيْنَ الخَنْزَرَا أنْعَتُهُنَّ أيُرَا وكَمَرَا [4]

---

(١) وأصلهما: اظْبُىٌ – أَجْرُوٌ بضم الباء والراء فقلبت ضمتها كسرة والواو فى أجرو ياء وحذفت الياء الأصلية فى اظبىٌ والمنقلبة فى أجروٌ على حد الحذف فى قاضٍ وغاز (شرح المفصل جـ٥/٣٥ بتصرف، وانظر: شرح ابن عقيل جـ٤/٥٣، وتحقيق محي الدين عبدالحميد عليه).

(٢) الكتاب جـ٢/١٨٤ – ١٨٥.

(٣) السابق جـ٢/١٨٥ والشاهد فيه: جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح وقائله : معروف بن عبدالرحمن وهو صدر البيت وعجزه : *حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا* من بحر الرجز ، وينظر فى : المقتضب جـ٢/١٩٧، ومجالس ثعلب ص٤٣٩. تحقيق / عبدالسلام هارون : دار المعارف ١٣٦٩، المنصف ج/٢٨٤، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، والتصريح جـ٢/٣٠١/ ومنهج الصسالك جـ٤/١٢٢.

(٤) الكتاب جـ٢/١٨٥،١٨٦، وينظر فى : المقتضب جـ٢/١٩٧ والمخصص جـ٢/٣٠ تحقيق الشنقطي بولاق ١٣١٨.وانظر لسان العرب مادة (أير) جـ١/١٨٩.
الأعيار/جمع عير وهو حمار الوحش (لسان العرب جـ٣/٣١٨٥).
خنزر/ الخنزة الغلظة المرجع السابق مادة خنزر جـ٢/١٢٧٦.

وقال آخر:

يــا أضْــبُعاَ أكَلَــتْ آيــارَ أحْمِــرةٍ ففــي البُطــونِ وقــد راحــتْ قَراقِــرُ[1]

بناه على أفْعالٍ وقالوا أعيان. قال الشاعر:

ولكنَّنــي أغْــدُو عَلَــيَّ مُفَاضَــةٌ[2] دِلاصٌ[3] كأعْيــانِ الجــرادِ المُــنَظَّمِ"[4] [5]

وبالنظر نجد أنَّ سيبويه ذكر في نصوصه السابقة عدة أمور وهي:

الأمر الأول: أن فَعُل إذا كان معتل العين بالياء أو الواو وأردت تكسيره جمعاً للقلة كسرته على (أفعال) غالبا لا على (أفعل). **الأمر الثاني**: السبب في ذلك استثقال الضم على الياء والواو في (أفْعُل). **الأمر الثالث**: بعض العرب يكسرون المعتل على (أفعل). استناداً للأصل فقيل في قوس وثوب وعين وأير: أقوس وأثوب وأعين وآيُرْ. وهذا يعني اعتراف سيبويه بعدم شذوذه فجئ المعتل على (أفعل) على الأصل وقد أيد ذلك السماع.

وما ذكره سيبويه نص عليه المبرد وابن السراج : وأضاف المبرد حيث قال:

" فأما قولهم في عين: أعين فانه جاء على الأصل مثل – كلب أكلب – وأعيانُ على الباب كما قال الشاعر:

ولكنمــا أغْــدُو عَلَــيَّ مُفَاضَــةٌ دِلاصٌ كأعيــان الجــرادِ المُــنَظَّمِ[6]

وقال الآخر:

فَقَــدْ أَرُوعُ قُلــوبَ الغَانيَــاتِ بِــهِ حتَّــى يَمِلْــنَ بِأَجْيَــاد وأَعْيَــانِ[7]

واذا اضطر شاعر جاز أن يقول في جميع هذا (أفْعُل) لأنه الأصل. كما قال الشاعر: **(لكل عيش قد لبست أثوبا")**[8] .

الأير: ريح الجنوب المرجع السابق مادة (أير) جـ١/١٨٩.

الشاهد: جمع أير على (أفعل) كما قالوا: أثوب والقياس أن تبنى على أفعال كأبيات وأثواب.

(١) **قائله : مجهول وينظر في : نوادر أبي زيد ص٧٦ بتعليق / سعيد الخوري، المقتضب جـ١/١٣٢ وهو من بحر / البسيط.**

الشاهد فيه جمع (أير) على آيار قياساً.

(٢) **المفاضه**: الدروع السابغة البارزة (لسان العرب جـ٣/٣٤٣١).

(٣) **الدلاص**: **الدروع** الصقيلة البراقة. لسان العرب مادة (دلص) جـ٢/١٤٠٩.

(٤) **قائله /يزيد بن عبدالمران من بحر / الطويل وينظر في : المقتضب جـ١ / ١٣٢/ جـ٢ / ١٩٧ ، المنصف جـ٣/ ٢١،٥١. وينظر في لسان العرب مادة (عين) جـ٣/٣١٩٦.**

(٥) **الكتاب جـ٢/١٨٥ – ١٨٦.**

(٦) **سبق تخريجه**

(٧) **قائله : نسب إلى أبي على في المنصف جـ٣/٥١، ونسب إلى رومي بن شريك الضبي في النوادر وينظر في : المنصف جـ٣/٥١، والنوادر لأبي زيد ص٢٢.**

(٨) **المقتضب جـ٢/١٩٧ وانظر الأصول في النحو جـ٢/٤٣٣.**

فقد بين المبرد قول بعض العرب (أعين) على الأصل إلا أنه ضرورة وهى ضرورة جائزة وليست بشاذة وربطه ابن السراج بالقلة [١]

تعقيب: لاحظ د/ يسرى زعير أن علماء اللغة السابقين استشفوا أن العرب كانوا يستثقلون بعض صيغ الجمع فيقللون منها وربما استخفوا بعضها الأخر فأكثروا منها [٢]. وهى ملاحظة صائبة.

والذى يدعم هذه الرؤية قول ابن يعيش بالإضافة إلى ما صرح به سيبويه والمبرد: "فإن قيل ولم اختص أَفْعُل (بفَعْل) ساكن العين مفتوح الفاء قيل لخفته وكثرة استعماله اختاروا له أخف اللفظين وأقلهما حروفا، لأن بنية الجمع على حسب واحده فإذا كان الواحد خفيفاً قليل الحروف قلَّت حروف جمعه وحركاته اللاحقة لتكسيره وإذا ثقل الواحد وكثرت حروفه كثر ما يلحق جمعه لما ذكرناه من أن الجمع يكون بزيادة على الواحد"[٣].

وكذلك قول الرضى: " إن (فَعْل) إذا كان أجوف فالغالب فى قلته (أفعال) كثوب وأثواب، وذلك لأنهم لو قالوا فيه (أفعل) نحو: أسوط وأبيت ثقلت الضمة على حرف العلة، وإن كان قبلها ساكن لأن الجمع ثقيل لفظا ومعنى فيستثقل فيه أدنى ثقل ؛ وقد جاء فيه أفعل قليلا نحو: أقوس وأثوب وآيُر وأعين، وقد يجئ غير الأجوف فى القلة على أفعال أيضا قليلا كفرخ وأفراخ "[٤].

وأقول: رؤية العلماء بكثرة تكسير (فَعْل) على أفعل الصحيح العين لكثرة النظائر فى ذلك بقلته في معتل العين كلها ترجع إلى الذوق العربى فالذوق العربي ينفر من الثقل فإذا كان الجمع بالزيادة على ما قد علمنا استدعى ذلك كثرة اللجوء إلى هذا البناء فى القلة والنفور من (أفعال) وإن كان قد سمع فى الصحيح قالوا: فرخ أفراخ وإنما استدعى الهروب من أفعال ما قد علمنا من ملاحظة العلماء من لدن سيبويه إلى الرضى وهو البحث عن بناء أكثر خفة حتى تمثل ذلك فى (أفعل) فى الصحيح وما كان معتل العين فقد سمع أيضا فيه (أفعل) وهذا وإن دل فإنما يدل على تعدد صيغ الجمع لدى العرب فما كان منها ثقيل قللوا منه لذلك قلَ فى فَعْل معتل العين أن يأتى على أفعل، لثقل الضمه فى العين إذا كانت واواً أو ياءً وما كان منها خفيف أكثرو منه لذلك هو كثير فى صحيح العين ولست سباقة فى هذه الرؤية بل سبقنى فيها أ د / يسرى زعير حيث قال: " فمن هذا كله ندرك أن العلماء قد قرروا أن العرب كانوا ذوى ذوق رفيع وحس

---

(١) الأصول فى النحو جـ٢/٤٣٣.
(٢) فن التصريف جـ٢/٢٠٥ بتصرف.
(٣) شرح المفصل جـ٥/١٥.
(٤) شرح الشافية جـ٢/٩٠ وانظر شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨١٧.

مرهف لأنهم تخيروا من الكلام أخفه وأسلسه غالبا فلا يجوز أن نصف شيئا من كلامهم بالشذوذ وهذا ما جرى عليه جمهرة العلماء" [١].

ويدلى هنا د/ يسرى بدلوه وأشاركه القول رداً على ابن هشام حينما حكم بشذوذ (أعين) قياساً فى قوله تعالى: ﴿ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ﴾ [٢] فلوروده فى القرآن يراه من الشاذ فى القياس الفصيح فى الاستعمال يحفظ ولا يقاس عليه أما (أثوب وأسيف) فيراه شاذا فى القياس والسماع لسماعه فى غير القرآن ولو أنه سار على نهج السابقين لوصف أعين وأثوب وأسيف بالقلة لما فيه من الثقل الذى لا يوجد فى أعيان وأثواب وأسياف لو جاءت على أفعال. أو على عيون جمع كثرة.

ويؤيد نظرته برفض شذوذ أعين حيث استخدمت فى القرآن الكريم وقد استعملت جمعاً للباصرة اثنتين وعشرين مرة منها قوله تعالى: ﴿ لَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا ﴾ [٣] أما إذا أريد بها الجارية أى عين المياه فقد جمعت فى القرآن على عيون فى تسع آيات منها ﴿ إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴾ [٤] ويعقب دم يسرى على هذا الاستعمال فى القرآن مره بـ أعين ومرة أخرى بعيون " أن المفرد المشترك يمكن منع اشتراكه عند جمعه فنخصص بكل نوع صيغة من صيغ الجموع. وتلك دقيقة من دقائق اللغة التى استعملها القرآن... لهذا كله لا نرى أساسا لدعوى من يدعى شذوذ أعين قياسا أو قياسا واستعمالا بل علينا أن نعترف بأن العرب استعملوا للمفرد الواحد عدة جموع وبعد ذلك نبحث عن السر فى اختلاف هذه الجموع من أسلوب وخير ما نبحث فيه عن ذلك هو القرآن الكريم " [٥].

الشرط الثالث: ألا تكون فاؤه واو نحو: وَعْد ومن ثم ما سمع من قولهم فى وجه أوجه جمع قلة فهو شذوذ أضافه الشيخ خالد حيث قال: " وشذ أوجه جمع وجه لأن فاءه واو"[٦].

والذي أرجحه: عدم الانتماء لرؤية الشيخ خالد برمي أوجه بالشذوذ لكون "فَعْل" المفرد معتل الفاء بالواو والسبب فى ذلك أمران:

الأمر الأول: أن الجمع (أوْجُه) لوحظ فيه تسكين الواو فإذا كان قد سمع (فَعْل) معتل العين بالواو فى حال تكسيره على أفعل واعترفنا بأنه صيغة من صيغ الجمع لدى

---

(١) فن التصريف جـ ٢ / ٢٠٦.
(٢) المائدة ٨٣.
(٣) الأعراف ١٧٩.
(٤) الحجر ٤٥.
(٥) فن التصريف جـ ٢ /٢٠٨، ٢٠٩.
(٦) التصريح بمضمون التوضيح ص ٢ / ٣٠١.

العرب لا نستطيع الجرى فيها وراء دعوى الشذوذ وإنما ترجع إلى القلة نظراً للثقل الذى حدث فيها فما بالك إذا كانت الواو ساكنة فالأمر هنا أيسر من الأولى فلا يجب أيضا إدعاء الشذوذ.

الأمر الثاني: ثبوت (فَعْل) مما كان فاؤه واواً وقد كسر على أفعل كثيراً فى كلام العرب ويستدل على ذلك بما جمعه د / يسرى مما ورد فى القاموس من قول صاحبه:- " الوجه معروف، ومستقبل كل شئ جمعه أوجه ووجوه " (١).

وقال: " الوكن عش الطائر. جمعه أوكن ووكن ووكون" (٢).

وقال: " الوكر: عش الطائر وإن لم يكن فيه جمعه: أوكر وأوكار ووكور ووكر كصرد " (٣).

وقال: " الوعر ضد السهل وجمعه: أوعر ووعور وأوعار"(٤). فكل هذا يثبت سماعه بكثره. واعتراف علماء اللغة بهذه الصيغة فيه ؛ مما يبتعد فيه عن دعوى الشذوذ التى قال بها الشيخ خالد وهو ما رآه د/ يسرى والذى أميل إليه.

الشرط الرابع: ذكره الشيخ خالد وهو قوله ألا تكون فاؤه مماثله لعينه كرق لذا قال: " وشذ أكف جمع كف لأن لامه مماثله لعينه " (٥).

والراجح:

أنه ليس بشرط ويستدل على ذلك ما ورد فى نصوص سيبويه السابق ذكرها أول المسألة حيث صرح فيها مما يكسر على (أفعل) من فَعْل صحيح العين ومعتلها والمضاعف وغير المضاعف بقوله: " والمضاعف يجرى هذا المجرى.

وذلك قولك: ضب وأضبٌ... وصَكٌ وأصكٌ.. وبَتٌّ وأبت " (٦).غاية الأمر أنه ذكر الجمع بالإدغام والأصل أضبب وأصكك وأبتت نقلت حركة أول المتماثلين إلى ما قبله فلما سكن أدغم لتوافر قاعدة الإدغام حينئذ.

وخلاصة الأمر :

بالبحث فى ما سبق من شروط يتبين لنا أن الشروط لقياسيه الصيغة عند التكسير على أفعل اثنان الاسمية أولاً وصحة العين ثانيا وقد اتفق أكثر العلماء على هذين الشرطين أما ما أتى به الشيخ خالد من الشرط الثالث وهو ادعاء صحة الفاء فقد دفع، وَرُدَّ بما ثبت فى اللغة من قولهم فى وجه أوجه وفى وكن أوكن وفى وكر أوكر وغير ذلك الكثير. وأما عن الشرط الرابع فقد دفع أيضا بصريح نصوص سيبويه أن المضاعف

---

(١) القاموس المحيط ص ٤ / ٢٩٥ ونقلاً عن فن التصريف جـ ٢ / ٢٠٦.
(٢) القاموس جـ٤/٢٧٦ ونقلا عن فن التصريف جـ٢/٢٠٦.
(٣) المرجع السابق جـ٢/١٥٦.
(٤) المرجع السابق جـ٢/١٥٤ وانظر فن التصريف جـ٢/٢١٠.
(٥) التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠١.
(٦) الكتاب جـ٢/١٧٦ وانظر الأصول فى النحو جـ٢/٤٣٢، وشرح المفصل جـ٥/١٥.

يجرى مجرى الصحيح فى باب (فَعْل) فيأتى على أفعل نحو قولهم فى الجمع أضبٌ وأصك وأبت وهو ما أراه الصواب.
وإنما دعاهم لاشتراط هذه الشروط المعتد بها للحكم بقياسية الصيغة هو الذوق العربى؛ فى الاستخدام والنطق على نحو ما تبين فى بحث الشروط.
فقد حكم بقياسية الصيغة ابن يعيش حيث قال: " فأما فَعْل فالقياس فى تكسيره أن يجئ فى القلة على أفعل نحو: كلب وأكلب " (١).
وكذلك ابن مالك حيث قال: " فالقياسى من أفعل ما كان جمعاً لثلاثى مجرد، مفتوح الفاء ساكن العين صحيحها غير صفه كـ فلس وأفلس ونفس وأنفس " (٢).
أما الرضى فعبر عن ذلك " بأن الغالب أن يجمع فعل المفتوح الفاء الساكن العين فى القلة على أفعل " (٣).
أما ابن هشام فرأى أن أفعل من أبنية القلة: وهو جمع لنوعين كل منهما لجمعه شروطا فما خرج عنها فيعد خروجا عن القياس على نحو ما بحث وكذلك الشيخ خالد(٤).
وقد سبق علمنا من خلال نصوص سيبويه الواردة فى الصيغة أنه لم يصدر حكم بقياس أو شذوذ وإنما طرح الأمثلة والشروط دون التصريح بلفظ شرط فعلم أن هذا هو منهجه فى طريقة العرض .

۞۞۞
٢- مبحث التكسير على (أَفْعَال) جمعا للقلة

من المعلوم أن للاسم الثلاثى اثنى عشر وزناً عشرة منها مستعملة فى كلام العرب واثنان مهملان ومهجوران. أما العشرة المستعملة فقد أجمع العلماء على أنها تكسر على (أفعال) فى القلة ؛ وأغلبها فى حال القياس وبعضها فى حال السماع.
والذى نحن بصدده هنا القياس وهى:
الوزن الأول: (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين وهو مطرد فى معتل العين بالياء أو بالواو نحو سيف وثوب جمعه فى القلة أسياف وأثواب.
أما التغيرات التى تحدث فى هذا الوزن عند بنائه للتكسير تكون بالزيادة وتبديل الشكل أما الزيادة: فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والمد قبل آخره وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فقد سكنت فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت ساكنة فى المفرد ليتحول فَعْل إلى أفعال ويصير ثوب إلى أثواب وسيف إلى أسياف.

---

(١) شرح المفصل جـ٥/١٥.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ/١٨١٥.
(٣) شرح الشافية جـ٢/٩٠.
(٤) التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠١.

وقد أفاد سيبويه باطراد تكسير هذا الوزن على أفعال حيث قال: " أما ما كان فَعْلا من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على (أفعال) وذلك: سوط وأسواط، وثوب وأثواب وقوس وأقواس. وإنما منعهم أن يبنوه على (أَفْعُل) كراهية الضمة فى الواو فلما ثقل ذلك بنوه على (أفْعَال) وله فى ذلك أيضا نظائر من غير المعتل، نحو أفراخ وأفراد، ورفغ وأرفاغ. فلما كان غير المعتل يبنى على هذا البناء كان هذا عندهم أولى... أما ما كان من بنات الياء وكان (فَعْلاً) فإنك إذا بنيته بناء أدنى العدد بنيته على أفعال وذلك قولك بيت وأبيات وقيد وأقياد وخيط وأخياط وشيخ وأشياخ وذلك أنهم كرهوا الضمة فى الياء كما يكرهون الواو وبعد الياء... وهى فى الواو أثقل " (١).

فقد صرح سيبويه إذا كان (فَعْل) معتل العين بالواو مثل سوط وقوس وثوب أو معتل العين بالياء مثل بيت وقيد وخيط وشيخ وأردت تكسيره على القلة بنيته على (أفعال) وامتنع أن يبنى على (أفْعُل) لاستثقال الضمة على الواو والياء لذلك كرهت العرب أن تبنى على أفْعُل لهذا السبب. إلا أنه قال بعد ذلك:

" فأما أقياد ونحوها فقد خرجن من الأصل كما خرجت أسواط وأثواب يعنى إذا لم تبن على أفْعُل، لأن أفعلا هى الأصل لفَعْل وليست أفْعُل وأفْعَال شريكين فى شيء" (٢).

فذكر سيبويه مرة أخرى أن أفعال من فَعْل معتل العين وإن كان الكثير الغالب إلا أنه خارج عن الأصل إذ الأصل فى (فَعْل) أن يكسر على أفَعل ويقصد بهذا الصحيح العين وأما معتله فهو أيضا الأصل فيه أى أفعل لكن للثقل الذى يحدث عند بنائه على أفْعُل لزم ترك الأصل والنزوح إلى الخفة بتكسيره على أفْعَال.

وهذا يعنى عند سيبويه أن لـ فَعْل معتل العين عند تكسيره للقلة صيغتان :

الصيغة الأولى: أفْعُل وهى الأصل لكن بها ثقل ولذا يبنى فيها على القلة فى الاستعمال.

والصيغة الثانية أفعال وهى ليست الأصل لكن بها خفة لذا يبنى فيها على الكثرة فى الاستعمال وبذلك يكون سيبويه قد وضع قاعدة للنحاة ليسيروا عليها من بعده فترى المبرد(٣) ينهج على منواله وكذلك الرضى (٤) وابن مالك حيث قال:

---

(١) الكتاب، جـ٢/١٨٥.
(٢) المرجع السابق جـ٢/١٨٦.
(٣) انظر المقتضب جـ٢/١٩٣ – ١٩٤.
(٤) انظر: شرح الشافية جـ٢/٩٠.

" و لما تقرر المطرد جمعه على أفعال من الثلاثى نبهت على أن ما سواه من الثلاثى إذا كان اسماً غير صفة اطرد جمعه على أفعال فبان بهذا أن نحو: بيت وأبيات وثوب وأثواب مطرد ؛ لأن اعتلال العين مانع من جمع فَعْل على أفعل قياساً " (١).
فترى ابن مالك يشير إلى اطراد المعتل العين من فَعْل على أفعال وامتناعه فى أفعل القياس للاعتلال العين.

والذى أرجحه :
أن الصيغتين، قياسيتان ولكن اطرد فى أحدهما دون الأخرى ومرجع ذلك التذوق العربى لكليهما فأحدهما به ثقل مما جعل استخدامه قليلا وهو أفعل. والثانى خفيف مما يجعل استخدامه كثيرا وغالباً وهو أفعال وقد ثبت مجيء معتل العين على أفعل على الأصل وقد بُحِث فى القسم الثانى " السماع ".

الوزن الثانى: فَعَل بفتح الفاء والعين فينقاس تكسيره على أفعال فى القلة نحو جمل وأجمال وجبل وأجبال وأسد وآساد.
ويكون التغيير وفك الصيغة عند البناء للتكسير فى هذا الوزن بالزيادة وتبديل الشكل:أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والمد قبل آخره وأما التبديل فى الشكل :
ففى الفاء فقط فقد سكنت فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد أما العين فقد بقيت على حالها بالفتح فى الجمع كما كانت فى المفرد.
وفى تكسير (فَعَل) على أفعال جمعاً للقلة قال سيبويه : " وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلا فإنك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على أفعال. وذلك قولك: جَمَل وأجمال وجَبَل وأجبال وأسد وأساد... فإذا لم تجاوز أدنى العدد قلت: أبراق وأجمال وأوراك وأحزاب وسلق وأسلاق وربما جاء (الأفعال) يستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذى هو لأكثر العدد فيعنى به ما عنى بذلك البناء من العدد وذلك نحو قتب وأقتاب ورَسَيٍ وأرسانٍ " (٢).
يؤخذ من نص سيبويه أمران: الأمر الأول: أن فَعَل بفتح الفاء والعين يكسر. أيضا على أفعال جمعا لكثرة حيث قال: (وربما جاء الأفعال يستغنى به أن يكسر على أفعال جمعاً للقلة. وقد مثل فى ذلك بالصحيح العين فقال جَمَل وأجمال وجبل وأجبال وأسد وأساد الأمر الثانى: فَعَل بفتح الفاء والعين الصحيح العين يكسر الاسم على البناء الذى هو لأكثر العدد) وجعل من ذلك قتب وأقتاب ورسن وأرسان.

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨١٧.
(٢) الكتاب جـ٢/١٧٧.

هذا وقد قال فى معتل العين: " وقد يستغنى بأفعال فى هذا الباب فلا يجاوزونه، كما لم يجاوزوه فى غير المعتل، وهو فى هذا الأكثر، لاعتلاله، ولأنه فَعَل، وفَعَل يقتصر فيه على أدنى العدد كثيراً... وذلك أبواب وأموال وباع وأبواع " (١).

وقد ذكر سيبويه فى هذا النص أن فَعَل معتل العين يكسر على أفعال للقلة مرة وللكثرة أخرى. وإن كان الأكثر فيه أن يكون للقلة. ثم مثل للمعتل من فَعَل بنحو أبواب من باب وأموال من مال وأبواع من باع.

واتفق النحاه مع سيبويه بقياسية تكسير(فَعَل) فى القلة على أفعال صحيح العين أو معتلها يؤيد ذلك قول المبرد: أن فَعَل باب جمعه أفعال قال: " وما كان من الصحيح على فَعَل فإن باب جمعه أفعال بحق: جَمَل وأجمال وقتب وأقتاب وصنم وأصنام وأسد وآساد، قال الشاعر:

آســادُ غِيــلٍ حــينَ لا منــاص(٢)

فهذا باب جمعه" (٣).

ويؤيده قول ابن السراج: مجيء فَعَل فى التكسير على أفعال جمعا للقلة سواء أكان صحيح العين أو معتلها وذكر أيضا أنه قد يستغنى به عن جمع الكثرة فقال: "فأما فَعَل فنحو جَمَل وأجمال وجبل وأجبال وأسد وآساد وهذا لأدنى العدد، وفى المعتل: قاع وأقواع وجار وأجوار ويستغنى به عن الكثير فى: مال وأموال، وباع وأبواع (٤)" فتراه هنا يقرر رؤية سيبويه. **أما ابن يعيش** فيصرح بكونه القياس قال: " فأما فَعَل بفتح الفاء والعين فالقياس أن يأتى فى القلة على أفعال كجَمَل وأجمال " (٥).

وكذلك ابن مالك حكم باطراد أفعال فى غير فَعْل صحيح العين ومنه نحو: جَمَل وأجمال (٦). لذا قال فى الألفية:

وَغَيْــرُ مَــا أَفْعُــلُ فيــه مُطَّــرِدْ مِــنَ الثُّلاَثــى اسْــمَاً بِأَفْعَــالِ يَــرِدْ (٧)

---

(١) السابق جـ٢/١٨٧.

(٢) **نسب إلى سيدنا على كرم الله وجهه فى عمرو بن العاص وهورجز ، وينظرفى : الديوان ص ١١٥، شرح شواهد الكشاف للشيخ عليان ص ٦٦ ولمحب ص ١٥٩ مطبعة بولاق وقد ذكر قبله ومعجم الشواهد العربية جـ١٠/ ٣٥٥- دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.**

(٣) المقتضب جـ٢/ ١٩٧-١٩٨.

(٤) الأصول فى النحو جـ٢/٣٤٦.

(٥) شرح المفصل جـ٥/١٧.

(٦) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨١٧.

(٧) انظر: التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠٢، منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ٤/١٢٤.

واستنتج من هذا كله أن أفعال قياسى قلة وكثرة من فَعَل صحيح العين ومعتلها.
الوزن الثالث: (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَتِف وأكتاف وكَبِد وأكباد وفَخِذ وأفخاذ ونَمِر وأنمار ".

أما التغيرات التى تحدث فى هذا الوزن عند بنائه للتكسير فهى بالزيادة وتبديل الشكل. أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والمد قبل آخره أما تبديل الشكل ففى الفاء والعين. أما الفاء فسكنت فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد وأما العين ففتحت فى الجمع وقد كانت مكسورة فى المفرد. ليتغير (فَعِل) إلى (أفْعَال) ويتحول كَبِد إلى أكباد وفَخِذ إلى أفخاذ.

وقد ذكر سيبويه هذا الوزن فقال:- " وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعِلاً فإنما تكسره من أبنية أدنى العدد على أفعال. وذلك نحو: كتف وأكتاف وكَبِد وأكباد وفَخِذ وأفخاذ ونَمِر وأنمار "(١).

ومن هذا نفهم أن مجيء أفعال فى التكسير من فَعِل على القياس ووافقه جمهور النحاة ومنهم: المبرد حيث ذكر إن فَعِل بابه أفعال حيث قال:
" وكذلك (فَعِل) بابه أفعِال لأنه كفَعَل فى الوزن وإن خالفه فى حركة الثانى نحو: كَتفِ وأكتاف وفخِذ وأفخاذ وكَبِد وأكباد " (٢). وكذلك يؤكد ابن يعيش رؤية من سبقه فى (فَعِل) فقال: " وأما فَعِل بفتح الفاء وكسر العين فإنه بكسر على أفعال قالوا كَبِد وأكباد وفَخِذ وأفخاذ ونَمِر وأنمار "(٣) وكذلك ابن مالك وابن هشام والأشمونى (٤).
والنتيجة: أنى أرى قياسية (أفعال) جمعاً للتكسير من (فَعِل) باتفاق النحاة.

الوزن الرابع: (فِعَل) بعكس السابق اى بكسر الفاء وفتح العين نحو: عِنَب وأعناب وضِلَع وأضلاع وقِمَع وأقماع ومِعَا و أمعاء.

والتغيرات التى تطرأ على هذا لوزن فى التكسير تكون بالزيادة وتبديل الشكل.
أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والمد قبل آخره. وأما تبديل الشكل ففى الفاء حيث سكنت فى الجمع وقد كانت مكسورة فى المفرد وأما العين فقد بقيت بالفتح فى الجمع على حالها كما كان فى المفرد ليتغيَّر (فِعَل) إلى أفعال ويصير عِنَب أعناب وضِلَع أضلاع وقِمَع أقماع ومِعَا أمعاء.

وقد ذكر سيبويه أن (فِعَل) أقل فى الاستعمال من (فَعِل) فى الوزن السابق ويأتى فى تكسيره على أفعال جمعاً للقلة حيث قال: " وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فِعَلاً) فهو

---

(١) الكتاب جـ٢/١٧٨.
(٢) المقتضب جـ٢/١٩٨.
(٣) شرح المفصل جـ٥/١٨.
(٤) انظر: شرح الكافية جـ٤/١٨١٨، والتصريح جـ٢/٣٠٢ ومنهج السالك جـ٤/١٢٤.

بمنزلة الفَعِل وهو أقل، وذلك قولك قِمَع وأقماع ومِعَا وأمعاء، وعِنَب وأعناب وضِلَع وأضلاع وإرم وآرام"(١).

أما المبرد فأنه يرى قله فِعَل فى الاستعمال بل وصفه بأنه قليل جداً إلا أنه يرد فى التكسير على أفعال جمعا للقلة إلزاما حيث قال:

" ويكون على فِعَل فيلزمه أفعال، لأنه فى الوزن بمنزلة ما قبله وإن اختلفت الحركات، وذلك قوله: ضِلَع وأضلاع وعِنب وأعناب وهذا قليل جداً " (٢).

وأما ابن يعيش فأنه يرى اطراد تكسير (فِعَل) على (أفعال) حيث قال:

" فأما فِعَل بكسر الفاء وفتح العين فإنه فى القلة على أفعال نحو: عِنَب وأعناب وضِلَع وأضلاع ومِعَا وامعاء وإزام وآرام والأرم العلم فى الطريق " (٣).

وهكذا يرى الجمهور قياسية أفعال من فِعَل جمعاً للقلة

الوزن الخامس: فَعُل بفتح الفاء وضم العين نحو: عَجُر وأعجار وعَضُدٌ وأعضاد.

والتغيرات التى تحدث فى هذا الوزن عند بنائه للتكسير وتكون بالزيادة والتبديل فى الشكل. أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والمد قبل آخره. وأما تبديل الشكل ففى الفاء حيث سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة ليصير فَعُل متغيراً إلى أفعال ويصبح عَجُر فى التكسير أعجاز وعَضُد أعضاد:

وقد ذكره سيبويه فقال: " وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعُلا فهو كفِعَل وفَعِل، وهو أقل في الكلام منهما، وذلك قولك: عجز وأعجاز وعضد وأعضاد " (٤).

ومن هذا النص يتضح لنا أنه قد قرر سيبويه مجيء (فَعُلِ) على أفعال قياساً فى حال كونه جمعاً للقلة كما كان (فِعَل وفَعِل) فى حال التكسير للقلة قد أتيا على (أفعال) فى القياس .

وقرر جمهور النحاة هذا المذهب فترى المبرد يقول: " وكذلك فَعُل نحو: عضد وأعضاد وعجز وأعجاز " (٥).

وكذلك ابن السراج حيث قال:

" أما فَعُل: فنحو عَضُد واعضاد وعجز وأعجاز، اقتصروا على أفعالٍ فى عضد " (١) فهو يثبت أن أفعال ينقاس فى فَعُل وهكذا يقرر ابن يعيش هذه القاعدة قال: فَعُل بفتح

---

(١) الكتاب جـ٢/١٧٩.
(٢) المقتضب جـ٢/٢٠٠.
(٣) شرح المفصل ح٥/١٩.
(٤) الكتاب جـ٢/١٧٩.
(٥) المقتضب جـ٢/١٩٩.

الأول وضم الثانى فهو كفَعَل يأتى على أفعال قالوا: عجز وأعجاز وعضد وأعضاد..."[٢].

الوزن السادس: (فُعُل) بضم الفاء والعين نحو: عُنُق وأعناق وطنب وأطناب وأذن وآذان.

والتغيرات التى تحدث عند التكسير فى هذا الوزن فهو تغيُّر بالزيادة وتبديل الشكل أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والمد قبل آخره. و أما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فسكنت فى الجمع وقد كانت مضمومة فى المفرد وأما الفاء ففتحت فى الجمع وقد كانت مضمومة أيضا فى المفرد ليصير (فُعُل) متغيراً إلى أفْعَال فعُنُق تصير أعناق وطُنُب أطناب وأُذُن آذان.

وقد قرر سيبويه أن فُعُل قليل فى الاستعمال إلا أنه فى تكسيره للقلة يأتى على أفعال لأنه بمنزلة الفَعُل فى قلة الاستعمال فكما فَعُل يأتى على إفعال فكذلك الأمر فيه حيث قال: " وما كان على ثلاثة أحرف وكان فُعُلاً فهو بمنزله الفَعُل ؛ لأنه قليل مثله وهو قولك عُنُق وأعناق وطُنُب وأطناب وأُذُن وآذان " [٣].

وألزمه المبرد فى تكسيره على أفعال قال: " فأما ما كان على فُعُل فإنه مما يلزمه أفعال، ولا يكاد يجاوزها وذلك قولك: عُنُق وأعْناق وطنب وأطناب وأذن وآذان " [٤].

وهو مطرد عند ابن مالك أيضا لكونه على القياس.

وهكذا اتفق النحاة على أنه ينقاس فى التكسير على أفعال كما رأى سيبويه والمبرد قال ابن السراج: " وأما فُعُل فنحو عُنُق واعناق وطنب واطناب مقتصر عليه فى جمع طنب"[٥] وهو ما قرره أيضا ابن يعيش [٦] وابن مالك [٧] وابن هشام[٨] والأشمونى [٩].

الوزن السابع: (فعل) بكسر الفاء والعين نحو: إبل وإطل فجعه آبال وآطال **والتغير فى التكسير يكون بالَزيادة وتبديل** الشكل أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والمد قبل آخره. وأما التبديل فى الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فسكنت فى الجمع وقد كانت مكسورة فى المفرد وأما العين ففتحت فى الجمع وقد كانت مكسورة أيضا فى المفرد لتتغير (فِعِل) إلى أفعال ويصير إبل آبال. وإطِل آطال.

---

(١) الأصول فى النحو جـ٢/٤٣٧.
(٢) شرح المفصل جـ٥/١٩.
(٣) الكتاب جـ٢/١٧٩.
(٤) المقتضب جـ٢/٢٠٠.
(٥) الاصول فى النحو جـ٢/٤٣٧.
(٦) انظر شرح المفصل جـ٥/٢٠.
(٧) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨١٨.
(٨) انظر التوضيح فى التصريح جـ٢/٣٠٢.
(٩) انظر منهج السالك جـ٤/١٢٤.

وعن هذا الوزن ذكر سيبويه أنه لم يرد إلا فى اسم واحد وهو آبل قال:
" وقد جاء من الأسماء اسم واحد على فعل لم نجد مثله وهو إبل وقالوا آبال كما قالوا أكتاف"(١) **أما المبرد** فقد أضاف إطل وآطال قال: " فأما (فِعِل) فلم يأت منه إلا القليل قالوا: إبل وآبال وإطل وآطال " (٢).

وقد أقرَّ جمهور النحاة ثبوت فعِل على أفعال وإن كان الوزن قليلا فى الاستعمال إلا أنه فى التكسير للقلة يطرد فيه ذلكَ قاله ابن يعيش (٣) وابن مالك (٤) أيضا وغيرهما بل ذكروا أنه لازم على أفعال (٥). أما ابن هشام فقد رماه بالشذوذ قال: (وشذ نحو :أرطاب) جمع رطب)(٦).

الوزن الثامن: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين نحو:
حِمْل وأحمال وجِزْع وأجزاع وعِرْق وأعراق وعذق وأعذاق.
والتغيير وفك الصيغة عند التكسير فى هذا الوزن بالزيادة والتبديل أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والمد قبل آخره. وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين. أما الفاء فسكنت فى الجمع وقد كانت مكسورة فى المفرد وآما العين ففتحت فى الجمع وقد كانت ساكنة فى المفرد لتتغيَّر فِعْل إلى أفْعَال ويصير حِمْل أحمال وجِزْع أجزاع وعِرْق أعراق ونحوه.
وعن هذا الوزن قال سيبويه: " وما كان على ثلاثة أحرف وكان فِعْلا فإنه إذا كسر على ما يكون لأدنى العدد كُسّر على أفعال.. فمن ذلك قولهم: حِمْل وأحْمَال و... وعِدْل وأعدال.. وجذع وأجذاع.. وعرق وأعراق... وعذق وأعذاق " (٧).
وقال فى موضع آخر: " وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فِعْلاً فإنك بكسره على أفعال من أبنية أدنى العدد، وهو قياس غير المعتل، فإذا كان كذلك فهو فى هذا أجدر أن يكون وذلك قولك: فيل وأفيال وجيد وأجياد وميل وأميال" (٨).
ويتضح لنا أنه: قد صرح سيبويه فى النص الأول أن أفعال ينقاس فى (فِعْل) وذلك نحو حِمْل وأحمال وجزع وأجزاع وعرق وأعراق وغيرها مما هو صحيح العين أما النص

(١) الكتاب جـ١٧٩/٢.
(٢) المقتضب جـ٢٠١/٢.
(٣) انظر شرح المفصل جـ١٩/٥.
(٤) انظر شرح الشافية جـ٤/ ١٨١٨.
(٥) انظر منهج السالك جـ١٢٤/٤
(٦) التصريح بمضمون التوضيح جـ٤٠٢/٢.
(٧) الكتاب جـ١٧٩/٢.
(٨) المرجع السابق جـ١٨٧/٢.

الثانى فصرح بقياسه على أفعال إذا كان فِعْل أيضا معتل العين أى أجوف وهو ما قرره النحاة بعده ومنهم المبرد(١) وابن السراج (٢) وابن يعيش (٣).

الوزن التاسع: (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين نحو: جُنْد وأجناد وبُرْد وأبراد وبُرْج وأبراج. **والتغير فى التكسير يكون بالزيادة والتبديل فى الشكل** أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والمد قبل آخره وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فسكنت فى الجمع وقد كانت مضمومة فى المفرد وأما العين ففتحت فى الجمع وقد كانت ساكنة فى المفرد ليصير فُعْل إلى أفعال ويتغير جُنْد إلى أجناد وبُرْج إلى أبراج وبُرْد إلى أبراد ونحوه.

وقد قال سيبويه فى هذا الوزن: " وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فُعْلاً فإنه يكسر من أبنية أدنى العدد على أفعال... وذلك قولهم: جُنْد وأجناد... وبُرْد وأبراد... وُبْرج وأبراج " (٤).

وقال أيضا فى موضع آخر: " وأما ما كان فُعْلاً من بنات الواو فإنك تكسره على أفعال إذا أردت بناء أدنى العدد وهو القياس والأصل ألا تراه فى غير المعتل كذلك. وذلك عود وأعْواد وغُول وأغوال وحوت وأحوات وكوز وأكواز" (٥).

وقال أيضا : "وأما بنات الياء والواو فقليل، قالوا: مُدْى وأمداء،لا يجاوزون به ذلك لقلته فى هذا الباب وبنات الياء والواو فيه أقل منها فى جميع ما ذكرنا" (٦).

ومن خلال نصوص سيبويه السابقة يستنتج أن أفعال فى جمع القلة ينقاس فى (فُعْل) سواء أكان صحيح العين كما ظهر من نصه الأول أم معتل العين بالواو أى الأجوف كما ظهر من نصه الثانى أو معتل العين فى الناقص بالياء كما ظهر من نصه الثالث حيث: قالوا باطراد على القياس جند أجناد كما قالوا أيضا حُوْت أحوات وكُوْز أكواز وقالوا: هذا فى الأجوف وكذلك الناقص قالوا: مُدْى أمداء. وما قرره سيبويه قرره النحاة من بعده قال المبرد: " وما كان من هذا على فُعْل فأدنى العدد فيه أفعال، وذلك نحو: قُفْل وأقفال وجُنْد أجناد وجُحْر وأجحار، كما قال: (٧)

---

(١) انظر: المقتضب جـ٢/١٩٤.
(٢) انظر الأصول فى النحو جـ٢/٤٣٧.
(٣) انظر: شرح المفصل جـ٥/١٩.
(٤) الكتاب جـ٢/١٨٠.
(٥) المرجع السابق جـ٢/١٨٨.
(٦) المرجع السابق جـ٢/١٨٠.
(٧) لم يسم قائله . ومن بحر/ الوافر وينظرفى : الكتاب جـ٢/١٨٠، والمخصص جـ٧/ ٨٥/٨/٧٦.

كِـــرامٌ حِـــيْنَ تَنْكَفِـــتُ الأَفَـــاعِي إِلَـــى أَحْجَـــارِهِنَّ مِـــنَ الصَّـــقِيعِ[1]

وذكر ابن يعيش أنه فى أفعال على بابه قال: وأما فُعْل بضم الفاء وسكون العين نحو: فُعْل وبرد فبابه أن يجئ فى القلة على أفعال نحو: أقفال وأبراد"[2].

ويدرك من هذه الأوزان العشرة المستعملة فى الاسم الثلاثى أنها تنقاس فى التكسير للقلة على أفعال.

فنظراً لخفة الثلاثى وتبادل متحركاته نجده أيضا يلتزم فى جمعه بصيغة وإن كانت بالزيادة على المفرد إلا أنها خفيفة فى النطق مما يعبر عن تذوق العربى فى اختيار الألفاظ عند التعبير عن المعانى. وقد وضح هذا جداً فى صيغه أفعال جمعاً للقلة على وجه القياس كما تقرر عند جمهور النحاة تبعاً للمطرد والغالب فى ألسنة العرب.

٣ـ مبحث التكسير
على (فَعْلي) بفتح أوله وسكون ثانيه من (فَعِل) بفتح أوله وكسر ثانية جمعا لكثرة

والتغيير في التكسير بالزيادة والتبديل وهو مما يطرد على فَعْلي باتفاق النحاة وقد تفككت صيغة المفرد وتغيرت بالزيادة والتبديل في الشكل أما الزيادة فقد زيدت الألف المقصورة في آخر الجمع ولم تكن موجودة في المفرد. وأما تبديل الشكل ففي العين حيث سكنت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة.أما الفاء فبقيت على حالها بالفتح في حال الجمع كما كانت بالمفرد. ليتغير فَعِل إلي فَعْلي نحو حَذِر حَذْرَى وَزمِن زمنى وضَمِن ضَمْنَى.

وقد ذكر سيبويه هذا البناء فقال:«وقالوا: رجل وَجِع وقوم وجْعَى كما قالوا هَلْلَي،.... وقالوا: زَمِن وَزْمَني وَهرِم و هَرْمَي وضَمِن وضمني، كما قالوا وَجْعَي، لأنها بلايا ضربوا بها، فَصارت في التكسير لذا المعنى كـ كَسِير وكَسْرَى ورَهِيْص[3] ورَهْصَى وحَسِير[4]

تنكفت : ترجع إلى أحجارها. فانكفت القوم إلى منازهم: انقلبوا وهنا بمعنى تنقبض(لسان العرب جـ٤ /٣٨٩٥) الصقيع : الجليد (المرجع السابق جـ٣/٢٤١٧) ، يعنى أنهم كرام إذا أجدب الزمان واشتد البرد ، الشاهد : جمع حجر على أحجار جمع قلة.

(١) المقتضب جـ٢/١٩٥.

(٢) شرح المفصل جـ٥/١٩.

(٣) رهيص : أن يصيب الحجر حافزا (لسان العرب جـ٢/١٧٥٢)

(٤) حسير : الحسر: كشطك الشيء عن الشيء (المرجع السابق جـ١/٨٦٨)

وحَسْرى..... وقالوا: وج ووَجْيَا[1]، كما قالوا: زَمِن وزمْنَى، فأجروا ذلك على المعنىً»[2].

فقد صرح سيبويه في هذا النص بأن (فَعِل) بفتح الأول وكسر الثاني من الصفات الدال على آفة أو توجع أو تشتت أو نقص يكسر على (فَعْلي) حملاً على الأصل من فعيل الذي بمعنى مفعول في هذه المعاني نحو قتيل وكسير ورهيص فكان قياسه قتلى وكسرى ورهصى. فلما كان فَعِل معه في نفس المعاني من توجع وهلال وآفات ونحوها كسر أيضاً على نفس التكسير وهو فَعْلي.

ونستنتج من هذا أنه قد أقر جمهور النحاة بما صرح به سيبويه فيما يكسر على فَعْلي من نحو هذه الأوزان الدالة على هذه المعاني مما يدل عليه فعيل الذي بمعنى مفعول[3]. ومنها فَعِل وما قرره النحاة هنا تبعا لسبيويه لا يخرج عن التناول العربى حيث قرر بالسليقة والفطرة أن (فَعْلى) يكون جمعا لما دل على الآفات والموجعات سواء أكانت مفرداتها على وزن فَعِل كما هنا أم على أوزان أخرى وكلها مطردة وقياسية.

٤ـ مبحث التكسير على فِعَال بكسر الفاء وفتح العين محففه جمعا للكثرة.

والتغيير في التكسير بالزيادة والتبديل في الشكل وذلك مطرد مقيس في عدة أوزان :-
الوزن الأول: (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين نحو: كَلْبُ كِلاَب وكَبْش وكِبَاس وفَرْح وفِرَاخ وبَغْل وبِغَال وظبي وظباء ودَلو ودلاء هذا في الأسماء وكذلك الصفات نحو: صَعْب صِعَاب وفَسْل[4] فِسَال.

أما التغيير بالزيادة: فقد زيد بعد العين مد وهي ألف فعال وذِلك في الجمع ولم يكن موجودة في المفرد. **وأما التبديل:** ففي الفاء والعين أما الفاء حيث كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. أما العين ففتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة. ليتغير فَعْل المفرد إلي فِعَال ويتبدل كلب المفرد إلي كِلاَب وصَعْب إلي صِعَاب وهكذا.

---

(١) الوجي: أن يشتكي البعير باطن خفه، والفرس باطن الحافر(المرجع السابق ح٤/٤٧٧٨).
(٢) الكتاب جـ٢/٢١٤.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٣ وابن الناظم صـ٧٧٣ ولتصريح جـ٢/٣٠٧، ومنهج السالك جـ٤/١٣٣.
(٤) الفسل : الرَّذل الندل الذى لا مروءة له ولا جلد (لسان العرب جـ٣/٣٤١٤).

وعن هذا الوزن يقول سيبويه: «أما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان فَعْلا فإنك إذا ثلثته إلي أن تعشره فإن تكسيره أفعل... فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد تجئ على فِعَال وعلى فُعُول وذلك قولك: كِلاب وكباش وبِغَال.... وربما كانت فيه اللغتان فقالوا فُعُول وفِعَال وذلك قولهم: فروخ وفِراخ وكُعُوب وكِعَاب وفُحُول وفِحَال... والمضاعف يجرى هذا المجرى،وذلك قولك ضب وأضب وضباب كما قلت: وصك وأصك وصِكَاك وصكوك، كما قالوا: فرخ وأفرخ وفِراخ، وبت وأبت وبتوت وبتاب، والياء والواو بتلك المنزلة تقول: ظبي وظبيان وأظب وظباء كما قالوا: كلب وكَلْبان وأكلب وكِلاب، ودلو وذَلْوان وأدل ودِلاء، وثدي وثديان وأثد وثُدِي، كما قالوا: أصقر وصقور ونظير فراخ وفروخ قولهم: الدِّلاء والدُّلي ليٌّ»[1].

فقد صرح سيبويه في هذا النص بأن ما كان من الأسماء على (فَعْل) وأردت تكسيره للكثرة فيأتي على (فِعَال) سواء أكان فَعْل صحيحا نحو: كلب وكبش وبغل وفرخ وكعب وفحل أو كان مضاعفا نحو: خَبٌّ وصك وبت، أو كان معتل اللام سواء بالواو نحو دلو أو كان بالياء نحو ظي. تقول: كلاب وكباس وبغال وفراح وكعاب ومخال وظباء وحكاك وبتات ودلاء وظباء.

أما معتل العين فيلزم لتكسيره على فِعَال أن يكون معتلا بالواو حيث قال: «أما ما كان فَعْلا من بنات الياء والواو فإنك إذا كسرته على بناء أدني العدد كسرته على أفعال وذلك.... وإذا أرادوا بناء الأكثر بنوه على فِعَال وذلك قولك: سِياط وثياب وقياس» [2].

فمن خلال الأمثلة التي مثل بها سيبويه في معتل اللام وتكسيره على فِعَال يلاحظ أن كلها من ذوات الواو نحو سَوْط وثَوْب – قَوس هذا في الأسماء التي لم يحذف منها شيء وقال أيضا في الأسماء التي حذفت لامها:

«أما ما كان أصله (فَعْلا) فإنه إذا كسر على بناء أدنى العدد كسر على أفعل وذلك نحو: يدٍ وأيد، وإنْ كسر على بناء أكثر العدد كُسِّر على فِعَال وفعول، وذلك قولهم: دماء ودُمِيٌّ، لما ما ذهب من الحروف كسروه على تكسيرهم إياه لو كان غير منتقص على الأصل نحو: ظَبْيٍ ودَلْوٍ»[3].

---

(١) الكتاب جـ٢/١٧٦.
(٢) المرجع السابق جـ٢/١٨٥.
(٣) المرجع السابق جـ٢/١٩٠.

فقد بَيَّن سيبويه أن ما حذفت لامه مثلما لم يحذف منه شيء في تكسيره على فِعَال نحو: دم[1] دِمَاء. هذا في الأسماء. وقال في الصفات: «أما ما كان (فَعْلا) فإنه يكسر على فِعال.... وإنما يوصف بهن، فأجرين غير مجرى الأسماء. وذلك: صَعْب وصِعَاب وعَبْل وعِبَال وفَسْل وفِسَال وخَذْل وخِذَال»[2].

وذكر سيبويه مرة أخرى أن فَعْلا في الصفات يكسر أيضاً على فِعَال. وبهذا يرد (فَعْل) من الأسماء ومن الصفات على فِعال.

وقيد جمهور النحاة تكسير (فَعْل) في الأسماء والصفات على فِعَال بنفس تقييد سيبويه للأسماء بألا تكون معتلة العين بالياء وما عداه فيكسر عليه[3].

وفي ذلك يقول ابن مالك: "وفَعِال مقيس فى جمع فَعْل وفعله اسمين كانا أو صفتين نحو كعب وكعاب وصعب وصعاب.... "[4] **وقال في الألفية:-**

فَعْـــل وفَعْلـــة فِعَـــالٌ لَهُمـــا وَقَـــلَّ فِيمَـــا عَيْنُـــهُ اليـــا مِنْهُمَـــا

الوزن الثاني: (فَعَل) بفتح الأول والثاني. والتغيير بالزيادة والتبديل: أما الزيادة فقد زيد المد بعد العين في الجمع وأما التبديل ففي شكل الفاء حيث كسرت في الجمع وقد كانت مفتوحة في المفرد. وأما العين فبقيت على حالها في الجمع بالفتح كما كانت في المفرد نحو جَمَل وجمال وجَبَل وجبال.

وفي هذا البناء قال سيبويه:-«وما كان على ثلاثة أحرف وكلن (فَعَلا) فإنك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على أفعال... فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجئ على فِعَال وفُعول. فأما الفِعال فنحو جمال وجبال» [5]. **ثم قال:** «وقالوا: دِيَار كما قالوا: جَبال»[6].

وقال أيضاً: «وأما ما كان من بنات الحرفين وفيه الهاء للتأنيث فإنك إذا أردت الجمع..... وقد يكسرون هذا النحو على بناء يرد ما ذهب من الحرف، وذلك قولهم: شفه[7] وشِفاه وشاة وشياه»[1].

---

(١) أصله دمى (شرح المفصل جـ٥/٣٥، لسان العرب جـ٢/١٤٢٩).
(٢) المرجع السابق جـ٢/٢٠٣ – ٢٠٤.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٩، شرح ابن الناظم صـ٧٧٥، والتصريح جـ٢/٣٠٨ ومنهج السالك جـ٤/١٣٤.
(٤) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٩.
(٥) الكتاب جـ٢/١٧٧.
(٦) المرجع السابق جـ٢/١٨٧.
(٧) الأصل في شفة: شفو أو شفه بالواو أو بالهاء فحذفت هذه أو تلك وعوض عنها بالتاء (لسان العرب جـ٢/٢٢٩٣).

فقد ذكر سيبويه في نصه تكسير (فَعَل) على (فِعَال) سواء أكان صحيحا نحو: جَمَل وَجَبل أم كان معتل العين نحو دار أم كان محذوف اللام في المفرد نحو: شفه وشاه فكلها تكسر على فِعَال وذكر أيضا من خلال الأمثلة التي أتي بها ما يتضمن أن يكون (فَعَل) في الأسماء ما لم يضاعف أو يعتل لامه.

وهذا ما نص عليه المتأخرون حيث اشترطوا ذلك يقول ابن مالك: «وفِعَال أيضا مقيس في فَعَل (وفَعَلة) ما لم يضاعفا أو تعتل لامهما وذلك نحو: جمل وجمال ورقبه ورقاب»[٢] وحكى ابن سيده قلَم وقِلاَم[٣].

وقال الشيخ خالد: « فخرج نحو فتى وعصا لا عتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لأنه صفة»[٤].

وإلي ذلك أشار ابن مالك في الألفية :-

وفَعَــــل أَيْضَــــاً لَــــهُ فِعَــــالُ مَــا لَــم يَكُــنْ فِــي لاَمِــهِ اعْــتِلاَلُ

الوزن الثالث: (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين نحو بئر وبِئَار وقِدْح وقِدَاح والتغيير هنا في التكسير بالزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد المد في الجمع بعد العين. ولم يكن في المفرد. وأما التبديل ففي شكل العين فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة. أما الفاء فقد بقيت على حالها بالكسر كما كانت في المفرد. ليتغير بِئْر إلي بِئَار وقِدْح وقِدَاح.

قال سيبويه: «كما قالوا: بِئَار وقِدَاح»[٥].

فصرح سيبويه بتكسير فِعْل على (فعال) حيث كان اسماً. لذلك جعله النحاة مقيسا في (فِعْل) اسماً نحو: ذِئْب وذِئَاب [٦]. واحترازاً من نحو (جلف وحلو) صفتين [٧].

الوزن الرابع: (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين نحو: رُمْح ورِمَاح ويكون التغيير في التكسير هنا بالزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد مد فِعَال في حال الجمع

أما شاة فمثلها الأصل: شوه. حذفت الهاء وعوض عنها بالتاء وتحركت الواو وفتح ما قبلها فقلبت ألفا فقيل شاه وتجمع على شياه وأصله شوَاه وقعت الواو عينا في الجمع وبعدها ألف فقلبت ياء (المرجع السابق جـ٢/٢٣٦٦).

(١) الكتاب جـ٢/١٩٠.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٠.
(٣) المحكم جـ٦/١٦٩.
(٤) التصريح جـ٢/٣٠٨.
(٥) الكتاب جـ٢/١٩٦ والقدح: السهم قبل أن يراش لسان العرب مادة فدح جـ ٣/٣٥٤٢.
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٠.
(٧) انظر: التصريح جـ٢/٣٠٨ ومنهج السالك جـ٤/١٣٤.

وأما التبديل ففي الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مضمونة. أما العين فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة. لتغيير فُعْل المفرد إلي فِعَال ورُمْح إلي رِمَاح.

وقد قال سيبويه عن هذا الوزن:«وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلا) فإنه يكسر..... وقد يجاوزون بناء أدني العدد فيكسرونه على فعول وفِعَال... وأما الفِعال فقولهم: جُمد وأجماد وجِمَاد وقُرْط وأقراط وقِرَاط. والفِعَال في المضاعف منه كثير، وذلك قولهم: أخصاص وخصاص وأعشاش وعشاش وأقفاف وقفاف وأخفاف وخِفاف تجريه مجرى أجماد وجِمَاد»[1].

فقد صرح سيبويه بتكسير (فُعْل) على فِعَال إذا كان اسما كما فهم ذلك من الأمثلة نحو قُرْط وقد كان صحيح العين واللام وكذلك المضاعف وهو كثير. ومن خلال ما أفاده سيبويه نرى المتأخرين من النحاة يشترطون شروطا لـ (فُعْل) وهي أن تكون اسما وألا يكون واوي العين نحو: حُوْت أو يائي اللام كـ مُدْى[2]. فلا يكسر على فِعَال بل يكسر الأول على حيتان والثاني على أمداء.

قال ابن مالك: " وفِعَال أيضا مقيس فى فِعْل وفُعْل اسمين نحو ذئب وذئاب ورمح ورماح ما لم يكن فُعْل واوى العين كحوت أو يائى اللام كـ مدى " [3].

ويستنتج من ذلك كله أن فعَال ينقاس فيما كان التغيير منه بالزيادة والتبديل فى أربعة أوزان (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين فى الصفات والأسماء ما لم تكن معتلة العين بالياء. فيشمل ذلك كلب وضب وظبى ودلو فى الأسماء وصعب وعيل فى الصفات و(فَعَل) نحو جمل وجبل وشفه وشاه ودار ما لم يعتل لامه أو يضاعف وفِعْل وفُعْل اسمين نحو ذئب وومح ما لم يكن فُعْل واوى العين أو يائى اللام. وإنما حكم بقياس فعَال فى هذه الأوزان تبعا لإقرار الذوق العربى بتوارد الأمثال ولذلك بنى عليه فى التكسير ولم يعدل إلى بناء آخر.

٥- مبحث التكسير على (فُعُول) بضم الأول والثانى جمعاً للكثرة

وقد انفكت فيه الصيغة إلى الزيادة والتبديل وذلك فى عدة أوزان:

الوزن الأول: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين ليس عينه واو، نحو: نَسْر – بَطْن، فَرْخ، كَعْب، تقول فى الجمع: نُسُور – بُطُون – فُرُوخ – كُعُوب بضم الأول والثانى،

(١) الكتاب جـ٢/١٨٠.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافيةجـ٤/١٨٥٠ ونظر التصريح جـ٢/٣٠٨، منهج السالك جـ٤/١٣٤.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافيةجـ٤/١٨٥٠.

فتكون صيغة المفرد قد انفكت فيه إلى الزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد واو فعول فى الجمع ولم تكن فى المفرد. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء: فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فقد ضمت أيضاً فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

وقد ألف الذوق العربى جمع فَعْل على فُعُول، واختلف النحاة فى وصف هذا البناء:

أما سيبويه: فنراه يثبت هذا الجمع واردا فى لغة العرب وقد عبر عنه بلفظ (قد) فيقول: "فإذا جاوز العدد هذا فإن البناء قد يجئ على فِعَال وعلى فُعُول وذلك قولك: كلاب وكباش، وبغال: وأما الفعول فنسور وبطون وربما كانت فيه اللغتان فقالوا: فعول وفعال، وذلك قولهم: فروخ، وفراخ، وكعوب وكعاب، وفحول وفحال"(١).

فقد صرح سيبويه بمجئ فَعْل المفرد فى الجمع على صيغتين فعال وفعول وعبر فيهما بلفظ (قد) وقد هنا لا تعنى التقليل ولكن ألحظه يعنى التكثير أى: أنه قد يأتى على فعال وقد يأتى على فعول.

وقال أيضاً: "والمضاف يجرى هذا المجرى، وذلك قولك:.... وصَكٌّ وصكوك. كما قالوا: فرخ... وفروخ، وبت.... وبتوت. وبنات الياء والواو بتلك المنزلة تقول.... ثَدْى.. وثُدِىٌّ، كما قالوا: وصقور ونظير فراخ وفروخ قولهم: الدلاء والدُّلِىٌّ"(٢).

ففي نصوصه يوضح سيبويه أن المضاعف من فَعْل من نحو: صَكْ وبَتْ يجمع أيضاً على فُعُول مثله مثل الصحيح من نحو فرخ وكذلك معتل اللام بالياء أو الواو نحو ثدى ودلو فمثلهم أيضاً مثل صقر، فلما قالوا: فروخ وصقور يقال فى الجمع أيضاً صكوك وبتوت وثُدِىٌّ(٣). ودُلِىٌّ(٤) "

ومن الملاحظ فى نصوص سيبويه أن الأمثلة التى وردت على هذا الجمع وقد كانت على وزن فَعْل كلها أسماء وصحيحة العين وهذا بعث النحاة المتأخرين إلى اشتراط الاسمية وصحة العين إضافة إلى الحكم عليه بالاطراد. فقد قال ابن مالك فى

---

(١) الكتاب جـ٢ /١٧٥.

(٢) الكتاب جـ٢/١٧٦.

(٣) **أصل ثُدِىٌّ (ثُدُوى) على وزن فعول جمعاً اجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ثم أبدلت الضمة كسرة على الدال للمناسبة مع الياء المشددة (انظر : شرح الشافية جـ٢/٩٠، شرح المفصل جـ٥/٣٥).**

(٤) **أصل (دُلِىٌّ) (دُلُوو) على وزن فعل جمعاً بواوين. قلبت الثانية ياء لاستثقال واوين آخر الكلمة فصارت (دُلُوى) فاجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ثم أبدلت الضمة كسرة على اللام للمناسبة مع الياء. (شرح المفصل جـ٥/٣٥ بتصرف).**

الاطراد: "ثم أشرت إلى أن فُعُولا مطرد فى جمع فَعْل وفِعِل اسمين نحو: كَعْب وكعوب وضِرْس وضروس"(١).

وكذلك قال فى الألفية وأيده ابن هشام فى التوضيح على الألفية وكذلك الشيخ خالد قال: "ومن أبنية الكثرة فعول بضمتين ويطرد فى ألفاظ أربعة احدها اسم على فعل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو كبد وكبود، ووعل ووعول، وهو أى فعول فيه أى فَعْل كاللازم وإليه يشير قول الناظم:

وَبِفُعُــــول فَعِــــل نحــــو كَبِــــدْ يُخَــــــــصُّ غَالِبِــــــــاً..... (٢).

وإلى صحة العين قال الأشمونى: "اطرد فعول فى فَعْل مشروط بأن لا تكون عينه واو كحوض وشد فووج فى فَوْج" (٣).

وقال عند اشتراط الاسمية: "واحترز بالاسم عن الوصف نحو صعب.... فلا يجمع على فعول إلا ما شذ من ضيف وضيوف"(٤).

الوزن الثانى: (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين نحو: جزع، وعرق وعذق، فيقال فى الجمع: جزوع – عروق – عذوق.

وقد انفكت فيه صيغة المفرد إلى الزيادة التبديل فى الجمع. أما الزيادة فقد زيد فى الجمع واو فعول وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء فقد ضمت فى الجمع وقد كانت مكسورة فى المفرد. وأما العين فقد ضمت أيضاً فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

وعن هذا البناء قال سيبويه:

"وما كان على ثلاثة أحرف وكان فعْلا فإنه إذا كسر.... ويجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسر على فُعول وفِعال والفُعول فيه أكثر فمن ذلك قولهم: حِمْل وأحمال وحمول وعِدْل وأعدال وعدول، وجِذْع وأجذاع وجُذوع وعِرْق وأعراق وعروق وعِذْق وأعذاق وعذوق"(٥).

وقال ايضاً: "وقالوا فى جمع نِحْيٍ: نُحِيٌّ، كما قالوا: لص ولصوص"(٦).

فقد صرح سيبويه فى النص الأول بكثرة جمع فِعْل على فعول وكانت كل الأمثلة التى ساقها للاستشهاد كلها صحيحة ومن قبيل الأسماء أما فى النص الثانى.

---

(١)شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٢. وانظر التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣١٠، منهج السالك ٤/١٣٦.

(٢) التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣١٠.

(٣) منهج السالك ٤/١٣٦.

(٤) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٥) الكتاب جـ٢/١٧٩.

(٦) الكتاب جـ٢/١٨٠.

فقد صرح أيضاً بثبوته فى معتل اللام نحو نِحْى والمضاعف نحو لِصٌّ فقالوا فى الجمع نُحِيٌّ[١] ولُصُوص.

وأقر العلماء رؤية سيبويه المستنبطة من خلال نصوصه فهم يقرون اطراده بشرط الاسمية وصحة العين كما فى فَعْل.

الوزن الثالث (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين.

نحو: جُنْد وبُرْد وبُرْج وجرح، فيقال فى الجمع: جنود وبرود وبروج، وجروح. وقد انفكت فيه صيغة المفرد إلى الزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد فى الجمع واو فعول وأما التبديل ففى شكل العين حيث ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة، وأما الفاء فقد بقيت على الضم كما كانت فى المفرد. **وقد أثبته سيبويه فقال:** "وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان فُعْلا فإنه يكسر.... وقد يجاوزون به بناء أدنى العدد فيكسرونه على فعول وفعال وفعول أكثر، وذلك قولهم: جند وأجناد وجنود، وبرد وأبراد، وبرود وبرج وأبراج، وبروج، وقالوا: جرح وجروح"[٢].

فقد صرح سيبويه بمجئ فعول من فُعْل بكثرة ويلاحظ من أمثلته أنه ثابت فى الأسماء الصحيحة العين واللام، وهو الأمر الذى صاغه النحاة المتأخرون فى صورة شروط قال الأشمونى: "اطراد فعول فى.... ومشروط فى فُعْل بأن لا تكون عينه أيضاً واواً كحوت ولا لامه ياء كمدى، وأن لا يكون مضاعفا نحو خف، وشذ نئى [٣] فى نؤى"[٤].

٦ـ مبحث التكسير على فعْلان بكسر الفاء وسكون العين جمعاً للكثرة وقد انفكت فيه صيغة المفرد إلى الزيادة والتبديل. وذلك فى عدة أوزان:

الوزن الأول: (فُعَل) بضم الأول وفتح الثانى نحو: صُرَد[٥] ونُغَر[٦] وجُعَل[٧] وخُزَز[١] فيقال فى الجمع: صردان ونغران وجعلان وخزان وقد انفلت فيه الصيغة إلى

---

(١) الأصل فى نحى: نُحُوى على وزن فعول جمعاً للكثرة اجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وقلبت الضمة كسرة على الحاء لمناسبة الياء على نحو ثدىٍ (انظر: شرح المفصل جـ٥/٣٥).

(٢) الكتاب جـ٢/ ١٨٠.وانظر: شرح الشافية جـ٢/٩٣.

(٣) نئى أصله: نُوُى، اجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت ضمة الهمزة كسرة لمناسبة الياء (التصريح جـ٢/٣١٠).

(٤) منهج السالك جـ٤/١٣٦.

(٥) الصُرد: طائر فوق العصفور، لسان العرب جـ٣/٢٤٢٧.

(٦) النغر: فراخ العصافير، المرجع السابق جـ٤/ ٤٤٨٧.

(٧) الجعل: دابة سوداء من دواب الأرض، المرجع السابق جـ١/٦٣٨.

الزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى الجمع ولم يكونا فى المفرد، وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة وأما العين فسكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة

وقد ذكر سيبويه هذا البناء فقال:

"وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فعلاً فإن العرب تكسره على فعلان، وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزوه.... وذلك قولك: "صرد وصردان ونفر ونفران، وجعل وجعلان وخزز وخزان"(٢).

فقد صرح سيبويه فى هذا النص بأمرين الأمر الأول تكسير فُعَل على فِعْلان ولم ينسبه بكثرة أو قلة ولكن يلحظ منه الاطراد والكثرة بقوله (فإن العرب تكسره على فِعْلان) دون أن يتطرق إلى استخدام ألفاظ تدل على القلة ولم يعبر بها.

الأمر الثانى: أن هذا البناء فى التكسير تستخدمه العرب جمعاً للقلة وجمعاً للكثرة.

وأيد المتأخرون سيبويه فى الإقرار بهذين الأمرين. فقد صرح ابن مالك بأن يكون فِعلان من فعل يعد جمعاً للقلة والكثرة على السواء فى نظمه فى الألفية فقال:

وغَالبـــاً أغْنَـــاهُم فِعْـــلاَنُ فـــى فَعْـــل كَقَـــوْلِهِم صِـــرْدَانُ

ومعنى أغْنَاهُم أى: استغنوا ببناء الكثرة عن بناء جديد للقلة حيث استخدم للقلة متى أردت قلة واستخدم للكثرة متى أردت كثرة.

كما أنه صرح بقياسية فِعْلان من فُعَل حيث قال: "وفِعْلان مقيس فيما كان من الأسماء على.... أو على فُعَل كـ صُرَد وصِرْدان وجُرَذ وجرذان وخُزَز وخُزَّان، وهى ذكور الأرانب"(٣).

وجعله ابن الناظم من الغالب حيث قال: "وأما فُعَل فجاء بعضه على أفعال كرطب وأرطاب، والغاب مجيئه على فِعْلان نحو: صُرَد وصردان ونغر ونغران" (٤).

الوزن الثانى (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين معتل العين بالواو نحو عُوْد وكُوْز، وحُوْت ونُوْن فيقال فى الجمع: عيدان كيزان، وحيتان، ونينان(٥)، وقد انفكت هنا الصيغة إلى الزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى الجمع ولم يكونا فى

---

(١) الخزز: ذكور الأرانب، المرجع السابق جـ /١١٤٩.
(٢) الكتاب جـ٢ /١٧٩.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ١٨٥٧/٤.
(٤) انظر: ابن الناظم ص٧٦٩.
(٥) النون : الحوت والجمع أنوان ونينان وأصله نونان وإنما قلبت الواو فى الجمع لياء لوقوعها بعد كسر (لسان العرب جـ٤٥٨٦/٤).

المفرد، وأما التبديل ففى شكل الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة. وأما العين فبقيت ساكنة فى الجمع كما كانت فى المفرد.

وقد ذكره سيبويه فقال فيه: "وأما ما كان فُعْلا من بنات الواو فإنك تكسره على.... فإذا اردت بناء أكثر العدد لم تكسره على فعول ولا فعال ولا فعله وأجرى مجرى فَعَل وانفرد به فِعْلان كما أنه غلب على فَعْل من الواو الفِعَال، فكذلك هذا، فرقوا بينه وبين فُعْل من بنات الياء، كما فرقوا بين فَعْل من الياء و فَعْل من الواو ووافق فَعَلا فى الأكثر كموافقته إياه فى الأقل. وذلك: عِيْدان وغِيْلان، وكِيْزان، وحِيْتان ونيْنان. جماعة النون وقد جاء مثل ذلك فى غير المعتل قالوا: حُشْى وحِشَّان"(١).

فصرح سيبويه بتكسير فُعْل على فِعْلان ولم ينسبه بقلة أو كثرة ولكن ظاهره يوحى بالاطراد حيث قال: (وانفرد به فِعْلان) ولكن يلاحظ من خلال الأمثلة التى ساقها سيبويه أن أغلبها من معتل العين بالواو من نحو: كوز وحوت وعود، ونون، إلا أنه ذكر أنه قد جاء مثل معتل العين بالواو شيء من الصحيح.

والذى ألاحظه أن صحيح العين ليس كثيرا ألا تراه يشير إلى ذلك بلفظ "قد" الأمر الذى دعا المتأخرين يرونه مطرداً بشرط اعتلال عينه بالواو على نحو ما أشار ابن مالك حيث قال:

"واطرد فعلان أيضاً فى جمع ما عينه واو من فُعْل وفَعْل كعود، وعيدان وحوت وحيتان وكوز وكيزان ونون ونينان، وهى الحيتان"(٢).

الوزن الثالث (فَعَل) بفتحتين نحو: جار وقاع وتاج وساج وشَبَث وخَرَب وفتى دار، فيقال فى الجمع: جيران وقيران وتياج وسياج وشبثان، وخربان وفتيان وديران، وقد انفكت فيه الصيغة إلى الزيادة والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى الجمع وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. فقد كسرت الفاء فى الجمع، وقد كانت فى المفرد مفتوحة، وأما العين فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة أيضاً.

وقد ذكر سيبويه هذا البناء فقال:

"وأما ما كان فَعَلا فإنه يكسر على.... وإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على فِعْلان، وذلك نحو: جيران وقيعان وتيجان، وساج وسيجان.

ونظير ذلك من غير المعتل. شبث وشِبْثان وخِرْبان، ومثله فتى وفتيان.... وقال بعضهم: ديران كما قالوا: نيران، شبهوها بقيعان وغيران"(١).وقال:

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨٨.

(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٨، وانظر: التصريح جـ٢/٣١١.

"وقالوا: إخوان[٢] كما قالوا: خرب وخِرْبان، الخرب ذكر الحبارى"[٣].

فقد وضح سيبويه فى هذه النصوص أن فَعَلا يكسر على فِعْلان سواء أكان معتل العين بالواو نحو: تاج وساج وجار ونار وقاع أو بالياء نحو: خال وهى النقط المخالفة لبقية لون البدن [٤] أو كان صحيحاً نحو: شبث وخرب أو معتل اللام نحو فتى، وأخا فكلها تكسر على فِعْلان. بدون استثناء.

أما المتأخرون من النحاة فخصوه بالمعتل العين أما الصحيح العين فجعله ابن مالك من القليل، حيث قال: "ومثال ذلك فى فَعَل: تاج وتيجان وقاع وقيعان، وخال وخيلان وجار وجيران"

ثم قال: "وقد يجمع عليه فعل صحيح العين: كخرب وخربان وأخ وإخوان والخرب: ذكر الحبارى" [٥] فيعنى (بقد) هنا القلة فى الاستعمال.

أما الأشمونى فخصه بالواوى فقال: "كل اسم على فُعل أو على فَعل واوى العين فالأول نحو: حوت وحيتان، ونون نينان وكوز وكيزان، والثانى نحو: قاع وقيعان وتاج وتيجان وجار وجيران"[٦].

أما عن الحكم فأشار إليه ابن مالك بلفظ شاع فقال:

وشاع فى حوت وقاع مع ما ضاهاهما....

والصواب: ما أشار إليه سيبويه من اطراد فِعْلان جمعاً للكثرة من (فَعَل) المعتل العين بالواو وبالياء وكذلك الصحيح لسماعه فى كل برواية سيبويه فقد أتى به فى الصحيح والمعتل العين واللام دون تمييز أو تخصيص حيث جعله فى الصحيح من نحو شبث وخرب وكذلك معتل اللام من نحو فتى نظير معتل العين من نحو تاج وساج وجار خلافا للمتأخرين حيث خصوه بالمعتل العين وخلافا للأشمونى حيث خصه براوى العين وترجيحا لمذهب سيبويه ومحاكاة لكلام العرب في المسموع عنهم .

٧ـ مبحث التكسير على فُعْلان بضم الفاء وسكون العين، جمعاً لكثرة

(١) الكتاب جـ٢/١٨٧.
(٢) الكتاب جـ٢/١٩٠.
(٣) **أصل أخ** أخو بفتحتين حذفت اللام اعتباطا وظاهره أن أخا يجمع على إخوان مطلقا ونقل الفارضى أن الأخ فى النسب يجمع على أخوة، حاشية الصبان جـ٤/١٢٨.
(٤) قد يكون المراد به الخال أخو الأم فألفه حينئذ منقلبه عن واو ويجمع على أخوال، وقد يراد به الخال على صفحة الخدِّ لسان العرب جـ٢/١٣٠٦.
(٥) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٨.
(٦) منهج السالك جـ٤/١٣٧.

وقد انفكت الصيغة إلي الزيادة والتبديل. وذلك فى وزنين:

الوزن الأول: فَعْل نحو: ظُهْر وبَطْن وثَغْب [١] ووَغْد فيقال فى الجمع: ظُهْران وبُطْنان وثُغْبان ووُغْدان وقد انفكت صيغة المفرد فى البناء لهذا الجمع بالزيادة للألف والنون ولم يكونا فى المفرد والتبديل فى شكل الفاء حيث تبدلت فى الجمع ضمة وقد كانت فى المفرد مفتوحة أما العين فبقيت على حالها بالسكون كما كانت فى المفرد.

وقد ذكره سيبويه واستخدم معه لفظ "قد" مما يدل على قلة هذا البناء فقال: "وقد يجئ الفَعْل فُعْلانا، وذلك قولك: ثغب وثغبان، والثغب الغدير، وبَطْن وبُطْنان، وظَهْر وظُهْران"[٢].

أما المتأخرون من النحاة فجعلوه على القياس. من هؤلاء ابن مالك حيث قال: " وفُعْلان مقيس فيما كان من الأسماء الجامدة الجارية مجراها على فَعْل كظهران وبطنان وعبدان وسقبان[٣]"[٤].

الوزن الثانى: فَعَل بفتحتين نحو: سَلَق [٥]، وحَمَل وذَكَر وجَذَع[٦] وجمل فيقال فى الجمع: سُلْقان وحُمْلان وذُكْران وجُذْعان وجُمْلان وكان التغيير فى التكسير فى هذا البناء بالزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد الألف والنون. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة **أيضاً** .

وقد أثبت سيبويه هذا البناء فقال: "وقد يجئ إذا جاوزوا به أدنى العدد على فعلان وفلان فأما فعلان فنحو: خربان وبرقان وورلان، وأما فعلان: فنحو: حملان وسلقان"[٧].

فقد استخدم سيبويه كما يتضح من خلال النص لفظ (قد) عند تكسير فَعَل على فُعْلان أو فِعْلان وهذا يعنى أن هذا البناء قليل استخدامه فى لغة العرب.

---

(١) **الثغب**: الغدير، لسان العرب جـ١/٤٨٥.
(٢) الكتاب جـ٢/١٧٧.
(٣) **السقب**: ولد الناقة الذكر ساعة يولد، وعمود الخباء، لسان العرب جـ٢/٢٠٣٥.
(٤)شرح الكافية جـ٤/١٨٥٩.
(٥) **السلق**: القاع المطمئن المستوى لا شجر فيه، لسان العرب جـ٢/٢٠٧١.
(٦) **الجذع**: من الرجال: الشاب الحدث، ومن الإبل ما دخل فى السنة الخامسة ومن البقر ما دخل فى السنة الثالثة ومن الشاء ما بلغ ثمانية أشهر أو تسعة، المرجع السابق جـ١/ ٥٧٦.
(٧) الكتاب جـ٢/١٧٧.

أما ابن مالك فجعله مقيساً في صحيح العين ومثل له بنحو: ذكر وذكران وجذع[١]. **أما ابن هشام فقال:** ويكثر في ثلاثة في اسم على فَعْل كظَهْر وبَطْن أو فِعْل صحيح العين لذكر وجذع أو فعيل كقضيب....)[٢].

ويلاحظ أن سيبويه لم يشترط شروطاً كما اشترط المتأخرون وإن كانت نصوصه قد تضمنت ما نص عليه ابن مالك من اشتراط الاسمية في تكسير فَعْل وفَعَل على فُعْلان واشتراط صحة العين في فَعَل. وقد أشار إلى هذه الشروط في الألفية حيث قال:

وَفَعْلاً اسْماً وَفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلاَنٌ شَمَلْ

وبناء على ذلك لا ينقاس في ضخم وصعب وسهل إلا إذا جرى مجرى الأسماء نحو: عبد وعبدان وكذلك نحو بطل وحسن.

وكذلك لا ينقاس في معتل العين من نحو قَوَد[٣] وَغَيد فلا يجمعان على فُعْلان[٤].

والراجح عندى: قياس فُعْلان في الوزنين فَعْل وفَعَل ليس اتفافا مع المتأخرين وليس مخالفة مع سيبوية وإنما بشهادة جميعهم في السماع مما يؤذن بمحاكاة كلام العرب والاستجابة للقياس على ما سمع منه .

٨- مبحث التكسير على (فَعَالِل) صيغة منتهى الجموع من الرباعى المجرد:

ويطرد فعالل فيما فيه أربعة أصول سواء أكان مجرداً ن الزيادة أم زيد فيه. ويشتمل على أنواع:

منها هنا: الرباعى المجرد، نحو: جَعْفَر[٥] وزِبرِج[٦] وُبْرثُن[٧] وجَحْدَب[١] وسِبَطْر[٢] ودِرْهَم، وخِزْمِل[٣]، وهبلع[٤]، وجرشع[٥]، وقمطر[٦]، وفطحل[٧]، وطحلب[٨]،

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٩.
(٢) التصريح جـ٢/٣١١.
(٣) **القود**: القصاص، لسان العرب جـ٤/٣٧٧١.
(٤) انظر: منهج السالك جـ٤/ ١٣٨.
(٥) **الجعفر**: النهر الصغير، لسان العرب جـ١/٦٣٦.
(٦) **الزبرج**: من أسماء الذهب، المرجع السابق جـ٢/١٨٠٦، وهو أيضا السحاب الرقيق.
(٧) **البرثن**: مخالب الأسد، المرجع السابق جـ١/٢٤٢.

وبرقع[٩]، تقول في الجمع: جعافر، وزبارج، وبراثن، وجحادب، وجخادب، وسباطر ،ودراهم، وخرامل وهبالع وجراشع وقماطر وفطاحل وطاحلب وبراقع.

وقد انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة التبديل أما الزيادة فقد زيد ألف (فعالل) في الجمع ولم يكن في المفرد. وأما التبديل في الشكل فحسب وزن كل كلمة جمعت عليه. من الكلمات **السابقة، فمثلاً** (**جَعْفَرْ**)[١٠] **و**(**جعافر**)[١١] تبدل فيه العين واللام الأولى أما العين ففتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة. وأما اللام الأولى فقد كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة.

وأما (**زِبْرِجٍ**) **وزبارج** فقد تبدل فيه الفاء والعين أما الفاء فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة، وأما العين فقد فتحت في الجمع أيضاً وقد كانت في المفرد ساكنة وبقيت اللام الأولى على الكسر في الجمع كما كانت في المفرد.

وأما بُرْثُنْ وبراثن فقد تبدل شكل الفاء والعين واللام الأولى. أما الفاء ففتحت في الجمع وقد كانت في المفرد مضمومة وأما العين فقد فتحت أيضاً في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة وأما الأم الأولى فقد كسرت في الجمع، وقد كانت في المفرد مضمومة، ومثله: جُخْدُب بضم الدال. وبرقع وبلبل من الأسماء وجرشع من الصفات.

وأما (**دِرْهَم ودراهم**) فقد تبدل شكل الفاء والعين واللام الأولى. أما الفاء فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة، وأما العين فقد فتحت في الجمع أيضاً وقد كانت في المفرد ساكنة وأما اللام الثالثة فقد كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. ومثله: هِجْرَع وهبلع، من الصفات.

---

(١) **والجحدب**: له معان، فيكون بمعنى القصير إذا كان بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وبالدال المفتوحة المهملة أيضاً. (جَحْدَب)، المرجع السابق جـ١/٥٤٨.
ويكون ضربا من الجراد الأخضر الطويل الرجلين إذا كان بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وضم الدال المهملة: جُخْدُب، مثل برثن ويجوز في جخدب ضم الدال وفتحها وهو في هذه الحالة: الجمل الضخم أو الأسد فيقال في الجمع: جحادب أو جخادب بالحاء أو الخاء المهملتين.
(٢) **السبطر**: الماضي اللسان، المرجع السابق جـ٢/١٩٢٤.
(٣) **الخرْمل**: المرأة الحمقاء، المرجع السابق جـ١/١١٤٦.
(٤) **الهَبلَع**: الأكول، المرجع السابق جـ٤/٤٦٠٨.
(٥) **الجُرْشُع**: العظيم من الجمال أو الطويل، لسان العرب جـ١/٥٩٩.
(٦) **القَمَطْر**: وعاء الكتب، المرجع السابق جـ٤/٣٧٤٠.
(٧) **الفَطحل**: وهو زمن تكون الحجارة فيه رطباً، أو زمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة، المرجع السابق جـ٣/٣٤٣٢.
(٨) **الطُحْلُب**: خضرة تعلو الماء المزمن، المرجع السابق جـ٣/٢٦٤٤.
(٩) **البُرْقُع**: معروف وهو للدواب ونساء الأعراب، المرجع السابق جـ١/٢٦٤.
(١٠) ومثله: جندل وثعلب في الأسماء (سلهب) للطويل، و(شجعم) للجرئ، في الصفات.
(١١) ومثله: دعبل (بيض الضفدع) من الأسماء (وحرمل) من الصفات: للمرأة الحمقاء.

وأما (سِبَطْر) و(قِمَطْر) من نحو سباطر وقماطر فقد تبدل شكل الفاء واللام الأولى. أما الفاء فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة، وأما اللام الأولى فقد كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة. وأما العين فقد بقيت في الجمع مفتوحة كما كانت في المفرد. ومثله من الأسماء هزبر للأسد.

أما (جُخْدَب) بفتح الدال وجخادب فقد تبدل الفاء والعين واللام الأولى. أما الفاء ففتحت في الجمع وقد كانت في المفرد مضمومة، وأما العين فقد فتحت أيضاً في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة، وأما اللام فقد كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة، وقد سمع في هذا الوزن (جُؤْدَر)[1] وهو ولد البقر الوحشية.

وفي هذا يقول سيبويه: "وأما ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال (مفاعل) وذلك قولك " ضفدع وضفادع، وحبرج وحبارج وخنجر وخناجر وجنجن وجناجن وقمطر وقماطر"[2]. فقد ذكر سيبويه تكسير الرباعي المجرد على فعال مفاعل بما يفيد اطراده وهناك من صرح بقياسه منهم ابن الحاجب واتبعه الرضي وجمهور النحاة "

والحجة في اختيار فعالل لتكسير الرباعي :

"أن الرباعي لثقله بكثرة حروفه لم يتصرفوا فيه تصرفهم في الثلاثي فلم يضعوا له في التكسير إلا مثالاً واحداً كالوا به في جميع أبنية الرباعي القليل والكثير وهو فعالل أو ما كان على طريقته مما ثالث حروفه ألف وبعدها حرفان.... واختاروا هذا البناء لخفته وذلك لما كثرت حروف الرباعي فطال ثقل ووجب طلب الخفة له ولما ذكرناه من ثقله كان الرباعي في الكلام أقل من الثلاثي، ولزم جمعه طريقة واحدة ولم يزد في مثال تكسيره إلا زيادة واحدة هربا من الثقل واختاروا أخف حروف اللين وهي الألف وفتحوا أوله لخفة الفتحة وكسروا ما بعد الألف حملا على التصغير لأن الألف في التكسير وسيلة ياء التصغير فكما كسروا ما بعد ياء التصغير كسروا ما بعد الألف في التكسير، والذي يدل أن الفتحة في ثعالب وجعافر غير الفتحة في ثعلب وجعفر فتحها في سباطر وبراثن مع أن الأول في سبطر وبرثن ليس مفتوحاً"[3].

ويستنتج من ذلك أن : تكسير الرباعي المجرد بجميع اوزانه يأتي على (فعالل) جمعاً للكثرة أو للقلة.

---

(١) بفتح اللام دون سماع الضم. ذكره الرضي (شرح الشافية جـ١/٤٨).

(٢) الكتاب جـ٢/١٩٧، وانظر: شرح الشافية للرضي جـ٢/١٨٢ – ١٨٣، شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٧٤

(٣) شرح المفصل جـ٥/٣٩.

٩ـ مبحث التكسير على صيغة منتهى الجموع (فعاليل) من الرباعى المزيد إذا كان الزائد حرف لين قبل الآخر نحو: عصفور، وسرداح وقنديل، فهنا يثبت الحرف الزائد ويقلب ياء إذا كان واواً نحو عصفور تقول: عصافير أو ألفاً نحو سرداح[١]، وسراديح ويصح إذا كان ياءاً نحو: قنديل وقناديل.

وقد انفكت الصيغة هنا إلى الزيادة والتبديل دون نقص أما الزيادة فقد زيد ألف فعاليل وأما التبديل فى عُصْفُور ففى الفاء والعين واللام الأولى أما الفاء (العين) فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة أما العين (الصاد) فقد فتحت فى الجمع أيضاً وقد كانت فى المفرد ساكنة وأما اللام الأولى (الفاء) فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة، أما الواو الزائدة فقد قلبت فى الجمع ياء لانكسار ما قبلها **وأما سِرْداح** فقد تبدل شكل الفاء والعين واللام الأولى أما الفاء فضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة أما الفاء فقد فتحت أيضاً فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة وأما اللام الأولى فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما الألف فقلبت ياء لانكسار ما قبلها.

وأما قنديل: فقد فتحت العين فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة وأما الفاء فقد فتحت أيضاً فى الجمع وقد كانت فى المفرد أيضاً ساكنة، وأما اللام الأولى فبقيت على الكسر كما كانت فى المفرد مكسورة وصحت الياء لانكسار ما قبلها.

وفي هذا يقول ابن السراج: "اعلم أن ما كان من بنات الأربعة لا زيادة فيه فإنه يكسر على مثال" مفاعل" نحو ضفادع،..... فإن كان فيه حرف رابع زائد وهو حرف لين كسرته على مثال مفاعيل، نحو: قنديل وقناديل"[٢].

ويقول الرضى: " كل رباعى قبل آخره حرف مد كعصفور وقرطاس وقنديل، فإنك تجمعه على فعاليك " [٣]. وهو مما يطرد فى التكسير.

١٠ـ مبحث التكسير على صيغة منتهى الجموع (شبه فعالل) من مزيد الثلاثة بحرف واحد (مما ليس له تكسير آخر).

ويكون فك الصيغة فى التكسير والتغيير بالزيادة والتبديل.

فمعنى شبه فعالل:

ما يماثله عداً وهيئة ويخالفه وزنا أى يماثله فى عدد الحروف أى أربعة يتوسطها ألف الجمع وهيئة أى أن يكون مفتوح الأول والثانى ومكسور الثالث. ويخالفه

---

(١) السرداح: الناقة الطويلة، لسان العرب جـ١٩٨٨/٢.
(٢) الأصول فى النحو جـ١١/٣، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ١٨٧٦/٤.
(٣) شرح الشافية، جـ١٨٣/٢.

وزناً أى لا يكون أوله فاء وثانيه عيناً بل يكون على: (أفاعل)، أو (مفاعل) أو (فواعل) اوفياعل) أو (أفاعيل).

وهذا يطرد على (أفاعل) مما كان على (أفعل) فى مزيد الثلاثى بحرف وذلك فى ثلاثة أنواع.

النوع الأول: (أفعل) التفضيل: نحو: أكرم وأفضل واعلم وأصغر وأكبر صفة فيجمع على أفاعل. قال سيبويه: "وأما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على (أفاعل) ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بأحمر، ونحوه، لا تقول: رجل أصغر ولا رجل أكبر سمعنا العرب تقول: الأصاغرة.... حيث خرج على هذا المثال. فلما لم يتمكن هذا فى الصفة كتمكن أحمر أجرى مجرى أجدل[١] وأفكل[٢] قالوا: الأباطح[٣] والأساود[٤] حيث استعمل استعمال الأسماء"[٥].

ويعلم من كلام سيبويه أن أفاعل يأتى لما كان اسما فى الغالب وكان وصفا فى القليل على وزن أفعل وهو موافق لما ذكره النحاه يقول الرضى " قال : وأفعل: الاسم كيف تصرف نحو أجدل وإصبع[٦] وأحوص[٧]، على أجادل وأصابع وأحاوص... وأقول: قوله: (كيف تصرف) أى تصرف حركة همزته وعينه. قوله (أحاوص) جمع أحوص وأحوص فى الأصل من باب أحمر حمراء فجمعه (فُعْل) ولكن لما جعل أفعل فعلاء اسما جاز جمعه على أفاعل كأفعل الاسمى "[٨].

---

(١) أجدل : والأجدل : الصقر ، صفة غالبة وأصله من الجدل الذى هو الشدة ، وهى الأجادل ، كسروه تكسير السماء لغلبة الصفة ولذلك جعله سيبويه مما يكون صفة فى بعض الكلام واسما ف بعض اللغات (لسان العرب جـ١/٥٧٠).

(٢) أفكل : الأفكل : رعدة تعلو الإنسان من برد أو خوف (المرجع السابق جـ٣/٣٤٥٢).

(٣) الأباطح : جمع أبطح والأبطح مسيلٌ فيه دقاق الحصى كسروه تكسير الأسماء وإن كان فى الأصل صفة لأنه غلب كالأبرق والأجرع فجرى مجرى أفكل (المرجع السابق جـ١/٢٩٩)

(٤) الأساود : جمع أسود وهو العظيم من الحيات غلب غلبة الأسماء (المرجع السابق جـ٢/٢١٤٢).

(٥) الكتاب جـ٢/٢١١.

(٦) اصْبَع : الأصبع : واحدة الأصابع ، تذكر وتؤنث وفيه لغات : الإصبع والأُصبع، بكسر الهمزة وضمها والباء مفتوحة والأُصْبُعُ بضم الهمزة والباء . لسان العرب جـ٣/٢٣٩٤.

(٧) أحْوص : الأحوص – بفتح الحاء والواو – وهو ضيق فى مؤخر العين وسمى الأحوص جماعة لسان العرب جـ١/١٠٥٠.

(٨) شرح الشافية، جـ٢/١٦٨.

النوع الثاني: أفعل لغير التفضيل في الأسماء نحو: أرنب وأرانب وأفكل وأفاكل.

النوع الثالث: أفعل جمع الجمع نحو: أيد وأوطب[1] فيجمع: أيادٍ أواطب، قال الشاعر: * **تحلب منها ستة الأواطب** [2]*.

قال سيبويه: "هذا باب جمع الجمع أما أبنية أدنى العدد فتكسر منها (أَفْعِله وأَفْعُل) على (أفاعل)؛ لأن أفْعلا بزنة أفعل، وأفْعِلة بزنة أفْعَلة، كما أن أفعالا بزنة إفعال. وذلك نحو: أيد وأياد، وأوطب وأواطب، قال الراجز:

*** تحلب منها ستة الأواطب* وأسقيه وأساق**"[3].

أما التغيير هنا وفك الصيغة فكان إلى الزيادة والتبديل: أما الزيادة فقد زيد في الجمع مد (أفاعل) التي بعد الفاء، وأما التبديل ففي شكل الفاء والعين أما الفاء فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة، وأما العين فقد كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة.

ويطرد على (أفاعيل) من مزيد الثلاثي ما كان على أفْعَال نحو:

أقوال وأنعام فالجمع أقاويل وأفاعيل، وقد انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد ألف أفاعيل التي بعد الفاء ولم تكن في المفرد.

وأما التبديل ففي شكل الفاء والعين ومد أفعال.

أما الفاء فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة. وأما العين فقد كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة وأما التبديل ففي مد، أفعال فقد تبدل من ألف في المفرد إلى ياء في الجمع .

وعن هذا البناء قال سيبويه :

"وأما ما كان أفعالٍ فإنه يكسر على أفاعيل؛ لأن أفعال بمنزلة إفعال، وذلك نحو: أنعام وأناعيم، وأقوال وأقاويل"[4].

ويطرد على مَفَاعِل من (مفعل) نحو مَسْجِد. وعلى فَوَاعِل من : (فَوْعَل) نحو كَوْكَبْ، وجَوْهَر. وعلى فياعِل من (فيعل) نحو: صَيْرَف وَغَيْلَم فيكون الجمع مساجد وجواهر وصيارف وغيالم. وقد انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة والتبديل.

---

(١) **أوطب: الوطب : سقاء اللبن وأواطِبُ : جمع أوْطُبٍ لسان العرب جـ٤/٤٨٦٥.**

(٢) **لم يسم قائله، وينظر في: المخصص لابن سيده جـ٤/١٠١، جـ١٠/٣، جـ١٤/١١٧، وشرح المفصل جـ٥/٧٥، لسان العرب مادة وطب – ص٢٩٧.**

الشاهد: جمع الأوطب على أواطب، لتكثير العدد والمبالغة فيه من بحر الرجز.

(٣) **الكتاب جـ٢/٢٠٠.**

(٤) **الكتاب جـ٢/٢٠٠.**

أما مفاعل، فقد زيد الف مفاعل وتبدل شكل الفاء فى مسجد ومقول، ومأوى ومعلم ومحلج ومرقد من سكون فى المفرد إلى فتح فى الجمع. أما العين فقد بقيت على الكسر كما كانت فى المفرد.

وأما فواعل فقد زيد ألف فواعل فى الجمع ولم تكن موجودة فى المفرد فوعل نحو: جوهر، وأما التبديل ففى شكل العين حيث كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما الفا فبقيت على الفتح كما كانت فى المفرد.

وأما فياعل من فيعل: فقد تبدل بالزيادة فى ألف فياعل حال الجمع، أما التبديل ففى شكل العين فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة، نحو صيرف وغيلم، فجمع صيارف وغيالم أى فياعل.

وفي هذا يقول سيبويه: واعلم أن كل شيء كان من بنات الثلاثة فلحقته الزيادة فبنى بناء بنات الأربعة وألحق ببنائها فإنه يكسر على مثال (مفاعل) كما تكسر بنات الأربعة، وذلك: جدول[١] وجداول، وعِثْيَر[٢] وعثاير وكوكب وكواكب، وتولب[٣] وتوالب، وسُلَّم وسلالم، ودمل[٤] ودمامل وجندب[٥] وجنادب، وقردد[٦] وقَرَادد، وما لم يلحق ببنات الأربعة، وفيها زيادة وليست بمدة فإنك إذا كسرته كسرته على مثال مفاعل. وذلك: تَنْضُب[٧] وتناضب، وأجدل، وأجادل وأخيل[٨] وأخايل"[٩].

فقد ذكر سيبويه ما يفيد اطراد (مثال مفاعل) أى فيما كان شبه فعالل فى الهيئة من الثلاثى المزيد بحرف الذى صار على صورة الرباعى فبكسر على مثل ما يكسر الرباعى سواء أكان الزيادة فيه للإلحاق نحو: جدول وكوكب وعِثْيَر أم لغير الإلحاق نحو تنضب .

وقد اتفق جمهور النحاة مع سيبويه فى الإقرار بذلك [١٠].

۞۞۞
١١ـ مبحث التكسير على (فواعل)

(١) جدول: الجدول : النهر الصغير لسان العرب جـ١/٥٧١.
(٢) عثير : العِثَيرُ، وقيل : هو كل ما قلبت من تراب أوطين المرجع السابق جـ٣/٢٨٠٦
(٣) تولب : التولب : ولد الأتان من الوحش إذا استكمل الحول (المرجع السابق جـ١/٤٣٨)
(٤) دمل : الدُّمَّلُ : واحد دماميل القروح لسان العرب جـ٢/١٤٢٥.
(٥) جندب : بفتح الدال وضمها .ضرب من الجراد نونها زائدة (المرجع السابق جـ١/٥٥٨)
(٦) قردد : القردد: ما ارتفع من الأرض المرجع السابق جـ٤/٣٥٧٧
(٧) تنضب : التنصب : شجر له شوك (المرجع السابق جـ٤/٤٤٤٩)
(٨) أخيل : والأخيل والخيلة والمخيلة ، كله : الكِبْرُ المرجع السابق جـ٢/١٣٠٥
(٩) الكتاب جـ٢/١٩٧.
(١٠) الكتاب جـ٢/١٩٧، وانظر: شرح الشافية، جـ٢/١٨٢وشرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٧٤، التصريح جـ٢/٣١٦، منهج السالك جـ٤/١٤٧.

وقد كان التغيير وفك الصيغ عند التكسير بالزيادة والتبديل وذلك فى بناء فاعل فى عدة أحوال. **الأول منها** :- (فاعِل) بكسر العين . الاسم نحو : كَاهِلِ[١] وجائز[٢] وحاجز وحاتم وعاصم وقادم وساعد أسماء . فيقال فى الجمع المكسر كواهل وجوائر وحواجز وحواتم وعواصم وقوادم وسواعد حيث انفكت صيغة المفرد عند البناء للجمع بالزيادة والتبديل . أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة وأما التبديل ففى مد فاعل حيث أبدل واوٌ متحركة بالفتح بعد أن كان ألفاً ساكنة .

الثانى :- (فاعَل) بفتح العين . الاسم نحو : تابَل[٣] وطابَق[٤] وخاتَم[٥] فيقال فى الجمع المكسر تَوَابِل وطَوَابِق خَوَاتِم وقد كان التغيير أثناء الجمع على حد فاعل السابق ما عدا العين حيث كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة .

وعن فاعل بكسر العين أو فتحها يقول سيبويه :-

« وما كان من الأسماء على فاعِلٍ أو فاعَلٍ فإنه يكسر على بناء فواعل ، وذلك : تابل وتوابل وطابق وطوابق وحاجز وحواجز وحائط وحوائط » . [٦]

أما ما كان أصله الصفة ثم أجرى مجرى الأسماء فيبنى على فعلان نحو راكب وصاحب وفارس فيقال ركبان صحبان وفرسان ماعدا (فوارس) فإنهم قالوا : فوارس كما قالوا : حواجز لأن هذا اللفظ لا يقع فى كلامهم إلا للرجال فلما لم يخافوا الالتباس قالوا فواعل . هكذا قال سيبويه[٧] . وتبعه ابن الحاجب والرضى .

الثالث :- (فاعل) فى الصفة سواء أكانت الصفة خاصة (بالمؤنث) الذى لا تدخله تاء . نحو : طالق وطامث وحائض .

أو كانت الصفة (لمذكر غير عاقل) نحو : صاهل وسابق وشاهق وطالع. وقد كان التغيير هنا عند التكسير على حد فاعل مكسور العين .

---

(١) الكاهل :- وهو مجتمع الكتفين – لسان العرب جـ٤ / ٣٩٤٨ .

(٢) الجائز :- وهو الخشبة المعترضة بين الحائطين – لسان العرب جـ١ / ٧٢٥ .

(٣) تابل : التبل أن يسقم الهوى الإنسان (لسان العرب جـ١/٤١٩)

(٤) طابق : الطَّابق والطَّابِق : ظرف يطبخ فيه والجمع طوابق وطوابيق ، المرجع السابق جـ٣/٢٦٣٩.

(٥) خاتم : الختم والخاتم والخاتم والخاتام والخيتام : من الحلى كأنه أول وهلة ختم به فدخل بذلك فى باب الطابع ، ثم كثر استعماله لذلك، وإن أعد الخاتم لغير الطبع ، والجمع خواتم وخواتيم (المرجع السابق جـ١/١١٠١).

(٦) الكتاب جـ٢ / ١٩٨ .

(٧) انظر الكتاب جـ٢ / ١٩٨ ، وانظر : شرح الشافية جـ٢ / ١٤٥ . فقد جاز فيه فواعل لأنه لا يلتبس بفاعله لأنه مختص بالذكور العقلاء وليس الإناث .

وعن فاعل الصفة الخاصة بالمؤنث أو التى لمذكر غير عاقل . قال سيبويه :-

« وكذلك إن كان صفة للمؤنث ولم تكن فيه هاء التأنيث ، وذلك : حواسر وحوائض ... وإن كان فاعل لغير الآدميين كسر على فواعل وإن كان لمذكر أيضاً ؛ ... وذلك قولك : جمال بوازل[١]، وجمال عواضه[٢]».[٣]

أما فاعل صفة للمذكر العاقل فلا تكسر على فواعل بل على (فعلة) نحو: خاطئ وقاتل وخارج فيقال : فَعَلة أو (فعال) وإنما امتنع فواعل حتى لا يلتبس بناء المؤنث ببناء المذكر فى حال الجمع صرح بذلك المبرد . [٤]

وهكذا قرر علماء اللغة اطراد (فواعل) فى فاعل الاسم مفتوح الفاء أو مكسورها وكذلك فى الصفة لغير العقلاء الذكور أو الصفة الخاصة بالمؤنث كما علم .

وأرى كل ذلك مرجعه الذوق العربى المرتبط بالسماع والذى يلحظ عدم الخلط فى صفة العاقل بين المذكر والمؤنث فما كان لمؤنث اختص بفواعل وما كان لمذكر خرج من ذلك إلى فعلة وفعال وهذا يدل على دقة اللغة وبعدها عن اللبس .

الوزن الرابع :ـ فَوْعَل . نحو : جوهر وكوثر وتولب فيقال فى الجمع جواهر وكواثر وتوالب . وكان التغيير فى التكسير بالزيادة حيث زيدت ألف الجامع ثالثة والتبديل حيث تحركت الواو فى فوعل[٥] وكسرت العين . **يقول ابن مالك :-**

« فواعل لفوعل وفاعل ، وفاعلاء مع نحو : كاهل » .

١٢ـ مبحث التكسير على (فعائل) .

وقد كان التغيير وفك الصيغ فى التكسير بالزيادة والتبديل .

وهو مقيس عند النحاة فى كل رباعى مؤنث ثالثة مدة وكان خاليا من التاء بأن كان تأنيثه بالمعنى وذلك من خلال عدة أوزان .

الوزن الأول :- فَعال بفتح الفاء نحو : شَمال[٦] والتغيير فيه عند التكسير بالزيادة والتبديل . أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة . وأما التبديل حيث أبدل مد المفرد همزة مكسورة ليصير شمال إلى شمائل .

---

(١) والبوازل : المفرد . بازل للأنثى صفة للبعير إذا فطر نابه أى انشق ، (لسان العرب جـ١/٢٧٦).
(٢) والعواضه : المفرد لها عائض . وهو الهجمة من الإبل (المرجع السابق جـ٣/٣١٧١).
(٣) الكتاب جـ٢/٢٠٦ .
(٤) انظر : المقتضب جـ٢/٢١٦ .
(٥) انظر : التصريح جـ٢/٢١٣ ، ومنهج السالك جـ/١٤٠ .
(٦) شَمال :- بفتح الشين ريح تهب من ناحية القطب – لسان العرب جـ٢/٢٣٣٠ .

الوزن الثانى :- فِعال بكسر الفاء نحو : شِمال[1] فتجمع أيضا على فعائل والتغيير فى التكسير على حد الوزن السابق وزيادة تبديل الفاء بالفتح فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة .

الوزن الثالث :- فُعال بضم الفاء نحو : عُقَاب فيقال فى التكسير عَقَائِب حيث انفكت صيغة المفرد فى أثناء التكسير على حد الوزن السابق ما عدا الفاء حيث فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة .

الوزن الرابع :- فَعُول نحو : عجوز وجدود وصعود وسلوب وقلوص . وقد انفكت الصيغة عند الجمع بزيادة ألف الجمع ثالثة وتبديل مد المفرد همزة وفتح العين بعد أن كانت مضمومة فى المفرد ليصير الجمع عجائز وجدائد وصعائد وسلائب وقلائص .

الوزن الخامس :- فعِيل نحو : صَفِيّ ومَرِيّ[2] حيث قالوا صفايا ومرايا وقد كان التغيير فيه عند التكسير بالزيادة حيث زيد ألف الجمع ثالثة أما التبديل في النحو (صفيٌ) فمثل مؤنثه صفية أصله : صفيو . لأنه من (ص – ف – و) اجتمعت الواو والياء فى المفرد وكانت السابقة ساكنة فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء فى الياء . هذا فى المفرد وعند الجمع نقول: صفايو تقلب الياء همزة كما فى (قبيلة) وقبائل فصارت (صفائو) تطرفت الواو إثر كسر فقلبت ياء فصارت صفائي ووزنها فعائل ثم استثقلت الكسرة على الهمزة بعدها ياء فقلبت فتحة فصارت: صفائي بفتح الهمزة تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فصارت : صفاءا اجتمع فى الكلمة شبه ثلاث ألفات متتاليات للعلاقة الوثيقة بين الألف والهمزة فقلبت الهمزة ياء فقيل صفايا بوزن فعائل ومثل ذلك ما كان لامه ياء نحو (مريّ) بتشديد الياء فعند الجمع يكون مرايي تقلب الياء الأولى همزه فتصير مرائي ثم يصنع بها ما صنع بما قبلها.

وعن هذا البناء لتلك الأوزان يقول سيبويه : « وأما ما كان فعولا فإنه يكسر على ... وأما ما كان منه وصفا للمؤنث فإنهم يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فعيلة ، لأنه مؤنث ، وذلك : عجوز وعجائز ... وسلوب ... وسلائب كما قالوا عجائز ... ومثل هذا مريّ وصفيّ قالوا : مرايا وصفايا» .[3]

---

(١) شِمال :- بكسر الشين ما قابل اليمين – المرجع السابق جـ٢/٢٣٢٩ .

(٢) المرى :- مسح ضرعها للدرة والحلب – المرجع السابق جـ٤/٤١٨٩ .

(٣) الكتاب جـ٢/٢٠٨ – ٢٠٩ ، وانظر : جـ٢/١٩٥ التصريح جـ٢/٣٧٢، منهج السالك جـ٤/٢٩١، وشرح ابن عقيل جـ٤/٩٧ .

كما ذكر من قبل قوله :- « وقالوا : شمال وأشمل وقد كسرت على الزيادة التى فيها فقالوا : شمائل ، كما قالوا فى الرسالة : رسائل إذ كانت مؤنثة مثلها » . (١)

وقد صرح علماء النحو(٢) باطراد فعائل فى هذه الأوزان مما يخرج دليلا ودلائل ويصفه بالشذوذ لكونه مذكراً وكذلك حبارى(٣) وحبائر جلولاء (٤) وجلائل لأن التأنيث فيهما مما يجعله فاقد لبعض الشروط لبناء فعائل قال ابن مالك :-

وَبِفَعَائِلِ أجْمَعَنْ فَعَالَهْ وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أوْ مُزَالَهْ

١٣ـ مبحث التكسير على (فَعَالَى) بفتح اللام .

وقد كان التغيير فى التكسير وفك الصيغ بالزيادة والتبديل وذلك مطرد فى عدة أوزان.

الوزن الأول :- ما فيه ألف التأنيث المقصورة سواء أكانت فى الصفة وأتت للتأنيث نحو حَبْلَى أم فى الاسم وأتت للإلحاق نحو : ذِفْرَى(٥) فيقال فى الجمع : حبالى وذفارى على بناء (فعالى) .

وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل فى الشكل أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع فى بناء (فَعَالَى) ثالثة وأما التبديل فقد أبدلت ألف التأنيث المقصورة فى حبلى إلى ياء فى حال الجمع ثم إبدالها إلى ألف مرة أخرى مع الفارق فى الجمع أنها للتخفيف(٦) وليست للتأنيث وتبدل شكل الفاء والعين أيضاً أما الفاء فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة وأما العين فقد فتحت أيضا فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة .

---

(١) الكتاب جـ٢/١٩٤ ، وانظر : منهج السالك جـ٤/١٤١ .
(٢) انظر : التصريح جـ٢/٣١٣ ، وانظر : منهج السالك جـ٤/١٤١ – ١٤٢ .
(٣) الحبارى : طائر (لسان العرب جـ١/٧٥٠)
(٤) الجَلُولاء : قرية بناحية فارس (المرجع السابق جـ١/٦٦٥)
(٥) الذفرى : قيل العظم الشاخص خلف الأذن (المرجع السابق جـ٢/١٥٠٥).
(٦) قال الرضى :- « وإنما وجب فى الوصف الذى ألفه مقصورة قلب الياء فى الجمع ألفاً دون الاسم ... لأن الوصف أثقل من الاسم من حيث المعنى فالتخفيف به أنسب ... والدليل على أن ألف فعالى فى الأصل ياء أن تقول : حبيلَ بحذف الألف المتوسطة ... تطبيقا للجمع بالواحد ... فرقا بين ألف التأنيث وغيره » . شرح الشافية جـ٢ / ١٦٠ .

أما فى ذِفْرى فقد تبدل الألف التى للإلحاق إلى ألف ليست للإلحاق وتبدل الفاء من كسر فى المفرد إلى فتح فى الجمع والعين من سكون إلى فتح .

وقد ذكره سيبويه بقوله : " وأما ما كان على أربعة أحرف وكان آخره ألف التأنيث فإن أردت أن تكسره فإنك تحذف الزيادة التى للتأنيث ويبنى على فَعَالَى وتبدل من الياء الألف ، وذلك نحو قولك فى حُبْلَى : حَبَالَى ، وفى ذِفْرَى.[١]

الوزن الثانى :- ما فيه ألف التأنيث الممدودة نحو : فَعْلاء سواء أكانت فى الاسم أم الصفة فما كانت فى الاسم فنحو صَحْراء وما كانت فى الصفة فنحو عذراء فكلتيهما ترد فى التكسير على بناء فَعَالَى فيقال : صَحَارى وعَذَارى وقد كان التغيير فى التكسير وفك الصيغة بالزيادة والتبديل ، أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة وأما التبديل فقد تبدل الألف الممدودة بألف مقصورة أتت للجمع أيضاً وتبدل شكل العين من سكون من المفرد إلى فتح فى الجمع .

وقد أثبت سيبويه هذا البناء فقال : « وكذلك ما كانت الألفان فى آخره للتأنيث ، وذلك قولك صحراء وصحارى وعذراء وعذارى » . [٢]

الوزن الثالث :- (فَعْلى) فى حالتين :- الحالة الأولى :- فعلى الصفة مؤنث فعلان نحو سَكْرَى وغضبى فيقال فى جمع التكسير سَكَارَى وغضابى . وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل . أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الألف ثالثة . وأما التبديل ففى ألف التأنيث التى كانت فى المفرد فتبدلت بألف فى نهاية الجمع ليست للتأنيث وكذلك العين حيث تبدلت من سكون فى المفرد إلى فتح فى الجمع .

وعن هذا البناء يقول سيبويه : « وأما فعلان إذا كان صفة وكانت له فَعْلى فإنه يكسر على ... وقد يكسر على فعالى ... وذلك : سكران وسكارى وحيران وحيارى وخزيان وخزايا وغيران وغيارى وكذلك المؤنث أيضاً ، شبهوا فَعْلان بقولهم : صحراء وصحارى وفُعْلى وفِعْلى جعلوها كذِفْرى وذَفَارى وحُبْلَى وحَبَالَى » . [٣]

الحالة الثانية :- (فَعْلى) الصفة التى ليست لها مذكر نحو قولهم : شاة حَرْمى[٤] وشياه حرَامَى . قال سيبويه : « ويقال : شاة حَرْمَى وشِياه حِرام وحَرَامَى ؛ لأن فَعْلَى صفة بمنزلة التى لها فَعْلان كأن ذا لو قيل فى المذكر قيل: حَرْمان » . [٥]

❁❁❁

(١) الكتاب جـ٢/١٩٥ ، وانظر: المقتضب جـ٢ /٢٣٠-٢٣١.
(٢) الكتاب جـ٢/١٩٥ .
(٣) الكتاب جـ٢/٢١٢ .
(٤) حرمى :- أى شاة مريدة للفحل . لسان العرب جـ١/٨٤٨ .
(٥) الكتاب جـ٢/٢١٢ .

١٤ـ مبحث التكسير على (فَعَالِي) بكسر اللام وثبوت الياء مخففة

وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل . ويطرد فى أوزان .

الوزن الأول :ـ ما آخره ألف مقصورة فى الاسم نحو وذِفْرى أو الصفة نحو حُبْلَى حيث يشترك مع فَعَالَى بفتح اللام فى هذا البناء ويكون التغيير فى التكسير هنا بزيادة ألف الجمع ثالثة ثم إبدال فتح اللام إلى كسر فى الجمع مما يتبعه من إبدال الألف المقصورة فى المفرد إلى ياء فى الجمع لكسر ما قبلها ليصير ذفرى وحبلى إلى ذفاريٌ وحبالىٌ مما يترتب عليه إعلال بحذف لام الكلمة أى بحذف الياء وذلك نظراً لوجود تنوين الصرف بالضم على آخر الاسم والصفة مما يستثقل معه وجود الضم على الياء فتحذف الضمة فيلتقى الساكنان سكون الياء وسكون التنوين مما يتبعه حذف الياء للتخلص من التقاء الساكنين ليصير الجمع حبالٍ وذفارٍ .

الوزن الثانى :ـ ما آخره ألف ممدودة فى الاسم نحو صَحْرَاء أو الصفة نحو عَذْرَاء حيث يشترك مع فَعَالَى بفتح اللام فى هذا البناء أيضاً ويكون التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل أيضاً أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة. وأما التبديل ففى شكل العين حيث فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة ثم تبدل حركة اللام حيث كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة مما يتبعه تبديل ألف التأنيث الممدودة إلى ياء لكسر ما قبلها فى الجمع ليصير صحراء وعذراء إلى صَحَارىٌ وعَذَاريٌ ثم تعل إعلال غواشٍ وجوارٍ على حد ما علم فى الوزن السابق حبارٍ وذفارٍ .

وقد قال سيبويه فى هذين الوزنين : « وقال بعضهم : ذِفْرَى وذفارٍ ... وقد قالوا: صحارٍ وعذارٍ » . (١)

الوزن الثالث :ـ (فَعْلِي) بكسر اللام نحو مَأْقِى(٢) فيطرد على مآقٍ .

وقد اختلف العلماء فى وزن مفرده، فمنهم من جعله على زنة فَعْلِى بفتح الفاء وسكون العين وكسر اللام فيكون التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل . أما الزيادة فقد زيدت ألف الجمع ثالثة وأما التبديل ففى شكل العين فقط حيث أبدلت من سكون فى المفرد إلى فتح فى الجمع ليصير فَعْلِي إلى فَعَالِي ومَأْقى إلى مَآقٍ مع الإعلال بحذف

---

(١) الكتاب جـ٢/١٩٥ .

(٢) المآقى : مجارى الدمع ومُؤقُ العين طرف العين مما يلى الأنف ، ومأْقى العين لغة فى مُؤقُ العين . معجم الصحاح ص ٩٦٩– دار المعرفة بيروت لبنان لسان العرب جـ٤/٤١٢١ ، والمعجم الوجيز صـ٩٦٥ مجمع اللغة العربية – القاهرة ط ١٤٣٢هـ– ٢٠١١م.

لام الكلمة كما علم فى حبارٍ وصحارٍ وكان من أصحاب هذا الرأى ابن القطاع[١] كما نقله عنه الصبان[٢] والجوهرى[٣] وهناك من جعل وزن المفرد بزنة مفعل منهم ابن السكيت[٤] .

والراجح هو الرأى الأول أنه بزنة فَعْلِى حيث علل الجوهرى لذلك بأن الميم فى المأقِى أصلية وزيد الياء للإلحاق بـ(فَعْلِىٍ) فلم يجدوا له نظيراً يلحقون به لندرة فَعْلِىٍ بكسر اللام فألحق بمفعل ، فلذا جمعه عنده على مآقٍ على التوهم.[٥] وهو المختار عندي.

۞۞۞

١٥ـ مبحث التكسير على فَعَالِيّ بكسر اللام وتشديد الياء وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبدِيل وذلك فى وزنين .

الوزن الأول :ـ فى باب صحراء من كل اسم آخره ألف تأنيث ممدودة حيث يقال فى الجمع صحارٍ على حد ما ذكر فى فَعَالِي بكسر اللام وتخفيف الياء إلا أنه يزاد عليه أن الياء هنا أصلها مشدد ثم حذفت الأولى للثقل ثم خضعت الكلمة للتغيرات التى حدثت فى فَعَالِي والتى انتهت بإعلال الكلمة على حد إعلال جوارٍ وغواشٍ لتصير فى الجمع صحارٍ .

والذى ذكر أن الياء فى الأصل على التشديد المبرد حيث قال :- « هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه فمن ذلك قولهم : صحراء يا فتى ، فإذا جمعت قلت : صحارٍ؛ وكان الأصل صحاريّ وإن شئت أن تقوله قلته ، وإن شئت أن

---

(١) وابن القطاع هو : على بن جعفر بن محمد بن عبدالله بن الحسين . قال ياقوت : كان إمام وقته بمصر فى علم العربية ولد فى العاشر من صفر سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ، ومات فى صفر سنة خمس عشرة وقيل أربع عشرة وخمسمائة ، وتنظر ترجمته فى (معجم الأدباء جـ١٢: ٢٧٩ -٢٨٣، وبغية الوعاة جـ٢/١٥٣).

(٢) انظر : حاشية الصبان جـ٤/١٤٣ .

(٣) معجم الصحاح ص٩٦٩ ، والجوهري هو : إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم أبو إسحاق الأزدي مولى آل جرير بن حازم من أهل البصرة صنف : المسند ، القراءات ، أحكام القرآن ومعانى القرآن ولد سنة مائتين ومات سنة اثنين وثمانين انظر ترجمته فى بغية الوعاة جـ١/٤٤٣.

(٤) انظر : إصلاح المنطق صـ١٢ ، وابن السكيت هو : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، أحد كبار اللغويين الكوفيين قتله المتوكل ٢٤٤هـ تنظر ترجمته فى (طبقات الزبيدى ص ٢٢١، تاريخ الأدب لبروكلمان جـ٢/٢٠٥، بغية الوعاة جـ١/٣٨٧).

(٥) انظر : معجم الصحاح ٩٦٩.

تحذفه استخفافاً فعلت . وإنما جار الإثبات ؛ لأن الألف إذا وقعت رابعة فيما عدته خمسة أحرف ثبتت فى التصغير والتكسير . وإنما تحذف إذا لم يوجد من الحذف بد فتقول فى مفتاح : مفاتيح ، وفى سِرداح: [١] سراديح ، وفى جرموق[٢]: جراميق ، وفى قنديل : قناديل ، فلا تحذف شيئاً » . [٣]

وما ذكره المبرد أقره الرضى بمزيد من التوضيح والتفصيل .[٤]

الوزن الثانى :■ فى مثل مُهْرِىّ[٥] وبُخْتِىّ[٦] مما آخره ياء مشددة ، أما التغيير فى التكسير فى هذا البناء فهو بالزيادة والتبديل أما الزيادة فقد زيد ألف التكسير ثالثة وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين ، أما الفاء فقد فتحت فى الجمع وقد كانت في المفرد مضمومة وأما العين فقد فتحت أيضا فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة ليصير بُخْتِى : بَخَاتِىّ ومُهْرِى : مَهَارِىّ .

وأقول : أن الرضىّ ذكر مما يلحق بباب صحارى وإن لم يكن فى المفرد ألف التأنيث لفظان وهما : بخاتى ومهارى ذكر فيهما فَعَالَى وفَعَالِى وفعالِىّ أى بالأوجه الثلاثة وذكر أن التشديد أولى **حيث قال** : « وقد ألحق بباب صحارى وإن لمك يكن فى المفرد ألف التأنيث لفظان ، وهما بخاتى ومهارى ، فجوز فيهما الأوجه الثلاثة ، والتشديد أولى».[٧]

وجعله ابن هشام والشيخ خالد مما يطرد فى كل اسم آخره ياء مشددة زائدة على ثلاثة أحرف غير متجددة للنسب ساكن العين نحو كُرْسِىّ وقُمْرِىّ[٨] وبُخْتِىّ بخلاف غير مما لم يتوافر فيه ذلك . **حيث قالا** : « (ويطرد) فعالِىّ (فى كل ثلاثى) ساكن العين (آخره ياء مشدودة) زائدة على الثلاثة (غير متجددة للنسب كبُخْتِى ... وبخاتِىّ

---

(١) السرداج : سبق بيان معناه.

(٢) الجرموق : ما يلبس فوق الخف (لسان العرب جـ١/٦٠٧).

(٣) المقتضب جـ٢/٢٢٩ .

(٤) شرح الشافية جـ٢/١٦٣ – ١٦٤ .

(٥) مهرى :- المُهْرُ والفرس والأنثى مُهْرَة ، وأبل مَهْرِيَّةُ الإبل المنسوبة إلى مهرة . لسان العرب جـ٤/٤٢٨٧ .

(٦) بختى :- البخت والبختية : دخيل فى العربية أعجمى معرب وهى الأبل الخرسانية، تنتج من بين عربية وفالج وبعضهم يقول : إن البخت عربى وهو الراجح لسماعه فى شعر ابن قيس الرقيات حيث قال: *لبن البخت فى قصاع الخلنج* . المرجع السابق جـ١/٢١٩ .

(٧) شرح الشافية جـ٢/١٦٤ .

(٨) القُمْرِىُّ : طائر يشبه الحمام القُمْرَ البيض ، والقُمرِىُّ منسوب إلى طَيْرٍ قُمْرٍ (لسان العرب جـ٤/٣٧٣٧)

(وكرسىّ) وكراسىّ وقُمْرى ... وقمارىّ (بخلاف نحو) عربى وعجمى لأنهما محركا العين ونحو (مصرى وبصرى) لأن ياءهما متجددة للنسب » . (١)

إلا أن تكون النسب نسيا منسيا نحو مهرى ومهارِىّ فيجوز التكسير بالتشديد للياء.(٢)

۞۞۞

١٦ـ مبحث التكسير على (فعالين) وقد انفكت فيه الصيغة إلى الزيادة والتبديل .

وذلك نحو شيطان وإنسان فيقال فى الجمع شياطين أناسين أما التغيير فى التكسير فكان بالزيادة والتبديل **وذلك على النحو التالى** حيث ذكر العلماء أن الأصل فى المفرد شيطان وإنسان **أحد أمرين** . **الأمر الأول** : أن الأصل فيه شيط(٣) بوزن فعل وبناء على ذلك تكون الألف والنون فيه زائدتين ، فشَّيْطَان وإنسان بوزن فَعْلاَن(٤) فعند التكسير تتحول صيغة المفرد بعد فكها وتغيُّرها إلى (فَعَالين) (٥) فيحدث التغيير بزيادة ألف الجمع ثالثة ، ثم إبدال المد الزائد فى شيطان وإنسان وهو الألف التى قبل الآخر إلى ياء لكسر ما قبلها لأجل الجمع فتصبح شياطين وأناسين مع ملاحظة التغيير بالتبديل أيضاً فى شكل العين واللام . أما العين فقد أبدلت إلى فتح فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة ، وأما اللام فقد أبدلت إل كسر فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة ، أما الفاء فقد بقيت فى الجمع على حالها مفتوحة كما كانت فى المفرد.

الأمر الثانى : أن الأصل فيه : شطن(٦) بوزن فعل ، على ذلك تكون الياء والألف زائدتين فى شيطان إذن بوزن فَيْعَال فعند التكسير تقول : شياطين بوزن فياعِيل(٧) فيكون المفرد قد تغيَّر وانفكت صيغته على الزيادة والتبديل أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة. وأما التبديل ففى إبدال الألف الزائدة التى قبل الآخر إلى ياء عند الجمع

---

(١) التصريح جـ٢/٣١٤ ، وانظر: منهج السالك جـ٤/١٤٥ .

(٢) المرجع السابق جـ٥/٣١٥ .

(٣) الشيط : قيل الشيطان فعلان من شاط يشيط إذا هلك واحترق، مثل : هيمان وغيمان من هام وغام . لسان العرب جـ٢/٢٢٦٥.

(٤) شرح الشافية للرضيّ جـ٢/١٧٢.

(٥) المرجع السابق نفس الصفحة.

(٦) الشطن : البعد قال ابن منظور الشيطان : فيعال من شطن إذا بعد فيمن جعل النون أصلاً وقولهم الشياطين دليل على ذلك والشيطان كل عاتد متمرد من الجن والإنس ، وهو الرأى الراجح ، المرجع السابق نفس الصفحة.

(٧) انظر: فن التصريف جـ٢/٣٥٣.

لكسر ما قبلها . وأيضاً تبديل فى شكل الياء الزائدة حيث تحركت فى الجمع وفتحت وقد كانت فى المفرد ساكنة وكذلك شكل العين حيث كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة ليتحول فَيْعَال إلى فَيَاعِل وشيطان إلى شياطين

وقد ذكر هذا البناء ابن الحاجب حيث قال : " ونحو شيطان وسلطان وسرحان على شياطين وسلاطين وسراحين"(١).

وعقب الرضيّ على ذلك بمزيد من البيان والتوضيح فقال:

" أقول : كل اسم على فعلان مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركه ، كورشان والسبعان والظربان يجمع على فعالين، إلا أن يكون علما مرتجلا ، كسلمان وعثمان وعفان وحمدان وعطفان، وذلك لأن التكسير فى المرتجل مستغرب ، بخلافه فى المنقول ، إذ له عهد بالتكسير . ولا سيما إذا كان فى المرتجل ما ينبغى أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث»(٢).

ويتضح من نص الرضيّ السابق **أحد أمرين: الأمر الأول:** أن (فعلان) الاسم يكسر على فعالين بشرط أن يكون منقولاً وليس مرتجلاً. وهذا يدل على أن الصيغة هنا فى الجمع تعد مطردة لوضع ضوابط لها من كل اسم على وزن (فعلان) منقولا مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركة .

الأمر الثانى : أن العلة فى مجيئه فى المنقول وليس المرتجل أن المرتجل يلزم فيه المحافظة على الألف والنون لشبهها بألف التأنيث أما المنقول فالتكسير فيه غير مستغرب بل له عهد به.

والخلاصة : أن مثل شيطان وإنسان وسلطان وسرحان وكلها أسماء ورد تكسيرها على صورة الجمع الأقصى سواء أكانت على وزن فعالين كما قال به ابن الحاجب والرضي أم على وزن فياعيل ، كما يرى البعض أو فعالى. فكلها من الجمع الأقصى إذ كان بعد ألفه ثلاثة أحرف أوسطها ساكن ، وقد ذكره ابن الحاجب والرضيّ بصورة فهم منها أنه بناء مطرد وإن كانا لم يصرحا بذلك ، وهو ما أراه الصواب حيث تداوله الذوق العربى فى أمثال معلومة من قولهم شياطين ونحوه مما يبيح القياس عليها محكاة لها.

---

(١) شرح الشافية جـ٢/١٧٢ .

(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.

الفصل الثانى
التغيرات بالنقص والتبديل فى الشكل وفيه عدة مباحث:
١ـ مبحث التكسير على (فعْل) بضمٍ فسكون من (أَفْعَل) و (فعْلاء) الصفة جمعا للكثرة

نحو أَحْمَر حُمْر وأَخْضَر خُضْر هذا للمذكر ويكون التغيير فى التكسير بالنقص وتبديل الشكل

أما النقص فقد نقص الهمزة التى كانت فى مفردة أفعل وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فتبدلت من سكون فى المفرد إلى ضم فى الجمع وأما العين فتبدلت من فتح فى المفرد إلى سكون فى الجمع ليتغير أفعل المفرد إلى فُعْل الجمع.

ونحو حَمْرَاء وخضراء للمؤنث ويكون التغيير أيضا بالنقص وتبديل الشكل أما النقص فقد نقص ألف التأنيث الممدودة التى كانت فى المفرد. وأما تبديل الشكل ففى الفاء فقط فقد تبدلت الفاء من فتح فى المفرد إلى ضم فى الجمع. وأما العين فبقيت ساكنة فى الجمع كما كانت فى المفرد. ليتغير فَعْلاء المفرد إلى فُعْل الجمع.

وعن هذا البناء قال سيبويه: " وأما (أَفْعَل) إذا كان صفة فإنه يكسر على (فُعْل) كما كسروا (فَعُولاً) على (فُعُل) ؛ لأن أَفْعَل من الثلاثة وفيه زائدة كما أن فَعُول فيه زائدة وعدة حروفه كعدة حروف فَعُول إلا أنهم لا يثقلون فى أفعل فى الجمع العين .
إلا أن يضطر شاعر [١]، وذلك: أَحْمَر وحُمْر وأَخْضَر وخُضر وأبيض وبِيْض[٢] وأسود وسُوْد... والمؤنث من هذا يجمع على فُعْل، وذلك حَمْراء وحُمْر وصَفْراء وصُفر. أما الأصغر والأكبر فإنه يكسر على أفاعل. ألا ترى أنك لا تصف به كما تصف بأحمر ونحوه، لا تقول: رجل أصغر ولا رَجُل أكبر سمعنا العرب تقول: الأصاغرة فلما لم يتمكن هذا فى الصفة كتمكن أحمر أجرى مجرى أجْدك وأفكل، كما قالوا: الأباصح والأساود حيث استعمل استعمال الأسماء وإن شئت قلت: الأصغرون والأكثرون، فاجتمع الواو والنون والتكسير ههنا. كما اجتمع الفُعْل والفُعْلان. وقالوا: الآخرون ولم يقولوا غيره، كراهيه أن يلتبس بجماع آخر. ولأنه خالف أخوته فى الصفة فلم يتمكن تمكنها كما لم يصرف فى النكرة ونظير الأصغرين قوله تعالى [٣]:

---

(١) ومعنى هذا الكلام أن العرب لا تزيل سكون العين بضم لان ذلك ثقل فالضمة ثقيلة والسكون خفيف إلا أن يضطر الشاعر: لذا أجازه النحاة فى الشعر بثلاثة شروط: صحة عينه وصحة لامه وعدم تضعيفه. انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٢٨-١٨٣٠ ومنهج السالك جـ٤/١٢٨.
(٢) كسرت الباء لتثبت الياء ، يقول ابن مالك : " وتكسر فاء (فُعْل) فى جمع ما ثانيه ياء كـ (أَبْيَض) و(بيض) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٢٨.
(٣) الكهف آية رقم ١٠٣.

﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾[1].

فقد أشار سيبويه فى هذا النص إلى عده أمور هى: الأمر الأول: يكسر على فُعْل أفعل وفعلاء بشرط الوصفية. **الأمر الثانى:** يشترط فى الوصفية ألا يكون أفعل وفعلاء من باب أفعل التفضيل مما يلزم فيه (من) ويحتاج إليها.

ويخرج بهذهين الأمرين نوعان **النوع الأول** الاسم فلا يكسر على فُعْل.

الأمر الثانى: أفعل الوصف مما يلزمه (من) وهو أفعل فى التفصيل فلا يجمع على (فُعْل) بل له جموع أخرى كما ذكرها العلماء[2].

وما ذكره سيبويه أقره المبرد ونص عليه حيث قال: " قإن كان (أفْعل) نعتا مكتفيا فإن جمعه على (فُعْل) ساكن الأوسط. وذلك قولك أَحْمَر وحُمْر وأَحْضَر وخُضْر وأبيض وبيض، فانكسرت الباء لتصح الياء، ولو كان من الواو لثبت على لفظه نحو: أسود وسُود، وأحوى وحوًّ. وكذلك مؤنثه. تقول: حمراء وحمر وصفراء وصفر فإن جعلت (أحمر) اسما جمعته بالواو والنون فقالت الأحمرون والأصفرون. وقلت فى المؤنث: حمروات، وصفروات، وجاء عن النبى ﷺ: (ليس فى الخضروات صدقة) [3]. لأنه ذهب مذهب الاسم... ولو سميت رجلا أحمر لم يجز فى جمعه حُمْر، لأن هذا إنما يكون جمعا لما كان نعتا ولكن أحامر " [4].

فأضاف المبرد على ما صرح به سيبويه فى نصه السابق توضيحا بأمرين:

الأمر الأول: (أفعل) الاسم لا يجمع على فُعْل.

الأمر الثانى: (أفعل) الوصف إذا سميت به فلا يجمع أيضا على فُعْل بل لهما جموع أخرى.

ويلاحظ فى هذا البناء أن كلاً من سيبويه والمبرد يراه مطرداً فى أفعل السابق ذكره أما المتأخرون فوصفوه بالقياس قال ابن مالك: ومن أمثلة الكثرة فُعْل وهو قياسى وغير قياسى فالقياسى: ما كان (أفعل مقابل فعلا ولـ فعلاء مقابل أفعل كـ أحمر وحمراء"[5].

هذا وقد ذكر بعض النحاة أنه يدخل فى (أَفْعَل) الصفة وفَعْلاَء الصفة أيضا أنواع:

الأول: وصف جاء على أَفْعَل ولم يكن له مؤنث نحو: أكمر[6] وآدر [1] فهما وصفان للرجل وليس لهما مؤنث لان طبيعة الخلقة فى الأنثى تخالفهما.

---

(١) الكتاب جـ٢/٢١١.

(٢) انظر : شرح الشافية جـ٢/١٦٨.

(٣) ضعفه فى الجامع الصغير وشرحه ، وانظر: فيض القدير ينظر: ح٥/٣٧٤ ونظر: نصب الراية الزيلعى ح٢/٣٨٦- ٣٨٨، ونقلا عن هامش المقتضب جـ٢/٢١٦.

(٤) المقتضب جـ٢/٢١٥ – ٢١٦.

(٥) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٢٨.

(٦) **أكمر**: الأكمر: العظيم الكمرة وهى رأس الذكر ، لسان العرب جـ٤/٣٩٢٩.

الثانى: ما استعملته العرب (على أفعل وصف) ولم يستعمل له مؤنث نحو: آلى[٢] فلا يقال امرأة أليـاء أو ما استعملته العرب مؤنثاً ولم يستعمله مذكر ومنه عجزاء [٣] فلم يقولوا أعجر.

الثالث: (فَعْلاء) ولم يكن لها مذكر لكونها وصفا خاصا بالمرأة نحو رتفلاء[٤] وعَفْلاء[٥] فلم يكن لهما أفعل مذكر لطبيعة خلقه الرجل. وكل هذه الأنواع تجمع على فُعْل قالوا: رجال كُمْر وأُدْر وأُلْى، ونساء وعُجْز رُتْق وُعْقل ذكره ابن مالك[٦] وابن هشام[٧] والشيخ خالد والأشمونى [٨] وغيرهم.

وخصه ابن مالك فى الكافية الشافية بالاطراد قال: " فيطرد فُعْل فى هذا النوع كما يطرد فى النوع الآخر " [٩].

نستنتج من خلال العرض السابق لما يأتى فى التكسير على (فُعْل) جمعاً للكثرة ثبوت باب أَفْعَل فَعْلاء نعتاً للتكسير على (فُعْل) وأرى أنه لا فرق بين رؤية القدامى بالحكم عليه بأنه استعمال غالب وكثير أو رؤية المتأخرين له بأنه ينقاس فيه ؛ فكليهما يستدل به على أن فُعْل بابه أَفْعَل فَعْلاَء الصفة الذى لا يحتاج إلى (من).

وليس معنى هذا أنه يحتكره بحيث لا يأتى فى غيره فقد ثبت فى قسم السماع ثبوته فى أوزان أخرى خلاف أفعل وفعلاء النعت مما يدل على ثبوته فى أكثر من مفرد وكلها عندى على الباب لشهادة السماع بذلك.

❁❁❁

٢ـ التكسير على (فُعَل) بضم ففتح جمعاً للكثرة

ويكون التغيير فى التكسير بالنقص والتبديل فى الشكل حيث أطرد هذا البنا جمعاً للكثرة فى نوعين.

النوع الأول: (**فُعْله**) بضم فسكون أسماً نحو غُرْفة تقول فى الجمع (غُرَف). فالتغيير فى التكسير بنقص الهاء التى كانت فى المفرد و تبديل شكل العين فقط فقد فتحت فى الجمع وقد كانت ساكنة فى المفرد أما الفاء فهى باقية على حالها كما كانت فى المفرد بالضم. ليصير فُعْله فى هذا الجمع فُعَل.

---

(١) وآدر: الخصية المنتفخة ، المرجع السابق جـ١/٤٤.
(٢) عجزاء: العظيمة العجز لسان العرب جـ٣/٢٨١٨.
(٣) ألى: الألى العظيم الألية، المرجع السابق جـ١/١١٩.
(٤) رتقلاء: إذا أنسد فرج المرأة باللحم. المرجع السابق ح٢/١٥٧٨.
(٥) عَفْلاء: إذا تجمع شيء فى قبل المرأة. المرجع السابق ح٣/٣٠١٧.
(٦) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٢٨.
(٧) ينظر فى التوضيح والتصريح جـ٢/٣٠٤.
(٨) ينظر فى: منهج السالك جـ٤/١٢٨.
(٩) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٢٨.

وفي هذا قال سيبويه: وأما ما كان فُعْلة... فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسرته على (فُعَل)، وذلك قولك: رُكَب وعُرَف وجُعَر.... وبنات الواو بهذه المنزلة قالوا: خُطْوة وخُطُوات وخُطَى وعروة وعُرُوات وعُرَى... وأما بنات الياء إذا كسرت على بناء الأكثر فهى بمنزله بنات الواو، وذلك قولك: كُلْية وكُلَى ومُدْية ومُدًى وزبية وزبى... وقد يقولون: ثلاث عُرَف وركب وأشباه ذلك..... والمضاعف بمنزلة رُكْبةٍ قالوا: سُرّات وسُرَر وجُدَّة وجُدَد " (١).

ثم قال: " وأما ما كان (فُعْلَة) فهو بمنزلة غير المعتل وتجمعه بالتاء إذا أردت أدنى العدد وذلك قولك دُوْلة ودولات... فإذا لم ترد الجمع المؤنث بالتاء قلت: دُوَل وسُوْقة وسُوَق وسُوْرَه وسُوَر (٢) ".

فقد صرح سيبويه فى النص الأول أن (فُعَل) يطرد جمعاً للكثرة من (فُعْلة) الاسم كما ظهر من خلال الأمثلة التى مثل بها من نحو: عُرَف – رُكَب وجُفَر من غُرْفه – ورُكْبه وجُفْره سواء أكان صحيح اللام على نحو الأمثلة السابقة أم ناقصا نحو كُلَى ومُدى وزُبَى من كُلْية ومُدْية وزُبْية وسواء أكان صحيح العين كما ظهر فى الأمثلة أو أجوف نحو: دُوَل – سُوَق – سُوَر من دُوْلة – سُوْقة – وسُوْرة.

واتفق النحاة مع سيبويه من كون (فُعَل) يطرد فى هذا البناء بهذه الأحوال وهو اسم. على نحو ما ظهر من خلال الأمثلة التى ساقها ولم يصرح سيبويه باشتراط الاسمية مثلما فعل المتأخرون فقد قال ابن مالك:

" ومن أمثله جمع الكثرة (فُعَل) والقياسى منه ما كان كـ (فُعْلة) اسما كـ غُرْفَة و غُرَف وعُدَّة وعُدَدَ وعُرْوَه وعُرًى " (٣).

وقال الأشمونى: " فإن كان صفة نحو: ضُحكة لم يجمع على فُعَل " (٤).

النوع الثانى: (فُعْلَى) أنثى (أفعل) نحو: دُنْيا و عُلْيا وصُغْرى و كُبْرى تقول فى الجمع: دُنَى و عُلَى وصُغَر و كُبَر. والتغيير فى التكسير بالنقص والتبديل فى الشكل مثل السابق: أما النقص فقد نقص الألف المقصورة. وأما التبديل فى الشكل ففى العين فقط فقد تبدلت من سكون فى المفرد إلى فتح فى الجمع.

وهنا قال سيبويه: " وأما ما كان عدة حروفه أربعة أحرف وكان (فُعْلَى أفْعَل) فإنك تكسره على (فُعَل) وذلك قولك: الصُغْرى والصُغَر، والكبرى والكُبَر والأولى والأُوَل. وقال تعالى جَدّه:﴿ **إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ** ﴾ (٥) ومثله من بنات الياء والواو: الدنيا والدنى

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨٢.
(٢) المرجع السابق جـ٢/١٨٨.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٧ وانظر: منهج السالك جـ٤/١٣٠.
(٤) منهج السالك جـ٤/١٣٠.
(٥) من المدثر آية رقم ٣٥.

والقصوى والقصى، والعليا والعُلَى. وإنما صيروا الفُعْلى ههنا بمنزلة الفُعْلة لأنها على بنائها، ولأن فيها علامة التأنيث، وليفرقوا بينها وبين ما لم يكن فُعْلى أفْعَلَ " (١).

فقد أفاد سيبويه بأن (فُعَل) يطرد فى فُعْلى الذى مذكره أفعل وأقره المبرد والنحاة قال المبرد: ومؤنث (أفْعَل) الذى يلزمه من يكون على فُعْلى نحو: الأصغر والصغرى والأكبر والكبرى والأمجد والمجدى... وتكسره على فُعَل ؛ لأن الألف فى آخره للتأنيث فتكسره على فُعَل فتقول: الصغرى والصغر والكبرى والكبر. كما تقول ظُلْمه وظُلَم وغُرَفه وغُرَف " (٢).

فإذا كان (فُعْلى) ليس مؤنث (افعل) امتنع جمعه على (فُعَل) نجو حبلى فإنها ليست أنثى أفعل لأنها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبل قاله الشيخ خالد (٣).

وذكر ابن مالك نوعا ثالثا وهو: (فُعُلة) بضم فضم نقله عنه الأشمونى حيث قال: " وزاد فى التسهيل نوعا ثالثا وهو فُعُله اسما نحو: جُمُعه وجُمَع، قال فإن كان صفه نحو امرأة شللة وهى السريعة لم يجمع على فُعَل " (٤)

فإذا اثبت ذلك يكون التغيير فى التكسير حينئذ بالنقص والتبديل:

أما النقص فقد نص الهاء التى كانت فى المفرد. وأما التبديل فى الشكل ففى العين حيث تغيرت بالفتح وقد كانت مضمومة فى المفرد أما الفاء فقد بقيت فى الجمع على حالها بالضم كما كانت بالمفرد.

ونستنتج من ذلك أنه: أجمع النحاة على أنه يكسر على (فُعَل) الاسم الذى على وزن فُعْلة، والمؤنث الذى على وزن فُعْلى أنثى أفعل وهما ما أقرهما سيبويه من قبلهم أما الثالث الذى نقله الأشمونى نقلا عن ابن مالك كما وضح. وهو جُمُعَه وجُمَع إذا كان اسما فإذا ثبت سماعه فى كلام العرب لزمه أن يكون النوع الثالث مما يكسر على (فُعَل) وهذا متوقف على الذوق العربى هل أقره واستخدمه أم لا. أما الأولان فقد ثبت أقراره لهما بدليل كثرة الأمثلة بنفس الضوابط مما دعاهم إلى قولهم بالقياس فيهما

❁❁❁

٣ـ مبحث التكسير على (فُعُل) بضمتين جمعاً للكثرة والتغيير فيه بالنقص والتبديل في الشكل وذلك في عدة أوزان:

الـوزن الأول: (فَعُـول) الوصف إذا كان بمعنى فاعل نحو: صبور وشكور ورءوف وغفور تقول في الجمع: صُبُر – شُكُر – رُؤُف – غُفُر.أما التغيير بالنقص في حال

(١) الكتاب جـ٢/١٩٥.
(٢) المقتضب جـ٢/٢١٤ – ٢١٥.
(٣) انظر: التصريح جـ٢/٣٠٦.
(٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ٤/١٣٠.

الجمع حيث نقص مد المفرد أي واو فَعُول فى حال الجمع وأما تبديل الشكل ففي الفاء فقد تغيرت بالضم في حال الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. أما العين فقد بقيت على حالها بالضم في الجمع كما كانت فى هذا المفرد .

وفي هذا قال سيبويه عن هذا الوزن: «وأما ما كان (فَعُولا) فإنه يكسر على (فُعُل) عنيت جميع. المؤنث أو جميع المذكر وذلك قولك: صَبُور وصُبُر وغَدُور وغُدُر» [١].

فقد صرح سيبويه في هذا النص بأن فَعُول بمعنى فاعل يجمع في الكثرة على (فُعُل) سواء أكان هذا الوصف للمؤنث أم للمذكر فمن المعلوم أن فعول بمعنى فاعل وصف مشترك لذا يوجد الجمع على فُعُل سواء أكان جمعاً للمذكر أم كان جمعا للمؤنث ليصير الجمع الوصف صُبُر في صبور وغُدُر فى غدور.

أما إذا كان فى (فَعُول) الوصف الذي بمعنى فاعل مختصا بالمؤنث فذكر سيبويه أنه يجوز أيضاً أن يجمع على (فُعُل) نحو عجوز عُجُر كما يقال عجائز قال: «وأما ما كان منه وصفا للمؤنث فإنهم يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فعيلة، لأنه مؤنث، وذلك: عجوز وعجائز وقالوا: عُجُز كما قالوا: صُبُر.... وقالوا للواله: عَجُول وعُجُل»[٢].

ويخرج بذلك إذا كان (فَعُول) بمعنى (مَفْعُول) فلا يجمع على (فُعُل) بل على فعائل فيقال في حلوب وركوب جمعه حلائب وركائب.

ووافق جمهور النحاة ما نص عليه سيبويه من جمع فعول الوصف الذي بمعنى فاعل على فُعُل جمعاً للكثرة. سواء أكان من الوصف المشترك أو من الوصف الخاص بالمؤنث. لذا قال ابن مالك:«من أمثله جمع الكثرة (فُعُل) والقياس منه ما كان جمعا لـ فعول بمعنى (فاعل) صحيح اللام»[٣].

الوزن الثاني(فُعُول) إذا كان اسما نحو: قدوم – قلوص[٤] تقول في الجمع قُدُم – قُلُص ويكون التغيير في التكسير هنا بالنقص والتبديل. على نفس الحد الذي كان في الوزن الأول.

فقد قال سيبويه: «وقالوا: عمود وعمد وزبور وزُبُر وقدوم و قُدُم، فهذا بمنزلة قُضُب وقُلُب[٥] وكُثُب[٦]... وقالوا قُلُص وقلائص» [٧].

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٠٨.
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٣ وانظر: التصريح جـ٢/٣٠٥، منهج السالك جـ٤/١٢٩.
(٤) القلوص : أنثى الحبارى وهى الحبارى الصغيرة وقيل فرخ الحبارى (لسان العرب جـ٤/٣٧٢٢).
(٥) قُلُب : جمع قَلِيْبُ وهي البئر لم تطو. المرجع السابق جـ٤/٣٧١٥.
(٦) كُثُب: جمع كثيب وهى تلال الرمل (المرجع السابق جـ٤/٣٨٢٦)
(٧) الكتاب جـ٢/١٩٥.

وقـال أيضـاً: «وكمـا كسـروا الأسـماء وذلـك: قـدوم وقـدائم وقُـدُم وقلـوص وقلائـص وقُلُص»[١].

ويفهم من هذا أنه قد صرح سيبويه بأن تكسير الاسم الذي على وزن فعول نحـو قدوم فتكسيره علـى عدة أوزان للجمـع تقول – فُعُائل وفُعُل نحـو قدائم وقُدُم وأيد سـيبويه جمهـور النحـاة يقـول الرضـي:«ونحـو عمـود فعـول..... والغالـب فـي كثرتـه فُعُل»[٢].

الـوزن الثـالـث: (فَعِيْـل) الاسم نحو رغيف وقليب وكثيب وأميل[٣] وعصيب[٤] وعسيب[٥] وحليب فيقال فـي الجمـع للكثرة رغف وقُلُب وكثب وأُمُل وعُصُب وعُسُب وحُلُب. والتغيير فـي التكسـير يكـون بـالنقص والتبـديل أمـا الـنقص فقد نقص مد فعيل المفرد في حال الجمع وأما تبديل الشكل ففي الفاء والعين أما الفاء فتغيرت في الجمع بالضم وقد كانت مفتوحة في المفرد وأما العين فضمت أيضاً في الجمع وقد كانت مكسورة في المفرد ليتبدل فعيل المفرد إلي صورة فُعُل جمعاً للكثرة.

فقد قـال سيبويه فى هذا البنـاء: " وأما ما كان فعيلا فإنه في بناء أدني العدد بمنزلـه فِعال وفُعال... وذلك قولك جريب وأجربه وكثيب وأكثبة ورغيف وأرغفه ورغُفْان وجُرْبان وكثبان ويكسر على فُعُل أيضاً وذلك قولهم: رغيف رِّعف، وقَليب وقُلُب، وكَثِيب وكُثُب وأَمِيل وأُمل وعَصِيب وعُصُب وعَسِيب وعُسُب وعُسْبان وحَلِيب وحُلْبان وحُلُب"[٦].

كما ذكر سيبويه أن الاسم الذي على وزن فعيل وكان صحيحا يكسر في الكثرة على وزن فُعُل نحو رغيف وقليب وكثيب ورغيف تقول في الجمع – رُغُفُ – قُلُب – كُثُب هذا في الصحيح.

وقـال في المضـاعف أيضـاً:– «وقالوا فـي التضـعيف كمـا قـالوا فـي الجريـب[٧]، وقـالوا: حزيز[٨] وأحزه وحزان، وقال بعضهم: حِزّان كما قالوا: ظلْمَان[٩]. وقالوا: سرير[١٠] وأسره وسُرُر، كما قالوا قليب وأقلبه وقُلُب»[١].

---

(١) المرجع السابق جـ٢/٢٠٨.
(٢) شرح الشافية جـ٢/١٣٣.
(٣) **الأميل**: الحبل من الرمل لسان العرب ح١/١٣٢.
(٤) **العصيب**: من أمعاء الشاة المرجع السابق جـ٣/٢٩٦٥.
(٥) **العسيب**: عظم الذنب المرجع السابق جـ/٢٩٣٦.
(٦) الكتاب جـ٢/١٩٣ .
(٧) **الجريب**: موضع بنجد (المرجع السابق جـ١/٥٨٤)
(٨) **الحزيز** : الحزيز من الأرض: موضع كثرت حجارته وغلظت كأنها السكاكين (المرجع السابق جـ١/٨٥٦)
(٩) **ظلمان**: جمع ظليم وهو الذكر من النعام (المعجم الوجيز ص٤٠١).
(١٠) **السرير** : المضطجع . لسان العرب جـ٢/١٩٩١.

كما ذكر سيبويه قولهم في المضعف سرير وأسره وُسُرر كما قالوا في الصحيح قليب وأقلبه وقُلُب.

أما المبرد فأضاف جواز التخفيف في العين في حال الجمع بالفتح فتقول في سرير سُرَر وجَدِيد وجُدَد. حيث قال: «وقد يجئ على فُعُل كما ذكرت لك قُضُب ورُغُف وكُثُب فأما قولهم جُدَد[٢] وسُرَر في جمع جديد وسرير فإن الأصل والباب جُدُد وسُرُر وإنما فتح لكراهة التضعيف مع الضمة» [٣].

فقد صرح المبرد بأن التكسير قضب ورغف هو الأصل أما جُدَد وسُرَر في جمع جديد وسرير يكون للتخفيف.

وخالف ابن الحاجب فى المضاعف فكأن الأصل فيه عنده الفتح وقد جاء بالضمتين أى عكس ما رأى سيبويه والمبرد. **حيث قال:** " وربما جاء مضاعفه على سُرُر "[٤]

وعقب الرضى على ذلك قائلا " قوله " (وربما جاء مضاعفه) يعنى أن الأصل أن يكسر على فعل بضمتين، ولكن حكى أبو زيد وأبو عبيده أن ناساً فتحوا عين سرر فقالو: سُرَر والأشهر الضم " [٥] وكأن الرضى يريد أن يقرر أن الأصل ليس كما قال ابن الحاجب بفتح العين ولكن بضم العين والفاء وأكد ذلك بقوله والأشهر الضم.

ومع وضوح موقف سيبويه والمبرد بأن الأصل في جمع فعيل فُعُل سواء أكان صحيحا أم مضاعفاً إلا أنه في حال التضعيف يجوز النخفيف نرى الشيخ عضيمة يخلط بين هذا الجمع الذي مفرده فعيل وجمع آخر مفرده فعله قال فى الكامل :

«جمع جديد جُدُد وكذلك باب فعيل الذي هو اسم أو مضارع للاسم.... فما كان من المضاعف جاز فيه خاصة أن تبدل من ضمته فتحة، لأن التضعيف مستثقل، والفتحة أخف من الضمة فيجوز أن يمال إليها استخفافاً فيقال: جُدَد وسُرَر ولا يجوز هذا في مثل قضيب، لأنه ليس بمضاعف وقد قرأ بعض القراء:

﴿ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّوْضُونَةٍ ﴿١٥﴾ ﴾ [٦] وفى سيبويه جـ٢/١٨٢، «والمضاعف بمنزلة ركبه تقول: سرات وسُرَر وجدة جُدَد»[١].

---

(١) الكتاب جـ٢/١٩٤.

(٢) جُدَد: جمع جُدَّة وهى الطريقة وقيل جُدَّة: اسم موضع قريب من مكانة مشتق منه والجمع جُدَدٌ وقوله ﷻ ﴿ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ ﴾ فاطر ٢٧– ورأى طرائق تخالف لون ، والجدَّة : نقبض البلى يقال شيء جديد والجمع أجِدَّة وجُدُدٌ وجُدَد (لسان العرب جـ١/٥٦٢).

(٣) المقتضب جـ٢/٢١٠.

(٤) شرح الشافية جـ٢/١٣١.

(٥) المرجع السابق جـ٢/١٣٢.

(٦) الواقعة ١٥ ، تنظر القراءة فى : تفسير البحر المحيط جـ٨/٢٠٥.

وأرى:- الشيخ عضيحه جانبه الصواب في استشهادة بنص سيبويه الأخير فلم يكن في مكانه الصحيح فالباب هنا للمفرد فعيل أمانص سيبويه الأخير فالباب في المفرد فعله لأن (سُرَر وجُدَد) في نص سيبويه الذي أتى به عظيمه مفرد سرة فعلة وجدَّه فعلة. فيجمع على سُرَر وجُدَد لأنه بمنزلة رُكْبة كما قالوا رُكَب.

هذا وقد أدرك هذا الخطأ د/ يسري زعير حيث قال بعدما ساق نص الشيخ السابق [ويؤخذ من هذه النقول أن الاستاذ عضيمة يسوى بين (سرات وسُرَر) و (سرير وُسَرر) وبين (جدة وجدد) و (جديد وجدد) والحق غير هذا إذ مفرد – سرات: سَّرة وهي عضو كالركبة التي ذكرها سيبويه. وجمعها على (سُرَر) أي فُعَل بفتح العين ولا يجوز فيها الضم.

وكذلك جدة فهي الطريقة في الجبل وجمعها (فُعَل) بفتح العين أيضا ومنه قوله تعالى:﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ﴾ (٢٧ فاطر) فَجُدَد بفتح الدال الأولى جمع جدة وهي الطريقة في الجبال. فلو ضمت الدال كان المفرد: جديده قال الزمخشري: «ومن الجبال جدد: بمعنى ومن الجبال ذو جدد بيض وحمر وسود حتى يؤول إلى قولك: ومن الجبال مختلف ألوانه. وقرأ الزهري: جُدُد بالضم جمع: جديدة وهي: الجد فيقال: جديدة وجدائر كسفينة وسفن وسفائن وروى عنه جَدَد بفتحتين وهو: الطريق الواضح المسفر، وضعه موضع الطرائق والخطوط الواضحة المنفصل بعضها من بعض»[٢]. بهذا يتبين لك أن الفرق كبير بين نص سيبويه ونص المبرد اللذان نقلهما الأستاذ عضِمة وجعلهما لشيء واحد][٣].

ونستنتج مما سبق أن الدكتور يسري وضح الخلط الذي حدث عند الشيخ عضيمة وبين الفرق بين كلٍ فُسَّرات جمع سُرَّة وهي عضو كالرُكْبة وجمعها على سُرَر بفتح العين وكذلك جدة (الطريقة في الجبل) وجمعها فُعَل أيضاً فكلاهما لا يجوز فيه ضم العين. ومنه قوله في القرآن: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ﴾ [٤] فجُدَد هنا جمع جده وهي الطريقة في الجبل أما التي بضم العين جُدُد فهي جمع جديده وهي اسم للجد من جَدَد بفتح الفاء والعين.

الوزن الرابع: (فَعَال) بفتح الفاء نحو: جَمَاد وجمد وصَنَاع[٥] وضُنُع.

---

(١) انظر المقتضب جـ٢/٢١٠ .
(٢) الكشاف جـ٣/٤٨٢.
(٣) فن التصريف جـ٢/٢٥٦ – ٢٥٧.
(٤) فاطر ٢٧.
(٥) الصَّنَاعُ : الماهر فى الصَّنَاعة المعجم الوجيز ص ٣٧٢.

ويكـون التغـيير في التكسـير بـالنقص والتبـديل. أمـا النقص فقد نقص مد (فَعَال) (الألف) الذى كان في المفرد. وأما التبديل ففي الفاء والعين أما الفاء فقد تبدلت إلي الضم في الجمع وقد كانت مفتوحة في المفرد وأما العين فقد تبدلت إلي الضم أيضاً في الجمع وقد كانت مفتوحة أيضاً في المفرد ليتبدل (فَعَال) المفرد إلي (فُعُل) الجمع.

وفـى هـذا قـال سـيبويه: «وأما (فَعال) فبمنزلة فَعُول. وذلك قولك: صَناعُ وصُنُع كما قالوا: جَمَاد وجُمُد وكما قالوا: صَبُور وصُبُر. ومثله من بنات الياء والواو التي الواو عينها: نَوار[1] ونُور، وجَواد، وعَوان[2] وعُوْن: فأمر فَعال كأمر فَعُول»[3].

فقد ذكر سيبويه أن فَعَال بمنزلة فَعُول يعني هذا أن فُعُل ينقاس في فَعَال الصفة كما انقاس في (فَعُول) الصفة يستدل على الصفه من قوله كما قالوا: (صَبُور وصُبُر) فـ فعول هنا صفة. واستدل على ذلك بقوله في الصحيح صُنُع وجُمُد في جمع صَناع وجَمَاد وفي المعتل العين نُوُر وجُوُد وعُوُن في جمع نَوار وجَواد وعَوان.

وخـالف بعض المتـأخرين من النحـاة فقد ذهبوا إلي اشتراط الاسمية وعدم التضعيف وصحة اللام.

فعن اشتراط صحة اللام قال الرضي: اقتصر في قلته وكثرته على (أفعله) كراهة التغيير الذي يتأدى الأمر إليه لو جمع على فُعُل إذا كانوا يقولون:

في سماء ودواء – سُمُ ودُوُ ٍ كأدل، فيكون الجمع الكثير على حرفين[4].

أما عن اشتراط الاسمية فقد قال ابن مالك:-

ومن فعُل المسموع أن يكون جمعا لصفة على فَعَال... كـ صَناع وصُنُع..... والصَّناع المرأة المتقِنَة ما تصنعه النساء[5].

وعن اشتراط عدم التضعيف قال ابن مالك: وتنكبوه[6] غالباً فيما مدته ألف من المضاعف. واحترزت بقولي في النظم: في الأعم وبقولي هنا غالبا من قولهم: عَنان[7] وعُنُن وحِجَاج[8] وحجج فإنهما نادران[9]. **وقـال الأشمونى:** «وشذ عَنَان وعُنُن»[1].

---

(١) النَّوار: المرأة النَّفُور من الريبة والجمع نُوُر غيره النُّور جمع نوار، وهى النفر من الظباء الوحش وغيرها. لسان العرب جـ٤/٤٥٧٤.

(٢) عوان : العوان من البقر وغيرها : النصف فى سنِّها (المرجع السابق جـ٣/٣١٧٩)

(٣) الكتاب جـ٢/٢٠٩ وانظر شرح الشافية جـ٢/١٣٥.

(٤) شرح الشافية جـ٢/١٢٥. وانظر: جـ٢/١٢٦.

(٥) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٦.

(٦) المراد بتنكبوه: تجنبوه (المعجم الوجيز ص٦٣٣).

(٧) عَنَان : العنان بالفتح السحاب ٠المرجع السابق جـ٣/٣١٤٢)

(٨) حجاج : الحجاج والحِجَاج : العظم النابت عليه الحاجب المرجع السابق جـ١/٧٨٠.

(٩) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٤ .

والصواب:- ما ذكره سيبويه فلم يصرح سيبويه بكل تلك الشروط بل خالف ما اشترطوه في الاسمية كما وضح من خلال نصه السابق وربما أخذ المتأخرون اشتراط عدم التضعيف وصحة اللام من خلال ما مثّل به سيبويه من نحو صَناع وجَمَاد حيث خلت الأمثلة من معتل اللام والمضاعف .

الوزن الخامس: (فِعَال) بكسر الفاء نحو: حِمَار وحُمُر وكِتَاب وكُتُب وذِرَاع وذُرُع. والتغيير في التكسير يكون بالنقص والتبديل أما النقص فقد نقص مد فِعَال الذي كان في المفرد وأما التبديل ففي الفاء والعين. وأما الفاء فقد تبدلت بالضم وقد كانت في المفرد مكسورة. وأما العين فقد تبدلت بالضم أيضاً وقد كانت في المفرد مفتوحة ليتبدل (فِعَال) المفرد إلي (فُعُل) الجمع.

وفي هذا قال سيبويه: «أما ما كان (فِعَال) فإنك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على أفعله، وذلك قولك: حِمار وأحمرة وخمار وأحمرة وإزار وآزره ومِثال وأمثلة وفِراش وأفرشه، فإذا أردت أكثر العدد بنيته على (فُعُل) وذلك حِمار وحُمُر وخِمار وخُمُر وإزار وأُزُر وفِراش وفُرُش. وإن شئت خففت جميع هذا في لغة تميم[٢].

فقد صرح سيبويه هنا بتكسير (فِعال) في الكثرة على فُعُل نحو حُمُر وخُمُر وأُزُر وفُرُش ويلاحظ من الأمثلة أنه هنا في الأسماء الصحيحة اللام وغير المضعفة.

وقال أيضاً:-«وأما (فِعَال) فمنزلة فَعال. ألا ترى أنك تقول: ناقة كِناز اللحم وتقول: للجمل العظيم: جَمَل كِنَار ويقولون كُنُزٌ وقالوا: رجل لِكَاك اللحم. وسمعنا العرب يقولون للعظيم كِناز: فإذا جمعت قلت: كُنُزُ ولُكُك. ومثلة جَمَل دِلاث وناقة دلاث ودُلُث للجميع»[٣].

كما صرح سيبويه مرة أخرى بتكسير فِعال على فُعُل ولكن هذه المرة في الصفة نحو ناقه كِناز وحَمَل كِناز فيقولون في الجمع كُنُز ولُكُك.

أما المضعف منه فلم يكسر إلا على (أفعلة) فقد قال سيبويه :

«وأما ما كان منه مضاعفا فإنهم لم يجاوزوا به في أدنى العدد وإن عنوا الكثير تركوا ذلك كراهية التضعيف، إذ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتل وذلك قولهم: جلال وأجلة وعِنان وأعنة وكِنان وأكنة»[٤].

فذكر سيبويه أن فِعال المضعف لم يكسر على فُعُل بل بكسر على أفعله قلة أو كثرة.**أما ابن مالك فحكم بندرة فُعُل من فعال المضاعف حيث قال :-**

واحترزت بقولي في النظم في الأعم وبقولي هنا غالبا من قولهم عَنَان وعنن وحِجَاج وحُجُج فإنهما نادِرَان»[٥]. أما الأشمونى فجعله في المضاعف شاذاً[١].

---

(١) منهج السالك جـ٤/١٢٩.
(٢) الكتاب جـ٢/١٩٢.
(٣) الكتاب جـ٢/٢٠٩. قال ابن سيدة في المحكم: الكناز: الناقة الصلبة جـ٦/٤١٠.
(٤) المرجع السابق جـ٢/١٩٢.
(٥) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٤.

وخالف بعض النحاة ما ذهب إليه سيبويه: في تكسير فِعَال في الصفة على فُعُل بل قالوا بشذوذه

وكذلك قال الأشمونى: «وشذ في وصف على.... وفِعَال نحو ناقة كِناز ونوق كُنُز»(٢).

والصواب:- ما دعا به سيبويه باطراده في الاسم والصفة على نحو ما صرح به لسماعة في الأمرين وعدم اطراده في المضاعف على نحو ما ذكر سيبويه ودعمه ابن مالك والأشمونى.

الوزن السادس: (فُعَال) بضم الفاء نحو قُراد وقُرُد وذُباب وذُبٌّ.

أما التغيير في التكسير فيكون بالنقص والتبديل أما النقص فقد نقص في الجمع مد فُعال (الألف) التي كانت في المفرد وأما التبديل ففي العين فقط فقد تبدلت في الجمع بالضم وقد كانت في المفرد مفتوحة ليتبدل فُعال المفرد فُعُل الجمع.

وفي هذا قال سيبويه: «أما فُعَال فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فِعال لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسر والضم وذلك قولك غراب وأغربه.... وقالوا حين أرادوا الأكثر ذبان..... وقالوا قُراد وقُرُد فجعلوه موافقا لفِعالَ، لأنه ليس بينهما إلا ما ذكرت لك ومثله قول بعضهم: دُبابٌ وذُبٌّ»(٣).

فقد صرح سيبويه فى هذا النص بقولهم في فُعال (فُعُل) عند التكسير نحو: قُرُد وذُبٌّ في جمع قُراد وذُباب. ولم يذكر سيبويه أنه قليل في الاستعمال.

واختلف موقف النحاة فى وصف هذا البناء:-

فهناك من حكم عليه بقلة الاستعمال.قال الرضي:-

«وقد يحمل (فُعال) بالضم على (فِعَال) بالكسر لتناسب الحركتين فيقال: قُرُد في قراد كجُدُر في جِدار وهو قليل نادر ومثله: ذب وأصله ذبُبُ. والإدغام بناء على مذهب بني تميم في تخفيف نحو عُنُق، وإلا فحق (فُعُل) ألا يدغم»(٤).

أما ابن مالك فجعله يطرد وينقاس قال: ومن أمثله جمع الكثرة فُعُل والقياسي منه..... وقُراد وقُرُد وكُراع وكُرُع (٥).

ثم نقل الأشمونى عنه قوله في التسهيل (أن فُعُلا نادر في فُعال) ثم صححه الأشمونى قائلا «وهو الصحيح فلا يقال في غراب عُرُب ولا في عُقاب عُقُب وإذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفاكما شرط في ذلك في أخوبه»(٦).

---

(١) انظر: منهج السالك جـ٤/١٢٩.
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٣) الكتاب جـ٢/١٩٣.
(٤) شرح الشافيه جـ٢/١٢٩.
(٥) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٤.
(٦) منهج السالك جـ٤/١٢٩ – ١٣٠.

والصواب: كونه يطرد. يؤيد ذلك أن سيبويه لم يذكره بشذوذ أو قلة. كما أن السماع قد ورد به

تنبيهان:- الأول: أشار ابن مالك في الألفية إلي هذه الأوزان التي يطرد فيها (فُعُل) بقوله:

وَفُعُـــل لاسْـــم رُبَـــاعِيٍّ بِمَـــدْ قَـــد زِيـــدَ قَبْـــل لاَمٍ اْعـــلاَلاً فَقَـــدْ
مَا لَـمْ يُضَاعَفْ فِي الأَعَـمِّ ذُو الأَلِفْ .....

الثاني: أن ما استحق أن يجمع على فُعُل وعينه واو وجب سكونها تخفيفا ولم يجز ضمها إلا في ضرورة قاله ابن مالك [1] وغيره[2].

والنتيجة: ينقاس فُعْل فى الكثرة فيما كان التغيير فيه بالنقص والتبديل وكان فى الأوزان السابقة بالقيود الواردة تبعا للذوق العربى المتناول لها ، والتى نص عليها النحاة من خلال الشروط وإنما ينقاس لدى العلماء لخضوعه للقاعدة بهذه الضوابط والشروط .

وأراه عندى قياسا محاكاة لكلام العرب حيث سمع باطراد. مما يجب القياس عليه. وقد أقرها ذوق العربى فى هذه الأبنية بدليل سماعه وبناء التكسير عليه.

۞۞۞

٤ـمبحث التكسير على (فعَل) بكسر الفاء وفتح العين جمعاً للكثرة ويكون التغيير في التكسير بالنَقص والتبديل في الشكل

وقد اطراد بناء(فِعَل) جمعاً للكثرة من (فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين نحو قِرْبَه[3] وقِرْب – سِدْره[4]، وسِدَر. وأما التغيير بالنقص فقد نقص هاء فِعْلة التي كانت في المفرد. وأما التبديل ففي العين حيث تبدلت في الجمع بالفتح وقد كانت في المفرد ساكنة.

أما الفاء فبقيت على حالها في الجمع كما كانت بالمفرد مكسورة ليتبدل (فِعْلة) المفرد إلي (فِعَل) الجمع ويتحول قِرْبَة إلي قِرَب.

وفي ذلك يقول سيبويه: «وما كان (فِعْلة) فإنك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد أدخلت التاء وحركت العين بكسرة وذلك قولك: قِرْبات وسِدْرات

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٦.
(٢) انظر: منهج السالك جـ٤/١٣٠.
(٣) قِرْبة: القِرْبة من الأساقي لسان العرب جـ٤/٣٥٦٩
(٤) سدرة: السِدْر : شجر النبق واحدتها سِدْرَة وجمعها سِدر وسُدُورٌ المرجع السابق جـ٢/١٩٧١

وكِسْرات..... فإذا أردت بناء الأكثر قلت سِدَر وقِرَب وكِسَر[١]..... وبنات الياء والواو بهذه المنزلة تقول: لحية ولِحَي وفرية[٢] وفِرَى ورشوة ورِشَا... والمضاعف منه كالمضاعَف من فُعْلَة وذلك قولك: قِدَّة[٣] وقِدَّات وقِدَد، وربَّة[٤] وربَّات وربب، وعِدَّة[٥] المرأة وعِدَّات وعِدَد»[٦].

فقد صرح سيبويه في هذا النص بتكسير فِعْلة على (فِعَل) سواء أكان صحيحاً نحو: قِرْبة – وسِدْره – وكِسْرة أم كان معتلاً بأن كان ناقصا نحو: لحية – وفرية – ورشْوة وسواء كان غير مضاعف كما مثل أم مضاعفا نحو: قِدَّة – وربَّة وَعِدَّة. **فكل هذا يطرد فيه (فِعَل) في حال جمعه للكثرة تقول:** قِرَب – سِدَر – كِسَر – لِحَي – فِرَي – رِشا – قِدَد – رِبَب – عِدَد.

ويلاحظ من خلال هذه الأمثلة أنها كلها في الأسماء، مما دعا بعض المتأخرين من النحاة لاشتراط الاسمية كما فعل ابن هشام. فقد اشترط كونه تاماً كذلك فعل الشيخ خالد. حيث قال:

«فِعَل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو جمع لاسم تام على زنة فِعْلة بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وحجج وفي التنزيل ﴿تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [٧]..... وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صِغْره وكبرة وعِجْزة. والتمام نحو عدة وزنه فإنهما نقصا اللام وعوض منها التاء»[٨].

وقال الأشمونى: «(ولفِعْلة فِعَل) أي من أمثلة جمع الكثرة فِعَل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسما تاما كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر وحجة وحِجَج ومِرْيَة ومِرَي. والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو صِغْرة وكبرة وعجزة وبالتام عن نحو رقة فإن أصله ورق ولكن حذفت فاؤه فإنه لا يجمع على فعل» [٩].

ونستنتج من هذا : اطراد فِعَل فيما كان من الأسماء بزنة فِعْلة سواء أكانت صحية نحو قربة ورشوة أم ناقصة نحو لحية وفرية أم مضاعفة نحو حجة وربّة.

❀❀❀

(١) **كِسَرا : جمع كِسْرة وهى القطعة المكسورة من الشيء المرجع السابق جـ٤/٣٨٧٣**
(٢) **فِرْيَة: الفِرْيَة: الكذب والفرى جمع فِرْية (المرجع السابق جـ٣/٣٤٠٨)**
(٣) **قِدة : القِدَّة : الفرقة من الناس تختلف آراء أفرادها والجمع قدر (المعجم الوجيز ص٤٩٢)**
(٤) **رِبَّة: الرِّبة بالكسر: نبته صيفية وقيل: هو كل ما اخضر فى القيظ (لسان العرب جـ٢/١٥٥١)**
(٥) **عدة : عدة المرأة قروئها وعِدَّتها أيضاً (لسان العرب جـ٣/٣٨٣٤).**
(٦) **الكتاب جـ٢/١٨٢ وانظر: شرح المفصل جـ٥/٢٣ وشرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٩ .**
(٧) **سورة القصص آية رقم (٢٧).**
(٨) **التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠٦.**
(٩) **منهج السالك جـ٤/١٣١.**

الفصل الثالث

التغيرات بالزيادة والنقص والتبديل في الشكل وفيه عدة مباحث:

١- مبحث التكسير على أَفعُل جمعا للقلة والتغيير فيه بالزيادة والنقص والتبديل وذلك على حسب الوزن للمفرد

ويطرد فى الاسم المؤنث المعنوى الرباعى الذى قبل آخره مد: بالألف أو بالياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم وعلى ذلك يكون التغيير فى التكسير فى هذا النوع بالزيادة والنقص وتبديل الشكل فقد اطرد في المفرد الذى على وزن (فَعَال – فِعَال – فُعال – فَعيل) أن يكسر على أفعل

أما الزيادة فقد زيد الهمزة فى أول الجمع ولم يكن فى المفرد.

وأما النقص فقد نقص المد فى الجمع الذى كان فى المفرد وهى الألف فى الأوزان الثلاثة الأولى والياء فى فعيل. وأما تبديل الشكل فقد تبدل الفاء والعين على ما يلى:

١- الوزن الأول فَعَال تبدل الفاء من فتح المفرد إلى سكون فى الجمع وتبدل العين من فتح فى المفرد إلى ضم فى الجمع ليصير فَعَال أَفْعُلاً.
٢- الوزن الثانى فِعَال تبدل الفاء من كسر فى المفرد إلى سكون فى الجمع وتبدل العين من فتح فى المفرد إلى ضم فى الجمع ليصير فِعَال أَفْعُلاً.
٣- الوزن الثالث فُعَال تبدل الفاء من ضم فى المفرد إلى سكون فى الجمع وتبدل العين من فتح فى المفرد إلى ضم فى الجمع ليصير فُعال أَفْعُلا.
٤- الوزن الرابع فَعِيْل تبدل الفاء من فتح فى المفرد إلى سكون فى الجمع. وتبدل العين من كسر فى المفرد ضم فى الجمع ليصر فَعيل أَفْعُلا.

وعنه يقول سيبويه بعد ما ذكر الأوزان الأربعة التى تأتى على أفعلة وهى: فِعَال – وفَعَال وفُعَال وفعيل: " وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة – أى الأوزان الأربعة المشار إليها سابقا – مؤنثاً فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على (أَفْعُل) وذلك قولك عَنَاق[1] وأَعْنُق... بنوه على ما هو بمنزلة أَفْعُل، كأنهم ارادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث، كأنهم جعلوا الزيادة التى فيه إذ كان مؤنثا بمنزلة الهاء التى فى قَصْعةٍ ورَحَبةٍ وكرهوا أن يجمعوه جمع قصعة ؛ لأن زيادته ليست كالهاء، فكسروه تكسير ما ليس فيه زيادة من الثلاثة، حيث شبه بما فيه الهاء منه ولم تبلغ زيادته الهاء. لأنها من نفس الحرف، وليست علامة تأنيث لحقت الاسم بعد ما بنى كحضر موت... وأما من أنث اللسان فهو يقول: ألسن ومن ذكر قال: أَلْسِنةٌ. وقالوا: ذراع وأذرع حيث كانت مؤنثه، ولا يجاوز بها هذا البناء وإن عنوا الأكثر، كما فُعل ذلك بالأكف والأرْجُل وقال

(١) **العناق**: الأنثى من أولاد المعز والغنم من حينَ ولادته إلى تمام الحول، لسان العرب جـ٣/٣١٣٥.

شِمَال وأشْمُل... وقالوا: عُقَابٌ [١] وأعْقُبٌ،.... وقالوا كُراعٌ [٢] وأكرع، وأُتانٌ [٣] وآتن. كما قالوا: أشْمُل، وقالوا: يَمِيْن وأيمن لأنها مؤنثة وقال أبو النجم:

يأتى لها من أيْمُنٍ وأَشْمُل [٤][٥]

فقد ذكر سيبويه ما يكسر على أفعل جمعا للقلة من الرباعى ؛ مما كان من الأوزان الأربعة من نحو (فَعَال – فِعَال – فُعَال – فَعِيْل) مما هو مؤنث بلا علامة تأنيث أى المؤنث المعنوى سواء أكان حقيقى التأنيث نحو وعناق أنثى الجدى ومجازى التأنيث نحو: ذراع من الأول بفتح الفاء ذكر عَنَاق وأعنق ومن الثانى مكسور الفاء ذكر لِسان وألسن مؤنثا وذِرَاع وأذرع وشِمَال وأشْمُل. ومن الثالث ذكر عُقَاب وأعقب وكُراع وأكرع وأُتان وآتن. ومن الرابع ذكر يَمْين وأَيْمُن. فقد تضمن نص سيبويه ما سماه المتأخرون بالشروط.

وقد نهج بعض العلماء منهج سيبويه فى التضمين لشروط التكسير في أفعل دون التصريح بلفظ شروط ومن هؤلاء وابن يعيش [٦]ابن هشام والشيخ خالد حيث قالا:

" مما يجمع على أفعل (الرباعى المؤنث) بلا علامة (الذى قبل آخره مدة) ألف أو ياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم فا المفتوح (كعناق) أنثى الجدى (و) المكسور نحو ذراع بالذال المعجمة والمضموم نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (يمين) فتقول فى جمعها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن... وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله:

لِفعْـل اسْـماً صَـحَّ عَيْنـاً أَفْعُـلُ ... وللربـاعى اسـما أيضـا يُجْعَـلُ

إن كَـانَ كَالْعَنَـاقِ وَالـذِّرَاعِ فـى ... مَـدٍّ وَتَأْنِيـثٍ وَعَـدِّ الأَحْـرُفِ [٧]

وقد فصل الأشمونى الشروط التى تضمنتها الألفية بقوله :

---

(١) **العقاب**: طائر من العتاق مؤنثة وقيل يقع على الذكر والأنثى لسان العرب جـ٣/٣٠٢٨.
(٢) **الكراع** / من الإنسان: ما دون الركبة إلى الكعب ومن البقر والغنم مستدق الساعة العارى من اللحم يذكر ويؤنث لسان العرب جـ٤/٣٨٥٨.
(٣) **الاتان**: الحِمَارة والجمع آتن لسان العرب جـ١/٢١.
(٤) رجز وينظر فى : خزانة الأدب جـ١/١٠٤ للبغدادى طبعة بولاق ١٢٩٩، وأم الرجز المنشورة بمجلة المجمع العلمي العربى جـ٨/٤٧٢– ٤٧٩ سنة ١٩٢٨، ولسان العرب مادة شمل جـ٢/٢٣٢٩، ومقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام عرون مصطفى الحلبى ١٣٨٩. مادة شمل .
(٥) الكتاب جـ٢/١٩٤ – ١٩٥.
(٦) انظر: شرح المفصل جـ٥/٤٣.
(٧) التصريح جـ٢/٣٠٢.

" ما كان رباعيا بأربعة شروط: أن يكون اسما، وأن يكون قبل آخره مدة، وأن يكون مؤنثا وأن يكون بلا علامة. وقد أشار إلى بقية هذه الشروط بقوله: إن كان كالعناق والذراع فى مد وتأنيث وعد الأحرف. فشمل ذلك نحو عَنَاق وذراع وعقاب ويمين، فيقال فيها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن " (١).

وبناء على تلك الشروط إذا كان الرباعى صفة نحو شجاع أو بلا مدة نحو خنصر أو مذكرا نحو حمار، أو بعلامة تأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل (٢). ومع ذلك سمع فى كلام العرب مما لم يتوافر فيه بعض الشروط ومع ذلك كسر على أفعل فى القلة. وقد بحث فى القسم الثانى " السماع ".

ونستنتج من هذا أن: (أفعل) بناء لجمع الثلاثى المزيد بحرف من نحو: فَعَال وفِعَال وفُعَال وفَعِيل إذا كان مؤنثاً معنوياً سواء أكان حقيقى التأنيث أم مجازى التأنيث وتعد هذه الحالة من أكثر الأحول التى يجمع فيها الاسم على بناء أفعل كما قرر العلماء اطراد هذا البناء بهذه الشروط بناء على إقراره فى الذوق العربى حيث استعمل بكثرة فى لغة العرب وقد كان التغيير وفك الصيغة فى مفرده عند البناء للتكسير بالزيادة والنقص والتبديل.

۞۞۞

٢- مبحث التكسير على (أَفْعلَه) جمعا للقلة

اطرد تكسير أفعله، فى الاسم المذكر الرباعىَ الذى قبل آخره مدة ألفاً أو واواً أو ياءً سواء أكان الاسم مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها فمثال الألف مع فتح الفاء قولهم: طَعام – أطعمة (٣) ومثال الألف مع كسر الفاء قولهم: حِمار – أحمرة ومثال الألف مع ضمها قولهم: غراب – أغربة ومثال الياء مع فتح الفاء رغيف – أرغفة ومثال الواو مع فتح الفاء عمود – أعمدة

وقياس هذا البناء فى الأبنية الآتية:

١- فَعال فى الصحيح اللام ومضاعفها ومعتلها نحو سلاح وأسلحة

والتغيِير فى التكسير يكون بالزيادة والنقص وتبديل الشكل أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والهاء فى آخره. وأما النقص فنقص المد الذى كان فى المفرد قبل الآخر أى مد فِعَال وأما وتبديل الشكل فى حركات الفاء والعين فبعد أن كان بكسر الفاء وفتح العين أصبح بسكون الفاء وكسر العين فتغير من فِعَال إلى أفْعِلة.

---

(١) منهج السالك جـ٤/١٢٣.
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٣) التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠٣.

وقد قال سيبويه في الصحيح منه :" أما ما كان (فِعالاً) فإنك إذا كسّرته على بناء أدنى العدد كسرته على (أَفْعِلةٍ)، وذلك قولك: حِمارٌ وأَحْمِرَةٌ، وخمارٌ وأَخْمِرَةٌ، وإزارٌ وآزِرةٌ، ومِثالٌ وأمْثِلةٌ،وفِرَاشٌ وأَفْرِشةٌ"(١).

وقال في المضاعف: " وأما ما كان منه مضاعفا فإنهم لم يجاوزوا به أدنى العدد وإن عنوا الكثير تركوا ذلك كراهية التضعيف، إذْ كان من كلامهم أن لا يجاوزوا بناء أدنى العدد فيما هو غير معتل. وذلك قولهم: جِلالٌ(٢) وأجِلَّةٌ، وعِنانٌ(٣) وأعِنَّةٌ وكنان(٤) وأكنة " (٥).

وقال في المعتل اللام والعين وأما ما كان منه من بنات الياء والواو فإنهم لا يجاوزون به بناء أدنى العدد كراهية هذه الياء مع الكسرة والضمة لو ثقلوا، والياء مع الضمة لو خففوا فلما كان كذلك لم يجاوزوا به أدنى العدد، إذْ كانوا لا يجاوزون في غير المعتل بناء أدنى العدد. وذلك قولهم: رشاء(٦) و أرشِيَةٌ، وسقاءٌ(٧) وأسْقيةٌ ورِداءٌ وأرْديةٌ، وإناءٌ وآنِيَةٌ (٨). فأما ما كان منه من بنات الواو التي الواوات فيهن عيناتٌ فإنك إذا أردت بناء أدنى العدد كسّرته على (أَفْعِلةٍ)، وذلك قولك: خِوانٌ(٩) وأخْوِنةٌ، ورِواقٌ(١٠) وأرْوِقةٌ، وبوانٌ(١١) وأبْوِنةٌ" (١٢).

ومن كلام سيبويه يلاحظ من نصوصه الواردة في (فِعَال وفَعَال) بكسر الأول والثاني أنه يلتزم جمع أفعله في المعتل والمضاعف ولو كان دالاً على الكثرة. وهذا يعني أن أفعله في فِعَال وفَعَال ترد للقلة والكثرة أما في غيرهما فيكون لجمع الكثرة صيغاً

---

(١) الكتاب جـ١/١٩٢ وانظر الأصول في النحو جـ٢/٢٤٨. التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠٣.
(٢) **جلال** : جلال كل شيء غطاؤه نحو الحجلة وما أشبهها (لسان العرب جـ١/٦٦٤)
(٣) **عنان** : العِنان بالكسر سير اللجام (المرجع السابق جـ٣/٣١٤٢)
(٤) **كِنان** : الكِنان: وقاء كل شيء وسِتْرٌ (المرجع السابق جـ٤/٣٩٤٢)
(٥) انظر المراجع السابقة نفس الصفحات والأصل في المضاعف: أجللة وأَعنِنَة وأَكْنِنَة حصل فيه إعلال بنقل حركة العين إلى الساكن قبلها ثم أدغمت العين في اللام
(٦) **رشاء** : الرِّشاء : الحبل لسان العرب جـ٢/١٦٥٣
(٧) **سقاء** : السِّقاء : جلْد السخلة إذا أجذع ولا يكون إلا بالماء (المرجع السابق جـ٢/٢٠٤٣)
(٨) **آنية** الجمع والأصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها شرح ابن عقيل جـ٤/٩٨.
(٩) **خوان**: الخوان والخِوان: الذي يوكل عليه (المرجع السابق جـ٢/١٢٩٥)
(١٠) رواق: الرِّواق ستر يمد دون السقف (المرجع السابق جـ٢/١٧٨٠)
(١١) **بوان**: البوان بكسر الباء عمود من أعمدة الخباء (المرجع السابق جـ١/٣٩١)
(١٢) الكتاب جـ٢/١٩٢.

أخرى وما التزمه سيبويه هنا احتذاه المتأخرون من بعده منهم ابن مالك وابنه [١] وابن هشام [٢] والأشمونى[٣]. وغيرهم

قال ابن مالك:

وأَلْزَمْــهُ فــى فَعَــال أو فِعَــال مُصَــاحِبَىْ تَضْــعِيفٍ أو إعْــلاَل

٢- فَعَال: " نحو: زَمَانٍ وأزمنة وقَذَالٍ وأقذلة و سَمَاء وأسمية.

والتغيير فى التكسير يكون بالزيادة والنقص وتبديل الشكل

فقد زيد فى أول الجمع الهمزة وفى آخره الهاء ونقص فى الجمع الألف التى كانت فى المفرد وهى مد فَعَال وأما تبديل الشكل فى الفاء والعين أما الفاء فبالتسكين فى الجمع بعد الفتح فى المفرد وأما العين فبالكسر بعد الفتح فى المفرد

وقد قال سيبويه فى هذا :

" وأما ما كان (فَعَالاً) فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد فعلوا به ما فعلوا بفِعَالٍ، لأنه مثله فى الزيادة والتحريك والسكون، إلا أن أوله مفتوح، وذلك قولك: زَمانٌ وأزْمِنَةٌ ومكانٌ وأمْكِنةٌ، وقَذَال[٤] وأقْذِلةٌ وفَدَانٌ وأفْدِنةٌ " [٥].

وقال أيضاً " وما كان منه من بنات الياء والواو فعل به ما فُعل بما كان من بنات فعالٍ، وذلك قولك: سَماء وأسْمِيَةٌ، وعَطاءٌ وأَعْطِيةٌ. وكرهوا بناء الأكثر لاعتلال هذه الياء.... ولأنها أقل الياءات احتمالاً وأضعفُها. وفَعَالٌ فى جميع الأشياء بمنزلة فِعَال"[٦].

فقد ذكر سيبويه فى نصوصه تكسير فَعَال جمعاً للقلة على أفعلة سواء أكان صحيحا نحو: زمان ومكان وقذال وفدان أم كان ناقصا أ ى معتل اللام بالواو نحو سماء أو بالياء نحو عطاء فقد روى عن العرب قولهم فى الجمع: أزمنة، أمكنة، أقذلة، أفدنة، أسمية، أعطية. ففعَال مكسور الفاء بمنزلة فعال مفتوح الفاء فى القلة على أفعلة.

---

(١) انظر ابن الناظم ٧٧٠.
(٢) انظر: التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠٣.
(٣) انظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ٤/١٢٧.
(٤) قذال : القذال : جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس فوق فأس القفا – المرجع السابق جـ١/٣٥٦.
(٥) الكتاب جـ٢/١٩٣ وانظر الأصول فى النحو جـ٢/٤٤٨ – ٤٤٩.
(٦) الكتاب ج٢/١٩٣ و انظر الأصول جـ٢/٤٤٩ والتصريح جـ٢/٣٠٣.

وعلل الشيخ يسن لحجة التزامه فى هذين البناءين بقوله :

" وإنما التزم أفعلة فى فِعَال وفَعَال المذكورين لئلا يبقى حرفان من جنسى واحد من غير إدغام لو قيل (ابتت) فجمع على (أفعل) وهو مستثقل. وأما المعتل اللام فلئلا يؤدى إلى ما ليس بموجود فى اللغة وهو أن يكون فى آخر الاسم واو قبلها ضمة نحو أكسو إن لم تغيره وإن أبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقي على حرفين إذا لقيه بعدها ساكن كالتنوين فلا بجمع على فُعُل بضمتين لما ذكرناه " [1].

٣- (فُعَال) نحو غُراب أغْربة والتغيير فى التكسير يكون بالزيادة والنقص وتبديل الشكل الذى كان فقد زيد الهمزة فى أول الجمع والهاء فى آخره فى التكسير ونقص ألف فُعَال فى المفرد وتبدل الشكل فى الفاء والعين لتصبح الفاء ساكنة بعد أن كانت مضمومة وتصبح العين مكسورة بعد أن كانت مفتوحة

فقد قال سيبويه: " وأما ما كان (فُعالاً) فإنه فى بناء أدنى العدد بمنزلة فِعال، لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسرُ والضم. و ذلك قولك: غُرابٌ وأغْرِبةٌ، وخُراجٌ وأخْرِجةٌ، وبُغاثٌ وأبْغِثةٌ"[2].

ثم قال: " ولم يقولوا: أغْلِمَةٌ، استغنوا بقولهم: ثلاثة غِلْمَةٍ، كما استغنوا بفتْيةٍ عن أن يقولوا: أفتاء "[3] ثم قال: " وقالوا فى المضاعف حين أرادوا بناء أدنى العدد كما قالوا فى المضاعف فى فِعالٍ، وذلك قولهم: ذُبابٌ وأذِبَّةٌ وقالوا: حُوارٌ... فى أدنى العدد: أحْورةٌ... وقد يقتصرون على بناء أدنى العدد كما فعلوا ذلك فى غيره، قالوا: فؤاد وأفئِدَةٌ " [4].

فقد أفاد سيبويه نصاً تكسير فُعال فى القلة كما يكسر فِعال فكما كسر فعال على أفعله فكذلك كسر فُعال على أفعله لتوافقهما، فليس بينهما شيء سوى الضم والكسر فى الفاء سواء أكان ذلك فى الصحيح نحو غراب وخُراج وبُغاث أم فى المضاعف نحو ذباب أم فى معتل العين نحو حُوار فقيل فى الجمع أغربة وأخرجه وأبغثه وأدبة وأحورة ما عدا غلاق فلم يقولوا أغلمه استغنوا فى ذلك بغلمة كما استغنوا بفتية عن أن يقول أفتاء.

٤- (فَعيل) فى الصحيح والمعتل والمضاعف فيجمع فى القلة على أفْعِلَةٌ

ويكون التغيير فى التكسير بالزيادة والنقص والتبديل

حيث زيدت الهمزة فى أول الجمع والهاء فى آخره ونقص فى الجمع مد فعيل وتبدل الشكل فى الفاء فأصبحت ساكنة فى الجمع بعد أن كانت مفتوحة نحو: رَغِيْف: أَرْغِفَة.

---

(١) حاشية الشيخ يسن على التصريح جـ٢/٣٠٣.
(٢) الكتاب جـ٢/١٩٣.
(٣) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٤) المرجع السابق نفس الموضع.

قال سيبويه في الصحيح: " وأما ما كان فَعيلاً فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة فعال وفُعال ؛ لأنّ الزيادة التي فيها مدة، لم تجئ الياء التي في فعيل لتُلحق بناتِ الثلاثة ببنات الأربعة كما لم تجيء الألف التي في فُعالٍ وفِعال لذلك وهو بعدُ في الزنة والتحريك والسكون مثلهما فهن أخواتٌ، وذلك قولك: جريب وأجْرِبةٌ، وكثيب وأكثبة ورغيف، وأرغفة " (١).

أما المعتل نحو: قرِيٌّ وأقريه والمضاعف نحو حزيز وأحزة فقد قال عنهما سيبويه أيضا: " فأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما ذكرنا وقالوا: قَرِيٌّ وأَقْرِيَةٌ... كما قالوا: جَرِيبٌ وأجْرِبةٌ... ومثله سَرِى وأسْرِيةٌ وقالوا صبيٌّ... ولم يقولوا أصْبية، واستغنوا بصبية عنها... وقالوا في التضعيف كما قالوا في الجريب، وقالوا: حَرِيزٌ وأحِزَّةُ... وقالوا: سَرِيرٌ وأسِرّةٌ(٢)... كما قالوا: قَلِيبٌ وأَقْلِبةٌ " (٣).

" وقالوا: فصيل وفِصَال شبهوه بظريف وظِرافٍ ودخل مع الصفة في بنائه"(٤).

وأعلق على الأوزان الأربعة فاقول :

يلاحظ في هذه الأوزان الأربعة التي يبنى منها أفعله أنها أسماء لمذكر قبل آخرها مد وليس فيها شيء لمؤنث وقد صرح سيبويه بذلك في قوله:

" وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثا فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على (أفُعل) وذلك قولك: عناق وأعنق. وقالوا في الجمع: عنوق، وكسروها على فُعُول كما كسروها على أفعل، بنوه على ما هو بمنزلة أفعل، كأنهم أرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث " (٥).

٥- الخامس فَعُول مما يكسر على أَفْعلة

والتغيير في التكسير بزيادة الهمزة في أوله والتاء في آخرة و نقص الواوفي الجمع التي كانت في المفرد ويتبدل شكل الفاء من فتح في المفرد إلى سكون في الجمع وضم العين في المفرد إلى كسر في الجمع.

وعن هذا الوزن قال سيبويه: " وأما ما كان (فَعولاً) فهو بمنزلة فعيل إذا أردت بناء أدنى العدد، لأنها كفعيل في كل شيء، إلا أن زيادتها واو، وذلك: قَعُودٌ وأقْعِدَةٌ وعمود وأعمدة وخروف وأخرفة (٦).

---

(١) الكتاب جـ٢/١٩٣ الأصول جـ٢/٤٤٩.

(٢) انظر: لسان العرب جـ٢/١٩٩١ أسِرّة الأصل فيها: أسْرِرَة حدث فيها إعلال بنقل الحركة ثم الإدغام حيث نقلت حركة الراء الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها فتوافر المتماثلين المتجانسين فوجب الإدغام .

(٣) الكتاب جـ٢/١٩٤ الأصول جـ٢/٤٤٩.

(٤) السابق نفس الصفحات.

(٥) الكتاب جـ٢/١٩٤.

(٦) المرجع السابق جـ٢/١٩٥.

وأعلق بأمرين:

الأمر الأول: هذه الأبنية التى ساقها سيبويه أقرها جمهور النحاة منهم المبرد [١]، وابن السراج [٢] وابن يعيش حيث قال:

" والأسماء التى تكسر من هذا البناء خمسة أبنية فَعَال كزمان وفِعَال كحمار وفُعال كغُراب وفَعِيل كرغيف وفَعُول كعمود" [٣].

(١) انظر: المقتضب جـ٢/٢١٢، ٢١٣.
(٢) انظر: الأصول فى النحو جـ٢/٤٤٨ – ٤٤٩.
(٣) شرح المفصل جـ٥/٤٠.

الأمر الثانى:
يلاحظ أن سيبويه لم يصرح بالتذكير فى فعولٍ وكأنه يعنى أنه لم يرد إلا مذكراً فلم يستثن فيه مؤنثا كما فعل فى الأبنية الأربعة السابقة لكن المتأخرين من النحاة اشترطوا التذكير في الأبنية الخمسة كلها. ومن ذلك قول ابن مالك:
فــى اسْــمٍ مُــذَكَّرٍ رُبَــاعِيٍّ بِمَــد ثَالِــث أَفْعِلَــة عَــنْهُمُ اطَّــرَدْ[1]
والنتيجة: أن أفعلة ينقاس جمعا للقلة فى الأوزان الخمسة السابقة مما كان من الأسماء المذكرة التى قبل آخرها مد. هكذا قرر العلماء بناء على ثبوتها فى الذوق العربى وتواردها فى الأمثالة المستعملة والمطردة فى كلام العرب وقد كان التغيير عند فك الصيغة وبناء التكسير بالزيادة والنقص والتبديل.

❁❁❁

٣ـ مبحث التكسير على فُعَلَة بضم الأول وفتح الثاني من (فاعل) الوصف الرباعي العاقل المعتل اللام جمعا للكثرة.

ويكون التغيير فى التكسير بالنقص والزيادة والتبديل. وذلك نحو غزاة وقضاه ورماه في المفرد غازي[2] وقاضي ورامي. فالنقص حيث نقص ألف فاعل الذي كان في المفرد وأما الزيادة فقد زيد في الجمع الهاء في آخر فُعَلة. وأما التبديل ففي الفاء والعين أما الفاء فصمت في لجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة وأما العين حيث فتحت فى الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة ليتبدل فاعل المفرد إلي فُعَلة الجمع ويتغير قاضي المفرد إلي قُضَية وغازي إلي غُزَوَة. ثم تحرك كل من الياء في قُضَيَة وانفتح ما قبلها والواو في غُزَوَة وانفتح ما قبلها فقلبت كل منهما ألفاً لتصير قُضَاه وغزاة.

وقال سيبويه فيه: «هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف. أما ما كان فاعلا فإنك تكسره على..... ونظيره من بنات الياء والواو التي هي لام يجئ على (فُعَلةٍ)، نحو غُزَاة وقُضَاةٍ ورُمَاةٍ»[3].

---

(١) الألفية من خلال التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠٣ وانظر: منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ٤/١٢٦.
(٢) أصله: غازو تطرفت الواو إثر كسر فقلت ياء فصارت غازي ومثله ذوات الواو نحو داعي – وسامي. ثم تعل إعلال قاضٍ فى النكرات فى حالتى الرفع والجر ، انظر: التبيان فى تصريف الأسماء ص٦٣.
(٣) الكتاب جـ٢/٢٠٦.

فقد ذكر سيبويه في نصه السابق ما كان من الصفات بزنة فاعل الذي عدد حروفه أربعة وكان معتل اللام سواء أكان بالواو نحو غازي أم بالياء نحو قاضي يكسر في الكثرة على فُعَلَة وقد كانت الصفات للعاقل ليصير غُزَوَة وقُضَيَة ثم غُزَاة وقُضَاة.

وكذلك قال المبرد:«فإن كان فاعل من ذوات الواو والياء التي هما لامان كان جمعه على فُعَلَة لأن فيه معاقبة لفَعَلة في الصحيح وذلك قولك: قاضٍ قضاة وغاز غزاة ورام رماة»(١).

وما أفادة سيبويه والمبرد من خلال النصوص السابقة صرح به المتأخرون من خلال شروط اشترطوها. منهم ابن مالك حيث قال:

« ومن أمثلة الكثرة (فُعَلَة) والقياس منه ما كان (فاعل معتل اللام، صفة لمذكر عاقل كـ قاض وقضاه ورام ورماة. وقد تضمن هذه القيود كلها قولي:..... ولكـ قاضٍ فُعَلَة.....» (٢). وقال فى الألفية : * **في نَحْوِ رَامٍ ذو اطِّرَادِ فُعَلَة**(٣)*

وكذلك قال ابن هشام والشيخ خالد: «فُعَلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل) مذكراً أعلى زنة فاعل (معتل اللام) بالياء أو الواو (كـ رامٍ) ورماة (وقاضٍ) وقضاة (وغازٍ) وغزاة» (٤).

ويخرج بهذه الشروط عدة أشياء: ١–الاسم نحو وادي. ٢–الوصف المؤنث نحو غازية – رامية ٣–المذكر غير العاقل نحو: ضاري صفة للأسد.
٤– الوصف صحيح اللام نحو ضارب ٥–الوصف ليس بزنة فاعل نحو ظريف
٦–المجاوز للأربعة أحرف نحو مشترٍ.

وفى هذا قال الشيخ خالد جامعا لهذه المحترزات: «فخرج بقوله وصف نحو واد وبالتذكير نحو عادية وبالعقل نحو أسد ضارٍ وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فُعَلَة(٥).

والنتيجة:– من خلال ما ورد فى نص سيبويه والمبرد من إفادة الاطراد فى هذا البناء وقد صرح بقياسه ابن مالك وجعله ابن هشام والشيخ خالد مطردا وبهذا يكون قد اطراد فُعَلَة من فاعل بالقيود المذكورة. حيث يعد مما يقاس عليه بإجماع العلماء.لإقراره فى الذوق العربى ثبت ذلك من خلال إطراده وغلبته فى الأمثال.

❁❁❁

٤.مبحث التكسير على (فَعَلَة) بثلاث فتحات جمعاً للكثرة

(١) المقتضب جـ٢/٢١٨.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٢.
(٣) التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠٦.
(٤) انظر: منهج السالك جـ٤/١٣٢.
(٥) المرجع السابق نفس الصفحة .

ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص والتبديل في الشكل وذلك في الوصف على وزن فاعل صحيح اللام للمذكر العاقل على أربعة أحرف نحو كلمة فاسق وجاهل وظالم وفاجر وكاذب وخائن وبائع قالوا في الجمع: فَسَقَة وجَهَلَة و فَجَرَة و كَذَبَة وخَوَنَة و بَاعَة .

أما التغيير بالزيادة فقد زيد الهاء في حال الجمع ولم تكن في المفرد. وأما النقص فقد نقص ألف فاعل الذي كان في المفرد وأما تبديل الشكل ففي العين حيث فتحت في الجمع وقد كانت مكسورة في المفرد أما الفاء فبقيت مفتوحة في الجمع كما كان حالها في المفرد، ليتبدل فاعل المفرد إلي فَعَلَة الجمع.

وفي هذا يقول سيبويه: «هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة. أما ما كان فاعلا فإنك تسكره على..... ويكسرونه على (فَعَلَة) وذلك نحو: فَسَقَة وبَرَرَة وجَهَلة وظَلَمة وفَجَرَة وكَذَبَة. وهذا كثير. ومثلة خونة وحَوَكَة وباعَة»[(١)].

فقد أفاد سيبويه في نصه السابق أن فَعَلة يطرد في الوصف المذكر الرباعي الذى على وزن فاعل الصحيح اللام. وقد ظهر ذلك من خلال الأمثلة التي مثل بها.

وأقر ذلك المبرد حيث قال:«وكذلك كاتب وكَتَبَة وعالم وعَلَمَه، وفاسق وفَسَقَة»[(٢)].

وما أفاده سيبويه والمبرد اشترطه المتأخرون من النحاة منهم ابن مالك حيث قال: «ومن أمثلة جمع الكثرة (فَعَلَة) والقياس منه ما كان لـ (فاعل) صحيح اللام، صفة لمذكر، عاقل نحو سافر وسفرة وَبارّ وبَرَرَة وساحر وسحرة وكافر وكفرة[(٣)]، وكذلك قال ابن هشام: «فَعَلَة وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل وساحر وسافر وبار»[(٤)]. وهو مطرد بإجماع النحاة.

قال الله تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ﴿١٥﴾ كِرَامٍ بَرَرَةٍ﴾[(٥)].

«**فخرج بالوصف:** الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاضٍ وغازٍ فلا يجمع شيء من ذلك على فَعَلَة بفتحتين باطراد» قاله الشيخ خالد[(٦)].

والنتيجة:- أن فَعَلَة بنقاس من (فاعل) بالقيود المذكورة بإجماع النحاة.

❁❁❁

---

(١) الكتاب ج٢/٢٠٦.
(٢) المقتضب جـ٢/٢١٨.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٢.
(٤) التصريح جـ٢/٣٠٦ وانظر منهج السالك جـ٤/١٣٢.
(٥) من سورة عبس آية رقم (١٥، ١٦، ٤٢).
(٦) التصريح جـ٢/٣٠٧.

٥- مبحث التكسير على (فَعْلي) بفتح أوله وسكون ثانيه جمعاً للكثرة من فعيل بمعنى مفعول.

ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص والتبديل وهذا البناء يكون من الصفات التي تدل على آفة أو وجع ويأتي من وزن أصلي وأوزان أخرى محمولة عليه في المعنى الوزن الأصلي (فَعِيل) بمعنى مفعول دل على هلك أو توجع أو تشتت نحو: قتيل ووجريح وأسير تكسيره فى الكثرة قَتْلى وجَرْجي وأَسْرى وقد انفكت صيغة المفرد في حال التكسير وتغيرت بالزيادة والنقص والتبديل.أما الزيادة فقد زيد الألف المقصورة في آخر الجمع. وأما النقص فقد نقص ياء (فعيل) وأما التبديل فقد تبدل شكل العين حيث سكنت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة. ليتغير فَعِيل إلي فَعْلى وقتيل إلي قتلى وجريح إلى جرحى وأسير إلى أسرى ونحو ذلك مما يكون في معنى مفعول.

وفي هذا قال سيبويه: «وأما (فعيل) إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث والمذكر سواء وهو بمنزلة فَعَول، ولا تجمعه بالواو والنون كما لا تجمع فَعُول؛ لأن قصته كقصته وإذا كسرته كسرته على فَعْلى. ذلك: قتيل وقتلى وجريح وجرحى وعقير وعَقري، لديغ ولدغي»(١).

فقد صرح سيبويه فى هذا النص بتكسير (فعيل) بقيود محددة على فَعلي وهذه القيود هي ما كان فعيل بمعنى مفعول في الصفات ويستوي في ذلك المذكر والمؤنث فيكون بمعنى مفعول أو مفعوله أي مقتول أو مقتولة. وهو مطرد في الصفات مثل فَعُول في الصفات وهو في هذه الوزن على الأصل.

ووافق جمهور النحاة ما أقره سيبويه في اطراد فَعْلي من فعيل بمعنى مفعول على الأصل.

ومنهم المبرد حيث يقول: «وأما هلكي فإنما جاء على مثال (فَعيل) الذي معناه معنى المفعول؛ لأن جميع ذلك يكون على (فَعْلَي) نحو: جريح وجَرْحى وصريع وصَرْعي، وكذلك جميع هذا الباب»(٢).

فذكر المبرد ما صرح به سيبويه في أن (فعيلاً) مثل جريح وصريع الذي يكون بمعنى مفعول دل على توجع أو تشتت أو آفة فتكسيره على (فَعْلي): ثم صرح بأن (فَعْلي) تكون في هذا الباب أي كل الأوزان التي تدل على الآفات والأوجاع بقوله: «وكذلك جميع هذا الباب».

ولذلك يجعله ابن مالك قياسياً في الوزن بهذا المعنى يقول:

---

(١) الكتاب جـ٢/٢١٣.
(٢) المقضب جـ٢/٢١٧.

«ومن أمثلة الكثرة (فَعْلي) والقياسي منه ما كان لـ فعيل بمعنى مفعول دال على هُلْك أو توجع أو تشتت كـ قتيل وقتلى وجريح وجرحي وأسير وأسرى» [١].

أما الأوزان المحمولة على الأول في معنى الآفات والأوجاع فهي:

الوزن الأول: (فعيل) ليس بمعنى مفعول نحو: مريض ولكن دل على توجع مثل فعيل بمعنى مفعول ويكون التغيير فيه عند فك صيغة المفرد بالزيادة والنقص والتبديل على نفس الوزن السابق.

وفي هذا قال سيبويه: «وقال الخليل: إنما قالوا: مَرْضَى... وأشباه ذلك لأن ذلك أمر يبتلون به وأدخلوا فيه وهم له كارهون وأصيبوا به، فلما كان المعنى معنى المفعول كسروه على هذا المعنى»[٢].

فأفاد سيبويه فى هذا النص أن فعيل نحو مريض ليس بمعنى مفعول ولكن مثل مفعول في الدلالة على التوجع فيكون تكسيره كما يكسر (فعيل) الذي بمعنى مفعول حيث يكون تكسيره على (فَعْلي).

وما أفاده سيبويه أقره جمهور النحاة ومنهم المبرد حيث قال:

«وعلى هذا قالوا: مريض ومَرْضى، لأنه شئ أصابه، وأنت لا تقول مُرِضَ ولا ممروض»[٣].

الوزن الثاني: (فَاعل) دل على الهلاك أو التوجع أو الآفة نحو: هالك هَلْكى ورائب[٤]، وروبي وساقط وسَقْطَى وفاسد وفَسْدى وقد تفككت الصيغة في المفرد وتغيرت بالزيادة والنقص والتبديل.أما الزيادة فقد زيد الألف المقصورة في آخر الجمع ولم تكن في المفرد. وأما النقص فقد نقص ألف فاعل الذي كان في المفرد وأما تبديل الشكل ففي العين حيث سكنت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة أما الفاء فبقيت على حالها بالفتح في الجمع كما كانت في المفرد ز ليتبدل فاعل إلي فَعْلى وهالك إلي هلكى وساقط إلي سقطى وفاسد إلى فَسْدى ونحوه.

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ١٨٤٣/٤ وأنظر: ابن الناظم صـ٧٧٣ والتصريح ج٣٠٧/٢، منهج السالك ج١٣٢/٤.

(٢) الكتاب جـ٢١٣/٢.

(٣) المقتضب جـ٢١٧/٢.

(٤) قال سيبويه: «وقالوا: رجال روبي، وجعلوه بمنزلة سَكْرى والروبي الذين قد استثقلوا نوما فشبهوه بالسكران وقالوا للذين قد أنحتهم السفر والوجع رَوْبي أيضاً، والواحد رائب» الكتاب جـ٢١٤/٢.

وفي هذا قال سيبويه: «وقالوا: مائق ومَوْقَى..... وقالوا: ساقط وسقطى، كما قالوا: مائِق ومَوْقى وفاسد وفسدى»(١).

وكذلك قال المبرد: « وأما (هلكى) فإنما جاء على مثال (فعيل) الذي معناه معنى المفعول؛ لأن جميع ذلك يكون على فَعْلي؛..... وكذلك جميع هذا الباب فلما كان (هالك) إنما هو بلاء أصابه كان في مثل هذا المعنى فجمع على (فَعْلى) لأن معناه معنى فعيل الذي هو مفعول » (٢) وأقره جمهور النحاة(٣).

الوزن الثالث: (فَيْعِل) نحو ميت مَوْتى وقد تفككت صيغة المفرد وتغيرت بالزيادة والنقص والتبديل. أما الزيادة فقد زيد الألف المقصورة في آخر الجمع وأما النقص فقد نقص ياء فيعل وأما التبديل ففي العين فقد سكنت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة. وأما الفاء فبقيت في الجمع على حالها بالفتح كما كانت في المفرد ليتغير فَيْعِل إلي فَعْلي وميت إلي موتى وأصله مَيْوِت اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء لتصير ميِّتا(٤).

قال سيبويه: «وقال الخليل: إنما قالوا: مَرْصى وهلكى ومَوْتى وجَرْبى وأشباه ذلك لأن ذلك أمر يبتلون به »(٥).

قال ابن مالك: «وفيعل كـ ميت وموتى»(٦).

الوزن الرابع: (أَفْعَل) نحو أجرب جَرْبى وأحمق حَمْقى وقد تفككت صيغة المفرد في حال الجمع وتغيرت بالزيادة والنقص والتبديل. أما الزيادة فقد زيد الألف المقصورة في آخر الجمع ولم تكن في المفرد. وأما النقص فقد نقص فى الجمع همزة أفعل التي كانت في المفرد. وأما التبديل ففي الفاء والعين. أما الفاء فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة وأما العين فقد سكنت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة ليتغير أَجْرَب إلي جَرْبَى وأَحْمَق إلى حَمْقَى.

وفي هذا قال سيبويه: «وقالوا..... وأحمق وحمقى وأنوك(٧) ونوكى؛ وذلك لأنهم جعلوه شيئاً قد أصيبوا به في عقولهم كما أصيبو ببعض ما ذكرنا في أبدانهم»(١).

---

(١) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٢) المقتضب جـ٢/٢١٧.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٣، التصريح جـ٢/٣٠٧، منهج السالك جـ٤/١٣٣.
(٤) وهل هو (ميت) فعِيل بكسر العين أو فَعِيل بفتحها وأبدلت الفتحة كسرة وفعيل كطويل أقوال محكية في (سيِّد) أشهرها أولها: قاله الشيخ خالد. (التصريح جـ٢/٣٠٧).
(٥) الكتاب جـ٢/٢١٣.
(٦) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٣ وانظر: التصريح جـ٢/٣٠٧ ومنهج السالك جـ٢/١٣٣.
(٧) أنوك : الأنوك : الأحمق وجمعه النوكى . لسان العرب جـ٤/٤٥٨٢.

وقال ابن مالك: « ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من... و كـ أحمق وحَمْقي»(٢).

والنتيجة:- اطراد (فَعْلي) في البناء الأصلي الدال على التوجع والهلاك وهو فعيل بمعنى مفعول وأيضاً ما حمل عليه من أبنية كانت في نفس المعنى من الدلالة على التوجع أو الهلاك أو التشتت أو الآفات والنقص على نحو ما مر من فعيل ليس بمعنى مفعول وفاعل وفيعل وأفعل فكلها محموله على البناء الأول فعيل بمعنى مفعول كما قال المبرد لأن كلها إصابة وبلاء وقد أجمع العلماء على ما اقره سيبويه من اطراد فَعْلَى في هذه الأنبية بهذه المعاني،

والى أغلب هذه الأوزان أشار ابن مالك لقوله في الألفية:

فَعْلَـي لِوَصْـفٍ كَقَتِيـل وَزِمِـن وَهَالِـكٍ وَمَيِّـت بِـه قَمِـنْ

❁❁❁

٦ـمبحث التكسير على (فُعَّل) بضم الفاء وتشديد العين والفتح جمعاً للكثرة من (فاعل) الصفة.

ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص والتبديل ونحو (فاعل) في الصفات: شاهد وشُهَّد وبازل بُزَّل وشارد شُرَّد وسابق سُبَّق وصائم صوَّم.أما الزيادة فقد زيد التضعيف للعين في حال الجمع ولم يكن فى المفرد. وأما النقص فقد نقص ألف فاعل الذي كان في المفرد فلم يثبت في الجمع. وأما التبديل ففي الفاء والعين. وأما الفاء فضمت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. وأما العين فسكنت في الجمع لأنها أول المتماثلين وقد كانت في المفرد مكسورة ليتغير (فاعل) المفرد من الصفات إلي (فُعَّل) الجمع ويتغير شاهد وصائم إلي شُهَّد وصُوَّم ونحو ذلك.

وذكر سيبويه هذا البناء فقال:«هذا باب تكسيرك ما كان من الصفات عدد حروفه أربعة أحرف. أما ما كان (فاعلاً) فإنك تكسره على (فُعَّل). وذلك قولك شاهد المصر وقوم شُهَّد وبازل وبُزَّل وشارد وشُرَّد وسابق وسُبَّق وقارح وقُرَّح. ومثله من بنات الياء والواو التي هي عينات: صائم وصُوَّم ونائم ونوم وغائب وغُيَّب وحائض وحُيَّض ومثله من الياء والواو التي هي لامات غُزّي وعُفَّى وإذا لحقت الهاء فاعلا للتأنيث كسر على فواعل وذلك قولك: ضاربة وضوارب.... ويكسرونه على فُعَّل نحو: حُيَّض وحُسَّرٍ ومُخَّض ونائمة ونُوَّم وزائرة وزُوَّر»(٣).

---

(١) الكتاب جـ٢/٢١٤.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٣ ، وشرح ابن الناظم ٧٧٣ ،وانظر التصريح جـ٢/٣٠٧ ، ومنهج السالك جـ٤/١٣٣.
(٣) الكتاب جـ٢/٢٠٦.

فقد صرح سيبويه بتكسير (فاعل في الصفات) على فُعَّل بما يفيد اطراده في هذا الباب سواء أكان صحيحا نحو: شاهد وبازل وسابق أم معتل العين بالواو نحو صائم أم معتل العين بالياء نحو غائب أم معتل اللام بالواو أو بالياء نحو غزِيَّ وعُفَّى وسواء أكانت الصفة للمذكر كما هو واضح في الأمثلة المذكورة أم كانت صفة لمؤنث لا تلحقه التاء نحو حائض أو تلحقه التاء نحو نائمه وزائرة فكلها يطرد تكسيرها على فُعَّل.

وأقر العلماء المتقدمون مذهب سيبويه بما ظهر في نصه السابق فقد قال المبرد: «وما كان من الأسماء على (فاعل) فكان نعتا فإن جمعه..... فإن أردت أن تكسر المذكر فإن تكسيره يكون على فُعَّل وعلى فعَّال فأما (فُعَّل) فنحو شاهد وشُهَّد وصائم وصُوَّم»[(١)].

وعلى الرغم من وضوح كلام سيبويه من تكسير فاعل الصفة في جميع أحواله على فعَّل كما علم إلا أن بعض العلماء المتأخرين يحدون من فاعل ويقيدونه بقيود لم يذكرها سيبويه و من ذلك **قول ابن مالك:**« ومن أمثله الكثرة (فُعَّل) والقياسي منه ما كان لـ (فاعل) و (فاعله) وصفين صحيحي اللام.... واعتلال اللام مانع..... وندر (غاز) وغُزِّي وعاف وعُفَّى..... وحكي ابن سيدة: ساقياً وسُقَّى وهو نظير غُزَّى في جمع غاز» [(٢)].

وعلى منهج ابن مالك سار ابن هشام في التوضيح وكذلك الشيخ خالد في التصريح[(٣)] وكذلك الأشمونى في منهج السالك[(٤)].

والراجح عندي:- منهج سيبويه فقد جمع كل (فاعل) الصفة بجميع أحواله صحيح العين ومعتلها وصحيح اللام ومعتلها دون الحكم عى شيء منها بندرة ولا قلة ولم يذكر ما يفيد قله أو ندره **ومن خلال لفظ «قد» أو «رب»** كما يفعل في حال ذلك. لذا أرى فاعلا الصفة مطرداً عند تكسيره على فُعَّل دون تقييداً.

وقد أشار ابن مالك إلى هذا البناء في الألفية قائلاً:

وفُعَّـــــل لِفَاعـــــلٍ وَفَاعِلَـــــه وَصْـــــــــفَيْنِ.....

٧- مبحث التكسير على فُعَّال بضم الفاء وتشديد العين مع الفتح جمعا للكثرة من (فاعل) الصفة.

ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص والتبديل. من ذلك قولهم:

---

(١) المقتضب جـ٢/٢١٦ وانظر: شرح الشافية جـ٢/١٥٥.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٥- ١٨٤٦.
(٣) انظر: التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠٨.
(٤) انظر: منهج السالك جـ٤/١٣٣.

شاهد شُهَّاد وجاهل وجُهَّال وراكب ورُكَّاب وزائر وزُوَّار. أما الزيادة فقد زيد تضعيف العين والألف بعدها ولم يكونا في المفرد. وأما النقص فقد نقص من الجمع ألف فاعل التي كانت في المفرد. وأما تبديل الشكل ففي الفاء والعين. أما الفاء فقد ضمت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. وأما العين فسكنت في الجمع لأنها أول المتماثلين وقد كانت في المفرد مكسورة.

وفي هذا قال سيبويه: «أما ما كان (فاعلا) فإنك تكسره على فُعَّل..... ويكسرونه أيضاً على فعَّال وذلك قولك: شُهَّاد وجُهَّال ورُكَّاب وعُرَّاض وزُوَّار وغُيَّاب. وهذا النحو كثير»(١).

فقد ذكر سيبويه ما يفيد من خلال الأمثلة أن فُعَّال مثالا يطرد في (فاعل) الصفة إذا كان وصفا للمذكر. صحيح اللام ومن ثم اشترط المتأخرون كون الوصف للمذكر صحيح اللام.

وقال ابن مالك: «من أمثلة الكثرة فُعَّل والقياسي منه ما كان لـ فاعل وفاعله وصفين صحيحي اللام ويشاركه فُعَّال قياساً في المذكر لـ صائم وصُوَّم وصُوَّام..... واعتلال اللام مانع منهما»(٢).

ووبناء على هذا يعد مثال من الأبنية المطرده التي يقاس عليها. باتفاق النحاة.

❁❁❁

٨ـ مبحث التكسير على (فِعَال) بكسر الفاء وفتح العين جمعاً للكثرة.

ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص والتبديل وذلك في عدة أوزان منها:

الوزن الأول: في الأسماء والصفات أما الأسماء (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين فنحو قصعة وقِصَاع وصفحة وصِفَاح ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص والتبديل أما الزيادة فقد زيد مد فِعَال في حال الجمع. وأما النقص فقد نقص هاء فَعْلةَ التي كانت في المفرد. وأما التبديل ففي الفاء والعين أما الفاء فكسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. وأما العين ففتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة ليتغير فَعْلة إلي فِعَال وقصعة إلى فِصَاع. ونحوه.

وفي هذا البناء يقول سيبويه: «وأما ما كان على فَعْلة فإنك إذا أردت أدنى العدد.... فإذا جاوزت أدنى العدد كسرت الاسم على (فِعَال) وذلك قصعة وقصاع وجفنة(٣) وجفان وشفرة(٤) وشِفَار وجَمْرة وجمار..... وبنات الياء والواو بتلك المنزلة،

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٠٦.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٥ وانظر: التصريح جـ٢/٣٠٨ ومنهج السالك جـ٤/١٣٣.
(٣) الجفنة: معروفة، أعظم ما يكون من القصاع والجمع جفان (لسان العرب جـ١/٦٤٤)
(٤) الشقرة: بالفتح : السكين العريضة العظيمة . المرجع السابق جـ٢/٢٢٨٨.

تقول: رَكْوة[١] ورِكاء وركوات وقشوة[٢] وقِشَاء وقشوات وغلوة وغِلاَء وغلوات وظبية وظباء وظبيات..... والمضاعف في هذا البناء بتلك المنزلة تقول: سَلّة وسِلال وسَلاَّت وذَبَّة وذُبَاب وذَبَّات»[٣].

وقال أيضاً: «وقالوا: دِجاج كما قالوا: طلْحَة[٤] وطِلاح، وجذبة وجذاب»[٥].

فقد صرح سيبويه بتكسير (فَعْلة) على فِعَال في الأسماء الصحيحة نحو: قَصْعة وجَفْنه وشَفْرة وَجَمْره أو الأسماء معتلة اللام بالواو نحو رَكْوة وقَشْوة وغلوة أو كان بالياء نحو ظبية أو الأسماء المضاعفة نحو سَلْة ودَبْة.

وقال سيبويه أيضا في معتل العين بالواو أو بالياء:

«وإذا كسرت (فَعْلة) من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد كسرتها على البناء الذي كسرت عليه غير المعتل وذلك قولك: عَيْبَة[٦] وعيبات وعِياب وضيعة وضيعات وضِياعُ وروضة وروضات ورياض[٧]»[٨].

وقال في معتل العين أيضاً:«أما ما كان (فَعْلا) فقصته قصة غير المعتل وذلك.... وقد قالوا: خيام وروضة ورُوضات ورياض ورَوض كما قالوا: طِلاح وسِخَال[٩]»[١٠].

فقد صرح سيبويه مرة أخرى بتكسير (فَعْل) في الأسماء المعتلة العين سواء أكانت معتلة بالياء نحو ضيعة وعيبة وخيمة أو معتلة بالواو ونحو: روضة فكلها تكسر على (فِعَال).

وعلى الرغم من تصريح سيبويه بتكسير (فَعْل) على (فِعَال) معتل العين بالواو أو الياء إلا أنني ألاحظ تعبيره فيه بلفظ «قد» في النص الثاني الذي يفيد أنه قليل بالنسبة لغيره. مما أراه قد دعا النحاة المتأخرين إلي القول بندرته في معتل العين ولكن خصوه باليائي فقط ولا أعرف لماذا خصوا اليائي.

---

(١) **الركوة**: الركوة شبه تورمن أوم . المرجع السابق جـ٢/١٧٢٢.
(٢) **القشوة** : قُفَّةٌ تجعل فيها المرأة طيبها – المرجع السابق جـ٤/٣٦٣٩.
(٣) الكتاب جـ٢/١٨١.
(٤) **طلحة** : الطلاح نقيض الصلاح – لسان العرب جـ٣/٢٦٨٥.
(٥) الكتاب جـ٢/١٩٧.
(٦) **العيبة** : الوصمة – لسان العرب جـ٣/٣١٨٣.
(٧) **رِيَاض** أصله رِوَاض وقعت الواو عينا في الجمع وبعدها ألف فقلبت ياء لإنكسار ما قبلها.
(انظر: شرح الألفية لابن الناظم صـ٨٤٩).
(٨) الكتاب جـ٢/١٨٨.
(٩) **سخال** : السخلة الذكر والانثى من ولد الضأن – المعجم الوجيز صـ٣٠٥.
(١٠) الكتاب جـ٢/١٨٩ .

فالأشمونى يقول: معَلقا على قول ابن مالك: *وقل فيما عينه الياء منهما * أي نحو:..... وضيعة وضياع... قل أيضاً فيما فاؤه الياء منهما ومن القليل قولهم في جمع يعر ويعرة يِعَار»[(١)].

دون الراوي حيث سكت عنه، وقد سوى سيبويه بينهما بلفظ «قد» كما علم.

أما (فَعْلة) في الصفات فقال فيها سيبويه :-

«هذا باب تكسير الصفة للجمع أما ما كان (فَعْلا) فإنه يكسر على فِعَال.... وجميع هذا إذا لحقته الهاء للتأنيث كسر على فِعَال، وذلك: عبلة[(٢)] وعِبال وكمَشْة[(٣)] وكِمَاش وجَعْدة[(٤)] وجِعَاد»[(٥)].

فقد صرح سيبويه هنا بتكسير (فَعْلة) الصفة على (فِعَال ويلاحظ من الأمثلة أنها في الصفات الصحيحة الفاء والعين واللام. وكذلك أقر جمهور النحاة تكسير فَعْلة في الأسماء والصفات على فِعَال ولكن صرحوا بتقييده في الأسماء بالمعتل بالواو دون الياء.

وقال ابن مالك: «فـ فِعَال مقيس في جمع فَعْل وفَعْله اسمين كانا أو صفتين نحو: كعب[(٦)] وكِعاب وصعب وصِعَاب ونعجة ونعاج وخَذْلة[(٧)] وخِذال»[(٨)].

الوزن الثاني: (فَعَلة) نحو: رقبة ورقاب ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص والتبديل.أما الزيادة فقد زيد في الجمع المد بعد العين ولم يكن في المفرد. وأما النقص فقد نقص الهاء التي كانت في المفرد فَعَلة وأما التبديل ففي الفاء حيث كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. وأما العين فبقيت فى الجمع على حالها بالفتح كما كانت في المفرد. ليتغير رقبة المفرد إلى رِقَاب.

وفي ذلك يقول سيبويه: «وأما ما كان (فَعَله) فهو في أدنى العدد وبناء الأكثر بمنزلة فَعْلة وذلك قولك: رَحَبة ورَحبات ورِحَاب، ورقبة ورقبات ورقاب. وإن جاء شيء

---

(١) منهج السالك جـ٤/١٣٤.

(٢) **عبلة** : العبل الضخم من كل شيء والأنثى عَبْلة وجمعها عِبال لسان العرب جـ٣/٢٧٨٩

(٣) كمشة : الكمش من الخيل القصير الجردان وجمعه كماش وأكماش وإن وصف به الأنثى فهى الصغيرة الضرع وهى كمشة (المرجع السابق جـ٤/٣٩٢٩).

(٤) **الجعدة** : حشيشة تنبت على شاطئ الأنهار (المرجع السابق جـ١/٦٣٢)

(٥) الكتاب جـ٢/٢٠٤.

(٦) **كعب** : الكعب : كل مفصل للعظام وقيل هو العظم الناشر فوق قدمه . لسان العرب جـ٤/٣٨٨٨.

(٧) الخذلة: الممتلئة المرجع السابق مادة (خدل) جـ١/ ١١١٤.

(٨) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٩ وانظر التصريح جـ٢/٣٠٨، ومنهج السالك جـ٤/١٣٤ .

من بنات الياء والواو والمضاعف أجرى هذا المجرى إذ كان مثل ما ذكرنا، ولكنه عزيز».

فقد صرح سيبويه بتكسير (فَعَلة) على فِعَال حيث كان صحيحا غير معتل وغير مضاعف نحو: رقبة ورحبة فيقال في الجمع رِقَاب ورِحَاب ومثله: ثمره وثمار .

ثم ذكر أن المعتل والمضاعف مثل الصحيح إلا أنه عزيز أي قليل في الكلام. ولكن النحاة ربما فهموا ذلك على غير الوجه حيث اشترطوا ثلاثة شروط: **الأول**: أن يكون صحيح اللام.**الثاني**: أن لا يكون مضعفا. **الثالث**: أن يكون اسما لا صفة.

هذه الشرط اشترطوها في فَعَل وقالوا: ويشترط في فَعَلة ما يشترط في فَعَل[1].

والصواب: ما ذكره سيبويه بأنه قليل ونادر فى معتل اللام والمضاعف على نحو ما ذكر.

والنتيجة: أن فِعَالاً جمع كثرة ينقاس فيما كان التغيير فيه بالزيادة والنقص والتبديل فى وزنين (فَعْلة) فى جميع أحواله من الأسماء ترجيحا لمذهب سيبويه أو الصفات الصحيحة و (فَعَلة) فيما كان صحيحا وغير مضاعف على وجه القياس وبعداً عن القلة والندرة اتباعاً لمذهب سيبوية.

الوزن الثالث (فعيل) بفتح الفاء: نحو: ظريف وظراف وكريم وكرام ولئيم ولئام.

وقد انفكت صيغة المفرد فى التكسير إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد فى الجمع مد فعال وهى الألف بعد العين. وأما النقص فقد نقص من صيغة المفرد مد (فعيل) ولم يثبت فى الجمع. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء فكسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة، لتنفك صيغة فعيل المفرد وتتغير إلى صيغة فعال. ويتبدل ظريف إلى ظراف ولئيم إلى لئام.

وعن هذا البناء يقول سيبويه: "وأما ما كان فعيلا فإنه يكسر على فعلاء وعلى فعال، فأما.... وأما ما جاء على فعال فنحو: ظريف وظراف، وكريم وكرام، ولئام وبراء.... فأما ما كان من هذا (مضاعفا) فإنه يكسر على فعال كما كسر غير المضاعف، وذلك: شديد وشداد، وحديد وحداد.

وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن نظير فعلاء فيه أفعلاء.... ولا نعلمهم كسروا شيئا من هذا على فعال.... وأما ما كان من بنات الياء والواو التى الياء والواو فيهن عينات، فإنه لم يكسر على فعلاء ولا أفعلاء واستغنى عنهما بفعال؛ لأنه أقل مما ذكرنا، وذلك: طويل وطوال وقويم وقوام"[2].

فقد صرح سيبويه بتكسير فعيل على فعال فى الصفات سواء أكان صحيح العين واللام نحو: ظريف وكريم ولئيم أم كان مضاعفا نحو شديد وحديد أم كان معتل العين بالواو ولامه صحيحة نحو: طويل فيقال: طوال هذا فى الصفات كما هو واضح

---

(١) منهج السالك جـ٤/١٣٤.
(٢) الكتاب جـ ٢/٢٠٨.

من خلال الأمثلة ومن الملاحظ أن سيبويه فى تصريحه بهذا لم يتعرض للحكم بالقياس أو الاطراد أو غير ذلك[١] بخلاف المتأخرين من العلماء.

فقد قال فى فعيل من الأسماء: "وقالوا: فصيل وفصال، شبهوه بظريف وظراف، ودخل مع الصفة فى بنائه كما دخلت الصفة فى بناء الاسم.... فقالوا: فصيل حيث قالوا: فصيلة كما قالوا: ظريفة وتوهموا الصفة حيث أنثوا وكان هو المنفصل من أمه"[٢].

وفيه ذكر سيبويه هنا تكسير فعيل على فعال فى الاسم حملاً على الصفة فهو فى الصفات على الأصل ودخل الاسم حملا عليها كما تحمل الصفات على الأسماء فى مواضع أخرى، فهما يتبادلان المواضع. ولم يتعرض أيضاً هنا للحكم بالقياس أو السماع أو غيره وكذلك فعل ابن السراج[٣].

الوزن الرابع: (فعيلة) نحو: ظريفة وشريفة وكريمة، قالوا: ظراف، وشراف، وكرام، **وقد انفكت هذه الصيغة وتحولت فى التكسير إلى الزيادة والنقص والتبديل.**

أما الزيادة فقد زيد مد فعال فى حال الجمع ولم يكن فى المفرد وأما النقص فقد نقص فى فعيلة مد فعيله وهى الياء وكذلك الهاء. وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين. أما الفاء فكسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين ففتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة، ليتغير فعيلة المفرد إلى فعال الجمع ويصير المفرد ظريفة إلى ظراف فى حال الجمع.

وعن هذا الوزن يقول سيبويه:

"وإذا لحقت الهاء فعيلاً للتأنيث فإن المؤنث يوافق المذكر على فعال، وذلك: صبيحة، وصباح، وظريفة وظراف"[٤].

فقد صرح سيبويه هنا بتكسير فعيلة على فعال مثل مذكرها (فعيل)؛ حيث أن المذكر يوافق المؤنث فى هذا الوزن فينطبق على المؤنث (فعيلة) ما انطبق على (فعيل) من تكسير على فعال فى حال كونه صحيح اللام أو مضاعفا أو كان معتل العين بالواو مع صحة اللام نحو: ظريف وظريفة، وطويل وطويلة، ونحو ذلك من الصفات، أو الأسماء على نحو ما ذكر سيبويه من خلال نصوصه السابقة.

وما: ذكره سيبويه يفيد اطراد فعال من فعيل الصفة الصحيح والمعتل العين بالواو عند صحة اللام هو الذى دعا النحاة المتأخرين إلى اشتراط (صحة) اللام سواء أكان صحيح العين أيضاً نحو ظريف أم كان معتل العين بالواو نحو طويل.

---

(١) وكان يسير على هذا المنهج غالباً ابن السراج، انظر: الأصول فى النحو جـ٣/١٧، ١٨.

(٢) الكتاب جـ٢/١٩٤.

(٣) المرجع السابق جـ٢/٢٠٨.

(٤) انظر: الأصول فى النحو جـ٣/٦.

"قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات (طويل، وقويم وصويب) من قولهم سهم صويب أى: صائب، قال وأما العويص فإنه وإن كان صفة إلا أنه صار اسماً"(١).

ويخرج بذلك نحو: (قوى) فلا يقال قواى، و(غنى) فلا يقال: غناى، وكذلك خرج (ولى) فلا يقال ولاى.

وأرى هذا ليس بجديد عند المتأخرين(٢) فهو مستفاد في الصفة من خلال ما صرح به سيبويه في نصه السابق ولكن الجديد عندهم اشتراطهم أمراً آخر وهو كون فعيل في معنى فاعل؛ حيث اشتراطه ابن مالك وابن هشام وكذلك الشيخ خالد والأشمونى، فقد قال ابن مالك في شرح الكافية:

"وفعال أيضاً مقيس فيما بمعنى فاعل وفاعلة من فعيل وفعيلة وصفين كظراف وكرام في جمع ظريف وظريفة وكريم وكريمة"(٣).

كما أرى أن ذا مشروط بالسماع فلم يحكى عن العرب (غنانى أو قواى أو ولاى) أو جراح فعلم أنه لا ينقاس في هذه الأشياء.

وقال في الألفية:

وفعيل وصف فاعل ورد كذاك في أنثاه أيضاً اطرد

والنتيجة: أنه ينقاس فعال جمعاً للكثرة فيما كان التغيير فيه بالزيادة والنقص والتبديل في أربعة أوزان أقرها العلماء طبقا لإقرار الذوق العربى لها وتوارها واطرادها في الأمثال بكثرة على نفس ضوابطها في الوزن الأول (فَعْلة) من جميع أحواله من الأسماء الصحيحة نحو قصعه والمضاعف منها نحو سلة أو المعتل اللام نحو غلوه والمعتل العين نحو روحه وخيفه تضامنا مع سيبويه وخلافا لمتآخرى النحاة في نسبه معتل اللام بالندرة أو القلة وكذلك في الصفات الصحيحة نحو جعده وفي الوزن الثانى (فَعَلة)فيما كان صحيحا وغير مضاعفا على وجه القياس وبعداً عن القلة والندرة ابتاعا لمذهب سيبويه. والوزن الثالث

---

(١) التصريح جـ٢/٣٠٩.

(٢) قال الشيخ خالد:

(فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) صحيحى اللام (كظريف) وظراف (وكريم) وكرام، (وشريف) وشراف، و(ومؤنثاتها) كظريف وظريفة وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غنى وولى ومؤنثيهما لاعتلال اللام" (التصريح جـ٢/٣٠٨).

وقال الأشمونى: شرط صحة لامهما نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف،.... والاحتراز بصحة اللام عن نحو قوى وقوية فلا يقال فيهما قواى" (منهج السالك جـ٤/١٣٥)

(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٠، وانظر: شرح ابن الناظم ص٧٧٦.

فخرج بذلك عندهم جريح لأنه في معنى مجروح. انظر التصريح جـ٢/٣٠٨

والرابع فعيل ومؤنثه فعيلة فى الصفة بشرط صحة اللام نحو ظريف وظريفة وكذلك الاسم حيث رأيت أنه مشروط بالسماع فقد سمع فى فعيل الصفة الصحيح منها نحو ظراف المعتل العين الصحيح اللام نحو قوام وطوال وصواب بخلاف نحو قويّ وغنيّ وولىّ وجريح مما هو معتل اللام أو الصحيح الذى بمعنى مفعول.

❁❁❁

٩- مبحث التكسير على (فِعْلان) بكسر الأول وسكون الثانى جمعا للكثرة من فعَال بضم الفاء.

وكان الغيير فى التكسير وفك الصيغة بالزيادة والنقص والتبديل.

وذلك نحو: غلام وغراب وذباب وحوارا[١]، فيقال: فى الجمع: غلمان وغربان وذبان، وحيران. وانفكت الصيغة إلى الزيادة والنقص والتبديل أما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى فعلان الجمع ولم يكن فى المفرد. وأما النقص فقد نقص مد فُعَال. الألف.

وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين. أما الفاء، فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة. وأما العين فسكنت فى الجمع، وقد كانت فى المفرد مفتوحة.

أما سيبويه فقد ذكر هذا البناء قائلاً:

"وأما ما كان فعال.... فإذا أردت بناء أكثر العدد كسرته على فِعْلان، وذلك قولك: غراب وغربان، وخراج[٢] وخرجان، وبغاث[٣] وبغثان، وغلام وغلمان"[٤].

ذكر سيبويه تكسيره فعال على فِعْلان دون أن يحكم له بقياس أو اطراد كما هو منهجه فى تكسير الأبنية، وقد ساق من الأمثلة ما يؤيد أنه مطردا ومنقاساً فى هذا البناء من الأسماء الصحيحة.

وكذلك قال فى المضاعف والمعتل العين: "وقالوا فى المضاعف حين أرادوا الأكثر: ذِبَّان.... وقالوا حوار وحيران، كما قالوا: غراب وغربان"[٥].

أما المتأخرون من النحاة فقد اختلفوا فى الحكم بين الحكم بالقياس والاطراد أو الشيوع والكثرة،

---

(١) الحُوار : الحُوَار : والحِوَار / ولد الناقة من حين يوضع إلى أن يعظم ويفصل ، فإذا فصل عن أمه فهو فصيل وقيل: هو حُوار ساعة تضعه أمه خاصة، والجمع أحورة وحيران فيهما (لسان العرب جـ١/١٠٤٤).

(٢) الخُراج : ما يخرج بالبدن من القروح الجمع أخرجه وحرجان (المعجم الوجيز ١٩٠)

(٣) البُغاث : البغاث كل طائر ليس من جوارح الطير وقيل من طير الماء (لسان العرب جـ١/٣١٧).

(٤) الكتاب ج٢/١٩٣.

(٥) المرجع السابق ج٢/١٩٣.

أما الرضى فجعله على الباب حيث قال: وقوله " ونحو غُرَاب... وبابه فى الكثير فعلان كغلمان وخرجان وغربان وذباب"(١).

وأما ابن مالك: فقد عبر عن تكسير فعلان من فُعَال بأنه قد حصل.

فقال:.... وللفُعَال فِعْلان حصل وجعله منقاساً فى شرح الكافية؛ حيث قال:" ومن أمثلة جمع الكثرة فِعْلان.... وفِعْلان كـ غُراب وغربان، وغلام وغلمان"(٢).

والنتيجة: تأييد العلماء طبقا للتذوق العربى باطراد فِعْلان من فُعَال يؤيده سماعه بكثرة وأنه فيه على الباب فيقال غِلْمان وخِرْجان وغِرْبان وذِبْان.

١٠ـ مبحث التكسير على فُعْلان بضم الفاء وسكون العين جمعا للكثرة من فعيل

وقد انفكت الصيغة إلي النقص والزيادة والتبديل.

نحو: رغيف، وجريب، وكثيب، ومصير(٣) وشجيع(٤)، وثنىٌّ(٥) فتجمع على: رُغْفان، وجُرْبان، وكُثْبان، ومُصْران، وُشْجعان، وثُنْيان. وقد فكت الصيغة فيه بالنقص والزيادة والتبديل.

أما النقص فقد نقص مد فعيل وهو الياء فى حال الجمع وكان بالمفرد. وأما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى حال الجمع ولم يكونا بالمفرد. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين.

أما الفاء فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة.

وأما العين فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة.

وتناول سيبويه هذا البناء بقوله :

"وأما ما كان فعيلاً فإنه فى بناء أدنى العدد بمنزلة فِعال وفُعال.... وذلك قولك: جريب، وكثيب....، ورغيف....، ورغُفْان وجُرْبان وكُثْبان، وسمعنا بعضهم يقول فصيل وفصْلان، شبهوا ذلك بفُعال فأما ما كان من بنات الياء والواو فإنه بمنزلة ما

---

(١) شرح الشافية جـ١٢٩/٢.

(٢) شرح الكافية الشافية جـ١٨٥٧/٤.

(٣) المصير : المعى ، وهو فعيل ، وخصى بعضهم به الطير وذوات الخف والظلف والجمع أمصرة ومُصْران ومصارين جمع الجمع (لسان العرب جـ٤٢١٦/٤، والمعجم الوجيز ص٥٨٤)

(٤) الشجيع : الشجاع بالضم أو الكسر: رب من الحياتوالجمع أشجعة وشجعان (لسان العرب جـ٢٢٠١/٢)

(٥) الثَّنِىٌّ : الثَّنِىُّ من الإبل يلقى ثنيته والجمع ثِنَاء وثُنَاء وثُنْيَان (المرجع السابق جـ٥١٦/١).

ذكرنا وقالوا: قرىً، وقُرْيان، حين ارادوا بناء الأكثر، كما قالوا: جريب[١]، وجُرْبان، ومثله سرى[٢].... وسُرْيان"[٣].

فقد صرح سيبويه بتكسير فعيل فى الأسماء على فُعْلان بضم الفاء سواء أكان صحيح الآخر نحو: رغيف وجريب وشجيع أم معتله نحو: ثنى وسرى، ومع تصريح سيبويه بذلك لم يحكم على ذلك بقلة أو كثرة أو قياس أو اطراد ولكن يفهم من نصه ذلك أنه كثير.

أما النحاة المتأخرون ومنهم ابن مالك فذكر أنه على القياس فقال:

"وفُعْلان مقيس فيما كان من الأسماء الجامدة والجارية مجراها على.... أو على فعيل كقَضيب وقُضْبان، وكَثيِب وكُثْبان وَرغيف ورُغْفان وقَفِيز[٤] وقُفْزان"[٥].

وجعله الرضى على الغالب تبعا لابن الحاجب حيث قال: " ونحو رغيف على أرغفة ورُغُف ورُغْفان غالبا.... أقول.... ويكثر فى الكثرة على فُعُل... ويكسر على فُعْلان أيضا وهو فى الغلبة كفُعُل سواء، نحو: رُغْفان وكُثْبان وقُلْبان "[٦]. وقرر ابن هشام أنه كثير فى فعيل[٧].

وقد اشترط هؤلاء المتأخرون الاسمية فلا ينقاس فى الصفة على وزن فعيل إلا إذا جرت مجرى الأسماء نحو شريف وجميل وكريم وظريف فلا تجمع على فُعْلان.

وعقب الأشمونى على قول ابن مالك فى الألفية في قوله:

وَفَعْلاً اسْماً وفَعِيلاً وَفَعَلْ غَيْرَ مُعَلِّ العَيْنِ ُفُعْلانٌ شَمَلْ

قال: "اقتضى كلامه أيضاً أن فُعْلان مقيس فى نحو سيف وقوس وقاع؛ لأنه لم يشترط صحة العين إلا فى الأخير وهو فعل بفتحتين"[٨]، لذلك قال الشيخ يسن: " لم يشترط فى فعيل صحة العين ولا صحة اللام ولا صحة الفاء"[٩]. وهو الراجح عندى اتفاقا مع الأمثلة التى حكاها سيبويه فقد سمع فى فعيل الصحيح والمعتل من الأسماء من نحو رغيف وثنى وسَرِىٍّ

---

(١) الجريب: وؤمن الأرض والطعام مقدار معلوم والجمع أجربه وجربان – المرجع السابق جـ١/٥٨٢
(٢) السرى: النهر وقيل الجدول والجمع أسرية وسريان (المرجع السابق جـ١/٢٠٠١)
(٣) الكتاب حـ٢/١٩٣ –١٩٤.
(٤) القفيز : مكيال كان يكال به قديما . المعجم الوجيز ص ٥١٠.
(٥) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٩.
(٦) شرح الشافية جـ٢/١٣١– ١٣٢.
(٧) التصريح جـ٢/٣١١.
(٨) منهج السالك جـ٤/١٣٨.
(٩) حاشية يسن على التصريح جـ٢/٣١١.

والنتيجة: اطراد فُعْلان من فعيل باتفاق النحاة فى الأسماء الصحيحة والمعتلة العين والصفات التى جرت مجرى الأسماء. وهو ما أراه الصواب اتفاقاً مع السماع فى لغة العرب وتأييداً لإجماع العلماء .

۞۞۞

١١ـ مبحث التكسير على فُعَلاء بضم أوله وفتح ثانيه. جمعاً للكثرة وقد انفكت فيه الصيغة إلي النقص والزيادة والتبديل وذلك من الوصف فعيل

نحو: فقيه، وبخيل، وظريف، وكريم، ولئيم، حكيم، وحليم، فيقال: فى الجمع فقهاء بخلاء، ظرفاء، وكرماء، حكماء، حلماء، وفيه انفكت الصيغة إلى النقص بحذف مد فعيل فى الجمع وقد كان بالمفرد. والزيادة بألف التأنيث الممدودة فى نهاية الجمع، ولم تكن بالمفرد. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة، وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة.

وقد أثبت سيبويه هذا البناء بما يفيد أنه مطرداً حيث قال:

"فأما ما كان فعيلاً فإنه يكسر على فُعَلاء وعلى فِعَال. فأما ما كان فُعَلاء، فنحو: فقهاء، وبخلاء، وظرفاء، وحلماء، وحكماء"(١).

ويتضح من كلام سيبويه أن تكسير فعيل على فعلاء على الأصل دون تقييد أو اشتراط لشروط بعينها. **بخلاف ما نهجه بعض النحاة المتأخرين** أمثال ابن هشام حيث صنف: فعيل الذى يكسر على فُعَلاء على ثلاثة أصناف فهناك المطرد والثانى الكثير والثالث الشاذ، ولكل قيوده.

وقد تبعه فى ذلك الشيخ خالد حيث اشترط للاطراد شروطاً فقالا:

"ويطرد فى فعيل وصفا لمذكر عاقل بمعنى فاعل أو مفعل أو مفاعل حال كونه غير مضاعف ولا معتل اللام فالأول كظريف وظرفاء، وكريم وكرماء، وبخيل وبخلاء.... والثانى: كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم، فإنه يقال فى جمعهما: سمعاء، وألماء.... والثالث نحو: جليس وخليط، بمعنى مجالس ومخالط، فإنه يقال فى جمعها: جلساء وخلطاء"(٢).

فترى أن للمطرد عند ابن هشام شروطاً وهى كما وضحت من النص السابق: أن يكون فعيل وصفا على معنى اسم الفاعل غير مضاعف غير معتل اللام وأن يكون موصوفه مذكر عاقل وأن يكون دال على سجية من مدح أو ذم، حيث أفاد ذلك من خلال أمثلته. سواء أكان ذلك دالا على معنى اسم الفاعل بوزن فاعل ومثل له بظريف،

---

(١) الكتاب جـ٢/ ٢٠٧.
(٢) التصريح جـ٢/٣١٢.

وكريم، وبخيل. دالاً عليه بوزن مفعل ومثل له بسميع، وأليم، أم دالاً عليه بوزن مفاعل ومثل له بجليس وخليط.

والحقيقة: أن كل هذه الشروط تضمنها نص سيبويه السابق بدون عناء وتنصيص بشروط.

كما أنَّ ما نهجه ابن هشام فى هذا البناء أراه منهجاً أيضاً لابن مالك ليس فى الألفية وإنما فى شرح الكافية حيث قال:

"ومن أمثلة الكثرة فُعَلاء وهومقيس فيما كان على فعيل صفة لمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاف ولا معتل اللام كظريف وطرفاء، وكريم وكرماء.... " [1] وتبعهم فى ذلك أيضا الأشمونى؛ حيث جعله مقيس بنفس الشروط السابقة[2].

أما عما يكثر فقال ابن مالك: "ويكثر فيما دل على مدح من فاعل كصالح، وصلحاء، وعاقل وعقلاء، وشاعر وشعراء."[3] وهو ما أفاده أيضا ابن هشام [4].

ويكون التكسير فيه بالنقص والزيادة والتبديل. اما النقص فقد نقص مد فاعل وهو الألف وزيد ألف التأنيث الممدوده وتبدل شكل الفاء والعين أما الفاء فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة، وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة.

وقد تناول سيبويه هذا مسبقا ولكن لم يصرح بلفظ كثرة بل أوحى بقلة من خلال استخدامه للفظ " قد " المفيد للقلة أحياناً لذلك حيث قال:

"وقد يكسر على فعلاء شبه بفعيل من الصفات.... وذلك شاعر، وشعراء، وجاهل وجهلاء وعالم وعلماء يقولها من لا يقول إلا عالم"[5].

والنتيجة: أن ما تناوله المتأخرون من تصنيف وتنصيص بشروط فى تكسير فُعَلاء بتكلف وعناء قد شمله سيبويه ونص عليه بنصوص تضمنت ما قد داروا حوله وتشعبوا من أجله ولولا أنهم قد وقفوا على منهجه فى ذلك لاستراحوا. والنتيجة من كل ذلك القول باطراد فُعَلاء من فعيل الوصف المذكر العاقل ليس بمعنى مفعول فيخرج بذلك الاسم نحو قضيب ورغيف المؤنث نحو شريفه وكريمة و غير العاقل نحو فسيح ووسيع بمعنى مفعول نحو قتيل وجريح فلا يطرد فيه فُعْلاء. موافقة للتذوق العربى فى الاستعمال المسموع .

۞۞۞

١٢ـ مبحث التكسير على أُفعِلاء بكسر العين جمعاً للكثرة من فعيل.

---

(١) شرك الكافية الشافية جـ٤/١٨٦١.
(٢) منهج السالك جـ٤/١٣٩.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٦١.
(٤) انظر التصريح جـ٢/٣١٢.
(٥) الكتاب جـ٢/٢٠٦.

وقد انفكت فيه صيغة المفرد إلى النقص والزيادة والتبديل، وذلك فى المعتل اللام والمضاعف نحو: غنّى وشقىّ، وغوىّ. وصفىّ،وشديد ولبيب فيقال فى الجمع: أغنياء وأشقياء وأغوياء وأصفياء، وأشداء وألياء أما النقص فى الصيغة فقد نقص ياء فعيل أثناء الجمع وقد كانت فى المفرد. وأما الزيادة فقد زيد الهمزة فى أول الجمع والألف الممدودة فى آخره. وأما التبديل ففى شكل الفاء حيث سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فبقيت بالكسر على ما كانت فى المفرد من قبل.

فقد ذكر سيبويه هذا البناء قائلاً: "ونظير فُعَلاء فيه أفعلاء. وذلك شديد وأشداء ولبيب وألباء وشحيح وأشحاء، وإنما دعاهم إلى ذلك إذ كان مما يكسر عليه فعيل كراهية التقاء المضاعف....

وأما ما كان من بنات الياء والواو فإن نظير فعلاء فيه أفعلاء، وذلك نحو: أغنياء وأشقياء وأغوياء وأكرياء وأصفياء وذلك أنهم يكرهون تحريك هذه الواوات والياءات وقبلها حرف مفتوح. فلما كان ذلك مما يكرهون. ووجدوا عنه مندوحة فروا إليها كما فروا إليها فى المضاعف"(١).

فقد أفاد سيبويه فى نصه السابق أن (أفعلاء) تنوب عن (فُعَلاء) عندما يكون فعيل مضاعفا نحو: شديد ولبيب وشحيح، فيقال: أشداء وألباء وأشحاء، ولم يكن على فُعَلاء كراهة التقاء المضاعف لو جمع على فُعَلاء فلا يقال: شدداء، ولبباء، وشححاء، لذلك نابت أفعلاء فى هذه الكلمات. وعبر عن ذلك بقوله: ونظير فُعَلاء فيه افعلاء.

وكذلك الأمر عندما يكون فعيل معتل اللام بالياء أو بالواو فتنوب أفعلاء فيه عن فُعَلاء أيضاً كراهية تحريك الواو والياء وقبلها حرف مفتوح أو قيل مثلا فى غنى وشقى (٢) غُنَيَاء وشقياء فلا يقال ذلك دفعا للمكروه لأن من شأنه قلب الياء والواو حينئذ ألفا. نحو قول وبيع فيقال: قال وباع، فاستغنى عن ذلك بأفعلاء ليقال فى الجمع: أغنياء وأشقياء.

وقد تولى النحاة المتأخرون هذا المنهج الذى تناوله سيبويه وبنوا عليه منهجهم بالإنابة لأفعلاء عن فُعَلاء.

فقد قال الرضى: " والمضاعف من فعيل يكسر على أفعلاء بدل من فعلاء نحو شديد وشداد وأشداء وشحيح وشحاح وأشحاء استثقالاً لفك الادغام لو قالوا شححاء... وعدلوا فى الناقص الواوى واليائى من فُعَلاء إلى أفعلاء كأغنياء وأشقياء وأقوياء، استثقالاً لفُعَلاء فى مثله " (٣).

---

(١) المرجع السابق جـ٢/٢٠٧.
(٢) انظر: هامش الكتاب للسيرافى جـ٢/٢٠٧.
(٣) شرح الشافية جـ٢/١٣٧.

ويقول ابن مالك نصا على الإنابة أيضا: "ثم نبهت على أن أفعلاء ينوب عن فُعَلاء فى المعتل اللام كـ ولى أولياء وفى المضاعف كـ شديد، وأشداء"(١).

وكذلك أشار ابن هشام(٢) مستندا إلى قول ابن مالك:

وَنَـابَ عَنْـهُ أَفْعِـلاَءُ فـى المُعَـلْ لاَمـاَ وَمُضْـعَفَ وَغَيْـرُ ذَاكَ قَـلْ (٣)

والنتيجة: أنى أرى المتأخرين من النحاة قد اقتدوا بإمام النحاة فى هذا البناء حيث جُمِعت كلمتهم على أن أفعلاء يعد نائبا عن فعلاء بما يفيد أنه ليس بناء أصيلاً وهو فى هذه الإنابة ليس على وجه الإطلاق ولكن عندما يكون فعيل الصفة المذكر العاقل فى حالة من حالتين:

إما مضاعفاً وإما معتل اللام وهذا مستنبط كله من الذوق العربى المدعم بالسماع فى الأمثال والأبنية المستعملة فى لغة العرب. والتى شهدت بصدق هذا المنهج وهذا يعنى اطراد هذا البناء فى هذا التناول.

١٣ـ مبحث التكسير على (فعالل) صيغة منتهى الجموع جمعاً للكثرة من الخماسى المجرد والرباعى المزيد:

أولاً (الخماسى المجرد) والمزيد:

قرر العلماء أنه مطرد فى نحو: سفرجل وشمردل(٤) وجحمرش(٥) وقهبلس(٦) وخزعبل(٧) وقزعمل(٨) وقرطعب(٩) وجردحل(١٠). **قال ابن مالك:**"فإن كان الاسم خماسيا دون زيادة حذف آخره، وجمع على مثال: فعالل نحو: فرزدق وفرازد، وجردحل وجرادح"(١١). وقد انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة والنقص والتبديل. أما الزيادة فقد زيد الف فعالل، وأما النقص فبحذف الحرف الخامس منها تقول: سفارج وشمارد وجحامر،

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٦٢.
(٢) التصريح جـ٢/٣١٢.
(٣) انظر: منهج السالك جـ٤/١٤٠.
(٤) **الشمردل**: السريع من الإبل، لسان العرب مادة (شمردل) جـ٢/٢٣٢٣).
(٥) **الجحمرش**: الأرنب الضخمة، وأيضاً الأرنب المرضع، المرجع السابق مادة (جحمرس) ط١/٥٥٤).
(٦) القهبلس: وهى المرأة العظيمة، المرجع السابق مادة قهبلس جـ٤/٣٧٦٣).
(٧) **خزعبل**: للباطل وللأحاديث المستطرفة، المرجع السابق مادة خزعبل جـ١/١١٥٠).
(٨) **قذعمل**: وهو الضخم من البعير، المرجع السابق مادة (قذعمل) جـ٣/٣٥٦٠).
(٩) **وقرطعب**: الشيء الحقير، المرجع السابق مادة قرطعب جـ٤/٣٥٩٣).
(١٠) **جردحل**: الضخم من الإبل الغليظ، المرجع السابق مادة جردحل جـ١/٥٩٠).
(١١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٧٥.

وقهابل وخزاعب، وقذاعم وقراطع وجرادح وحنازق، وإنما حذف الخامس لأن صيغة الجمع لا تقبل جميع الحروف.

وفى هذا يقول ابن جنى: "فأما قول سيبويه فى نحو سفيرج وسفارج: إنه إنما حذف آخره؛ لأن مثال التحقير والتكسير انتهى دونه فوجه آخر من الحجاج"(١).

ويقول الرضى : قال: « (وتكسير الخماسى مستكره كتصغيره بحذف خامسه) أقول: إنما استكره تصغير الخماسى وتكسيره لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلى منه ولا شك فى كراهته فلا تصغره العرب ولا تكسره فى سعة كلامهم »(٢).

ويظهر هنا مدى الربط بين فك الصيغة، والذوق العربى فعند تكسير الخماسى المجرد ينقص الحرف الأخير ويصبح الاسم على بناء يقره الذوق العربى لكونه من أبنية العرب وحينئذ يبنى عليه التكسير ولا يعدل إلى غيره وقد يصبح الاسم بعد النقص على بناء لا يقره الذوق العربى لكونه ليس من أبنية العرب وفى هذه الحالة يجب إحالته فى التقدير إلى بناء قريب منه يكون من أمثلة العرب وأبنيتهم فيقره الذوق العربى لكونه أصبح على أبنية العرب وأمثلتهم ثم يبنى عليه حينئذ التكسير أو التصغير.

ومن أمثلة العرب فى ذلك عند تكسير سفرجل أو شمردل أو فرزدق. فعند فك صيغة المفرد إلى النقص يصبح على بناء ليس من أمثلة العرب نحو: سَفْرَجَ، شَمْرَد، فَرْزَد، بعد حذف الخامس، وهذا أمر يأباه الذوق العربى لذا ينقل إلى أقرب ما يجاوره وهو (سَفْرَجْ) كَجْعَفْر، فتقول: سفارج، إن استكرهته على التكسير(٣). التكسير(٣).

وكذلك شمرد، وفرزد لينقل إلى صورة جعفر ثم يكسر ويصير شمارد وفرازد.

لذلك يقول ابن جنى: "أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفاً، إما ضرورة أو إيثاراً فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويراً تقبله أمثلة كلامها، ولا تعافه وتمجه لخروجه عنها، سواء كان ذلك الحرف المحذوف أصلاً أم زائداً فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالا تقبله مُثُلهم أقروه عليه وإن نافرها وخالف ما عليها أوضاع كلمتها نُقِض عن تلك الصورة، وأصير إلى احتذاء رسومها فمن ذلك.... ومنها تحقير سفرجل فلابد من حذف لامه، فيبقى: سَفَرْجَ وليس فى أمثلتهم، فتنقله إلى أقرب ما يجاوره وهو سَفْرَجْ كَجْعَفْر، فتقول: سفيرج وكذلك إن استكرهته على التكسير، فقلت: سفارج"(٤).

---

(١) الخصائص جـ٣/١١٧.
(٢) شرح الشافية جـ٢/١٩٣.
(٣) وذلك لأن الخماسى لا يكسر إلا على استكراه؛ لأنه مستثقل لكثرة حروفه فلو جمع بجملتها لازداد ثقلا، قال السيرافى معناه لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيره فإذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا. انظر: (حاشية يسن على التصريح جـ٢/٣١٥).
(٤) الخصائص جـ٣/١١٢ -١١٣.

أما جِرْدَحْل وقِرْطَعْب فعند فك الصيغة بنقص الخامس يصير على مثال معروف فى أبنية العرب تقول بعد الحذف: جِرْدَحْ – قِرْطَعْ فيصير على بناء دِرَهْم وهِجْرَعْ وهو بناء يقره الذوق العربى فلم يعرض للبقية بعد حذف الآخر بل يكسر على ذلك فتقول جرادح وفى التصغير جُريدح، وكذلك قراطع وحنازق .

وفى ذلك يقول ابن جنى:

وتقول فى تحقير جردحل: جَرْيِدِح وكذلك إن استكرهته على التكسير فقلت جرادح، وذلك أنك لما حذفته لامه بقى: جْرَدحْ وهذا مثال معروفٍ كدْرَهْم وهِجْرَعْ، فلم يعرض للقية بعد حذف الآخر" (١).

يلاحظ أن التبديل فى الشكل بعد النقص للخامس جاء على نفس البناء الذى وقف عليه الاسم بعد الحذف وذلك لإقرار الذوق العربى له حيث تكسر جْرِدَح إلى جَرَادِح وتبدل شكل الفا والعين واللام الأولى فى (فعالل) أما الفاء المقابلة للجيم فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة. وأما العين المقابلة للراء فقد فتحت فى الجمع أيضاً وقد كانت فى المفرد ساكنة،وأما اللام الأولى فقد كسرت بعد ألف فعالل فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. إضافة إلى زيادة الألف فى التكسير، ولم تكن موجودة فى المفرد ومثله قرطعب.

ويتعين حذف الخامس إذا أشبه الزائد نحو: قزعمل وخزعبل سواء أكان الرابع يشبه الزائد أم لا يشبهه.

والمراد بالزيادة هى المجموعة فى قولهم: (سالتمونيها) سواء أكان الشبه من جهة الحرفية أم أنه من جهة المخرج ففى (قذعمل وخزعبل) أشبهت لامهما اللام الزائدة فى الحرفية فتعين حذفهما فى التكسير يقول فى الجمع: قذاعم، وخزاعب. ويلاحظ فك الصيغة بعد حذف الخامس يصير قذعم بوزن (فُعَلّ) يتبدل الشكل فى التكسير فى الفاء واللام الأولى. أما الفاء فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة. وأما اللام الأولى فقد كسرت فى الجمع لوقوعها بعد ألف فعالل وقد كانت فى المفرد ساكنة. بالإضافة إلى زيادة الألف فى التكسير وهى ألف فعالل، ولم تكن موجودة فى المفرد. وكذلك الأمر فى خزاعب.

ويظهر هنا أيضاً مدى ارتباط فك الصيغة بالذوق العربى فعند النقص بحذف الخامس قد يصير بناء المفرد على غير أمثلة العرب فلا يقره الذوق العربى ولا يبنى التكسير عليه إلا إذا أحيل إلى بناء آخر من أمثلة العرب يكون قريبا له ويجاوزه وعندئذ يقره الذوق العربى ويبنى عليه التكسير ومن أمثلة ذلك:

---

(١) المرجع السابق جـ٣/١١٤.

فنكسر (عشوزن) على النقص والزيادة والتبديل فعند الحذف والنقص للنون يصير عَشَوْز، ويصبح على مثال فَعَوْلَ وهو مثال ليس فى أبنية العرب فعدله إلى عَشْوَز على مثال فْعَول ليلحق بجدول [1] وقسور ليوافق الذوق العربى ثم بنى عليه التكسير فجمع عشاوز. فقد قرر ذلك ابن جنى واستدل على ذلك بقوله:
"والذى يدل على أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفا راعت حال ما بقى منه، فإن كان مما تقبله أمثلتهم أقروه على صورته، وإن خالف ذلك مالوا به إلى نحو صورهم قول الشماخ:

حَذَاها من الصيْداء نعلا طرافُها حوامِى الكُراع المؤَيَدَاتُ العشاوِزُ[2]

ووجه الدلالة فى ذلك أنه تكسير عَشَوْزَن، فحذف النون لشبهها بالزائد، كما حذفت الهمزة فى تحقير إسماعيل وإبراهيم لشبهها بالزائد فى قولهم: بُريهيم وسُميعيل، وإن كانت عندنا أصلاً فلما حذف النون بقى معه عَشَوْز ،وهذا مثال فَعَوْل، وليس من صور أبنيتهم، فعدله إلى عَشْوَز، وهذا مثال فَعْوَل، ليلحق بَجْدَول وقَسْوَر، ثم كسره فقال: عشاوز.

والدليل على أنه قد نقله من عَشَوْز إلى عَشْوَز أنه لو كان كسّره وهو على ما كان عليه من سكون واوه دون أن يكون قد حركها، لوجب عليه همزها، وأن يقال:

---

(١) "إذا ألحق بناء ببناء صار حكم الفرع الملحق كحكم الأصل الملحق به فالثلاثى إذا زيد فيه ما يلحقه بالأربعة صار حكمه حكم الأربعة فجمعه كجمعه فتفتح أوله وتزيد فيه الفا ثالثة وتكسر ما بعدها، كما تفعل بجعافر وزبارج فتقول فى جدول: جداول وفى كوكب: كواكب الواو فيهما زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أصول فهما ملحقان بجعفر" قاله ابن يعيش. شرح المفصل جـ٥/٦٨.
ومن الملاحظ أن (عشوزن) رباعى مزيد بالواو للإلحاق فالواو زيدت لإلحاق بنات الأربعة ببنات الخمسة لذا يعامل عشوزن معاملة الخماسى فى التكسير طبقا لما ذكره ابن يعيش فى نصه السابق وهو المعهود عند العلماء.
(٢) من بحر الطويل وينظر فى : الديوان ص١٩٨ تحقيق صلاح الدين الهادي وقبله :
ولما دعاها من أباطح واسط دوائر لم تضرب عليها الجرامز
والحديث عن حمر الوحش والدوائر يرد بها منافع للماء قديمة
والجرامز: جمع الجرموز وهو الحوض الصغير (تاج العروس مادة جرمز) والمعنى : يقول : ساقها فسار فى حصى فكأنه حذاها نعلا من الحصى.
والصيداء : الحصى لسان العرب جـ١/٢٥٣٥
والحومى: الحجارة المرجع السابق جـ١/١٠١٦
والمؤيدات : القوية المرجع السابق جـ١/١٨٨.
الكراع : كراع كل شيء طرفه . المرجع السابق جـ٤/٣٨٥٨، ومعجم البلدان جـ٥/٤٠٣
العشاور: من المواضع : ما صلب مسلكه وخشن (مقاييس اللغة جـ٤/٣٢٧)

عشائز، لسكون الواو فى الواحد كسونها فى عجوز ونحوها: فأما انفتاح ما قبلها فى عَشَوْز فلا يمنعها الإعلال.

وذلك أن سبب همزها فى التكسير إنما هو سكونها فى الواحد لا غير. فأما اتباعها ما قبلها وغير اتباعها إياه فليس مما يتعلق عليه حال وجوب الهمز أو تركه. فإذا ثبت بهذه المسئلة حال هذا الحرف قياساً وسماعاً جعلته أصلاً فى جميع ما يعرض له شىء من هذا التحريف"(١).

ويلاحظ من خلال نص ابن جنى أن عشوز بعد حذف الخامس كسر على البناء الجديد الذى أحيل إليه وهو (عَشْوَز) إلحاقاً بقسور فيكون قد تبدل الشكل فى (التكسير فى العين والواو أما العين فى فَعْوَل فقد تبدلت فى الجمع بالفتح وقد كانت فى المفرد ساكنة فى التقدير وأما الواو فقد تبدلت فى الجمع بالكسر لوقوعها بعد ألف فعاول، وقد كانت فى المفرد مفتوحة فى التقدير ليصير فَعْوَل إلى فعاول وعشوز إلى عشاوز إضافة إلى زيادة ألف فعاول فى الجمع ولم يتكن بالمفرد.

والحقيقة أن عشاوز فى التبديل فى الشكل قد مر بمرحلتين: المرحلة الأولى: بعد النقص بحذف الخامس وهو النون صار البناء عَشَوْز بوزن فَعَوْل.

ولأنه ليس له نظير فى كلامه العرب فقد تم تبديل شكله فى التقدير إلى بناء آخر وهو فَعْوَل ليكون على مثال جدول فيتبدل العين من فتح إلى سكون والواو من سكون إلى فتح هذا فى التقدير فى المرحلة الأولى.

أما المرحلة الثانية: فتبنى على الأخيرة وهى لما استقر بناء فَعْوَل فى التقدير وصار عَشْوَز نظير جدول بنى التكسير على ذلك بزيادة ألف فعالل فتبديل العين بالفتح فى الجمع بعد التسكين وكسر الواو فى الجمع بعد الفتح ليصير عشاوز.

أما ما كان بوزنَ فُعَلل نحو جَحْمَرِش فعند التكسير تبدل شكل الثانى والثالث والرابع. أما الثانى فقد فتح فَى الجمع وقد كان فى المفرد ساكنا. وأما الثالث فقد كسر بعد ألف فعالل وقد كان فى المفرد مفتوحاً. وأما الرابع فقد أطلق للإعراب بدلا من كونه مكسورا فى المفرد.

فإذا لم يشبه الخامس لفظ الزائد وكان الرابع قد أشبهه نحو: خدرنق [٢] جاز حذف الخامس أو الرابع [٣] وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث نحو: خدرنق وفرزدق [٤] فالأول رابعه يشبه النون الزائدة فى الحرفية والثانى رابعه الدال يشبه التاء الزائدة فى المخرج ومثلة شمردل [٥] لذا يجوز فيه حال التكسير أن يقال خدارن،

---

(١) الخصائص جـ٣/١١٥ –١١٦.
(٢) الخدرنق: ذكر العناكب، لسان العرب مادة (خدرنق) جـ١/١١١٠.
(٣) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٧٥، التصريح جـ٢/٣١٥ –٣١٦.
(٤) الفرزدق: الرغيف وقيل فتات الخبز، لسان العرب مادة (فرزدق) جـ٣/٣٣٧٨.
(٥) الشمردل: القوى السريع من الإبل وغيرها، المرجع السابق مادة شمردل جـ٢/٢٣٢٢.

وخدارق وفرازد، وفرازق وشمارد وشمارل وعلى مذهب الكوفيين يجوز خدانق وفرادق وشمادل [١].

وأقول : إنما تعددت الآراء الجائزة للعلماء في الخماسى المجرد إذا كان الرابع حرفا يشبه الزائد إما بكونه بلفظه كالنون فى خدرنق أو بكونه قريبا من مخرجه كالدال فى فرزدق فإنها تشبه التاء لأنها قريبة من مخرجها وحينئذ فأنت بالخيار إن شئت حذفت الخامس ، وإن شئت حذفت الرابع وإن شئت حذفت الثالث اتباعا لمذهب الكوفيين فأرى كل ذلك مرجعه الذوق العربى فى الاستعمال فلا ننسى دائما أن تكسير الخماسي مجرداً ومزيداً أمر كريه عند العرب لثقله لذا فلابد من حذف أحد حروفه حتى يتمكن من خضوع اللفظ لصيغ الجمع الأقصى فعالل لأن صيغ الجمع قد انتهت دونه والمتكلم بالخيار هنا فى تحديد المحذوف طبقا للمسموع فى كلام العرب فقد قُعِّد ذلك بناء على ما لوحظ فى ذوق العربى عند تناوله لتكسير الخماسي إذا كان رابعه يشبه الحرف الزائد ، فإذا لم يشبه الحرف الزائد تعين فى الاستخدام العربى حذف الخامس فقط.

وعن استكراه الخماسى في التكسير يقول ابن السراج:

"اعلم أن الخماسى من الأسماء التى هى أصول لا يجوز تكسيره فمتى استكرهوا حذفوا منها وردوه إلى الأربعة تقول فى سفرجل: سفارج فتحذف اللام، وقالوا فى فرزدق: فرازق، حذفوا الدال لأنها من مخرج التاء والتاء من حروف الزوائد"[٢].

وأشار ابن يعيش: إلى حذف الخامس بأنه جيد فقال :- "والجيد فرازد"[٣].

وعلل لاختيار حذف الحرف الأخير بقوله: "اعلم أنه لا يجوز جمع الاسم الخماسى لافراطه فى الثقل بطوله وكثرة حروفه وبعده عن المثال المعتدل وهو الثلاثى وتكسيره يزيده ثقلا بزيادة ألف الجمع فكرهوا تكسيره لذلك فإذا أريد تكسيره حذفوا منه حرفا وردوه إلى الأربعة وذلك الحرف الآخر وإنما حذفوا الآخر لوجهين: **أحدهما:** أن الجمع يسلم حتى ينتهى إليه، فلا يكون له موضع.**الثانى:** أن الحرف الآخر هو الذى أثقل الكلمة فلولا الخامس ما كان ثقيلا فلذلك تنكبوا تكسير بنات الخمسة لكراهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً"[٤].

وهكذا يوضع العلماء أن الخماسي لا يجوز تكسيره نظراً لطوله وكثرة حروفه فتكسيره يزيد ثقله ، مما ينفر منه الذوق العربى لبعده عن المثال المعتدل من الاسم

---

(١) منهج السالك جـ١٥١/٤.
(٢) الأصول فى النحو جـ١٢/٣.
(٣) شرح المفصل جـ٣٩/٥.
(٤) انظر المرجع السابق نفس الموضع.

الثلاثى لذلك فالتذوق العربى يبحث عند إجباره على التكسير عن الوسيلة التى يتحقق فيها التكسير وعدم التطويل فيلجأ إلى حذف خامسه لأنه السبب فى الثقل ولأنه مثال الجمع ينتهى دونه.

ثانيا: الرباعى المزيد نحو: مدحرج ومتدحرج تقول فى الجمع: دحارج [١] بحذف الزيادة فقد انفكت صيغة المفرد فيه إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما المزيد بحرف واحد نحو (مدحرج) فقد زيد فيه ألف فعالل ونقص الميم الزائدة وتبدل شكل العين فد كانت فى المفرد ساكنة وتبدلت فى الجمع إلى الفتح لتصير دحارج وكذلك المزيد بحرفين نحو متدحرج إلا أنه نقص الزائدتان الميم والتاء. وهو فى حال فك الصيغة يصير على بناء أمثلة العرب مما يقره الذوق العربى وهو: (فَعْلِل).

ثالثاً: الخامس المزيد نحو: قرطبوس [٢] وخندريس [٣] تقول فى الجمع: قراطب، وخنادر بحذف الزيادة والحرف الخامس فقد انفكت الصيغة إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد ألف فعالل أما النقص فقد نقص الحرف الزائد والحرف الخامس وأما التبديل فقد تبدل شكل العين واللام الأولى أما العين فقد فتحت فى المع وقد كانت فى المفرد ساكنة وأما اللام الأولى فكسرت فى الجمع وقد اكنت فى المفرد مفتوحة.

ويظهر هنا مدى الربط بين فك الصيغة والذوق العربى ويتمثل ذلك من خلال تكسير بعض الكلمات فى الرباعى المزيد والخماسى المزيد فعند فك الصيغة بالنقص إما أن تصبح الكلمة على بناء من أمثلة العرب فيقره الذوق العربى ويبنى عليه التكسير وإما أن يصبح على غير أمثلة العرب فيقدر فيه إلحاقه ببناء فى أمثلة العرب ليقره الذوق العربى ثم يبنى عليه التكسير **فمن أمثلة العرب من ذلك (جحنفل)** [٤] فهو رباعى مزيد بالنون فعند التكسير تنفك الصيغة إلى النقص بحذف النون والزيادة بألف فعالل أما التبديل فى الشكل فيلاحظ الآتى:

بعد النقص بحذف النون يصير البناء جَحَفَل فيلزم إسكان العين صرح به ابن جنى حيث قال: " لابد من إسكان عينه إلى أن يصير: (جَحْفَل) ثم بعدما تقول: جحيفل وجحافل.وإن شئت لم تغير واحتججت بما جاء عنهم قولهم: عرنتن [٥]: عرتن " [٦].

وأعقب: بأمرين

---

(١) قال ابن مالك: "فإن كان خماسيا بزائد حذف الزائد آخراً كان أو غير آخر كسبطرى وسباط وفدوكس وفداكس ومدحرج ودحارج" شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٧٥.
(٢) قرطبوس: الناقة العظيمة الشديد. لسان العرب مادة قرطبوس، جـ٤/٣٥٩٢.
(٣) الخندريس: الخمر القديمة، المرجع السابق مادة خندريس جـ٢/١٢٧٣.
(٤) الجحنفل: الغليظ وهو أيضاً الغليظ الشفتين، المرجع السابق مادة جحنفل جـ١/٢٥٢.
(٥) عرنتن: العرتن شجر، المرجع السابق مادة عرتن جـ٣/٢٩١٧.
(٦) الخصائص جـ٣/١١٣.

الأمر الأول: بناء على ما ذكره ابن جنى هنا من قوله: (لابد من إسكان عينه) يكون تبديل الشكل فى الصيغة قد مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تبدل شكل العين من فتح فى المفرد الأصلى إلى سكون عند فك الصيغة. المرحلة الثانية: من سكون عند فك الصيغة إلى فتح فى الجمع ليصير جحفل إلى جحفل فى التقدير ثم إلى جحافل هذا فى العين هو ما أراه الصواب.

أما اللام الأول فقد تبدلت من فتح فى المفرد إلى كسر فى الجمع.

الأمر الثانى: يجيز ابن جنى هنا بقوله (وإن شئت لم تغير واحتججت بما جاء عنهم من قولهم: عرنتن عرنن): عدم الاحالة إلى بناء آخر لأن جَحَفَل بفتح العين يصح أن يكون على مثال (عرتن فى أمثلة) العرب فتصبح العين على الفتح مستقرة ثم تكسر على فعالل فلا يطرأ عليها تبديل كما قالت العرب فى عَرَنْتَن: عَرَبُن فيتوافق مع الذوق العربى ويترابط معه مما يقره ويجيزه.

ومن مسائله أيضاً (عذافر)[(١)]. **وهو رباعى مزيد بالألف** يقول ابن جنى عند تحقيره أو تكسيرة

" فتحذف ألفه ثم تعرض لبقيته؛ لأنه يبرد فى يدك حينئذ (عُذَفِر) وقد جاء عنهم نحو: (عُلَبِط) وخُزَخِز وعُجَلِط وعُكَلِط ثم تقول: عذيفر وفى تكسيره عذافر" [(٢)].

ونستوضح من رأى ابن جنى هنا: أن (عُذَافِر) المفرد عند التكسير وتفكك الصيغة إلى النقص بحذف الألف يصير البناء (عُزَفِر) فيقره الذوق العربى فلا تلجأ إلى بناء آخر وإنما يقره الذوق العربى وهو على هذا البناء لأنه فى أمثلة العرب ؛ فمن أمثلتهم فى ذلك عُلَبِط وخزخز وعجلط وعكلط. لذا يبنى عليه التكسير بزيادة ألف فعالل ويكون قد تبدل الشكل فى الفاء من ضم فى المفرد إلى فتح فى الجمع.

ومن مسائله أيضاً (قَنْفَخْر)[(٣)] وهورباعى مزيد بالنون فإن حقرت أو كسرت حذفت نونه، ولم تعرض لبقيته لأنه يبقى: قفَخْرٍ، وهذا نظير دِمَثْرٍ [(٤)] حِبَجْرٍ[(٥)] فتقول: قُفَيخر وقَفَاخِر" قاله ابن جنى أيضاً"[(٦)].

وأستدرك فأقول : قد أظهر لنا ابن جنى هنا أيضاً إقرار الذوق العربى للبناء الذى صار إليه قنفخر عند تفكك الصيغة للتكسير بحذف النون حيث صارت (قِفَخْر) فهذا

---

(١) عذافر: جمل صُلْب عظيم شديد. لسان العرب جـ٣/٢٨٦١.
(٢) الخصائص جـ٣/١١٤.
(٣) قنفخر: القُنْفَخْرُ والقِنْفَخْرُ : الفائق فى نوعه ، لسان العرب مادة قنفخر جـ٤/٣٦٩٩.
(٤) الدمثر: السهل من الأرض، المرجع السابق مادة (دمثر) جـ٢/١٤١٩.
(٥) الحنجر: الوتر الغليظ، المرجع السابق جـ١/٧٤٧.
(٦) الخصائص جـ٣/١١٤.

البناء يبنى عليه الكسير دون الإحالة إلى بناء آخر وذلك لأنه فى أمثلة العرب فمن نظائره دِمَثْر وحِبَجْرٍ لذا بنى عليه التكسير بزيادة ألف فعالل وقد تبدل فيه الشكل فى التكسير فى الفاء واللام الأولى. أما الفاء فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة.

وأما اللام الأولى لِفِعْلل فقد كسرت فى التكسير وقد كانت فى المفرد ساكنة ليصير قِنْفَخْر بعد فك الصيغة إلى تكسيره على مثال قَفَاخِر.

١٤ـ مبحث التكسير على صيغة منتهى الجموع (فعاليل) من الرباعى المزيد وقد انفكت الصيغة إلى الزيادة والنقص والتبديل فى الشكل.

أما (عنتريس)[١] فعند تحقيره أو تكسيره على مثال فعاليل يحذف نونه لكونه رباعى مزيد وتصح ياؤه فيصير بع نقص النون أثناء فك الصيغة (عتريس) وليس فى الكلام شىء على فَعَلِيل فيجب أن تعدله إلى أقرب الأشياء منه ليصير إلى فِعْلِيل أى عِتْرِيس فتقل:عُتيريس فى التحقير وعتاريس فى التكسير ذكره ابن جنى [٢]

والنتيجة: أن الذى ألاحظه هنا قوة الربط بين فك الصيغة والذوق العربى وقد وضح ذلك عندما انفكت الصيغة. بنقص نون عنتريس فى حال الجمع حيث أصبح البناء بعد النقص على شكل فَعَليل وهذا بناء لا يقره الذوق العربى لعدم وجوده فى أمثلة العرب فوجب عدوله إلى بناء آخر يقره وهو (فِعْليل) وبنى عليه التكسير ومن ثم تبدل شكل الفاء فى بناء (فِعْليل) الجديد من كسر فى المفرد إلى فتح فى الجمع وزيادة ألف فعاليل ليكون التغيير فى التكسير بالزيادة والنقص والتبديل.

والحقيقة: أن التبديل فى الشكل قد مر بمرحلتين:**المرحلة الأولى:**تبديل عَتَريس بعد حذف النون إلى عِتْريس حيث كسرت الفاء بعد فتح وسكنت العين بعد فتح أيضاً فى المفرد. حتى يصير على بناء له مثال فى كلام العرب وهو فِعْليل فلما استقر فى التقدير على مثال يوافق الذوق العربى، ذهب إلى **المرحلة الأخرى** من التبديل فى الشكل ليكسر على فعاليل حيث فتحت الفاء بعد أن كانت مكسورة وفتحت العين أيضاً بعد أن كانت ساكنة فى البناء الجديد الذى أحيل إليه ثم زيد ألف فعاليل فصار عتاريس.

١٥ـ مبحث التكسير على صيغة منهى الجموع (شبه فعالل) من الثلاثى المزيد بأكثر من حرف.

(١) **عنتريس**: الداهية، لسان العرب جـ٣/٢٧٩٧.
(٢) **الخصائص جـ٣/١١٥.**

وقد انفكت فيه الصيغة إلى الزيادة والنقص والتبديل.أما الزيادة فتزاد ألف شبه فعالل فى نحو مفاعل ونحوه. وأما النقص فعند الجمع تحذف حروف الزيادة ويبقى حرف واحد ويختار بقاء ما له مزية إما معنوية وإما لفظية.

فالمزية المعنوية نحو: (منطلق ومستخرج) فمنطلق مزيد بالميم والنون ومستخرج مزيد بالميم والسين والتاء أما (منطلق) فتحذف النون وتترك الميم فتقول: مطالق، وإنما تركت الميم ولم تحذف بدلا من النون لأنها تفضل النون بسبقها عليها ودلالتها على الفاعل ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وكذا الحال فى (مستخرج) الميم تسبق السين والتاء وتفضل عليهما فى دلالتها على الفاعل ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم وكذلك الحال فى مقعنسس فى الجمع تحذف السين الأخيرة لكونها مزيد للإلحاق والنون، وتبقى الميم فتقول مقاعس.

وقد خالف المبرد حيث حذف الميم والنون فيقول قعاسس ببقاء السين حيث يرى بقاء زيادة الالحاق وهى السين لكونها مزيدة للإلحاق بـ محرنجم يقول المبرد:

"وفى مقعنسس قعاسس لأن الميم والنون لم تزادا ليلحقا بناء ببناء وكان سيبويه يقول فى مقنعسس: مقاعس وهذا غلط شديد؛ لأنه يقول فى محرنجم: حراجم، فالسين الثانية فى مقعنسس بحزاء الميم فى محرنجم"(١)

وأما تبديل الشكل فى منطلق فيظهر عند فك الصيغة وارتباطها بالذوق العربى

فعند الفك والتغيير بحذف النون يبقى اللفظ مُطَلِق ومثاله (مُفَعِل) وهذا وزن ليس فى كلامهم، فلابد اذاً من نقله إلى أمثلتهم.

وفي ذلك قال ابن جنى: "ويجب حينئذ أن ينقل فى التقدير إلى أقرب المثل منه، ليقرب المأخذ، ويقل التعسف فينبغى أن تقدره قد صار بعد حذفه إلى (مُطْلِق) لأنه أقرب إلى مُطَلَقٍ من غيره، ثم حينئذ من بعد تحقره فتقول مطيلق، وتكسره فتقول: مطالق، كما تقول فى تحقير مُكْرِم وتكسيرة مكيرم ومكارم"(٢).

أما (مستخرج) فعند تغُّير الصيغة بالزيادة فى الجمع لألف مفاعل والنقص بحذف السين والتاء لم ينقل إلى بناء آخر.

ويقول ابن جنى أيضاً : "فإن حقرت أو كسرت (مستخرج) حذفت السين والتاء فبقى مُخْرِج، فلم تغَّيره، فتقول: مخيرج ومخارج"(٣) وصار التبديل فى شكل الميم فى حال الجمع والفاء.

---

(١) المقتضب جـ٢/٢٣٣.
(٢) الخصائص جـ٢/١١٢.
(٣) الخصائص جـ٣/١١٤.

أما الميم ففتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة وأما الفاء فقد فتحت أيضاً فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

ومن المزية المعنوية نحو: (ألندد)[1] بوزن فعنلل فعند الجمع تزاد مد (أفاعل) وهو شبه (فعالل) وتنقص النون [2] وتبقى الهمزة لأنها صدر الكلمة فتقول (ألاد) بدال مشددة على وزن (أفاعل) وإنما أبقيت الهمزة وحذفت النون لفضلها بتصدرها وتحريكها ولأنها فى موضع تدل فيه على معنى التكلم كما فى (أقوم) فإنها تدل على أن الفعل مضارع ومسند إلى المتكلم[3].

وأما التبديل فى الشكل فبعد نقص النون وحذفها عند فك الصيغة يصير اللفظ أَلَدَدَ وهذا مثال مرفوض فى الذوق العربى لعدم وجوده فى أمثلة العرب،

وفي ذلك يقول ابن جنى: "قولهم فى تحقير ألندد أُلَيْد، أى ترى أنه لما حذف النون بقى معه أَلَدَدَ وهذا مثال منكور، فلما نبا عنه أما له إلى أقرب الأمثله منه وهو أَفْعَل فصار أَلْدَد، فلما أفضى إلى ذلك أدغمه، فصار أَلَدَّ لأنه جرى حينئذ مجرى أَلَدَّ الذى هو مذكر لّداء، إذ كان صفة وعلى أفعل فانجذب حينئذ إلى باب أصم من صماء وأيّل من يَلاَّ قال:

وكُونى على الواشين لَدَّاءَ شَغْبَةً كما أنا لِلواشِى ألَدُّ شَغُوبُ[4]

فلذلك قالوا فى تحقيره أليد فادغموه ومنعوه الصرف. وفى هذا بيان ما نحن عليه"[5].

فقد تبدل الشكل عند فك الصيغة فى ألندد وتحول إلى بناء آخر وهو الدد على مثال أفعل حتى يقره الذوق العربى؛ لأنه من أمثلة العرب ثم بنى عليه التصغير،

---

(١) **الألندد واليلندد**: الشديد الخصومة، لسان العرب مادة (لدد) جـ٤/٤٠٢٠.
(٢) **الكتاب جـ٢/١١٢.**
(٣) **قال ابن مالك:" ومن المؤثر بالبقاء لمزية الهمزة والياء من ألندد ويلندد لأوليتهما؛ ولأنهما فى موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها فى موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً، ومثال تكسيرهما بعد حذف النون ألاد ويلأد بالإدغام" شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٧٨.**
(٤) **نسبه محمد على النجار فى الخصائص إلى كثير وقال هو أحد بيتين . وقبله:**
وقل أم عمرو داؤه وشفاؤه لديها وزيالها إليه طبيب.
وينظر فى : الديوان جـ١/٨٥ وبالرجوع إلى الديوان بشرح قدرى مايو – دار الجيل بيروت ، لم أعثر على هذه الأبيات.
لداء : وصف من اللدد وهو شدة الخصومة (لسان العرب جـ٤/٤٠٢٠)
وشغبة : بسكون الغين وأصلها الكسر وصف من الشغب وهو الخلاف وتهييج الشر (المعجم الوجيز ص ٣٤٥) .
(٥) **الخصائص جـ٣/١١٦– ١١٧.**

والتصغير والتكسير من واد واحد لذا فيكون التبديل فى الفاء فى أفعل إلى افاعل من سكون فى المفرد إلى فتح فى الجمع وكذلك العين من فتح في المفرد إلى كسر فى الجمع.

أما المزية اللفظية فنحو (استغفار واستخراج) فعند الجمع تبقى التاء وتحذف السين فتقول: تغافير وتخاريج مع أن السين صدر فى هاتين الكلمتين وذلك لإقرار الذوق العرب لبناء تفاعيل نحو تماثيل وتضاريس أما سغافير وسخاريج فليس من أبنية العرب فلا يقره الذوق العربى بل يرفضه إلى غيره فهنا المزية للحرف المتبقى مزية لفظية ظهرت فى البناء الوارد فى كلام العرب بخلاف الحرف الذى تقرر حذفه لأن بقائه يؤدى إلى بناء ليس فى أبنية العرب(١).

وقد يكون هناك مزايا أخرى منها أن الزائد المكرر أولى بالحذف يقول ابن جنى:
"**فإن حقرت حنفقيقا** (٢) **حذفت القاف الأخيرة**، فيبقى خَنْفَقى، وهذا فَنْعَلى، وهو مثال غير معهود، فتحذف الياء فيبقى خَنْفَق: فَنْعَل، كعنبس(٣)، وعنسل (٤)، فتقول فيه خُنَيْفِق وخنافق وعليه قول الراجز:

*** بنى عُقَيل ما ذه الخنافق ***(٥)

وليس عنتريس كخنفقيق، لأنه رباعى، فلابد من حذف نونه وخنفقيق ثلاثة، فإحدى
قافيه زائدة فلذلك حذفت الثانية، وفيه شاهد لقول يونس فى أن الثانى المكرر هو الزائد"(٦).

---

(١) قال ابن مالكٍ: "فإن كان لأحدهما مزية أُبْقي وحذف الآخر، فمن ذلك قولك فى مُرْتَقٍ: مَرَاقٍ وفى استخراج: تخاريج فتوثر الميم بالبقاء لكون زيادتها مختصة بالأسماء، بخلافِ التاء فإنها تزاد فى الأفعال كما تزاد فى الأسماء، وتؤثر تاء استخراج بالبقاء على سينه لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظير لأن تخاريج كـ تماثيل، بخلاف السين فإن بقاءها مع حذف التاء يخرج إلى عدم النظير لأن السين لا تزاد وحدها فلو أفردت بالبقاء فى استخراج لقيل سخاريج ولا نظير له" شرح الكافية الشافية جـ١٨٧٧/٤.
(٢) الخنفقيق: الداهية، لسان العرب جـ١٢٨٠/٢.
(٣) العنبس: من أسماء الأسد، المرجع السابق جـ٣١٢٠/٣.
(٤) العنسل: الناقة القوية السريعة، المرجع السابق جـ٣١٣٠/٣.
(٥) رجز لم يسم قائله تمامه:

بنى عقيل مازه الخنافق امال هدى والنساء طالق

وينظر فى : الخصائص جـ٦٢/٢
(٦) الخصائص جـ١١٥/٣، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ١٨٧٧/٤ –١٨٧٨.

يفهم من نص ابن جنى أحد أمرين: الأمر الأول: الحرف الزائد المكرر أولى بالحذف من الأول فى الثلاثى المزيد بأكثر من حرف عند تكسيره وكذلك تصغيره.

والأمر الثانى: عند فك الصيغة بالحذف للحروف المزيدة قد يصبح البناء على مثال لا يقره الذوق العربى لعدم وجوده فى أمثلة العرب ومن ثم يتحول إلى بناء آخر معهود فى أمثلة العرب مثال ذلك عندما أريد تحقير خنفقيق أو تكسيره تنفك الصيغة إلى النقص بحذف القاف الأخيرة يصبح خَنْفَقى على بَناء فَنْعَلى وهو مثال غير معهود فى كلام العرب لذا يوجب الأمر حذف الياء أيضاً ليصير خَنْفَق على بناء فَنْعَل فيصبح بذلك على مثال يقره الذوق العربى لوجوده فى أمثلة العرب؛ لأنه صار كَعْنبس وعَنْسل فيبنى على ذلك التكسير والتصغير فتقول خُنيفق وخنافق.

وبذلك يكون قد تبدل الشكل من خَنْفَق إلى خَنَافِق حيث فتحت النون فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة وكسرت الفاء لوقوعها بعد ألف شبه فعالل وقد كانت فى المفرد مفتوحة إضافة إلى زيادة ألف شبه فعالل.

ويقوى رؤية ابن جنى فى ذلك شهادة السماع بالرجز السابق وهو ما أراه الصواب.

فإذا تساوت الزوائد فأنت بالخيار فى حذف أحدهما يقول المبرد:

" اعلم أنه ما كان لذلك مما استوت فيه زيادتان فإنك فى حذف ما تشاء منها مخير إذا كانتا متساويتين، إما ملحقتان وإما غير ملحقتين، وذلك قولك: حبنطى [(١)] ودلنظى [(٢)] وسرندى[(٣)] فالنون زائدة وكذلك الألف وهما ملحقتان بباب سفرجل، فإن شئت قلت: حباط، ودلاظ، وَسراد، ون شئت قلت: حبائط، ودلائظ، وسَرَاند، لأن الألف فى الزيادة كالنون، وكذلك يكون هذا فى التصغير ومن ذلك قلنسوه [(٤)]؛ لأن الواو والنون زائدتان وهى على مثال قمحدوة[(٥)].

فإن شئت قلت قلانس فحذفت الواو، وإن شئت قلت: قلاس فحذفت النون، وكذلك فعلهما، يقال تقلنس وتَقَلْسَى، والتصغير على هذا جرى"[(٦)].

ويتضح الربط بين فك الصيغة والذوق العربى فى مثل ذلك عند البناء للتكسير عندما يعرض لها التغيير بالنقص والحذف للزوائد.

فمثلا حبنطى، عند تكسيره أو تصغير قد تحذف نونه وقد تحذف ألفه .

---

(١) الدلنظى: القصير العظيم البطن، لسان العرب جـ١/٧٥٦.
(٢) دلنظ: الشديد الدفع يقال: دلظه بمنكبه: إذا دفعه، المرجع السابق جـ٢/١٤٠٩.
(٣) سرندى: الجرئ، ويقال: اسرنداه إذا ركبه، المرجع السابق جـ٢/١٩٨٨.
(٤) القنسوة: من ملابس الرؤوس، المرجع السابق جـ٤/٣٧٢٠.
(٥) القمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا، المرجع السابق جـ٤/٣٧٣٥.
(٦) المقتضب جـ٢/٢٣٢، وانظر الأصول فى النحو جـ٣/١٢، شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٧٦.

فإن حذفت نونه بقى معك (حَبَطَى)، وهذا مثال لا يكون فى الكلام العربى وألفه للإلحاق، فلابد من أن تصيره إلى حبطى، ليكون كأرطى، ثم تقول حُبَيْط فى التصغير وحباط فى التكسير، كأربط وأراط فيكون قد تبدل الشكل بعد الحذف للنون من حَبْطَى إلى حباط حيث تغيرت الباء من سكون فى المفرد إلى فتح فى الجمع، وكذلك الطاء حيث كسرت بعد ألف شبه فعالل فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وكذلك تغيرت الصيغة إلى زيادة الألف،هى ألف شبه فعالل) فى الجمع ولم تكن فى المفرد.

وإذا اخترت حذف الألف بقى حَبَنْط، وهذا مثال غير معروف؛ لأنه ليس فى كلام العرب فعَنْل، فتنقله أيضاً إلى حُبَنط ثم يبنى التصغير أو التكسير عليه. فتقول: حبينط وحبانط قال ابن جنى: "فإن قلت: ولا فى الكلام أيضاً (فَعْنَل) قيل: هو وإن لم يأت اسما فقد أتى فعلاً، وهو قلنسته فهذا فَعْنلته"(١).

هكذا يقوى الربط بين فك الصيغ فى الكلمات عند بناءها للتكسير أو التصغير والذوق العربى فكلها مرتبطة بأمثلة العرب فما كان يجرى على وفق أبنية العرب عند فك الصيغة وتغيرها بالنقص أقرها الذوق العربى وبنى عليها فى التكسير والتصغير وإذا جرى على غير المعهود فى كلام العرب أحيل فى التقدير إلى أبنية معهودة فى أمثلة العرب ثم يبنى عليها التكسير أو التصغير فكلاهما من واد واحد فما يحدث هنا يحدث هناك.

ومن المعترف به : أن هذا اعتقاد ابن جنى عند فك الصيغ حال بنائها للتكسير أو التصغير كما أنه هو الذى صرح بذلك فى بابه المسمى بفك الصيغ والذى ألاحظه أن ابن جنى وإن كان مصرحاً بذلك إلا أنه لم يوجد فى كلام النحاة ما يخالفه وإن لم يكن هناك من صرح به مثله، لكن يلاحظ أن التكسير والتصغير عند العلماء يجرى وفق أبنية العرب وأمثلتهم. مما يتوافق مع الذوق العربى فلا تضارب بينهما.

إلا أن ما صرح به ابن جنى فى كون الذوق العربى هو الحكم فى لغة العرب فما حذف من الكلمة عند التكسير أوزاد عليها إما ضرورة أو ايثاراً فإنها تصور تلك الكلمة بعد الحذف منها تصويرا تقبله أمثلة كلامها ولا تعافه وتمجه لخروجه عنها سواء أكان ذلك الحرف المحذوف أصلا أم زائدا فإن كان ما يبقى بعد ذلك الحرف مثالا تقبله مثلهم أقروه عليه. وإن نافرها وخالف ما عليها أوضاع كلمتها نقض عن تلك الصورة وأصير إلى احتذاء رسومها على نحو ما طرح واستبان ومع ذلك نرى سيبوية يسبق ابن جنى فى الاعتراف إلا أن الفرق بينه وبين ابن جنى أن ابن جنى صرح بذلك فى حال القياس كما ظهر هنا، أما سيبويه فقد صرح بذلك فى المسموع من بناء الجمع على غير ما يكون فى مثله على نحو ما سيأتى ويستبان فى قسم السماع.

❁❁❁

١٥- مبحث التكسير على (فواعل)

(١) الخصائص جـ٣/١١٣.

وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والنقص والتبديل . وهو مطرد عند النحاة فى عدة أوزان.

الوزن الأول :- (**فاعلة**) الاسم نحو : نَاصِية ، ناحية والصفة نحو : خاطئة ، عالية ، لاغية كاذبة . فكلها فى التكسير على فواعل فيقال نواصى ونواحى وخواطئ ولواغى وكواذب.

وقد انفكت صيغة المفرد عند البناء للتكسير بالزيادة والنقص والتبديل أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة . وأما النقص فقد نقص الهاء التى كانت فى المفرد . وأما التبديل ففى مد فاعل حيث أبدل الألف الساكنة واواً متحركة بالفتح فى الجمع .

وعن هذا البناء قال سيبويه : « وإذا لحقت الهاء فاعلا للتأنيث كسر على فواعل وذلك قولك : ضاربة وضوارب وقواتل وخوارج » . (١)

أقول: فى الملاحظ هنا : أن الأمثلة التى أتى بها سيبويه فى نصه كلها فى الصفات التى للمؤنث فقط دون المذكر . علم ذلك وتحدد بناء على جمعه فواعل حيث أن فواعل فى الجمع اختصت فى الوصف بالمؤنث فقط إضافة إلى الاسم مطلقا مذكراً كان أم مؤنثاً فإذا قيل فى الصفات ضواب وقواتل وخوارج علم أن المفرد : ضاربة وقاتله وخارجة.

الوزن الثانى :- (**فَوْعَلة**) نحو : زوبعة(٢) وصومعة(٣) وكوكبة فيقال فى الجمع زوابع وصوامع وكواكب وكان التغيير بزيادة ألف التكسير ثالثة ونقص الهاء التى كانت فى المفرد. وتبديل سكون فوْعلة إلى حركة (بالفتح) ثم كسر العين .

الوزن الثالث :- (**فاعلاء**) نحو قاصعاء(١) ونافقاء(٢) فيقال فى الجمع قواصع ونوافق وكان فك الصيغة هنا بزيادة ألف الجمع ثالثة ثم نقص ألف التأنيث الممدودة

---

(١) الكتاب جـ٢/٢٦٠ . علم فى فصل الزيادة والتبديل أن (فاعل) (الاسم) يأتى على (فواعل) سواء أكان للمذكر نحو كاهل أم كان للمؤنث نحو كاثبة فكله يأتى على (فواعل) لأنه لا لبس فى الاسم فإذا قيل كواهل على أن المفرد المراد هو المذكر كاهل وإذا قيل كواثب علم أن المفرد المراد المؤنث كاهلة ، أما (فاعل) الصفة فحتى لا يحدث لبس بين المذكر والمؤنث لأن هناك صفات تأتى فى المذكر وتأتى فى المؤنث نحو جاهل وجاهلة مثلا لذا لزم فى الجمع التفرقة بين (فاعل) المذكر و(فاعلة) المؤنث . أما المؤنث فيأتى على فواعل مثل الاسم بقسميه فتقول فى جاهلة: جواهل ، ضاربه ضواب وحائض حوائض ، أما (فاعل) المذكر العاقل فى الصفة فلم يأتى على فواعل حتى لا يلتبس المؤنث بل له جموع أخرى فيأتى على فُعَّل نحو صَوم وعلى فُعَّال نحو زُوَّار وعلى فَعَلة نحو فسقة وعلى فُعُل نحو بزل وعلى فعلاء نحو شعراء ، انظر: المقتضب جـ٢/٢١٦ ، شرح الشافية جـ٢/١٥٤ -١٥٧.

(٢) الزوبعة :- الريح تدور ، ومنه سمى الإعصار زوبعة . لسان العرب جـ٢/١٨٠٧ .

(٣) الصومعة :- منار الراهب . المرجع السابق جـ٣/٢٤٩٨ .

التى كانت فى المفرد وأما التبديل ففى مد فاعلاء (الألف) حيث أبدلت واو متحركة بالفتح .

وقد ذكر سيبويه هذا البناء فقال : « وأما ما كان آخره ألفا التأنيث وكان (فاعلاء) فإنه يكسر على فواعل ... وذلك : قاصعاء وقواصع ، ونافقاء ونوافق ، ودامَّاء[٣] ودوام ... وقالوا : خنفساء وخنافس » . [٤]

وقد صرح المتأخرون باطراد فواعل فى هذه الأوزان تبعاً لسيبويه . [٥]

والنتيجة : أنى أرى أن التكسير على فواعل من هذه الأوزان قياساً لا ينكسر.

❁❁❁

١٦ـ مبحث التكسير على (فعائل)

وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والنقص والتبديل .

وهو مقيس عند العلماء فى كل رباعى مؤنث بمده قبل آخره وكان مختوما بالتاء وذلك من خلال خمسة أوزان .

الوزن الأول :- فَعِيلة نحو : صحيفة وقبيلة وكتيبة وسفينة وحديدة وقد انفكت منه صيغة المفرد عند البناء للتكسير بالزيادة والنقص والتبديل أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة وأما النقص فقد نقص الهاء أثناء الجمع وقد كانت فى المفرد وأما التبديل ففى أمرين أولهما قلب مد المفرد أثناء الجمع همزة والثانى فى شكل العين حيث فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة ليصير الجمع صحائف قبائل كتائب سفائن حدائد .

الوزن الثانى :- فِعَالة بكسر الفاء نحو رسالة وجنازة وعمامة وقد كان التعبير فى التكسير على حد التغيير السابق بزيادة ألف الجمع ثالثة ونقص الهاء فى الجمع وتبديل حرف المد همزة وفتح الفاء بعد أن كانت فى المفرد مكسورة. ليصير الجمع رسائل وجنائز وعمائم .

---

(١) القاصعاء ، والنافقاء :- اسم لحجر اليربوع . المرجع السابق جـ٤/٣٦٥٣ .

(٢) النافقاء :- اسم لحجر اليربوع . المرجع السابق جـ٤/٤٥٠٨ .

(٣) الدامَّاء : لم أقف فى مادة دمى على الدامَّاء ولكن يوجد الدَّامياء وهى البركه. قال المدّمَّى الذى يرمى به الرجل الدو (المرجع السابق جـ٢/١٤٣).
ولم أقف على الدامَّاء فى مادة دوم بمعنى الاستمرار (المرجع السابق جـ٢/١٤٥٧)

(٤) الكتاب جـ٢/١٩٩ ، وانظر : شرح الشافية جـ٢/١٥٥ ، والتصريح جـ٢/٢٩٠ – ٣١٣ .

(٥) شرح الشافية جـ٢/١٥٥ ، التصريح جـ٢/٣١٣ ، ومنهج السالك جـ٤/١٤٠ .

الوزن الثالث :- فَعَالة بفتح الفاء نحو : حمامة ودجاجة وفك الصيغة على حد الوزن السابق اللهم ما عدا الفاء حيث ظلت بالفتح فى الجمع كما كانت فى المفرد ليصير الجمع حمائم ودجائج .

الوزن الرابع :- فُعالة بضم الفاء نحو : ذُؤابة[١] وذُبابة وفك الصيغة فيه على نحو الوزن السابق ما عدا الفاء أيضا حيث فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة ليصير الجمع فى التكسير ذوائب وذبائب .

الوزن الخامس :- فَعُولة نحو : حَمُولة وحَلُوبة ورَكُوبة أما التغيير فى التكسير فكان بزيادة ألف الجمع ثالثة ونقص الهاء أثناء الجمع وتبديل مد المفرد همزة ثم تبديل عين الكلمة إلى الفتح بعد أن كانت فى المفرد مضمومة ليصير الجمع حمائل وحلائب وركائب .

وقد ذكر سيبويه بناء فعائل وقد اندرج تحت مفرده هذه الأوزان فقال : « وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان فعيلة فإنك تكسره على فعائل ، وذلك نحو : صحيفة وصحائف ، وقبيلة وقبائل ، وكتيبة وكتائب ، وسفينة وسفائن وحديدة وحدائد . وذا أكثر من أن يحصى . وأما فِعالة فهو بهذه المنزلة ... فإذا كسرته على فعائل قلت : جنائز ورسائل وكنائن وعمائم ... وما كان على فَعالة فهو بهذه المنزلة لأنه ليس بينهما إلا الفتح والكسر ، وذلك حمامة وحمائم ودجاجة ودجائج ... وأما فُعالة فهو كذلك فى جميع الأشياء ليس بينهما شئ إلا الضم فى أوله وذلك قولك ذؤابة... وقوارة[٢] ... وذبابة ... فإذا كسرته قلت : ذوائب وذبائب . وكذلك فَعُولة... وذلك قولهم : حمولة وحمائل وحلوبة وحلائب وركوبة وركائب » .[٣]

والذى ألاحظه أن هذا البناء يعد مطرداً عند سيبويه مما ينقاس فى هذه الأوزان ورغم ذلك وجدت د/ يسرى زعير يصف منهج سيبويه فيه بأنه سماعى حيث قال « (فعائل) منهج سيبويه فى هذا البناء مبنى على الوارد فى لغة العرب المسموع منهم».[٤]

وصرح متأخرو النحاة[٥] بالاطراد لهذا البناء فى هذه الأوزان سواء أكان فى الأسماء أم فى الصفات . [١]

---

(١) **الذوابة**: وهى من كل شيء أعلاه والشريف المقدم فى القوم(لسان العرب جـ٢/١٤٨٠)

(٢) **القوارة**: وقار الشيء قَوْراً وقَوَّره: قطع من وسطه فرقا مستديراً وفيه قوارة القميص والجيب والبطيخ – المرجع السابق جـ٤/٣٧٧١.

(٣) الكتاب جـ٢/١٩٦ – ١٩٧ .

(٤) فن التصريف جـ٢/٣٤١ .

(٥) انظر: شرح الكافيةالشافية جـ٤/١٨٦٦، ابن الناظم ص٧٨٠، ابن عقيل جـ٤/٦٠

قال في التصريح : فعائل ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة سواء كانت المدة ألفا أو ياء أو واوا وسواء كان اسما أو صفة وسواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة وسحائب وصحيفة وصحائف وحلوبه وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف أو كان تأنيثه بالمعنى كشمال بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل . قال الله تعالى﴿ عَنِ ٱلْيَمِينِ وَٱلشَّمَآئِلِ ﴾[٢]وعجوز وعجائز. وإليه أشار الناظم بقوله :

وبفعَائلَ اجْمَعَنْ فَعَالَه وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أوْ مُزَالَه"

أما الأشموني فاشترط فيماعدا فعيلة فلابد من الاسمية ذكره نقلاً عن التسهيل وأما فعيلة فيشترط أن لا تكون بمعنى مفعولة فلا تجمع بناء على هذين الشرطين . نحو : امرأة جبانة وفروقة وناقة جُلالة بضم الميم أى عظيمة على بناء فعائل وكذلك لا يجمع نحو جريحة وقتيلة فلا يقال جرائح ولا قتائل وشذ قولهم زبيحة زبائح . [٣]

وأرى في كلام الأشموني نظر حيث أنه اشترط الاسمية في هذه الأوزان فيما عدا فعيلة وهذا عندى مخالف للمسموع فقد سمع في الاسم والصفة، أما الأسماء فنحو جنازة ورسالة وكناية وحمامة ودجاجة وأما في الصفات فأراه في ذؤابة حيث أراه صفة فهى من كل شيء أعلاه كما قال ابن منظور، وأراه أيضاً في قوارة حيث أراه صفة أيضاً لما قطع من وسطه كما أشار به أيضاً ابن منظور إضافة إلى قولهم حمولة وحلوبة وركوبه فكل هذه صفات مسموعة، فكيف به يقصره فيما عدا فعيلة على الأسماء فقط لذا فالراجح والصواب ما قال به ابن مالك وابن الناظم وابن هشام والشيخ خالد من اطراده فيما عدا فعيلة في الأسماء والصفات . أما فعيلة وما اشترطه فيها من ألا تكون بمعنى مفعوله فأرى رأيه صوابا فلم يسمع في كلام العرب نساء جبائن وفوارق أو عير جلائل جمعا لجبانة وفروقة وجُلالة أى عظيمة وإنما سمع زبائح جمع ربيحة بمعنى مزبوحة فيجب أن يحفظ فيه.

❁❁❁

١٧- مبحث التكسير على فَعَالَى

وقد كان التغيير في التكسير بالزيادة والنقص والتبديل وذلك في وزنين .

الوزن الأول :- (فعلان) في حالتين :-

الحالة الأولى :- (**فَعْلان**) الوصف المذكر لفعلى نحو : سكران وغضبان فيقال في بناء الجمع سَكَارَى وكذلك غَضَابَى حيث يكسر على بناء فَعَالَى بفتح اللام ، أما

---

(١) انظر : التصريح جـ٢/٣١٣ .
(٢) النحل :٤٨ .
(٣) انظر : منهج السالك جـ٢/١٤٢ ، وحاشية الصبان عليه .

التغيير بالزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة وكذلك الألف المقصورة فى نهاية الجمع وأما النقص فقد نقص فى الجمع الألف والنون الذائدتان فى المفرد وأما التبديل ففى شكل العين حيث تبدلت من سكون فى المفرد إلى فتح فى الجمع .

وهذا البناء مما يطرد فى التكسير على فَعَالَى وقد ذكره سيبويه حيث قال : « وأما فعلان إذا كان صفة وكانت له فَعْلى فإنه يكسر على ... وقد يكسر على فَعَالَى... وذلك سكران وسكارى، وحيران وحَيارى ، وخزيان وخزايا ، وغيران وغيارى ».[١]

الحالة الثانية :- (**فَعْلان**) الوصف المذكر لفعلانة نحو : ندمان وندمانة فيقال فى الجمع نَدَامَى على بناء فَعَالَى ويكون التغيير فى التكسير بنفس ما سبق .

فقد قال سيبويه بعد ما ذكر فعلان الذى مؤنثه فعلى : « وقد قالوا فى الذى مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا فى هذا ، فجعلوه مثله . وذلك قولهم : نَدْمانة ونَدْمان ونِدَام ونَدَامى» . [٢]

وبهذا النص لسيبويه يكون فَعَالَى تكسير (فَعْلانة) مؤنث فعلان حيث قالوا فى الجمع لندمانة ونَدمان : (نَدَامَى) ويكون هذا البناء هو البناء الثانى مما يكسر على فَعَالَى وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والنقص والتبديل . أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة والألف المقصورة فى الطرف وأما النقص فقد نقص الألف والنون الزائدتان فى المفرد وكذلك نقص الهاء التى كانت فى المفرد ، وأما التبديل ففي شكل العين حيث تبدلت من سكون فى المفرد إلى فتح فى الجمع . لتصير نَدْمَانة فى الجمع نَدَامَى . وهو مما يطرد على فَعَالى كما هو واضح من كلام سيبويه . وأقره العلماء .

❁❁❁

١٨- مبحث التكسير على (فَعَالِي) بكسر اللام وثبوت الياء مخففة

وقد كان التغيير فى التكسير وفك الصيغ بالزيادة والنقص والتبديل وذلك فى عدة أوزان ذكرها العلماء .

الوزن الأول :- (**فَعالة**) بفتح الفاء نحو مَوْمَاه[٣] . فيقال فى الجمع (موام) بزنة فَعَالِى والتغيير فى التكسير بزيادة ألف الجمع ثالثة . ثم نقص الهاء التى بطرف المفرد أما التبديل فبتحريك العين بالفتح وقد كانت فى المفرد ساكنة وكسر اللام وقد كانت فى المفرد مفتوحة وإبدال الألف ياء ثم إعلالها إعلال جوارٍ وغواشٍ .

---

(١) الكتاب جـ٢/٢١٢ .

(٢) المرجع السابق جـ٢/٢١٢ .

(٣) المومـاة :- واحدة المـوامى وهـى المفـاوز ثم (مـوام) لإعـلال آخره نحـو : جـوارٍ . لسـان العرب جـ٤/٤٣٠١ .

الوزن الثانى :- فِعلاة بكسر الفاء نحو : سِعْلاة[١] فيقال فى الجمع سَعَالِي والتغيير فى التكسير بزيادة ألف الجمع ثالثة . ثم نقص الهاء والتبديل فى الفاء والعين واللام . أما الفاء ففتحت فى الجمع وكانت فى المفرد مكسورة وأما العين فقد فتحت أيضا فى الجمع وقد كانت ساكنة أما اللام فكسرت لوقوعها بعد ألف الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة .

الوزن الثالث :- فِعْلِيَّة بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام وفتح الياء مشددة نحو هِبْرِيَّة[٢] فيقال فى الجمع : هبارٍ بالإعلال للياء نحو : جوارٍ وغواشٍ وكان التغيير فى التكسير بالزيادة والنقص والتبديل. أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة وأما النقص فقد نقص الهاء والياء الأولى من المشددتين وأما التبديل ففى شكل الفاء حيث فتحت فى الجمع وكانت فى المفرد مكسورة والعين حيث فتحت أيضاً فى الجمع وكانت فى المفرد ساكنة بزنة فَعَالِي ثم تعل إعلال جوارٍ وغواشٍ .

الوزن الرابع :- فِعْلِية بكسر الفاء وسكون العين وكسر اللام وفتح الياء مخففة . نحو : حِذْرِيَة[٣] فيقال فى الجمع حذارى وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة لألف الجمع ثالثة ثم النقص للهاء التى كانت فى المفرد والتبديل فى شكل الفاء والعين والياء أما الفاء ففتحت وقد كانت مكسورة ، وأما العين ففتحت أيضاً وقد كانت ساكنة ، أما الياء فسكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد متحركة بالفتح.

الوزن الخامس :- فَعْلُوَة بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه نحو عَرْقُوَة[٤]. فيقال فى الجمع عَرَاقٍ فيكون التغيير فى التكسير بزيادة ألف الجمع ثالثة ونقص الهاء وإبدال شكل العين من سكون إلى فتح وشكل اللام من ضم إلى كسر وتسكين الواو لتصير على وزن فَعَالِي ثم تقلب الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسر ثم إعلالها إعلال جوارٍ .[٥]

وأقر النحاة الاطراد لهذا البناء فى تلك الأوزان حيث يقول ابن هشام والشيخ خالد : «فعالِى بفتح أوله وكسر رابعه ويطرد فى ألفاظ (سبعة) أحدها (فَعْلاة) بفتح أوله وسكون ثانيه (كموماة) ... والثانى (فِعْلاة) بكسر أوله وسكون ثانية (كسِعْلاه) ... والثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كهبريَّة)... والرابع (فعلوة) بفتح

---

(١) السعلاة :- أخت الغيلان أو أخبثها . المرجع السابق جـ٢/٢٠١٨ .
(٢) الهبْريَّة :- ما طار من الريش . المرجع السابق جـ٤/٤٦٠٣ .
(٣) الحذرية :- وهى القطعة الغليظة من الأرض . المرجع السابق ج١/٨١٠ .
(٤) عرقوه :- الخشبة المعترضة على رأس الدلو . المرجع السابق جـ٣/٢٩٠٨ .
(٥) التصريح جـ٢/٣١٣ – ٣١٤ .

أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) وما حذف أول زائديه نحو : حنبطى » . [١]

١٩- مبحث التكسير على (فُعَالى) بضم الفاء وفتح اللام .

وقد كانت التغيير فيه بالزيادة والتبديل .

وقد ذكر سيبويه هذا البناء فقال : « وأما فعلان إذا كان صفة ... وقد يكسر على فَعالَى ؛ وذلك : سكران وسكارى ... وكذلك المؤنث أيضا ... وقد يكسرون بعض هذا على فُعالَى وذلك قول بعضهم : سُكارى وعُجالى . ومنهم من يقول عَجالَى » . [٢]

فقد وضح سيبويه فى هذا النص أن فُعالى بضم الفاء وفتح اللام يأتى مما يأتى منه فَعَالَى بفتح اللام من بناء فعلان وفعلى وصفين من نحو سكران وسكرى حيث سمع سُكارى وكذلك عجلان وعجلى فسمع عُجالى . ويلاحظ من كلام سيبويه أن هذا البناء وإن كان مسموعاً عن العرب إلا أنه قليل حيث عبر عن ذلك بقوله : « وقد يكسرون » مما يفيد التعليل وذهب المتأخرون إلى أنه راجح صريح بذلك الشيخ خالد فقال : « ويترجح فى هذين الوصفين فُعَالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما »[٣] وأقر ذلك الأشمونى .[٤]

والذى أراه صواباً :- أنه مهما يكن من شيئ بقلة فى الاستعمال أو كثرة ففُعالى مسموع فى كلام العرب وقد شهد على ذلك جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه مما يجيز صحة القياس عليه لتناوله فى الذوق العربى لاستخدامه . والذى يجب أن يراعى أن التغيير في التكسير بالنسبة لفعلان كان بالزيادة والنقص والتبديل على حد ما سبق فى التكسير لفَعالَى مع ملاحظة تبديل الفاء من فتح فى المفرد إلى ضم فى الجمع . أما فى (فعلى) فكان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل على حد ما سبق أيضا فى تكسير لفَعَالَى ليصير سكران وسكرى فى حال التكسير سُكارى .

الفصل الرابع
التغيرات بالزيادة والنقص

---

(١) وقد حقق ما حذف أول زائديه فى باب (فعالل) فلا داعى للتكرار .

(٢) الكتاب جـ٢/٢١٢ .

(٣) التصريح جـ٢/٣١٤ .

(٤) منهج السالك جـ٤/١٤٤ .

مبحث التكسير على (فَعْلي) بفتح أوله وسكون ثانيه من (فَعْلان) بفتح أوله وسكون ثانيه جمعا للكثرة.

ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص نحو سَكْران سَكْرى أما الزيادة فقد تفككت صبغة المفرد وزيد في حال الجمع الألف المقصورة. وأما النقص فقد نقص الألف والنون اللذان كانا في المفرد ليتغير فَعْلان إلي فَعْلي وسكران إلي سكرى. ولم يتبدل شكل الفاء والعين بل بقيتا على حالهما بفتح فسكون كما كانا في المفرد.

وهو من الأوزان التي حملت على (فعيل) بمعنى مفعول في الدلالة على آفة أو وجع أو تشتت أو نقص.

فقد قال سيبويه: «وقد قالوا: رجل سكران وقوم سَكْرى وذلك لأنهم جعلوه كالمَرْضَ»[(١)].

فهنا ذكر سيبويه أن فَعْلى يأتى من فعلان الدال على نقص مثله مثل مرضى فهو من الأوزان التى حملت على فعيل بمعنى مفعول فى الدلاله على النقص ولم يصفه باطراداًو شذوذ وعده المتأخرون مما يحمل على فعيل بمعنى مفعول فى الاطراد والقياس.

وقال ابن مالك: " ومن أمثلة الكثرة فعلى والقياسى منه ما كالـ فعيل بمعنى مفعول دال على هلك.... ويحمل عليه ما أشبهه فى المعنى من... وفعلان كسكران وسكرى ".

وبه قرأ حمزة والكسائي[(٢)]:﴿ وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَٰرَىٰ وَمَا هُم بِسُكَٰرَىٰ ﴾ [(٣)]..[(٤)]

وهكذا أقر جمهور العلماء هذا الوزن في تكسيره على فَعْلي[(٥)].

وأرى : أن فطرة العربى وتذوقه للُّغة هو الذى بعث على اشتراك فعلان ضمن الأوزان التى حملت على فعيل الذى بمعنى مفعول لعلاقة ضمت الجميع وهى أن كلاً منها آفة أو نقص أو مرض فالمعنى فيهم واحد ألا ترى أن فعلان هنا فى لفظ سكران دل على نقص، وقد علم أن (فَعْلى) أكثر ما يجئ جمعا لفعيل بمعنى مفعول كـ قتيل قتلى .

---

(١) الكتاب جـ٢/٢١٤.

(٢) قال صاحب الاتحاف واختلف في سكاري وما هم بسكارى فحمزة والكسائي وخلف بفتح السين وإسكان الكاف مع حذف الألف والإمالة جمع سكران..... وقيل جمع سَكِر كزمن » اتحاف فضلاء البشير جـ٢/٢٧١ وانظر: النشر في القراءات العشر جـ٢/٣٢٥.

(٣) من سورة الحج آية رقم (٢).

(٤) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٣.

(٥) انظر: التصريح جـ٢/٣٠٧، ومنهج السالك جـ٤/١٣٣.

وجريح جرحى وصريع صرعى ، لأنه أشبه بالنوكى والحمقى والهلكى لزوال عقل السكران[1] فالسكر في اللغة: غيبوبة العقل واختلاطه[2] وقد قرى: " سَكْرى وما هم بسَكْرى" والتفسير أنك تراهم سُكارى من العذاب والخوف وما هم بسكارى من الشراب يدل عليه قوله تعالى : ﴿وَلَٰكِنَّ عَذَابَ ٱللَّهِ شَدِيدٌ﴾ الحج آية رقم (٢) كما قاله ابن منظور وأقول:– والقراءة سنة يصح اتباعها لأنها لغة فيلزم اطرادها ويجوز القياس عليها . لذا لأرى تكسير فَعْلى من فعلان مما يطرد ويصح القياس عليه ، لذا أرى تكسير فَعْلى من فعلان ما يطرد ويصح القياس عليه .

(١) لسان العرب جـ٢/٢٠٤٧
(٢) المعجم الوجيز ص ٣١٥.

القسم الثانى
التغيرات فى حال السماع والشذوذ

الفصل الأول
التغيرات بالزيادة

١-مبحث التكسير على (فَعْلَي) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه جمعا للكثرة من (فَعْل) بفتح أوله وسكون ثانيه

وقد كان التغيير وفك الصيغة فيه بالزيادة نحو ذَرْب وجَلْد صفات فقد سمع دَرْبَي وجَلْدي وهو مما يحفظ ولا يقاس عليه لكونه لم يكن في معنى فعيل بمعنى مفعول في الدلالة على الأوجاع أو الآفات ونحوها. مما ينفاس في (فَعْلي) فَذَرْب معناه: حاد اللسان [١]، وجَلْد معناه: القوى الشديد[٢].

وقد تفككت صيغة المفرد وتكسرت بالزيادة في الجمع بالألف المقصورة في آخر الجمع **وقال بشذوذه** : ابن مالك والشيخ خالد والأشموني قال ابن مالك:

ثـــم قلـــت..... ومـــا ســـواه محفـــوظ.....

فأشرت إلي نحو: رجل جَلْد ورجال جَلْدَى ورجل كَيْس ورجَال كَيْسي وسِنَان ذَرْب وأسِنَّة ذَرْبَي قال :

إنـي امـرؤ مـن عُصْـبةٍ سَـعْدِية ذَرْبَـي الأَسِـنَّة كُـلَّ يَـوم تَـلاَق[٣][٤]

أما الشيخ خالد فحكم بندرته في هذه المواضع[٥].

والنتيجـة:- أن تكسير (فَعْل) هنا على فَعْلي مما ذكره ابن مالك والشيخ خالد والأشموني ولم يذكره سيبويه لخروجه عن معنى الآفات والأوجاع يعد نادراً فلم يستخدم إلا قليلاً.

وقد سارد/ يسرى زعير على منهج هؤلاء العلماء فى رؤيتهم بخروج فَعْلى فى هذا البناء عن معنى النقص والعيوب والعلل والآفات التى كان قياسه أن يأتى فى فعيل بمعنى مفعول فى هذه المعانى حيث قال: " ولم يخرج علماء النحو بعد سيبويه عما ذكره ... ولم يزيدوا إلا قولهم : (وندر كيس وكيسى وذرب وذربى وجلد وجلدى) وذلك لأنك لو تأملت معانى هذه الأشياء لما وجدتها آفة من الآفات فالكيس : العاقل، وذرب هو حاد اللسان، والجلد هو قوى الجنان ومن ثم لم تكن قياسية"[٦].

---

(١) لسان العرب جـ٢/١٤٩٢ مادة (ذرب).
(٢) المرجع السابق جـ١/٦٥٤ مادة (جلد) .
(٣) ينظر في منهج السالك جـ٤/١٣٣ من بحر/ الكامل ولم يسم قائله. الشاهد : فى كلمة ذَرْبَى فهى جمع على زنه فَعْلى ولم يسم قائله.
(٤) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٤.
(٥) انظر: التصريح جـ٢/٢٠٧.
(٦) فن التصريف جـ٢/ ٢٧٣.

وأقول : فى منهج هؤلاء العلماء وما رآه د/ يسرى معهم فيه نظر. فبالرجوع إلى معانى الكلمات التى وردت فى بناء (فَعْل) وتكسرت سماعا عن العرب على (فَعْلى) رأيت أن هناك علاقة ما بينها وبين معنى النقص والعيوب التى تأتى على (فَعْلى) ظهر ذلك من خلال الألفاظ الثلاثة الواردة عن : العرب فى قولهم : دَرْب ذَرْبى وجَلْد جلدِى وكيس كيسى . **أما ذَرْب** فـ الدَّرِبُ الحاد من كل شيء ولسان درب حديد الطرف وذرب المعدة: حدتها عن الجوع وذربت معدته تذرب ذَرْبا فهى ذَرِبة إذا فسدت " . وهكذا جاء المعنى فى لسان العرب جـ١٤٩٢/٢. أليس هذا المعنى يعد عيب ومرضى والذّرْب الحدة والحدة تجاوز وإعياء ومرض لذا أرى مجيئه فى التتكسير على فَعْلى قياسي لأنه لم يخرج عما يكسر عليه فَعْلى فيما دل على هذه المعانى . **وأما جلد** : فيكون معناه القوة والشدة فإنسان جَلْد أى قويا . وأحيانا يكون بمعنى الضرب وفى المعنى الأخير يقول ابن منظور فى لسان العرب جـ١/ ٦٥٤: " قال ابن سيده: وعندى أن جَلْدَى جمع جليد وجلائد جمع جليدة وجَلَدَ الحد جَلْداً أى ضربه وأصاب جِلْدَه" وبهذا أرى أن (فَعْلى) فى قولهم جَلْدى الجمع قياس من أحد وجهين كل منهما مأخوذ من التفسير السابق لابن سيده والذى نقله لنا ابن منظور الوجه الأول أن جَلْدى جمع جليد فى الأصل أى أنه يكون من فك الصيغ فى حال المفرد فَجَلْدا المفرد تفكلت صيغته فى التقدير إلى فعيل وحيث أن فعيل هنا بمعنى الضرب فهو عيب ونقص، وإن كان فى معنى سامى وهو الحد إلا أن الضرب فى حد ذاته عيب ونقص ومنه أخذ الحد لإهانة المتجاوز فى حدود الله . ومن ثم يكون التكسير فَعْلى قياسى بناء على ذلك لأن فَعْلى جاء مما هو فى النقص والعيوب. وأما الوجه الآخر فإن لم يحدث انتقال من صيغة إلى صيغة حال المفرد وإنما من أول وهلة جاء من جَلْد المفدر الذى بمعنى الضرب فهو فى ذلك مثل كيس حيث أن الضرب تجاوز وإهانة وعيب لذلك هو مستخدم عند إقامة الحد لإهانة المتجاوز فى حدود الله ومن ثم تكون (فَعْلى) فى التكسير من هذا البناء قياسية. **وأما كيسى** فالكيس: الخفة والتوقد وقد جاء فى لسان العرب جـ٣٩٦٦/٤ أنه ضد الحَمْى حيث أنشد ثعلب:

فلكن أكيس الكيسى إذا كنت فيهم
وإن كنت فى الحمقى فكن أنت أحمقا

قال ابن منظور : إنما كسروه هنا على كيسى لمكان الحمقى . أجرى الضد مجرى ضده فأراه فى التكسير على فَعْلى قياسي بالحمل بالضدية خلافا لما رأه الرضي[١] فى ذلك بأنه غير قياسى.

٢ـ مبحث التكسير على (فِعْلان) بكسر الفاء وسكون العين جمعاً للكثرة من (فِعْل) بكسر الفاءَ وكان فك الصيغة فيه إلي الزيادة فقط.

من ذلك : رئد[٢] رئدان وصنْو[٣] وصِنْوان وقِنْو[٤] وقنوان وحِسْل[٥] وحِسْلان وخِرْص[٦] وخِرْصان وخِشْف[٧] وخِشْفان وخِيْط[٨] وخِيْطان وشِقْذ[٩] وشِقْذان وشِيْح[١٠] وشِيْحان.

حيث انفكت صيغة المفرد فِعْل بكسر الفاء وسكون العين إلى فِعْلان بكسر الفاء أيضاً وسكون العين. بالزيادة للألف والنون فى الجمع ولم تكن بالمفرد.

وعن هذه الصيغة وسماعها فى كلام العرب يقول سيبويه فى إثباتها: "وقالوا: رئد ورئدان، وصِنْو وصِنْوان، وقِنْو وقِنْوان، وقال بعضهم: صُنْوان وقُنْوان كقوله: ذُؤْبان، والرئد: فرع الشجر، وقالوا: شقذ وشقذان، والشقذ: ولد الحرباء"[١١].

ومن الملاحظ هنا من خلال هذا النص أن سيبويه يريد أن يثبت أن من كلام العرب رئد ورئْدان وصِنْو وصِنْوان، وقِنْو وقِنْوان، دون التصريح بقياس أو اطراد أو قلة أو شذوذ علماً بأن هذا هو منهج سيبويه فى النقل.

فهو غالباً لا يصف بمثل هذه المترادف أو نقيضها بل أقصى أسلوبه أن يذكر الصيغ فى حال التكسير على وفق ما يذكر على القاعدة أو خارج عن الباب وربما عبر بالكثرة كما عبر بما يفيد القلة من خلال بعض الألفاظ بقوله (وقد قالوا) أو (ورب) ولكن هنا لم يصرح بهذا أو تلك بل اكتفى هنا بإثبات هذه الصيغة وسماعها فى كلام العرب من خلال روايته للمفردات وجموعها. فى هذا البناء.

---

(١) انظر: شرح الشافية جـ٢/١٤٥.
(٢) **رئد**: الرئد فرع الشجرة. لسان العرب جـ٢/١٥٣٢
(٣) **صنو**: إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحد منهن صنو والاثنان صنوان والجمع: صنوانٌ برفع النون، المرجع السابق جـ٣/٢٥١٢.
(٤) **قنو**: القنو: العذق، المرجع السابق جـ٤/٣٧٦١.
(٥) **حسل**: الحسل: ولد الضب، المرجع السابق جـ١/٨٧٥.
(٦) **خرص**: الخرض: سنان الرمح، المرجع السابق جـ١/١١٣٣.
(٧) **خشف**: الخشف: الغزال، المرجع السابق جـ١/١١٦٦.
(٨) **خيط**: الخيط قطيع النعام، المرجع السابق جـ٢/١٣٠٣.
(٩) **شقد**: الشقد: ولد الحرباء، المرجع السابق جـ٢/٢٢٩٧.
(١٠) **شيح**: الشيح: نبت، المرجع السابق جـ٣،٢٣٧٣.
(١١) الكتاب جـ٢/١٨٠.

وخالف المتأخرون منهج سيبويه فنرى ابن مالك يحكم على فعلان من فعل بالقلة حيث قال:

للحسل والخرص فى التكسير فعلان وهكـــذا قـــل خشـــفان وخيطـــان

رئـد وشـقد وشـيح هكـذا جمعـت ومثـــل ذلـــك صـــنوان وقنـــوان (١).

ومثل هذا ابن هشام أيضاً ففى التوضيح قال: (وقل نحو صنو)

قال الشيخ خالد: "وقل فعلان فى فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو: حسل، وحسلان، وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ورئد ورئدان وشقد وشقدان وشيح وشيحان، وصنو وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جنى ونظمها ابن مالك فى بيتين"(٢).

وأعلق على ذلك بقولى : أما عن تصنيف صنو وصنوان ضمن تصنيف الزيادة فقط دون تبديل فهو تصنيف ابن مالك واعتراضه السيخ خالد نقلا عن المرادى بأنه لا تحرير ولا دقة فهو يرى أن صنوان من باب الزيادة والتبديل فى الشكل؛ لأن الحركات التى فى الجمع غير الحركات التى فى المفرد.

ثم أجاب عنه بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه(٣) الآتى:

والحقيقة : أننى التزمت فى التصنيف لهذا البحث فى فك الصيغ بمذهب ابن مالك فى الأخذ بظاهر اللفظ حتى يفرق بين التغيرات فى اللفظ الظاهر والتغيرات فى التقدير.

والنتيجة : فى أمرين أولاً: أن بناء صنو وصنوان بناء انفكت فيه الصيغة إلى الزيادة فقط وهو ما أراه الصواب.

ثانيـا: أن هذا البناء فى هذا الوزن يعد سماعيا فى كلام العرب وليس معنى كونه سماعيا أن يقدح فيه بقلة أو شذوذ وإن كان خلاف غيره من الأوزان المطردة إلا أنه قد تقرر ثبوته فى الذوق العربى من خلال سماعه فهو من لغة العرب.

❁❁❁

الفصل الثانى
التغيرات بالنقص

١ـ مبحث التكسير على (فُعْل) بضم فسكون من (فُعْلة) بضم فسكون معتل العين (جمعا للكثرة) فى حال السماع

وقد تغيرت صيغة المفرد عند التكسير حيث نقص الهاء فى الجمع وقد كانت فى المفرد.نحو : سوسة وسوس وصوفة وصوف وتومة وتوم.

---

(١) التصريح على التوضيح جـ٢/٣١١.
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة، وانظر: منهج السالك جـ٤/١٣٨.
(٣) التصريح على التوضيح جـ٢/٢٩٩، وانظر: منهج السالك جـ٤/١١٩.

وقد ذكره سيبويه حيث قال : " أما ما كان فُعْلاً فهو بمنزلة الفُعْل من غير المعتل، وذلك سُوْسٌ وسوسة وسوُسات وصوف وصوفه وصوفات وقد قالوا: تومة تومات وتوم"(١).

ويعد هذا التكسير من فُعْلة وإن كان ثابت فى كلام العرب كما وضح لنا إلا أنه قليل الاستعمال فى نظر العلماء القدامى وسماعى فى نظر المتأخرين بناء على أن (فُعْل)جمعاً ينقاس فى باب أفعل فعلاء مما لا تلزمه (من) وهنا ليس من الباب.

والنتيجة : أنى أرى أن سماعه يجعله على الباب لشهادة السماع بذلك لأن اللغة كلها سماع. ويجب أن يعتد بهذا السماع. محاكاة لكلام العرب.

❁❁❁

٢ـ مبحث التكسير على (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين
من (فُعَلَة) بضم الفاء وفتح العين جمعاً للكثرة في حال السماع

ويعد أحد الأوزان التى كسرت على فُعَل فى حال السماع ويكون التغيير بالنقص فقد تغير بنقص الهاء من آخره فى الجمع وقد كانت فى المفرد نحو: تُخْمة وتُخَم وتهمة وتهم ولم يتبدل شكل الفاء أو العين بل بقيتا على حالهما كما كانتا فى المفرد بضم الأول وفتح الثانى. ولم يكن هذا البناء مما يكسر على (فُعَل) فى حال القياس والاطراد حيث ينقاس من فُعْله نحو غُرْفَة –غُرَف.
وأثبته سيبويه مسموعاً فى كلام العرب حيث قال: (والفُعَلة) تكسر على فُعَل إن لم تجمع بالتاء وذلك قولك: تُخمة وتُخَم وتُهَمَه وتُهَم " (٢).
أما ابن مالك وغيره فعدُّوه من الشذوذ قال: وشذ فيما سوى ذلك كـ تُخُمة وتُخَم " (٣).
والنتيجة : أنى أرى أن(فُعَل) من فُعَلة ينقاس لسماعه كثيراً كما شهد به سيبويه.

❁❁❁

٣ـمبحث التكسير على (فعَل) بكسر أوله وفتح ثانية
من فعَلة بكسر أوله وفتح ثانية أيضاً جمعاً للكثرة في حال السماع.

ويكون التغيير عند التكسير بالنقص حيث نقص الهاء وقد كانت فى المفرد فِعَلة نحو: عِنَبة وعِنَب وحِدَأة وحِدَأ وإبَرَة وإبَر قال سيبويه: «وأما ما كان (فِعَلاً) فهو

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨٩.
(٢) الكتاب جـ٢/١٨٣.
(٣) شرح الكافية والشافية جـ٤/١٨٣٨ وانظر التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠٠، ومنهج السالك جـ٤/١١٩.

بمنزلة وهو أقل منه وذلك نحو: عِنَبة وعِنَب، وحِدأة وحِدَإٍ وحدآت وإبرة، وإبَرٍ وإبَرات وهو فسيل المقل»[١].

فقد صرح سيبويه فى هذا النص بأن فِعَلة يكسر على فِعَل نحو عِنَبة وعِنَب ولكنه قليل في الاستعمال.

ويرى ابن مالك أنه من المسموع الذي لا ينقاس عليه ومنه مِعَدة ومِعَد [٢] والقياس تكسيره من فِعْله نحو قِرْبة قِرَب.

والصواب :أنه يصح القياس عليه لإقرار الذوق العربى بتناوله وإن كان قليلاً لكن قياسه لا يعنى إقرار الخروج من القاعدة ولكن محاكاة للمسموع من كلام العرب وقد شهد سيبويه بسماعه فأراه من القليل المشهور

❁❁❁

٤ـ مبحث التكسير على (فَعال) بكسر الفاء وفتح العين وزيادة مد بعد العين جمعاً للكثرة فى حال الشذوذ وقد انفكت صيغة المفرد إلي النقص وذلك فى بناء (فِعَالة) بكسر الفاء وفتح العين وزيادة مد بعد العين.

نحو: دِجَاجة ودِجَاج، فقد نقص الهاء من فِعَالة المفرد فى حال الجمع ولم يتغير شىء آخر ليتحول فِعَالة المفرد إلى فعال الجمع، وفى ذلك يقول سيبويه: "وبعضهم يقول: دِجَاجة ودِجَاج.... وقالوا: دجاج كما قالوا: طلحة وطِلاح، وجَذْبة وجذاب"[٣].

ويتضح من ذلك أنه قد صرح سيبويه بتكسير فِعَالة على فِعَال ولكن على وجه القلة أخذ ذلك من قوله (وبعضهم يقول).

❁❁❁

الفصل الثالث
التغيرات بالتبديل فى الشكل

١ـ مبحث التكسير على (فُعْل) بضم فسكون من (فَعَل) بفتحتين (جمعاً للكثرة) فى حال السماع.

و التغيير هنا عند التكسير بالتبديل فى الشكل نحو: أَسَد وأُسْد فقد تبدلت كل من الفاء والعين أما الفاء فضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فسكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة أيضا.

وعن هذا البناء قال سيبويه: " وقد كسر على (فُعْل)، وذلك قليل، كما أن فِعَلة فى باب فَعْل قليل وذلك نحو: أسَدٍ وأُسْد، ووَثَنٍ ووُثْن... وبلغنى أن بعض العرب يقول: نَصَفٌ ونُصْفٌ" [٤].

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨٣.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٠ وانظر: منهج السالك جـ٤/١٣١.
(٣) الكتاب جـ٢/١٩٧.
(٤) الكتاب جـ٢/١٧٧.

ذكر سيبويه أنه قد ورد من العرب (فُعْل) جمعاً لكثرة من فَعَل بفتح الفاء والعين إذا كان صحيح العين كما وضح من النص إلا أنه قد ورد بقلة عن العرب لكونه ليس على بابه فالذى يكسر على باب (فُعْل) يلزم أن يكون (أفعل) الوصف المذكر والمؤنث فعلاء الصفة) وقد اشترط فى أفعل ألا يلزمه من لذا مجيء التكسير من فَعَل وإن كان وارد فى كلام العرب إلا أنه قليل فى الاستعمال.

وقال فى المعتل: " فإذا أردت بناء أكثر العدد قلت فى الدار: دُوْر فى الساق: سوق وبنوهما على فُعْل فراراً من فعول... وقالوا: ناب ونيب للناقة، بنوها على (فُعْل) كما بنوا الدار على فُعْل،كراهية نبوب، لأنها ضمة فى ياء وقبلها ضمة وبعدها واو فكرهوا ذلك. ولهن مع ذا نظائر من غير المعتل:أسد وأُسْد ووَثَن ووُثْن " [١].

فقد صرح سيبويه مرة أخرى بمجيء (فُعْل) جمعا للكثرة من فَعَل بفتح الفاء والعين سواء أكان صحيح العين كما ذكر أو معتلها كما وضح هنا من نحو قوله إذا اردت بناء أكثر العدد قلت فى الدار دور وفى الساق سوق..... إلا أنه يعد عند سيبويه ومن بعده من النحاة المتقدمين من القليل وإن كثرت النظائر لأنه يكسر من فَعَل وفَعَل ليس من بابه فى التكسير للكثرة والذى على بابه هو أفعل وفعلاء وصفين) وليسا من باب أفعل التفضيل.

لذا يعد عند بعض النحاة ومنهم الأشمونى أنه من قسم السماع لكونه [٢] ليس على القياس.

والصواب القول برؤية سيبويه أنه فُعْل كسر من فَعَل على قلة جمعاً للكثرة وقال النحاة أنه من قسم السماع وليس بالقياس وهذه شهادة من العلماء بكونه ثابت فى لغة العرب بل يعد أصلاً بهذه الشهادة وليس كما يرى المتأخرون أنه سماعى لخروجه عن باب أفعل فعلاء لأن اللغة كلها سماع فما سمع فيها فهو على بابه مما سمع.

❁❁❁

٢ـ مبحث التكسير على (فُعْل) بضم فسكون من (فَعْل) بفتح فسكون (جمعاً للكثرة) فى حال السماع

والتغيير عند التكسير بتبديل شكل نحو رهْن – قالوا فى جمعه رُهْن حيث تبدل شكل الفاء من فتح فى المفرد إلى ضم فى الجمع.

فقد قال سيبويه " ومثله – يعنى باب التكسير على (فُعْل) على قلة – رَهْنٌ، ورُهْنٌ"[٣].

وقال فى موضع آخر:

---

(١) الكتاب جـ١٨٧/٢ وانظر الأصول فى النحو جـ٤٣١/٢ وشرح الكافية الشافية جـ١٨٢٩/٤.
(٢) انظر منهج السالك جـ١٢٨/٤.
(٣) الكتاب جـ١٨١/٢.

" وقد كسروا (فَعْلا) على (فُعْل) فقالوا رَجُل كَثّ وقوم كُثٌّ [١] وقالو: ثَطٌّ وثُطٌّ،[٢] وجَوْن وجُوْن[٣]. وقالوا: سَهْمٌ حَشْر وأَسْهُم حُشْر وسمعنا من العرب من يقول قوم صُدْق اللقاء ؛ والواحد صَدْق اللقاء وقالوا: فَرَس وَرْد، وخَيْل وُرْد " [٤].

فقد أثبت سيبويه فى نصوصه مجيء جمع التكسير (فُعْل) من (فَعْل) ثم وصفه بأنه قليل فى الاستعمال لأن الغالب كما علم فى قسم القياس والاطراد أنه يكسر من أفعل وفعلاء الوصف الذى لا يلزم (من) فيكون فى غيره قليلاً كما هنا.

وفى ذلك قال ابن مالك: " وأشرت بقولى

..... **ومطلقا فى فَعْل – أيضا – يحتمل**

ألى أن الاسم والصفة فيه سواء كـ سَقْف وسُقُف ووَرْد ووُرْد " [٥].

ومعنى هذا أن (فُعْل) جمع الكثرة يأتى من فَعْل سواء أكان اسماً أو صفة كما مثل ابن مالك.

ويرى العلماء المتأخرون أنه يعد من قسم السماعى [٦] غير القياسى لنفس الحجة التى قد أشير إليها سابقاً وكما يلمح من قول أبن مالك فى البيت السابق " يحتمل "

والذى أراه صواباً: كونه من قسم السماع لا يقلل من شأنه بل يجعله على الأصل فاللغة كلها سماع وإن كان قليلاً وليس بكثيراً أو غالباً كما فى باب (أفعل وفعلاء).

❁❁❁

٣ـ مبحث التكسير على (فُعُل) بضمتين جمعا للكثرة من (فَعَل) بفتحتين و (فَعْل) بفتحج أوله وسكون ثانية و (فِعْل) بكسر أوله وسكون ثانية و (فَعِل) يفتح أوله وسكون ثانيه في حال السماع.

ذكر العلماء أن (فُعُل) يحفظ في هذه الأوزان. أما التغيير في التكسير فيكون بالتبديل في الشكل.

أما (فَعَل) بفتحتين فنحو: نصف[٧] فقد تبدل شكل الفاء والعين من فتحتين في حال المفرد إلي ضمتين في حال الجمع ليتبدل نَصَف إلي نُصُف.

---

(١) **كثث** : أى كثف ومنه كثت اللحية ، وكثيث اللحية وفى صفته صلى الله عليه وسلم أنه كان كَثَّ اللحية وقوم كث، بالضم : مثل قولك رجل صُدُق اللقاء وقوم صُدُق لسان العرب جـ٤/٣٨٢٧.

(٢) **رجل شط** : ثقيل البطن بطئ المرجع السابق جـ١/٤٨١.

(٣) **الجون** : الأسود المشرب بالحمرة المرجع السابق جـ١/٧٣٢.

(٤) الكتاب جـ٢/٢٠٤ وانظر الأصول فى النحو لابن السراج جـ٢/٤٣١.

(٥) شرح الكافية الشافية جـ٤، ١٨٢٩.

(٦) انظر منهج السالك جـ٤/١٢٨.

(٧) النصف : الكهل (لسان العرب جـ٤/٤٤٤٤).

وأما (فَعْل) فتبدل شكل الفاء والعين أما الفاء قضمت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة وأما العين فضمت أيضاً في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة ليتبدل (فَعْل) المفرد إلي (فُعُل) الجمع ويصير (سَقف ورَهْن) متبدلاً في الجمع إلي (سُقُف ورُهُن).

وأما (فِعْل) فتبدل شكل الفاء والعين أيضاً أما الفاء فقد تبدلت في الجمع إلي ضم وقد كانت في المفرد مكسورة وأما العين فقد تبدلت في الجمع إلي ضم أيضاً وقد كانت في المفرد ساكنة ليصير (فِعْل) متبدلاً إلي (فُعُل) ويتغير (سِتْر) إلي (سُتُر) .

وأما (فَعِل) فتبدل شكل الفاء والعين أما الفاء فقد تبدلت في الجمع إلي ضم وقد كانت في المفرد مفتوحة .

وأما العين فقد تبدلت في الجمع إلي ضم أيضاً وقد كانت في المفرد مكسورة ليتبدل (فَعِل) المفرد إلي (فُعُل) الجمع ويتغير (نَمِر وخَشِن) المفردان إلي (نُمُر وخُشُن) في حال الجمع.

وعن حفظ (فُعُل) في تلك الأوزان قال ابن مالك: «ويحفظ (فُعُل) في (فَعِل). كنَمِر ونُمُر وخَشِن وخُشُن.... ثم أشرت إلي أن فُعُلا يحفظ فيما كان.... وحكى أبو علي: (حُدُجا) [1] جمع (حِدْج) و (سُتُرا) جمع سِتْر وأنشد:

والمَسْجِدَان وبيت نحن عَامِره لنا وزمزمُ والأحواضُ والسُّتُر [2]

ومثال... فَعَل وفُعُل: أَسَد وأُسُد ونَصَف ونُصُف ومثال (فَعْل) وفُعُل: رَهْن ورُهُن وسَقْف وسُقُف وسَحْل وسُحُل» [3] .

والنتيجة:- حفظ (فُعُل) جمعاً للكثرة في هذه الأوزان المذكورة والتي أشَار إليها العلماء أمثال ابن مالك والشيخ خالد وغيرهما. وقد كان قياسه في (فَعُول) الوصف الذي بمعنى فاعل و (فَعُول) الاسم و (فَعِيل) الاسم و (فَعَال) الصفة و (فِعَال) الاسم على نحو ما حقق البحث في قسم القياس.

❁❁❁

٤-مبحث التكسير على (فعَل) بكسر أوله وفتح ثانية من فعْل بكسر أوله وسكون ثانيه جمعا للكثرة في حال السماع.

ويكون التغيير عند التكسير بالتبديل في الشكل نحو: هِنْد وهِنَد في الاسم ونحو: هِدْم وهِدَم في الصفة. أما التبديل في الشكل ففي العين فقط حيث فتحت في

---

(١) الحدج: الحمل ، ومركب من مراكب النساء (المرجع السابق جـ١/٧٩٨).

(٢) لم يسم قائله شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٥.

من بحر / البسيط وأنشده ابن مالك نقلا عن أبى على ولم يعزه إلى قائل ، والشاهد فيه / جمع (فِعْل) على فُعُل وسماعه فى لكمة(السُتُر) فالستر جمع (شِتْر).

(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٤ : ١٨٣٦ وانظر: التصريح جـ٢/٣٠٥.

الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة. وأما الفاء فبقيت على حالها في الجمع مكسورة كما كانت في المفرد لتبدل شكل هِنْد المفرد إلي هِنَد الجمع.
ومذهب الجمهور أنه يحفظ ولا يقاس عليه[١].

أما المبرد فجعله ينقاس حيث قال : «أما ما كان مثل (هِنْد) فإن جمعه.... فإن قيل في هِنْد: (هِنَد) مثل (كِسَر) فكذلك (جُمْل وحُسْن)، مثل ظُلَم وغُرَف فجيد بالغ » [٢].
وألحقه ابن مالك بفِعْله فيراه مطرداً حيث قال :-
«ويلحق فِعْل وفُعْل مؤنثين بـ فِعْلة وفُعْلة فيقال هِنْد وهِنَد وجُمْل وجُمَل كما يقال: كِسْرَة وكِسَر وغُرْفة وغُرَف »[٣].
وقال في الألفية مشيراً لمذهب المبرد بقياسه :-
وَهِنْـــد مثـــل كِســـرة فـــي فِعَـــل وجُمْـــل مثـــل بُرْمَـــة فـــي فُعَـــل[٤]

وجعله يحفظ في الصفة فقال : ويحفظ فِعَل في.... وفي فِعْل كـ هِدْم وهِدَم[٥].
والراجح عندى : أنه جيد بالغ يصح القياس عليه كما هو مذهب المبرد لشهادة السماع وقياساً على فِعْلة نحو كِسْرة فكما قالوا فى الجمع كِسَر يقال فى هِنْد هِنَد.

❁❁❁

٥ـمبحث التكسير على (فِعَلَة) بكسر أوله وفتح ثانية جمعا للكثرة من (فِعْلة) بكسر أوله وسكون ثانية في حال السماع.

ويكون التغيير عند التكسير بالتبديل في الشكل نحو (خِطَرة) الجمع من (خِطْرة) المفرد فقد تبدلت العين بالفتح في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة ليتبدل خِطْرة المفرد إلي خِطَرة الجمع وخِطْرة هو الغصن وذكر ابن مالك أنه نادر في فِعَلة[٦]، وكذلك قليل عند الشيخ خالد [٧].
وأراه : يحفظ سماعاً عن العرب وإنما قلت يحفظ نظراً لندرته فلم يحكى إلا فى خِطْرة فقط فقيل فى الجمع : خِطَرة.

---

(١) انظر: منهج السالك جـ٤/١٣١.
(٢) المقضب جـ٢/٢٢١.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٠.
(٤) انظر: منهج السالك جـ٤/١٣١.
(٥) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٠.
(٦) المرجع السابق جـ٤/١٨٤٥.
(٧) التصريح جـ٢/٣٠٧.

❁❁❁

الفصل الرابع
التغيرات بالزيادة والتبديل فى الشكل
١ـ مبحث التكسير على (أفْعُل) جمعا للقلة من (فَعْل) معتل العين فى حال السماع

والتغيير فى التكسير يكون بالزيادة والتبديل فى الشكل

أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فكسنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما الفاء فضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

وكان مقتضى القياس أن يكسر على أفعل جمعاً للقلة من فَعْل عندما يكون صحيح العين. أما إذا كان معتلها أمتنع أن يكسر عليه. ومع ذلك سمع فى كلام العرب قولهم فى عين أعين.

وأختلف موقف النحاة من نحو ذلك فجعله سيبويه على الأصل فى (فَعْل) فإنه ينقاس أصلاً على أفعل هذا فى الصحيح فإذا جاء شيء من المعتل على أفعل كان ذلك رجوعا إلى الأصل حيث قال: " وقد بنوه على أفعل على الأصل، قالوا: أعين قال الراجز:

أنعــت أعيــاراً رَعَــيْنَ الخَنْــزَرَا أنْعَــتُهنَّ آيُــراً وكَمَــرا[١] "[٢]

فنرى سيبويه يثبت سماع (أعين) وآير حيث جمع عين وأير وأحتج لمجيء ذلك بكونه الأصل فى (فَعْل) فى حال الصحة فيحمل فى المعتل العين على هذا الأصل عند الخروج عن القياس.

وما أشار إليه سيبويه أثبته المبرد [٣] ولكن ربطه بالضرورة لان القياس أفعال ووصفه بعض النحاة بالشذود بحجة أن أفْعُل يضم فيها العين فيقابل ذلك الضم على الواو والياء مما يستثقل فيه ذلك وكان القياس يلزم مجيئه على أفعال من هؤلاء ابن

---

(١) **ولم يسم قائله والأعيار**: جمع عير: وهو حمار الوحش (لسان العرب مادة عير جـ٣/٣١٨٥).
آير : جمع أير على أفعل والأير والإير الفات وأير كل ذلك من أسماء الصَّبا وقيل الشمال وقيل التى بين الصَّبا والشمال . لمرجع السابق جـ١/١٨٩.
الخنزير : هنا اسم موضع (المرجع السابق جـ٢/١٢٧٦).
الشاهد فيه : جمع آير على أفعل كما قالوا : أثوب والقياس أن تبنى على أفعال كأبيات وأثواب.
ينظر فى: المقتضب جـ١/١٣٢، والمخصص لابن سيده جـ٢/٣٠، ولسان العرب مادة حنزر وأير فى المواضع السابق ذكرها .
(٢) الكتاب جـ٢/١٨٥.
(٣) انظر المقتضب جـ٢/١٩٧.

مالك[١] وابنه [٢] وابن هشام الانصارى حيث قال: " بخلاف نحو سوط وبيت لاعتلال العين وشذ قياساً (أعين) وقياسا وسماعا أثوب وأسيف. قال:

(لكل دهر قد لبست أثوبا)[٣]

وقال : **(كأنهم أسيف بيض يمانية [٤])**"[٥]

وكذلك ابن مالك حيث قال: وأيد الشيخ يسن [٦] حكم ابن هشام بالشذوذ فى ذلك من نحو قولهم أعين – أقوس– أنيب علماً بأنه قد سمع فى أبلع وأفصح كلام ألا وهو القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى﴿ **وَإِذَا سَمِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَى ٱلرَّسُولِ تَرَىٰٓ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ ٱلدَّمْعِ** ﴾[٧] لذلك قال ابن هشام: وشد قياساً (أعين) أى شذ فى القياس فقط لأنه خرج عن القاعدة المطرده بمجيء معتل العين على أفعل وكان القياس يقتضى أفعال فيراه شاذ فى القياس فصيح فى الاستعمال أما عند (ثوب – وسيف) فوصفه بالشذوذ قياسا وسماعاً لأن سماعه بابه الشعر فسماعه: فى الشعر لا ينافى شذوذه وبذلك نرى أن كلاً من ابن هشام والشيخ خالد قد قالا بما هو جارٍ عند العلماء فيما ورد فى القرآن مخالفاً للقاعدة فهو من الشاذ فى القياس الفصيح فى الاستعمال مما يحفظ ولا يقاس عليه.

والذى أرجحه هنا القول برؤية سيبوية والمبرد حيث أجازا التكسير فى فَعْل على (أفْعُل) معتل العين وإن كان قد ثقل بالضم على الياء والواو، والاعتراف بهذا على كونه لغة يؤيد ذلك أنَّ سيبويه لم يصفه بالشذوذ حيث اعترف بمجئ أفعل من فَعْل معتل العين مسموعاً فى أعين على الأصل وكذلك المبرد إلا أن المبرد ربطه بالضرورة فلم ينكر كونه الأصل أما كونه مرتبط بالقلة فى الاستعمال فمرجع ذلك الثقل الذى حدث فيه وميول الذوق العربى إلى الخفة لذا يقللون فى الاستعمال من تكسير (أفعل) فى القلة إذا كان فَعْل معتل العين لثقل الضمة على الياء والواو إذن مرجع ذلك الثقل والخفة وليس كما أدعى ابن هشام والشيخ يسن أن المرجع فيه السماع والقياس وخاصة وقد ذكر

---

(١) انظر شرح الكافية جـ٤/١٨١٦.
(٢) انظر: ابن الناظم ٧٦٩.
(٣) سبق تخريجه.
(٤) تمامه غضب مضاربها باق بها الأثر ، من بحر / البسيط ، الشاهد / فى أسيف فإنه جمع سيف وهو شاذ والقياس : سيوف وأسياف ، والبيض/ بكسر الباء جمع أبيض ، وعضب/ قاطع لسان العرب جـ٣/٢٩٨٢، ويمانية/ نسبة إلى يمان وينظر فى : منهج السالك جـ٤/١٢٣ وشواهد العينى عليه.
(٥) التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣٠١.
(٦) انظر : حاشية الشيخ يسن على التصريح جـ٢/٣٠١.
(٧) المائدة ٨٣.

(أعين) فى القرآن الكريم جمعا للباصرة اثنتين وعشرين مرة[١] كما أحصاه د/ يسرى زعير مما يرجح ما قلناه لكونه سمع فى أفصح الكلام وأبلغه آلا وهو القرآن الكريم.

❁❁❁

٢ـ مبحث التكسير على (أفْعَال) جمعا للقلة من (فَعْل) صحيح العين فى حال السماع

من ذلك قولهم فرخ وأفراخ وزند: أزناد وجَدَّ: أجداد وفرد: أفراد فالتغيير فيه فى التكسير حينئذ يكون بالزيادة وتبديل الشكل ولكن على غير القياس أما الزيادة فقد زيد فيه الهمزة فى أوله والمد قبل آخره وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فتبدلت من فتح إلى سكون وأما العين فقد تبدلت من سكون إلى فتح وكان القياس أفرخ – أزند – أجُدُّ – أفرد.

واتفقت كلمة النحاة على كونه خارجاً عن الباب أى عن القياس. وإما بالشذوذ أما سيبويه فقد ذكر أنه خارج عن القياس.

فقد قال: " وأعلم أنه قد يجئ فى فَعْل أفْعَال مكان أفْعُل قال الشاعر: الأعشى:

وُجِـــدت إذا اصْـــطلَحُوا خَيْـــرَهم وَزنْـــــدُكَ أَثْقـــــبُ أزْنادهِـــــا[٢]

وليس ذلك بالباب فى كلام العرب ومن ذلك قولهم: أفراخ وأجداد وأفراد، وأجد عربية وهى الأصل " [٣].

وما ذكره سيبويه قال به المبرد[٤] أما البعض الآخر من العلماء فقد نسبوه للشذوذ من هؤلاء الأعلم قال:" وهو جمع شاذ، لأن باب فَعْل حكمه أن يكسر فى القليل على أفعل"[٥].

---

(١) انظر فن التصريف جـ٢/٢٠٧.

(٢) من بحر / المتقارب ، الزند / العود الاعلى الذى تقدح به النار لسان العرب جـ٢/١٨٧١، والثاقب : هو الذى إذا قدح ظهرت ناره . المرجع السابق جـ١/٤٩٢.

وينظر فى : التصريح جـ٢/ ٣٠٣، منهم السالك جـ٢/١٢٥ ، وشواهد العينى عليه ، وقاله الأعشى يخاطب قيس بن معد يكرب الكندى ،يقول: إذا اصطلح القبائل كنت أخيرها، وأدعاها إلى الصلح واجتماع الشمل . وجعل ثقوب زنده مثلاً لكثرة خيره واتساع معروفه، والشاهد/فيه جمع زند على (أزناد) وهو جمع شاذ ، لأن الأسماء الصحيحة العين الساكنة إنما تجمع جمع القلة على أفْعُل.

(٣) الكتاب جـ٢/١٧٦.

(٤) المقتضب جـ٢/١٩٤.

(٥) هامش المقتضب جـ٢/١٩٤.

أما ابن يعيش فقد احتج لشذوذه بقوله :

" فمن الشاذ تكسيرهم فَعْلا فى القلة على أفعال والقياس أفعل على ما تقدم قالوا رأد وأرآد والرأد أصل اللحيين وقالوا زند وأزناد... وقالوا فرخ وأفراخ وأنف وآناف.. جمعوا هذه الأسماء على أفعال حملا لها على ما هى فى معناه وذلك أن رأدا فى معنى ذقن وزند فى معنى عود وفرخ فى معنى طير أو ولد وأنف فى معنى عضو فكما قالوا أذقان وأعواد وأطيار وأعضاء فكذلك قالوا أرآد وأفراخ وأزناد وآناف لأنها فى معناها فأعطوها حكمها. وقيل إنما قالوا أراد لأن الهمزة مقاربة للألف ومن مخرجها فعاملوها معاملتها فى الجمع، فكما قالوا باب وأبواب وناب وأنياب كذلك قالوا رأد وأرآد والنون فى زند وأنف ساكنة فهى غنه فجرت لغتها مجرى المتحركة والراء فى فرخ حرف مكرر فجرى تكريره مجرى الحركة فيه فلذلك قالوا:

أفراح وربما توارد البناءان على الاسم الواحد منها قالوا أزند وأزناد قال الشاعر:

وُجــدَت إذا اصْــطلَحُوا خَيْــرَهم وزَنْــــدُكَ أَثْقُــــب أزْنادهِــــاَ[1]

وقالوا أفرخ وأفراخ قال الراجز

لــوْلاَ هُباشــات مــن التَهْبِــيشِ لِصِــــبْيَةً كــــأفْرُخِ العشُــــوشِ[2]

.... فالبيت الأول على القياس والثانى على الشاذ " [3].

فترى ابن يعيش بعد ما حكم بشذوذ ذلك تراجع واخذ يلتمس الحجج حتى يجعله على الباب وهذه الحجج هى: الحجة الأولى: مجيء فَعْل على أفعال صحيح العين حملاً على نظائره فى المعنى مما ينقاس. فقال رأدا فى معنى ذقن وزند فى معنى عُوْد وفرخ فى معنى طير أوولِدْ وأَنْف فى معنى عضو فكما قالوا: أذقان وأعواد وأطيار وأعضاء فكذلك قالوا: أرآد وأفراخ وأزناد وآناف لأنها فى معناها فأعطوها حكمها. **الحجة الثانية:** حملاً على التقارب فى المخرج بين ما هو فى الباب وما هو ليس بالباب أى تقارب(فَعْل) الصحيح مما ورد على أفعال مع ما يقاربه فى المخرج مما ورد على أفعال

---

(١) سبق تخريجه .

(٢) قائله : رؤبة بن العجاج

الشاهد / فيه قوله : (كأفراخ) حيث أتى به جمعاً لفرخ وهو الأصل فى هذا الباب ينظرفى : شرح المفصل جـ١٦/٥ والديوان ص ٧٨ ، ولسان العرب مادة حبش ، وعشش ، هبش ، وشرح المفصل جـ١٦/٥، تهذيب اللغة ٩٠/٦، ومقاييس اللغة جـ٢٩/٦، والمعجم المفصل فى شواهد العربية جـ٣٣٢/١٠.

(٣) شرح المفصل جـ١٧/١٦/٥ كما حكم بشذوذه ابن هشام (التصريح جـ٣٠٢/٢).

قياسا أباح له أن يبنى فَعْل على أفعال ففى قولهم أرآد يكون قد لوحظ أن الهمزة مقاربة للألف ومن مخرجها فعاملوها معاملتها فلما قالوا. باب وأبواب كذلك قال: رأد وأرآد.
الحجة الثالثة: ربما ورد فَعْل مكسراً على أفعال وهو صحيح العين نظراً لتداخل اللغات فقد تداخلت الصيغتان أفعل وأفعال فتولد منهما (أفعال) تكسيراً لفَعْل الصحيح العين.

أما ابن مالك فيبدو أنه كان له رأيان **الأول** وافق فيه جمهور النحاة أن أفَعْال لا ينقاس فى فَعْل الصحيح العين وعليه مشى فى التسهيل [١].
أما الثانى فقد ذهب مذهب الفراء بأن أفعال من فَعْل صحيح العين ينقاس فيما فاؤه همزة نحو (أَلْف) آلاف أو واو نحو (وَهْم) أوهام حيث قال فى شرح الكافية: "على أن أفْعَال أكثر من أفْعُل فى فَعْل الذى فاؤه واو كـ وقت وأوقات و(وصف) وأوصاف ووقف وأوقاف و وكر وأوكان وغر وأوغار ووَغْد وأوغاد ووهم وأوهام استثقلوا ضم عين أفعل بعد الواو فعدلوا إلى افعال كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة وكما شذ فى المعتل (أعين) و (أثوب) كذلك شذ فيما فاؤه واو (أوجه) ونحوه ثم نبهت على أن المضاعف من (فَعْل) كالذى فاؤه واو فى أن (أَفْعَال) فى جمعه أكثر من (أُفُعل) كـ عم وأعمام وجد وأجداد ررب وأرباب وبرو أبرار وشت و أشتات وفن وأفنان وفذ وأفذاذ " [٢].

ورداً على ذلك أقول : إذا كان العلماء قد اختلفت موقفهم فى أفعال من فَعْل الصحيح العين بين الخروج عن الأصل أو الشذوذ أو الاعتراف بالسماع فالذى أرجحه أنه ينقاس لهذا السماع ولا يكتفى بحفظه فى السماع **بدليل** تراجع ابن مالك عن رأيه كما وضح من نصه السابق فتراه يعبر عن كونه قياس بقوله على أن أفعال أكثر من أفْعُل فى فَعْل الذى فاؤه واو، والمضاعف وقد ورد من الشواهد المسموعة التى تؤيد هذا القياس.
مما يوجب الاعتراف بلغتين فى الجمع للقلة من فَعْل صحيح العين الصيغة الأولى المطردة الكثيرة الغالبة القياسية (أفعل) لكونها على الأصل عند توافر الشروط. والصيغة الثانية غير المطردة (أفعال) وهى مرجعها السماع وأقرب الحجج فى علة وجودها الحمل على المعنى كما أثبته العلماء لوجوده فى كلام العرب. يؤيد ذلك سماعه فى القرآن الكريم ، قال تعالى:﴿ وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾[٣]. يقال الحمل بالفتح لما فى البطن:[٤]. وقد شهد سماعه فى النظم وكلام العرب

❁❁❁

(١) منهج السالك جـ٤/١٢٥.
(٢) شرح الكافية جـ٤/١٨١٨/١٨١٩.
(٣)الطلاق آية رقم ٤.
(٤) وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهيين لحمل النخل (لسان العرب جـ١/١٠٠٢).

٣- مبحث التكسير على (أَفْعُل) جمعا للقلة من (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين فى حال السماع

ويكون التغيير فى التكسير بالزيادة وتبديل الشكل أما الزيادة فزيد فى الجمع الهمزة فى أوله وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فسكنت فى الجمع وكانت فى المفرد مكسورة وأما العين فضمت فى الجميع وكانت فى المفرد مفتوحة .

فقد سمع فى كلام العرب مجيء (أفعل) جمعاً للقلة من وزن (فِعَل) الثلاثى وقد كان القياس فيه أنه يأتى على أفعال مثل عِنَب وأعناب.وأختلف موقف النحاة فى الحكم على ذلك كما يلى:

أما سيبويه فنراه يثبت سماعه ويشير للحكم عليه بلفظ (قد) الذى يفيد التقليل حيث قال: " وقد قال بعضهم: الأ ضْلُع، شبهها بالأزمن " [١]

وقد احتج سيبويه لذلك بأن العرب أتت به على أفعل حين شبه ضِلَع بـ بزمن فكما قالوا أزمن جاء أضلع على ذلك وكأنه يريد أن يقول إذا كان القياس فى زمن أن يقال أزمن ؛ فيحمل أضلع على ذلك. فهو يحمله على لفظ صيغة أخرى قياسية فيكون من باب عمل اللفظ على اللفظ.

وأيد المبرد رؤية سيبويه تشبيها بأزمن وأجبل [٢]. **أما ابن يعيش فيرى فى سماعه أحد أمرين:**

الأمر الأول:

كما قال سيبويه حمل لفظ أضلع على لفظ أزمن. الأمر الثانى الحمل على لفظ يشترك معه فى المعنى وينقاس فيه (أفعل) ألا وهو قولهم فى القياس أعظم. قال: " وقد قالوا فى القلة أضلع شبهوه بأزمن أو لأنه عظم قالوا أضلع كما قالوا أعظم " [٣] وبذلك التوجيه يكون قد حمل على المعنى. أما ابن مالك فقد وصفه بالشذوذ حيث قال: " ومن الشاذ... ضِلَع وأضْلِعُ" [٤].

والذى أرجحه : أنه إذا كان القياس فى تكسير (فِعَل) أن يأتى على أفعال جمعاً للقلة إلا أنه ثبت بالسماع أن من العرب من قال (أضلع) إذن فهو مقبول بالسماع أما عن توجيه ذلك فأرى أنه قد حمل على (أعظم) فى المعنى وقد كان كل من: أعظم و(أضلع) عظم والحمل على المعنى معهود فى كلام العرب.

❁❁❁

٤- مبحث التكسير على فِعْلَة بكسر الفاء وسكون العين جمعاً للقلة من (فَعُل) بفتح الفاء وضم العين فى حال السماع

---

(١) الكتاب جـ١/١٧٩.
(٢) انظر: المقتضب جـ٢/٢٠٠ والأصول فى النحو جـ٢/٤٣٣.
(٣) شرح المفصل جـ٥/١٩.
(٤) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨١٧.

ويكون التغيير وفك الصيغة فى التكسير بالزيادة والتبديل للشكل أما الزيادة فقد زيد الهاء فى آخر الجمع وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فكسرت فى الجمع وكانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فكسنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة .

وكان القياس يقتضى مجيء (فَعُل) فى حال التكسير للقلة على أفعال مثل عَجُز أعجاز وعَضُد أعضاد ولكن سمع فى كلام العرب قولهم: رَجُل: رجله قال حكاه سيبويه حيث قال : " وقد بنى على فِعَال قالوا: أرْجُل ورجال وسَبُع وسباع... وجعلوا أمثلته على بناء لم يكسر عليه واحده وذلك قولهم: ثلاثة رجله، واستغنوا بها عن أرجال " (١).

و مقتضى كلام سيبويه أن قياس رَجُل أرجال ولكن العرب لم تقل أرجال وقالت رجلة فاستغنت بصيغه (فعلة) للقلة عن صيغة (أفعال) للقلة وقد كان الاستغناء عن الشيء بالشيء من كلام العرب وأيد المبرد سيبويه فى إقرار هذه القاعدة فقال: " ولم يقولوا :أرجال لقولهم فى أدنى العدد : رجلة ومن كلامهم الاستغناء عِنِ الشيء بالشيء حِتى يكون المستغنى عنه مسقطا ، ولو احتاج شاعر لجاز أن يقول فى رجل : أرجال، وفى سَبُع أسباع لأنه الأصل " (٢).

أما ابن يعيش فخالف ما قرره سيبويه والمبرد وذهب إلى القول بأن (رجلة) ليس بجمع قلة بل هى اسم للجِمع فقال: " وقد قالوا ثلاثة رجلة كأنهم استغنوا بها عن رجال وليس رجلة بتكسير رجل وإنما هو اسم للجمع " (٣).

وأضيف إلى ما سبق أنه سواء أكانت (رجلة) جمعاً للقلة كما رأى سيبويه والمبرد أم أنها اسم للجمع كما رأى ابن يعيش فالحقيقة واحدة وهى أنها صيغة قد سمعت فى كلام العرب .

والراجح عندى أنها جمع للقلة مفردها رَجُل وهى وإن كانت خارجة عن القياس فى نظائرها إلا أنها مسموعة مما يثبت سماعها ولكن بقلة وندرة وأن الغالب فى وزن (فَعُل) أن يأتى على أفعال كما تقرر فى الذوق العربى من خلال النظائر وما أقره النحاة.

❁❁❁

٥- مبحث التكسير على (أَفْعَل) جمعاً للقلة من (فِعْل) بكسر الفاء وسكون العين فى حال السماع

وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة وتبديل الشكل. أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فكسنت فى الجمع بعد أن كانت فى المفرد مكسورة وأما العين ففتحت فى الجمع بعد أن كانت فى المفرد ساكنة نحو: ذئب أذؤب وقطع أقطع فتغير فِعْل إلى (أفعل) وكان مقتضى القياس فى وزن (فِعْل) أن يأتى على أفعال نحو جذع وأجذاع وحمل وأحمال وعرق وأعراق ولكن سمع فى كلام العرب قولهم ذئب أذؤب وقِطْع وأقطع وجرو وأجر.

---

(١) الكتاب جـ٢/١٧٩.
(٢) المقتضب جـ٢/١٩٩.
(٣) شرح المفصل جـ٥/١٩.

وقد قال سيبويه فى هذا البناء : " وربما بنى فِعْل على أفْعُل من أبنية أدنى العدد وذلك قولهم ذِئْب وأذؤب وقِطْع وأقطع وجرو وأجرٍ " (١).

فهو قليل فى كلام العرب على ما يستفاد من نص سيبويه **أما المبرد فيرى** أنه من تداخل باب (فَعْل) على باب (فِعْل)
فقد قال: وأما ما يجى على أفعل ؛ نحو: ذئب وأذؤب، فداخل على باب فَعْل. وهو نظير ما جاء من فعْل على أفعال " (٢). **وجعله ابن يعيش** من القلة بحيث يسمع ولا يقاس عليه حيث قال: " وقد يجيء فى القلة على أفعل وذلك قليل يسمع ولا يقاس عليه قالوا: ذِئْب أذؤب وقِطْع وأقطع والقطع فصل عريض يصير للسهم وقالوا: قِدر واقدر وأنكر الجرمى أقدر وقالوا جرو وأجرو و رجْل وأرجل " (٣). أما ابن مالك فوصفه بالشذوذ فقال فقال :" ومن الشاذ... ذئب وأذؤب " (٤).
والراجح عندى فى رأى سيبويه أنه من المسموع الوارد بقلة فى كلام العرب مما يجب أن يحفظ.

❁❁❁

٦ـ مبحث التكسير على (أفْعُل) جمعا للقلة من (فَعَل) فى حال السماع

وكان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل أما الزيادة فقد زيد الهمزة فى الجمع وأما التبديل ففى الفاء والعين أما الفاء فسكنت فى الجمع وقد كانت مفتوحة وأما العين فضمت فى الجمع وقد كانت مفتوحة أيضا.
وكان مقتضى القياس فى فَعَل أن يأتى على أفعال (٥) ولكن سمع عن العرب نحو قولهم جَبَل وأجبل وزَمَن وأزمن فى الصحيح وكذلك المعتل نحو: عَصَا وأعصٍ وقياسه أفعال وفى هذا قال سيبويه: " وربما كسروا (فَعَلاً) على (أفْعُل) كما كسروا فَعْلاً على أفعال، وذلك قولك: زمن وأزمن وبلغنا أن بعضهم يقول: جبل وأجبل وقال الشاعر، وهو ذو الرمة:

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨٠.
(٢) المقتضب جـ٢/١٩٥.
(٣) شرح المفصل جـ٥/١٩.
(٤) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨١٧.
(٥) وإنما كان القياس أن تأتى على أفعال لأنه يطرد فى أفعال أن يأتى فى الثلاثى من غير (فَعْل) فيشمل هذه الأوزان. وذلك نحو : ثوب وأثواب وسَيف وأسياف وجَمَل، وأجمال ونَمِر وأنمار وعَضُد وأعْضاد، وحِمْل وأحْمَال ، وعِنَب ، وأعناب وإبل، وآبال، وقُفْل، وأقفال وطُنُب، وأطناب. (شرح ابن الناظم ٧٦٩).

أَمَنْزِلَتَـــى مَـــيِّ سَـــلاَمُ عَلَيْكُمَـــا هَـلِ الأَزْمُـنُ اللاَّتـى مَضَـيْنَ رَوَاجِـعُ [1]

وبنات الياء والواو تجرى هذا المجرى... وقالوا: عَصًا وأعْصٍ" [2].

وهكذا يقر سيبويه بما ورد فى لغة العرب من مجئ (فَعَل) وقد كسر على أفعل سواء أكان فى الصحيح أو المعتل وكذلك معتل العين من نحو: دار وساق ونار قال: " وما كان مؤنثا من (فَعَل) من هذا الباب فإنه يكسر على أفْعُل إذا أردت بناء أدنى العدد، وذلك: دار وأدور، وساق وأسوق ونار و أنور هذا قول يونس ونظنه إنما جاء على نظائره فى الكلام نحو: حَمَل وأحمل وزمن وأزمن وعصا وأعصٍ " [3].

فقد أثبت سيبويه مجيء (فَعَل) على أفعل وإن كان قد عبر عن قلته بقوله وربما كسروا فَعَلا على أفْعُل وإن كان غير مطرد كما كسروا فَعْلا على أفعال وقد كان غير مطرد فيها أيضا ولم يحكم على هذا أو تلك بالشذوذ.

٧ـ مبحث التكسير على (أَفْعُل) جمعا للقلة من (فُعْل) فى حال السماء

وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل فى الشكل أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله وأما التبديل فى الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة. وأما العين فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة. وذلك نحو: رُكْن وأركن قال ابن السراج: " فُعْلٌ: ركن وأركن " [4].

وقال الرضى: فى فُعْل " وقد شذ فى قلته (أفعل) كـ أركن " [5] وقال ابن مالك: " ومن الشاذ فُعْل وأفْعُل" [6].

❁❁❁

٨ـ مبحث التكسير على (أَفْعُل) جمعاً للقلة من (فَعُل) بفتح فضم فى حال السماء

---

(١) **من بحر** / الطويل ، **وينظر فى :** الديوان ص ٣٣٢ ، تحقيق كارليل هنرى هيس ، الكامل للمبرد ص ٣٧ ، تحقيق وليم رايت ، شرح المفصل جـ٥/ ١٧، جـ٦/٣٣، حاشية يسن جـ٢/٣٠١، المخصص جـ٩/٦٣.

الشاهد / فى (الأزمن) حيث جمع زَمَن على أزمن فجاء فَعَل على أفعل وقياسه أن يجمع على أفعال.

(٢) الكتاب جـ٢/١٧٧ وانظر الأصول فى النحو جـ٢/٤٣٣.

(٣) الكتاب جـ٢/١٨٧.

(٤) الأصول فى النحو جـ٢/٤٣٣.

(٥) شرح الشافية جـ٢/٩٤.

(٦) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨١٧.

وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل فى الشكل أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله وأما تبديل الشكل ففى الفاء فقط حيث سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة أما العين فبقيت على حالها كما كانت فى المفرد.

وقد كان مقتضى القياس فى تكسير فَعُل للقلة أفعال ولكن سمع فيه أفعل نحو ضبع وأضبع.

وقد قاله ابن مالك ووصفه بالشذوذ فقال : " ومن الشاذ... وضَبُع وأضْبُع " [١]. وذكره أيضا الشيخ خالد [٢]. **وأراه** مما يحفظ من كلام العرب نظراً لندرته هنا ولا يحق رميه بالشذوذ استناداً لسماعه بشهادة ابن مالك والشيخ خالد.

❁❁❁

٩- مبحث التكسير على (أَفْعُل) جمعا للقلة من (فُعُل) بضمتين فى حال السماع

أما التغيير فى التكسير فيكون بالزيادة والتبديل فى الشكل ، أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله وأما تبديل الشكل ففى الفاء حيث سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة وأما العين فبقيت على حالها فى الجمع كما كانت فى المفرد. وذلك نحو عنق وأعنق[٣] و قرط وأقرط .

وقد أثبته الأشموني قال: " وفُعُل نحو قُرُط وأقرط " [٤] وعلق الصبان " قوله نحو قرط وأقراط صوابه نحو عنق وأعنق لأن القرط ساكن الراء لا مضمومها " [٥].

والنتيجة: أنى رأيت أن الاسم الثلاثى الذى يطرد فيه أفعال على القياس قد ورد على أفعل أيضا

والراجح عندى أنه قد تعددت صيغ الجمع مما يرفض به دعوى الشذوذ بدليل السماع فى كل منها مما يدل على اشتراك المفردات فى تلك الصيغ .

يقوى ذلك قول ابن يعيش عندما كانت الأسماء الثلاثية قد اشتركت فيما بينها فى العدة الواحدة والأصل الواحد فجاز أن يشبه بعضها ببعض فيدخل كل واحد منها على الآخر وهو ما أراه الصواب [٦]. نظراً لهذا التقارب فى تقلبات الأسماء الثلاثة مما يوجد علاقة بينهما تبيح اشتراك المفردات فى أكثر من صيغة للجمع وهذا إنما يدل على الثراء فى اللغة والتدفق للصيغ.

❁❁❁

---

(١) المرجع السابق جـ٤/١٨١٧.
(٢) التصريح جـ٢/٣٠١.
(٣) المرجع السابق جـ٢/٣٠١.
(٤) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ٤/١٢٣.
(٥) حاشية الصبان جـ٤/١٢٣.
(٦) شرح المفصل جـ٥/١٨ بتصرف.

١٠ـ مبحث التكسير على (أَفْعَال) جمعاً للقلة من (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين فى حال السماع

ويكون التغيير وفك الصيغة فى التكسير بالزيادة وتبديل الشكل أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والمد قبل آخره وأما التبديل فى الشكل ففى الفاء فقط حيث سكنت فى الجمع وكانت مضمومة فى المفرد وأما العين فقد بقيت مفتوحة كما كانت على حالها فى المفرد.

وقد أجمع النحاة على أن (فُعَل) فى تكسيره للقلة يلزم أن يكون على فِعْلان وهذا هو القياس فيه والغالب له بحسب السماع عن العرب .

لذلك يقول سيبويه: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعَلا) فإن العرب تكسره على فِعْلان وإن أرادوا أدنى العدد لم يجاوزه واستغنوا به... وذلك قولك صُرْد وصِرْدان ونُغَر ونِغْران وجُعَل وجِعْلان وخُزَز وخِزْان " (١).

ومع أن هذا هو المطرد فى القياس إلا أنه سمع فى كلام العرب تكسير فُعَل فى القلة على أفعال **وفى ذلك يقول سيبويه :**

" وقد أجرت العرب شيئا منه مجرى فَعَل، وهو قولهم رُبَع وأرباع ورُطَب وأرطاب، كقولك: جَمَل وأجمال " (٢).

فسيبويه كما يظهر من النص يصرح بسماع أفعال فى فُعَل بدليل قولهم أرباع فى ربع وأرطاب فى رطب وقد أجاز ذلك ولم يحمله على شذوذ ولكن يلاحظ وصفه بالقلة بدليل قوله (وقد أجرت العرب شيئا منه) أما فجيئه على أفعال فحملاً على فَعَل حيث جاء على أفعال مثله فكما قالوا جمل أجمال على القياس جاز أن يقولوا هنا فُعَل رُبَع أرباع ورطب رطاب على الوجه القليل فى الاستعمال.

وأضاف المبرد اسماً آخراً قال: " فأما فُعَل فإن جمعه اللازم له فعلان هذا بابه وقد جاء منه شيء على أفعال شبه بسائر المتحركات من الثلاثة وذلك ربع وأرباع وهبع وأهباع "(٣).

تعليق:

ويتضح من نص سيبويه والمبرد أن الحجة لمجيء (فُعَل) على أفعال تشبيها له بسائر المتحركات من الاسم الثلاثى فى الأوزان العشرة حيث كان القياس الغالب فيها أن تأتى على أفعال .

أما ابن يعيش فقد حمله فى هذا السماع على نظائره فى المعنى مما ينقاس فيه أفعال قال:" وقد شذ منه ربع وأرباع والربع من الأبل: ما نتج فى الربيع ورطب أرطاب وإنما قالوا ذلك لأن الربع (جَمَل) فجمعوه جمعه. والرطب ثمر فكسروه تكسيره " (٤).

---

(١) الكتاب جـ٢/١٧٩.
(٢) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٣) المقتضب جـ٢/٢٠٢.
(٤) شرح المفصل جـ٥/٢٠.

فترى ابن يعيش حكم أولاً بشذوذه ثم انتقل بالحجة له فى كلام العرب فوجد أنه قد اشترك فى المعنى مع غيره الذى يأتى على أفعال نحو جمل وأجمال وثَمَر أثمار فربع مثل جمل ورطب مثل ثمر فى المعنى وهو الذى أراه صوابا ولكن بدون الحكم بالشذوذ كما فعل ولكن كما فعل ابن مالك فى شرح الشافية حيث جعله مطرداً فقال الجمع على أفعال مطرد فى غير (فَعْل) كـ... رُطَب وأرطاب " [١].

والصواب: سماعه وفاقا لسيبويه حملاً فى المعنى على نظائره مما ينقاس فيه وفاقا لابن يعيش فى قوله بذلك.

❁❁❁

١١ـ مبحث التكسير على (فِعْلَة) جمعا للقلة فى حال السماع

وقد كان التغيير فى التكسير هنا بالزيادة والتبديل فى الشكل وذلك على حسب وزن المفرد

فـ (فِعْلة) جمع من جموع القلة: لم يطرد فى مفرد بعينه بل هو مقصور على السماع .

وقد قال سيبويه فيه " ولم يقولوا أغلمه، واستغنوا بقولهم ثلاثة غلمة، كما استغنوا بفتية عن أن يقولوا: أَفْتاءٌ " وقال أيضا: " وقالوا صبيّ... ولم يقولوا أصبية، استغنوا بصبية عنها " [٢].

يفهم من كلام سيبويه أن فعله فرع من أفعله " يؤكد ذلك أن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وقد قالوا فى التصغير أُصَيْبِيَة – أُغَيْلِمَة فصغروه على أصله (أصبية وأغلمة) على أفعلة

فقد صرح بذلك سيبويه فقال: " ومن ذلك قولهم فى صبية: أصبية وفى غلمه: أغيلمة، كأنهم حقروا أغلمة وأصبية، وذلك أن أفْعِلَةً يجمع على فعال وفعيل، فلما حقروه جاءوا به على بناء قد يكون لفعال وفعيل.... ومن العرب من يجريه على القياس فيقول: صُبَيُّه وغُلَيْمةٌ" [٣].

وأيد ذلك المبرد بقوله: " فأما (غلام) فيستغنى أن يقال فيه أغلمه بقولهم: غِلْمة، لأنهما لأدنى العدد، ومجازهما واحد إلا أنك حذفت الزيادة، فإذا حقرت (غِلْمة) فالأجود أن ترده إلى بنائه فتقول: أغيلمه، وكذلك صبية ولو قلت: صُبَيَّة، وغُلَيْمة على اللفظ كان جيداً حسناً " [٤].

فيشير المبرد فى نصه السابق بأن العرب تركت (أفعلة) وقالوا (فعلة) وكأنهم حذفوا الهمزة الزائدة التى فى الأصل توصلاً إلى الصيغة الفرعية وهى (فعلة) .

وفى هذا رد على ابن السراج فيما نسب إليه من قوله بأن (فِعْلة) اسم جمع وليس بجمع

---

(١) شرح الكافية جـ٤/١٨١٨.
(٢) الكتاب جـ٢/١٩٤.
(٣) الكتاب جـ٢/١٣٩، وانظر: فن التصريف جـ٢/١٨٦.
(٤) المقتضب جـ٢/٢٠٩.

اما الأشموني فقد قال : " فِعلة عند ابن السراج اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرد"(١).

وفسر الصبان ذلك قائلا: " لم يطرد: أى فى زنة مفرد مخصوص كبقية أخوته، بل هو مقصور على السماع (٢) " لذلك نبه ابن مالك فى الألفية بأن فعلة جمع تكسير حيث قال:

" ..... وَفِعْلَةٌ جَمْعاً بِنَقْلٍ يُدْرَى "

والحقيقة : أنى وجدت ابن السراج يقرر ما بدأ به سيبويه حيث قال:

" ولم يقولوا: أغلمه، استغنوا بغلمة... ولم يقولوا فى صبي أصبية وأستغنوا بصبية "(٣).

فمعنى هذا النص أن فِعْلة عنده فرع أفْعلة حيث استغنوا بغلمه وصبية عن أغلمه وأصبية فيوحى بأن غلمة وصَبية فرع أغلمه وأَصبية وهو ما قرره سيبويه فمن أى موضع نسب النحاة(٤) لابن السراج القول بأن (فِعْلة) اسم جمع وليس بجمع اللهم إذا كان هناك نص ذكر له فى موضع آخر لم أقف عليه.

وعلى كل فعلى رأى الجماعة بأن (فِعْلة) جمع قلة إلا أنه لم يطرد فى زنة مفرد مخصوص كبقية أخوته بل هو مقصور على السماع فى أوزان محددة: حصرها النحاة وهى:

الوزن الأول: فَعَل بفتحتين نحو (وَلَد وفتى) تقول: وِلْدَة وفتية ونظير ولده أخوه جمع أخ للقلة. **والتغيير فى التكسير** على هذا الوزن يكون بالزيادة وتبديل الشكل حيث زيدت الهاء فى آخر الجمع وتبدل الشكل فى الفاء والعين أما الفاء فأصبحت مكسورة فى الجمع بعد أن كانت مفتوحة وأما العين فقد سكنت بعد أن كانت مفتوحة أيضاً فى المفرد.

الوزن الثانى: فَعْل بفتح أوله وسكون ثانية نحو أخ و شيخ وثور ونار تقول: أخوة وشِيْخَة و ثيرة ونيرة والأصل ثورة ونورة وقعت الواو ثانية ساكنة اثر كسر فقلبت ياء ومنه جار وجيرة وقاع وقيعة. قال تعالى:﴿ **وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَسَرَابِۭ بِقِيعَةٖ يَحۡسَبُهُ ٱلظَّمۡـَٔانُ مَآءً** ﴾(٥). قال الانبارى " و(قيعة) جمع: قاع وجيرة جمع جار " (٦) والتغيير فى التكسير فى هذا الوزن يكون بالزيادة وتبديل الشكل حيث زيد الهاء فى آخر الجمع وتبدل الشكل فى الفاء حيث كسرت فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد.

---

(١) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ١٢١/٤.
(٢) حاشية الصبان على شرح الأشمونى جـ١٢١/٤.
(٣) الأصول فى النحو جـ٤٤٩/٢.
(٤) قال ابن هشام فى التوضيح (ولعدم اطراده قال أبو بكر – ابن السراج – هو اسم جمع لا جمع (التصريح على التوضيح جـ٣٠٤/٢ ومنهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ٠١٢٨/٤).
(٥) النور ٣٩.
(٦) البيان لابن الأنبارى جـ١٩٧/٢.

الوزن الثالث: فِعَل بكسر أوله وفتح ثانية نحو ثنى بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كالعِدَى حكاه الفارسى وهو الأمر الذى يعاد مرتين وفى الحديث " لاثِنَى فى الصدقة " [١] أى لا تؤخذ فى السنة مرتين والثنى أيضا الثانى فى السيادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذى يكون دون السيد فى المرتبة قاله ابن مالك [٢]. والجمع ثِنْية.
والتغيير فى التكسير يكون بالزيادة وتبديل الشكل أما الزيادة فقد زيد الهاء فى آخر الجمع وأما تبديل الشكل ففى العين فقط حيث سكنت فى الجمع بعد أن كانت مفتوحة فى المفرد فِعَل.

والنتيجة: انى أرى أن سيبويه قد أشار فى نصوصه الواردة فى بداية المسألة بأمرين:
الأمر الأول: أن (فعلة) جمع قلة وليس باسم جمع كما ذهب البعض.**والأمر الثانى:** أنها صيغة جمع فرعية وليست بأصلية لكون الأصل لها هى (أفعلة) وليس بينهما إلا حذف الزيادة. وقد قرر ذلك المبرد فى كلامه من خلال نصه السابق. وأنا فى هذه النتيجة أتبع د/ يسرى زعير [٣] فى رؤيته فى هذا الوزن.
لذا رأيت أن الصواب: القول بأن (فِعْلة) جمعا للقلة وأما حجة بعض النحاة أنها باسم جمع لأن الجمع يطرد فى مفرد بعينة .
أقول أن اطراده معناه كونه مقيس وكونه مقيس لا يثبت دعوى الجمع أو اسم الجمع. والذى يثبت الجمعية وعدمها هو السماع وليس القياس وقد ثبت سماعة ليس فى مفرد بعينه ولكن فى أوزان كثيرة مما يرجح كونه جمع للقلة وليس باسم جمع.

❁❁❁

١٢- مبحث التكسير على (أفْعِلَة) من أبنية لم تكن مما يكسر على (أفعلة) جمعا للقلة فى حال الشذوذ

ويكون التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل ومن ذلك قولهم: نَجْد و ◌َوْهى وَسُّد وقَدْح [٤] وقن وخال وقفا وباب وجَّرة حيث قالوا فى الجمع: أنجدة أوهية – أسدَّ – أقدحة – أقنة – أخولة أبوبة – أقفية – أجرة حيث أنها ثلاثية ولم تكن رباعية .
والتغيير هنا بالزيادة فى الجمع بالهمزة فى أوله والهاء فى آخره وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فقد سكنت فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد ما عدا جَّره فقد

---

(١) قال الزمخشرى إن (قيعة) إما مفرد بمعنى (قاع) وإما جمع (قاع) وهو المنبسط من الأرض كجيرة فى جار (الكشاف جـ٣/١٩٢ وانظر: البحر المحيط جـ٦/٤٦٠، حاشية يسن على التصريح جـ٢/٣٠٤.
(٢) التصريح جـ٢/٣٠٤.
(٣) انظر: فن التصريف جـ٢/١٨٩.
(٤) وقياس جمعه قداح وأقداح قاله الصبان جـ٤/١٢٦.

سكنت فى الجمع بعد أن كانت مكسورة فى المفرد وأما العين فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة. من نحو نجد ووهى وسد، وقَدْح وقن وجَّرة ومتحركة بالفتح من نحو خال على الأصل من خول وقفا وباب من بوب.

قال ابن مالك:

فـــى اسْـــمٍ مُـــذَكَّرٍ رُبَـــاعِيَّ بِمَـــدْ ثَالِـــثٍ أَفْعِلَـــةُ عَـــنْهُمْ اَطَّـــرَدْ

فقد ذكره متأخرو النحاه وجعلوه من الشذوذ [1] وأراه مما يحفظ.

❁❁❁

١٣ـمبحث التكسير على (فَعَلَة) بثلاث فتحات جمعاً للكثرة من (فَعْل) بفتح أوله وسكون ثانية في حال السماع

ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والتبديل نحو دَنْغ حيث سمع دَنَغَة. أما الزيادة فقد زيد الهاء في آخر الجمع وأما التبديل ففي العين حيث فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنه ليتبدل فَعْل إلى فَعَلة ودَنْغ المفرد إلي دَنَغَة .

وقد ذكره ابن مالك وجعلة من القليل فقال: «ويقل – أي فَعَلَة – فيما... وفي غير فاعل كـ.... ودَنْغ ودَنَغَة ..... والدنغ: الرَّدل»[2].

واعتبره ابن مالك من القليل لأن قياس فَعَلَة أن يكون من فاعل على النحو المذكور .

وأراه مما يحفظ نظر لقلته فى السماع .

❁❁❁

١٤ـمبحث التكسير على (فَعَلَة) بكسر أوله وفتح ثانيه وثالثه جمعا للكثرة في حالة السماع وذلك في عدة أوزان

الوزن الأول: (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والتبديل وذلك نحو:

قُرْط ودُرْج وكُوْز ودُبٌّ قالوا: قِرَطَه ودِرَجَة وكوزه ودِبَبَة أما الزيادة فقد زيد الهاء في نهاية الجمع ولم تكن بالمفرد.

وأما التبديل ففي شكل الفاء والعين حيث تبدلت الفاء إلي كسر فى الجمع وقد كانت في المفرد مضمومة وأما العين ففتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة ليتبدل فَعْل المفرد إلي فِعَلة وقُرْط إلى قِرَطه ونحوه.

وفى هذا قال سيبويه: « وأما ما كان على ثلاثة أحرف وكان (فُعْلاَ) فإنه يكسر... وقد يجاوزن به بناء أدنى العدد فيكسرونه على (فعول وفعال) وفعول أكثر وذلك قولهم: جُنْد وأجناد وجنود..... وقد يجئ إذا جاوز بناء أدنى العدد على فِعَلة

---

(١) التصريح جـ٢/٣٠٣ واتضر منهج السالك جـ٤/١٢٦.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٢.

نحو: جُحْر وأجحار وجِحَرة... ونظيره من المضاعف حُبَّ وأحباب وحِبَبَة، نحو قُلْب وأقْلابٍ وقِلَبَةٍ، وخُرْج وخِرَجَة..... وصُلْب وأصلاب وصِلَبَة وكُرْز وأكراز وكِرَزَة، وهو كثير» (١).

فقد ذكر سيبويه في نصه عدة أمور الأمر الأول: أن (فُعْل) يكسر في الكثرة على فعول وفعال نحو جُنْد تقول جنود وأجناد هذا هو الوجه الأكثر له في حال جمع الكثرة.

الأمر الثاني: أن فُعْل يلزم أن يكون اسماً، ويلزم أن يكون صحيح اللام وذلك مستفاد من خلال ما صرح به من الأمثلة .

الأمر الثالث: قد يكسر فُعْل أيضا على (فِعَلة) سواء أكان صحيح العين نحو جُحْر وجِحَرة أم كان مضاعفاً نجو حُبٌّ وحِبَبَة .

الأمر الرابع: عبر سيبويه بلفظ (قد) في التكسير على فِعَلة وهذا يعنى أنه بالنسبة إلي التكسير على فعول وأفعال أقل منهما في الاطراد إلا أنه كثير فقد يكون الشيء كثيراً لكنه غير مطرد وهو ما ألا حظه من كلام سيبويه في تكسير (فُعْل) على (فِعَلة).

أما المبرد فقال: «أما ما كان من غير المعتل على فَعْل فإن بابه..... فإن جاوزت إلى الكثير خرج إلي فعال وفُعول.... فهذا هو الباب فأما ما جاء على أفعال.... فمشبه بغيره، خارج عن بابه وكذلك ما كان على (فِعَلة) نحو فَقْع وفِقعه وجَبء وجِبَأة.... وقولك حِسْل وحِسَلة إنما هو بمنزلة فِقَعَة كل ذلك خارج عَن بابه..... وأما ما جاء منه مثل جُحْر وجِحَرة وحَبّ وحِبَبَه فبمنزلة فِقَعة في بابه، وحِسَلة في بابه وسنذكر كل ما خرج من شيء من هذه الأبواب عن أصله إن شاء الله » (٢).

فقد صرح المبرد بأن تكسير فعْل مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها على (فِعَلة) جميعه خارج عن الباب وهذا يؤيد رؤية سيبويه بعدم اطراد المضموم وإن كان كَثيراً. والتزم ابن مالك بكونه كثير مثلما عبر سيبويه ولم يصرح بقياسه أو اطراده مما يدل على سماعه وعدم القياس عليه وما ذكره سيبويه مما يفيد اشتراط الاسمية في (فُعْل) وصحة اللام صرح به مالك(٣) وابن هشام(٤) وابن الناظم(٥) والشيخ خالد(٦) والأشموني(٧) يقول ابن مالك في الألفية:

لِفُعْـل اسْـمَا صَـحَّ لاَ مَـا فِعَلَـهْ والوَضْـعُ فـي فِعْـل وَفَعْـل قللـه

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨٠.
(٢) المقتضب جـ٢/١٩٦.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٤ .
(٤) انظر: التصريح جـ٢/٣٠٧.
(٥) شرح الألفية صـ٧٧٣.
(٦) التصريح جـ٢/٣٠٧.
(٧) منهج السالك جـ٤/١٣٣.

والنتيجة :- أنه قد اتفق جمهور النحاة على أن فِعَلة يكثر في (فُعْل) مضموم الفاء بالشروط المذكورة ولكن بدون تصريح باطراده أو قياسه مما يؤيد عندنا القول بأن (فِعَلة) في فُعْل سماعي وليس بقياس. وإن كان كثيراً على نحو ما أجمع عليه العلماء.

الوزن الثاني: في (فَعْل) بفتح أوله وسكون ثانيه .

ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والتبديل نحو فَقع قالوا في الجمع فِقَعة وقالوا في: عَوْد وزَوْج وثَوْر عِوَدَة وزِوَجَة وثِوَرَة فقد زيد في الجمع الهاء في آخره ولم تكن بالمفرد وأما التبديل ففى الفاء والعين أما الفاء فقد تبدلت بالكسر في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة وأما العين ففتحت في الجمع وقد كانت بالمفرد ساكنة ليتبدل فَعْل إلى (فِعَلة) ويتبدل فَقْع إلي فِقَعة وعَوْد إلي عِوَدة ونحوه .

وفي هذا قال سيبويه: «وربما كُسّرو لفَعْل على فِعَلَة كما كُسّرِ على فِعَال وفعول، وليس ذلك بالأصل. وذلك قولهم: جَبْء وهو الكمأة الحمراء وجِبَأة وفَقْع وفِقَعة وقَعْب وقِعَبَة»[(١)].

فقد صرح سيبويه بتكسير (فَعْل) بفتح الفاء على فِعَلَة ولكن ليس ذلك بالأصل فالأصل فيه أن يكسر على فِعَال وفعول وذلك في الصحيح نحو جِبَأة وفِقَعه وقِعَبَه في جَبْء وفَقْع وقَعْب.

وقال أيضاً :-

«وقد كسروا (الفعل) في هذا الباب على فِعَلة كما فعلوا ذلك بالفَقْع والجَبْء حين جاوزوا به أدنى العدد وذلك قولهم: عَوْد وعِوَده وأعواد إذا أرادوا بناء أدنى العدد، وقالوا: زَوْج وأزواج وزِوَجة، وثَوْر وأثْوار وثِوَرَة وبعضهم يقول ثِيرة» [(٢)].

فقد ذكر سيبويه مرة أخرى تكسير فَعْل على فِعَلة وذلك في المعتل العين أيضاً وبهذا يفيد سماعه في الصحيح والمعتل ولكن ليس على الأصل كما ذكر أولاً. ولكن على وجه القلة في استعماله.

وقد اتفق جمهور النحاة مع سيبويه على سماعه بقلة لخروجه عن الباب كما قال المبرد[(٣)] قال ابن مالك:«وقل في فَعْل وفِعْل كـ غرد وعِرَدة وقبرْد وقِرَدة»[(٤)].

---

(١) الكتاب جـ٢/١٧٦.
(٢) الكتاب جـ٢/١٨٥.
(٣) انظر : المقتضب جـ٢/١٩٦.
(٤) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٤.

الوزن الثالث: (فِعْل) نحو: قِرْد وحِسْل قالوا في الجمع قِرَدة وحِسَلَة فقد زيد في الجمع الهاء في آخره ولم يكن بالمفرد وأما التبديل ففي شكل العين حيث فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة. وأما الفاء فبقيت في الجمع مكسورة كما كانت على حالها في المفرد.

وفي هذا قال سيبويه: «وقد يكسر على (فِعَلة) نحو: قِرْد وقِرَدة، وحِسْل وحِسَلة»[1].

والنتيجة:-

أن هذا البناء قليل باتفاق العلماء، مثل أخيه (فَعْل) مفتوح الفاء قال ابن مالك:«وقل في فَعْل وفِعْل كـ غرد وغِرَدَه وقِرْد وقِرَدَة».

حيث قال ابن الناظم[2] والأشموني:«وهو محفوظ في هذين».

وهؤلاء المتأخرون منتمون لمذهب سيبويه والمبرد من إقرارهما بقلة (فِعَلة) من (فَعْل وفِعْل) مما يجعلهما عندهم مما يحفظ ولا يقاس عليه.

والصواب عندي غير ذلك. فسماعه يؤذن بقياسه فأرى القياس عندي محاكاة كلام العرب وقد نطقت العرب بفِعَلة في الكثرة من مضموم الفاء ومكسورها ومفتوحها فَلِمَ نقف فيه على المسموع بدون إذن بالقياس عليه!!

تنبيه:-

لقد قيد الشيخ خالد[3] والأشموني [4] (فِعْل) بالاسمية وصحة اللام فحكم بندرة (عِلَجَة) في عِلْج الصفة. **من خلال قول ابن مالك:-**

لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لا مًا فِ عَلَهْ والوَضْعُ في فِعْل وَفَ عْل قلله

رغم عدم التصريح بذكر ذلك في فِعل بل أراه تقييد لفُعْل كما قال به الصبان وعليه يخرج (عِلَجة) من حكم الندرة.

الوزن الرابع: (فَعِل) بفتح أوله وكسر ثانية نحو كَتِف فقد سمع فيه كِتَفَة ويكون التغيير عند التكسير بزيادة الهاء في آخر الجمع ولم تكن موجودة في المفرد وتبديل الشكل من خلال الفاء والعين.أما الفاء فكسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة.

---

(١) الكتاب جـ١٧٩/٢.
(٢) انظر : ابن الناظم ص ٧٧٣، ومنهج السالك جـ١٣٣/٤.
(٣) انظر التصريح جـ٣٠٧/٢.
(٤) منهج السالك جـ١٣٣/٤.

وأما العين فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة ليتبدل فَعِل إلي فِعَلَة وكتف المفرد إلي كِتَفَة الجمع.
وقد ذكره ابن مالك وقال بأنه نادر(١). أما ابن هشام فقال بأنه قليل(٢).

الوزن الخامس (فَعَل) بفتح أوله وثانيه نحو ذَكَر ضد الأنثى فقد سمع فيه ذكَرة ويكون التغيير بزيادة الهاء في آخر الجمع ولم تكن موجودة في المفرد وقد تبدل الشكل من خلال الفاء حيث كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة ليتبدل (فَعَل) المفرد إلي فِعَلَة الجمع ويتبدل (ذَكَر) إلي (ذِكَرَة) .
وقد ذكره ابن مالك(٣) وقال إنه نادر وهو قليل عند ابن هشام(٤) ويحفظ عند الأشموني(٥).

والذى استنتجه فى التكسير على فِعَلَة من فَعِل نحو كَتِف كَتِفَه ومن فَعَل نحو ذَكَر ذِكَرَه وهو ضد الأنثى أراه مما يحفظ ولا يصح القياس عليه نظراً لندرة فى السماع حيث أظنه لم يسمع إلا فى هذين المثالين.

❁❁❁

١٥-مبحث التكسير على فُعَّل بضم الفاء وتشديد العين مع الفتح جمعاً للكثرة من فَعْل بفتح الفاء وسكون العين في حال السماع.

ويكون التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل فقد سمع من كلامهم قالوا: رجل سَحْل أي رَذْل ورجال سُحَّل أما الزيادة فقد زيد التشديد في العين في حال الجمع ولم يكن موجود في المفرد. أما التبديل ففي الفاء حيث ضمت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة.

وأما العين فبقيت على حالها بالتسكين في الجمع لأنها أول المتجانسين كما كان حالها ساكنة في المفرد.
وقد ذكر هذا البناء مسموعا في فُعَّل ابن مالك حيث قال:-« وقالوا: ورجل سَحْل أي رذل ورجال سُحَّل»(٦). ولم يذكره سيبويه ربما لندرته.

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٥.
(٢) التوضيح من التصريح جـ٢/٣٠٧.
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٥.
(٤) التصريح جـ٢/٣٠٧.
(٥) منهج السالك جـ٤/١٣٣.
(٦) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٧.

وأراه نادراً وقليلاً كما وصفه ابن مالك حيث قال: «وهذه كلها نوادر لا يقاس عليها»[١]. لذا يحفظ ولا يقاس عليه.

❁❁❁

١٦- مبحث التكسير على فِعَال بكسر الفاء وفتح العين وزيادة مد بعد العين جمعا للكثرة فى حال السماع شذوذاً وقد انفكت صيغة المفرد وتغيرت إلي الزيادة والتبديل وذلك فى عدة أوزان.

الوزن الأول: فَعُل: بفتح أوله وضم ثانيه فى الأسماء الصحيحة نحو سَبُع وسِبَاع، ورَجُل ورِجَال. انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة حيث زيد فى الجمع مد فعَال وإلى التبديل فى شكل الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة ليتغير رجل إلى رجال وسبع إلى سباع.

وعن هذا الوزن قال سيبويه: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعُلا فهو كفَعَل وفَعِل وهو أقل فى الكلام منهما، وذلك قولك عَجُر.... وقد بنى على فِعَال قالوا: أرجل ورجال، وسَبُع وسِبَاع، جاءوا به على فِعَال" [٢].

فقد صرح سيبويه ببناء (فِعَال) فى التكسير من فَعُل ولكن على سبيل القلة أخذا بظاهر قوله: (وقد بنى على فِعَال) مما يفيد قلة استعماله فى كلام العرب.

وقد قال ابن السراج: "باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون فى مثله فمن ذلك.... وكذلكَ رْجل ورِجَال"[٣].

تنبيه:

يلاحظ ضبط ابن السراج لـ رَجْل بفتح الأول وتسكين الثانى مخالفة لما عليه سيبويه والجمهور لإجماعهم على ضم الثانى.

وقال الشيخ خالد:

"ويحفظ فِعَال فى..... فَعُل بفتح أوله وضم ثانيه كسبع وسباع"[٤].

وأراه مشهور فى كلام العرب وإن كان قليلاً مما يجيز القياس عليه محاكاة لهذا السماع المشهور حيث يقال رَجُل ورجال وسَبع وسباع فلا حرج فى القياس على المسموع هنا

الوزن الثانى: (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين اسما أو صفة إذا كان معتل العين أو الفاء بالياء نحو: ضيف وضياف، ويعر [١] ويعار.

---

(١) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٢) الكتاب جـ٢/١٧٩.
(٣) الأصول فى النحو جـ٣/٢٩.
(٤) التصريح جـ٢/٣١٠.

أما الزيادة فقد زيد المد بعد العين فى الجمع فعال ولم يكن موجود فى المفرد. وأما التبديل ففى الفاء والعين أما الفاء فكسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة أما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

ولم يصرح سيبويه بتكسير (فَعْل) يائى العين أو الفاء أو عدم تكسيره على (فِعَال) اسما كان أو صفة مما دعا النحاة المتأخرين إلى الحكم على ذلك حين التكسير على فِعَال بالندرة والقلة وربما بالشذوذ.

وفى ذلك يقول ابن مالك: "وشذ فيما فاؤه أو عينه ياء كـ (يعر) ويعار وضيف وضياف قال الشاعر:

أَنَـــارُ أبينـــا غيـــر أنَّ ضِـــيَافَهُ قليـل وقـد يُـؤْوى إليهـا فتكثـر [٢]،[٣]

والصواب عندى : أنه ليس بشاذ فقد سمع ضيافة فى هذا الشعر والشاعر ينطلق على لغة قومه فلا يصح وصفه بالشذوذ بل يحفظ ويصح القياس عليه محاكاة لهذا السماع الوارد فى لغة الشاعر.

الوزن الثالث: (فَعَل) بفتح الفاء والعين صفة سمع طلل طلال وحَسَن حِسَان شذوذاً والقياس الاسم نحو جمل. ذكره الشيخ خالد [٤]:

ويكون التغيير عند التكسير بالزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد فى الجمع مد الألف بعد العين ولم يكن بالمفرد. وأما التبديل ففى الفاء حيث كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة ليتبدل فعل إلى فِعَال وطَلَل إلى طِلاَل وحَسَن إلى حِسَان.

وارى أن فِعَال من (فَعَل) الصفة هنا يعد من القليل المشهور فيقال نسوة حِسان وبيوت طِلاَل مما يجير محاكاته والقياس عليه.

الوزن الرابع: (فَعِل) بفتح أوله وكسر ثانية نحو: رَخِل[٥] رِخَال.

نقله الشيخ خالد [٦] وقد انفكت صيغة المفرد عند التكسيرإلى الزيادة والتبديل أما الزيادة فقد زيد مد فعال فى الجمع.

وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة.

---

(١) اليعر: الشاة أو الجدى أو العناف يشد ويربط عند زبيه الأسد أو الذئب ويغطى رأسه فإذا سمع الحيوان المفترس صوته جاء فى طلبه فيقع فى الزبية فيؤخذ – أو الشاة والجدى عامة. لسان العرب جـ٤/٤٩٦١.

(٢) من بحر الطويل لم يسم قائله.

(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٠، وانظر: شرح ابن الناظم ٧٧٥، التصريح جـ٢/٣٠٨، منهج السالك جـ٤/١٣٤والشاهد فيه قوله : (ضيافه) حيث جمع فَعْل المعتل العين بالياء على فِعَال شذوذاً .

(٤) التصريح جـ٢/٣٠٨.

(٥) الرخل: الأنثى من ولد الضأن. لسان العرب جـ٢/١٦١٦.

(٦) انظره فى التصريح جـ٢/٣١٠.

واراه مما يحفظ فلا يكاد يسمع إلا فى رخل ورخال .

الـوزن الخـامس: (فُعُل) بضم الأول والثانى نحو جمد[1] وجماد، نقله أيضاً الشيخ خالد. وقد انفكت صيغة المفرد عند التكسير إلى الزيادة والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد مد فعال فى الجمع ولم يكن موجود فى المفرد وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة أيضاً.

والنتيجة: أن وصف سيبويه هذه الأوزان بالقلة والندرة ولم ينسب لها الشذوذ مثلما قضى المتأخرون بالحكم عليها بحفظها وعدم القياس عليها كما هو شأن الشاذ عندهم.

والذى أراه صوابا :

أن سماعها كثيرا يؤذن بقياسها فالقياس كما أراه هو محاكاة كلام العرب وليس كما رأى النحاة الخروج عن القاعدة وقد اتفق جميعهم على سماعه سواء أكان بقلة فى الاستعمال كما رأى متقدمو النحاة أم بسماعيه شذوذا كما رأى متأخرو النحاة مما يؤيد صحة القياس عندى إلا النادر الذى لا يكاد يسمع إلا فى مثال واحد فهذا مما يلزم أن يحفظ ولا يقاس عليه.

❁❁❁

١٧ـ مبحث التكسير على فُعُول بضمتين جمعاً للكثرة فى حال القلة أو السماع وكان التغيير وفك الصيغة عند التكسير إلي الزيادة والتبديل وذلك فى عدة أوزان:

الوزن الأول: (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين نحو: نَمِر ووَعِل فيقال فى الجمع النمور والوعول. وقد انفكت فيه صيغة المفرد عند الجمع بالزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد واو فعول فى الجمع ولم تكن فى المفرد.

وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء فضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فقد ضمت فى الجمع أيضاً وقد كانت المفرد مكسورة فى.

وقـد أثبتـه سـيبويه ولكـن وصـفه بـأنـه قليـل حيـث قـال :" وقد قالوا: النمور والوعول، شبهوها بالأسود وهذا النحو قليل؛ فلما جاز لهم أن يثبتوا فى الأكثر على أفعال كانوا له فى الأقل ألزم"[2].

فهنا يصرح سيبويه بل يؤكد أن فُعُول من فَعِل يعد قليلاً فى كلام العرب وأكد ذلك بكونه ألزم من حيث جاز لهم أن يثبتوا فى الأكثر على أفعال كانوا له فى الأقل ألزم وهو يقصد فى الأقل أى مجيئه على فعول.

ومن العجيب أن ابن مالك يخص فُعُول من فَعِل بكونه غالبا فيه قال فى الألفية :

وبفعـــول فَعِـــل نحـــو كَبِـــد يخـــــــص غالبـــــــاً....

---

(١) **الجُمُد** : مكان حَزْنٌ قال الأصمعى : هو المكان المرتفع الغليظ لسان العرب جـ١/٦٧٤.
(٢) الكتاب جـ٢/١٧٨.

وأيده في اطراده ابن هشام فقال: "فعول بضمتين ويطرد في ألفاظ أربعة أحدها على فعل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو: كبد وكبود ووعل ووعول، وهو أى فُعُول فيه أى فى فَعِل كاللازم"(١).

أليس هذا تناقضا في موقف النحاة؟ فسيبويه يصرح بقلته فى حين أن المتأخرين يرونه مطرداً وغالباً وربما يكون هذا استكشاف لمنهج سيبويه فى الحكم بالقليل فأراه لا يعنى بالقليل هنا الخروج عن الباب ولكن ربما بالقليل بالنسبة إلى غيره فالغير المطرد أن يأتى على أفعال فيقال أشجان وأطلال وما دونه أن يقال شجون وطلول وهذا يرجع عندى إلى الاستخدام فى الكثير الغالب وما دونه وليس ما على الباب أو الخارج عنه ولكن هو تعبير عن الذوق العربى حين يكثر من صيغة ويقل فى استخدام الأخرى لكن فى نهاية الأمر كله عربى فصيح بشهادة السماع.

الوزن الثانى: (فَعَل) بفتح الفاء والعين نحو: أسد وأسود وشجن وشجون وندب وندوب وطلل وطلول.

وقد انفكت فيه صيغة المفرد عند التكسير وتغيرت إلى الزيادة والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد واو فعول فى الجمع ولم تكن فى المفرد.

أما التبديل ففى شكل الفاء والعين أما الفاء فضمت فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد. وأما العين فقد ضمت أيضاً وقد كانت فى المفرد مفتوحة أيضاً.

أما سيبويه فذكره وصرح بأنه قليل. فقال: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلا فإنك إذا كسرته.... فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجئ على فعال وفعول فأما الفعال.... وأما الفعول فنحو: أسود وذكور والفعال فى هذا أكثر"(٢).

وقال فى معتل اللام: "وبنات الياء والواو تجرى هذا المجرى، قالوا: قفا وأقفاء وقُفِيٌّ(٣) وعَصَىً وعُصِيٌّ(٤) وصفاً وأصفاء وصُفِيٌّ"(٥).

فقد أثبت سيبويه تكسير فَعَل بفتحتين على فُعُول ولكن يعد ذلك قليلاً فى لغة العرب وهو ثابت فى الصحيح من الأسماء ومعتل اللام.

---

(١) التصريح جـ٢/٣١٠.

(٢) الكتاب جـ٢/١٧٧.

(٣) **أصل قُفِيٌّ**: قُفُوْوٌ مثل دلوو على وزن فعول جمعاً بواوين وكذلك عُصِيٌّ. قلبت الواو الثانية ياء لاستثقال واوين آخر الكلمة فصارت قُفُوْى وعُصُوْى فاجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ثم أبدلت الضمة قبل الياء كسرة للمناسبة ، انظر: شرح المفصل جـ٥/٣٥.

(٤) **أصل عُصِيٌّ**:عُصُوْى اجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وأبدلت ضمة الصاد كسرة لمناسبة الياء ، انظر: المرجع السابق نفس الصفحة.

(٥) الكتاب جـ٢/١٧٨.

أما المتأخرون من النحاة فبعضهم ترك الحكم عليه وبعضهم صرح بسماعه من هؤلاء: ابن مالك حيث أطلق الحكم ولم يعقب باطراد أو عدمه فى الألفية حيث قال:

وَبِفُعُــولٍ فَعِــلٌ نحــو كَبِــدْ يُخصُّــى غَالِبــاً كَــذَاكَ يَطَّــرِدْ

فى فَعْل اسْمَا مُطْلَقَ الفَا وَفَعَلْ لــــــــــــــــــــــــــه.... (١).

أما فى شرح الكافية الشافية فقد صرح بقلته وسماعه (٢).

وأما ابن هشام والشيخ خالد، فأقروا بسماعه؛ حيث قالا: "ويحفظ فعول فى فعل بفتحتين اسما كأسد وأسود وشجن.... وندب.... وذكر.... وطلل وطلول"(٣).

وهو ما أراه الصواب تأييداً لرؤية سيبويه حيث رأى أن الذوق العربى يقلل فى الاستعمال لبناء الجمع من هذا الوزن بخلاف غيره من الأوزان التى عبر عن استعمالها بكثرة وأيدها النحاة بالاطراد فكل هذا مرجعه السماع العربى بناء على التذوق العربى لمفردات اللغة.

الوزن الثالث: (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين صفة نحو: فسل وفسول وهو من قبيل فك الصيغة عند التكسير والتغيير إلى الزيادة والتبديل أما الزيادة فقد زيد واو فعول فى الجمع ولم يكن فى المفرد. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين أما الفاء فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد ضمت أيضاً فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة .

وقد أثبته سيبويه فقال: "هذا باب تكسير الصفة للجمع أما ما كان فعلاً.... وقد كسروا بعضه على فعول. وذلك نحو: كهل وكهول، وسمعنا من العرب من يقول: فَسْل (٤) وفُسُول فكسروه على فُعُول كما كسروه عليه إذا كان اسما"(٥).

فقد ذكر سيبويه هذا البناء مسموعاً فى لغة العرب ووصفه بالقلة. فهو يوضح أنه ورد فى الصفات وقد كان كثرته واطراده فى الأسماء. أما الصفات فثبت سماعه ثم التمس الحجة لسماعه أنه فى السماع مقيس على الاسم ولكن لا يعنى ذلك كونه مقيس عليه فى الكثرة والاطراد بدليل أنه كان حريصا على إثبات السماع فقط فقال(وسمعنا من العرب من يقول) فمعناه : بعضهم يقول، واستخدم من قبل لفظ (قد) فقال: (وقد كسروا بعضه على فعول وذلك نحو:كهل وكهول) فكل هذا تصريح بأنه سماعى وليس بقياسى مرتبط بالقلة وليس بالكثرة كما يزعم البعض.

---

(١) ابن الناظم ص٧٧٧.
(٢) انظر: شرح الكافية الشافية جـ١٨٥٢/٤.
(٣) التصريح جـ٣١١/٢، وانظر: منهج السالك جـ١٣٦/٤.
(٤) الفسل: الرجل الرذل الذى لا مروءة له، لسان العرب جـ٣٤١٤/٣.
(٥) الكتاب جـ٢٠٣/٢ – ٢٠٤.

وهو ما رآه النحاة المتأخرون والعلة فى ذلك كونه صفة فقد قال ابن مالك: أشرت إلى أن فعولاً قد يكون جمعاً لصفة على فَعْل نحو كهل وكهول وفسل وفسول"(١).

الوزن الرابع: (فِعَل) بكسر أوله وفتح ثانيه اسماً نحو: عنب وإرم، وضلع فيقال فى الجمع: عنوب، وإروم وضلوع.

وقد انفكت الصيغة فى المفرد حال الجمع وتغيرت بالزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد واو فعول وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين أما الفاء فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة وأما العين فقد ضمت فى الجمع أيضاً وقد كانت فى المفرد مفتوحة.

وقد ذكر سيبويه السماع فى الجمع لهذا البناء فى التكسير على فعول ولكن بقلة حيث استخدم لفظ (أقل) الذى يفيد ذلك فقال: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان فِعَلاً فهو بمنزلة الفَعِل وهو أقل وذلك قولك:....وعنب وأعناب وضلع وأضلاع، وإرم وآرام. وقد قالوا: الضلوع والأروم كما قالوا: النمور"(٢).

وأراه من الكثير المسموع وليس من النادر الشاذ فقد يسمع فى أكثر من مثال مما يجيز القياس عليه محاكاة له .

الوزن الخامس: فَعَل بفتح أوله وثانيه معتل العين من الأسماء نحو: ناب وساق فيقال فى الجمع نيوب وسووق والبعض قال سؤوق فهمز الواو الأولى كراهية الواوين والضمة فى الواو. وقد أثبته سيبويه حيث قال: "وقالوا: ناب وأنياب، وقالوا: نيوب كما قالوا: أسود"(٣).

هذا وقد انفكت فيه الصيغة عند التكسير وتغيرت إلى الزيادة والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد واو فعول فى الجمع وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين حيث ضمتا فى الجمع وقد كانتا مفتوحتين فى المفرد.

الوزن السادس: فِعْل بكسر الفاء وسكون العين فى المعتل العين من الأسماء. نحو: ديك وفيل وجيد فيقال: ديوك وفيول وجيود.

وقد تغيرت وانفكت صيغة المفرد حال الجمع إلى الزيادة والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد واو فعول وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين.

أما الفاء فضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة وأما العين فقد ضمت فى الجمع أيضاً وقد كانت فى المفرد ساكنة.

---

(١) شرح الكافية جـ٤/١٨٥٣، وانظر: منهج السالك جـ٤/١٣٧.
(٢) الكتاب جـ٢/١٧٩.
(٣) الكتاب جـ٢/١٨٧.

وقد ذكر سيبويه هذا البناء فقال: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان فِعْلا فإنك تكسره على.... فإذا كسرته على بناء أكثر العدد قلت فعول كما قلت عذوق وجذوع. وذلك قولك فيول وديوك وجيود.... وقد يكون ديوك وفيول بمنزلة بروج وجروح"(١).

فقد أفاد نص سيبويه أمورا : الأمر الأول: تكسير فِعْل معتل العين على فعول فيحتمل فيه كسر الفاء لذلك يكسر كما يكسر جِذْع.**الأمر الثانى:** أنه يحتمل فيه ضم الفاء فيكسر أيضاً على فعول كما يكسر بروج وجروح حيث كانا بضم الفاء.**الأمر الثالث:** أفاد سيبويه ثبوت هذا الوزن قياساً على الصحيح دون نسبة بقلة أو كثرة ولم يثبته المتأخرون ضمن المطرد من الأوزان.

وهو عندى يصح القياس عليه : نظرا لكثرة سماعه فى الأمثال فكثيرا يستخدم ديوك وفيول وبروج وجروح وأراه عربى فصيح.

الوزن السابع (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين فى المعتل العين بالواو نحو فوج وحوض فيقال فى الجمع فووج وحووض.

وقد انفكت فيه الصيغة عند التكسير إلى الزيادة والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد واو فعول وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين.

أما الفاء فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد ضمت أيضاً فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

وقد قال سيبويه فى هذا البناء وقد وضح لغة العرب فى معتل العين بالواو ومعتلها بالياء قال: وإذا ارادوا بناء الأكثر بنوه على فعال وذلك قولك: سياط وثياب وقياس، تركوا فُعُولا كراهية الضمة فى الواو والضمة التى قبل الواو فحملوها على فعال.... وقد كسروا الفعل فى هذا الباب على فِعَلَة.... وذلك قولهم: عَوْد وعودة، وجاءوا به على فعول كما جاءوا بالمصدر، قالوا: فوج، وفوج، كما قالوا: نحو ونحو.... وأما ما كان من بنات الياء وكان فعلا.... وإذا اردت بناء أكثر العدد بنيته على فعول وذلك قوله: بيوت وخيوط وشيوخ وعيون وقيود"(٢).

فقد ذكر سيبويه فى هذا النص أن المعتل على صنفين فما كان من بنات الواو ففعال به أولى من فعول وعلل لذلك كراهية الضمة فى الواو والضمة قبل الواو ومع ذلك سمع فى فَوْج فُوُج.

أما ما كان من بنات الياء فالأولى به فعول حيث كانت الفعول بَفْعل من بنات الياء أخف من فعول من بنات الواو فقالوا ضيوف وشيوخ وبيوت وعيون وقيود.

وهذا يدل على اطراد فعول فى معتل العين بالياء وشذوذه فى الواوى.

---

(١) المرجع السابق جـ١/١٨٧.

(٢) الكتاب جـ٢/١٨٥، ١٨٦.

وهو الأمر الذى اشترطه المتأخرون لاطراد فعول من فَعْل حيث قال ابن هشام والشيخ خالد: "والثلاثة الباقية من الأربعة المطرد فيها فعول الاسم الثلاثى الساكن العين حال كونه مفتوح الفاء ليس عينه واوا نحو: كعب وكعوب وفلس وفلوس وخرج عنه نحو: حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فوج وفووج وهم جماعة من الناس"(١).

وأرى أن فُعُول هنا من فَعْل واوى العين سبب وعلة قلته وهجرة العربى له، صعوبة النطق به كراهة الضمة على الواو كما ذكر سيبويه فحين يكسر فَوْجَ.

ويقال فووج استثقل الضمة على الواو لذلك نراه لم يسمع إلا قليلاً مما يلزم حفظه فيه وعدم القياس عليه اقتداءً بذوق العربى الذى نفر منه بسبب هذا الثقل بخلاف يائى العين من نحو ضيوف وبيوت وشيوخ وعيون فتراه مطرداً نظراً لإقبال الذوق العربى عليه لسهولة الصيغة ويسرها مما يسمح بتدفق المفردات عليها فتكثر الأمثال فيها.

❁❁❁

١٨- مبحث التكسير على فِعْلان بكسر الفاء وسكون العين من فَعْل بفتح الفاء وسكون العين جمعا للكثرة وقد انفكت الصيغة عند التكسير وتغيرت إلي الزيادة والتبديل.

من ذلك حَجْل(٢) ورَأْل(٣) وجَحْش(٤) وعَبْد وقَوْز(٥) وثَوْر.

فيقال فى الجمع: حِجْلان، ورِئْلان، وجِحْشان، وعِبْدان وقِيْزان وثِيْران، وقد انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة بالألف واللام فى الجمع ولم يكونا فى المفرد؛ والتبديل فى شكل الفاء حيث كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. أما العين فبقيت على حالها فى الجمع بالسكون كما كانت فى المفرد،

وقد ذكر سيبويه هذا الجمع فقال: "وقد يجئ على فِعْلان وهو أقلهما نحو: حَجْل وحِجْلان، ورَأْل ورِئْلان، وجَحْش وجِحْشان وعبد وعبدان"(٦).

وقال: "وقد يبنى على فِعْلان لأكثر العدد، وذلك قَوزْ وقِيْزان وثَوْر وثِيران. ونظيره من غير هذا الباب وجذ(٧) ووجذان، فلما بنى عليه ما لم يعتل فروا إليه"(٨).

فقد أقر سيبويه بثوت سماع هذا البناء لكن مع القلة فى استعماله لخروجه عن الباب .

وأيده فى ذلك المبرد (٩) والمتأخرون من النحاة.

---

(١) التصريح بمضمون التوضيح جـ٢/٣١٠.
(٢) **الحجل**: الحَجْل والحِجْل جميعا: الخلخال، والقيد، لسان العرب جـ١/٧٨٨.
(٣) **رأل**: الرأل : ولد النعام، المرجع السابق جـ٢/١٥٣٦.
(٤) **جحش**: الجحش ولد الحمار الوحشى، المرجع السابق جـ١/٥٤٩.
(٥) **قَوْز**: القوز: جبل الرمل، المرجع السابق جـ٤/٣٧٧٣.
(٦) الكتاب جـ١ /١٧٧.
(٧) **الوجذ**: النقره فى الجبل تمسك الماء ويستنقع فيها، لسان العرب جـ٤/٤٧٧٠.
(٨) الكتاب جـ٢/١٨٥.
(٩) انظر: المقتضب جـ٢/١٩٤.

فقد قال ابن مالك: "وقد يجمع على فِعْلان أيضاً.... وفَعْل كـ عَبْد وعِبْدان، وضَيْف وضِيْفان"[(١)]. وقد ذكره الأشموني مما يحفظ ولا يقاس عليه[(٢)].

وأخالفه في ذلك فأراه ليس بنادر أو شاذ ولكن من القليل الذى ورد فى أكثر من مثال مما يسمح بصحة القياس عليه وهو عندى عربى فصيح أن يقال جحشان وحجلان وثيران وقيزان ورئلان وإنما ذكر سيبويه له بالقلة أراه يعنى قليل فى الاستخدام بالنسبة إلى غيره لكن كله عربى فصيح . فلم يهجره الذوق العربى بل اقتناه وأتى به فى أكثر من مثال.

❁❁❁

١٩ـ مبحث التكسير على صيغة منتهى الجموع (شبه فعالل) فيما جاء بناء جمعه على غير ما يكون فى مثله خروجا عن القياس

ويكون فك الصيغ عند التكسير والتغيير إلى الزيادة والتبديل فمن ذلك: ما جاء على بناء فواعيل من فاعل نحو: طابق[(٣)] وطوابيق ودانق[(٤)]

ودوانيق وخاتم[(٥)] وخواتيم. فمن المعلوم أن فاعل يجمع على فواعل فى القياس ومجيئه هنا على فواعيل اختلف فيه العلماء:

فالمتقدمون من النحاة يعدونه من باب فك الصيغ المفردة إلى الزيادة فكأنهم كسروا ما لم يستعمل نحو طاباق وطوابيق، وداناق ودوانيق وخاتام وخواتيم.

وقد ذكره ابن جنى حيث قال : "ومن فك الصيغة إلا أن ذلك إلى الزيادة لا إلى النقص.... وعليه عندى قولهم فى جمع دانق دوانيق وذلك أنه زاد على فتحة عينه ألفاً

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٩.

(٢) منهج السالك جـ٤/١٣٨.

(٣) **الطابق** : بفتح الباء وكسرها ظرف يطبخ فيه ويجمع على طوابق وطوابيق (لسان العرب جت٣/٣٦٣٩)

(٤) **الدانق**: بفتح النون وكسرها من الأوزان ، وهو سدس الدرهم والدينار (المرجع السابق جـ٢/١٤٣٣)

(٥) **الخاتم** : بفتح التاء وكسرها نوع من أنواع الحلى وهو أيضاً ما يوضع على الطين ويختم به الكتاب . وشاهد الخاتام ما أنشده الفراء لبعض ببنى عقيل:

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم فى نهار القيظ للشمس باديا
وأركب حمار بين سرج وفروة وأعر من الخاتام صغرى شماليا

ينظر فى معانى القرآن للفراء جـ١/٦٧، لسان العرب جـ٢/١١٠١.

فصار داناق، ثم كسره على دوانيق، كساباط وسوابيط ولا يحسن أن يكون زاد حرف اللين على المكسور العين منهما؛ لأنه كان يصير حينئذ إلى دانيق وهذا مثال معدوم عندهم، ألا ترى أنه ليس فى كلامهم فاعيل ولك فى دانق لغتان: دانَق دانِق.

كخاتَم وخاتِم، وطابَق وطابِق، وإن شئت قلت: لما كسره فصار إلى دوانق أشبع الكسرة فصار: دوانيق كالصياريف والمطافيل وهذا التغيير المتوهم كثيرا"(١).

فابن جنى يُرجع سماع قولهم دوانيق وطوابيق إلى أحد أمرين:

الأمر الأول : إما أنه من باب فك الصيغة فى المفرد إلى الزيادة حيث أن المفرد دانق بفتح النون زيد على فتحة عينه ألفا فصار داناق ثم لما استقر هذا البناء بنى عليه التكسير فصار دوانيق. فيكون التغيير وفك الصيغة هنا قد مر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: تغيير دَانَق وطَابَق إلى دَاناق وطاباق حيث انفكت الصيغة إلى مد بالألف قبل الآخر. **والمرحلة الثانية:** لما استقر طابق على بناء طاباق ودانق على بناء داناق تقديراً بنى عليه التكسير فقالوا طوابيق ودوانيق فتم فك الصيغة مرة أخرى بالزيادة والتبديل فى الشكل أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع ثالثة.

وأما التبديل حيث أبدل الألف الساكنة إلى الواو المتحركة بالفتح لوقوعها قبل ألف التكسير .وكسر عين فاعال أثناء الجمع ثم اتبعه قلب الألف التى كانت قبل الآخر ياء لوقوعها بعد كسر العين ليصير فاعال إلى فواعيل ويصير وداناق وطاباق إلى دوائيق وطوابيق هذا هو الأمر الأول فى التوجيه

أما الأمر الثانى: فهو أن دوانيق الأصل فيها دوانق ثم أشبع الكسرة بعد الف الجمع فتولدت الياء فصارت دوانيق وطوابيق مثل الصياريف والمطافيل (٢).

وما ذكره ابن جنى فى التوجيه الأول كان رأى كثير من النحاة منهم ابن يعيش حيث قال:" وقد جاء فى فاعل فواعيل نحو: طابق وطوابيق، ودانق ودوانيق وخاتم وخواتيم كأنهم جمعوه على ما لم يستعمل نحو: طاباق وطوابيق وداناق ودوانيق وخاتام وخواتيم، وليس ذلك بقياس مطرد"(٣).

والحقيقة: أن ما ذكره ابن جنى فى التوجيه الأول هو فى الأساس رأى لسيبويه وقد تبعهما ابن يعيش فقد قرر سيبويه، أن دوانيق وخواتيم وطوابيق تكسير فاعال حيث قال: "والذين قالوا: دوانيق وخواتيم وطوابيق إنما جعلوه تكسير فاعال، وإن لم يكن من كلامهم"(٤).

---

(١) الخصائص جـ٣/١١٩.

(٢) قال الرضى: "قياس فاعل بفتح العين وكسرها فى الاسم : فواعل قياسا لا ينكسر وقد جاء فواعل بإشباع الكسرة كطوابيق ودوانيق وخواتيم وليس بمطرد"، شرح الشافية جـ٢/١٥١ ، وانظر : هامش شرح المفصل جـ٥/٥٣.

(٣) شرح المفصل جـ٥/٥٣.

(٤) الكتاب جـ٢/١١٠.

وهذا يعنى أن المفرد دانق عند تكسيره انفكت صيغة فى التقدير إلى صيغة أخرى غير مستقلة وهى كما قال خاتام ثم بنى التكسير فقال خواتيم.

كما أن قوله والذين قالوا: (دوانيق ... إنما جعلوه تكسير فاعال وإن لم يكن من كلامهم). دليلا على أن سيبويه لم يعرف خاتام.

وقد حكى أبو خطاب أن بعض العرب تقول خاتام وانشدوا:

أخذت خاتامى بغير حق[1]

فقد قال سيبويه: "غير أنهم قد قالوا: خاتام، حدثنا بذلك أبو الخطاب وسمعنا من يقول ممن يوثق به من العرب: خويتيم، فإذا جمع قال: خواتيم"[2].

وأيد ابن يعيش ما نقله سيبويه حيث قال: "على أن بعضهم قال خاتام وأنشدوا:

أخذت خاتامى بغير حق

فعلى هذا يكون خواتيم قياساً [3].

أما الفراء فأنكره ونسبه إلى كلام المولدين، حيث نقل ابن يعيش عنه قوله: "قال الفراء لم يجئ فى فاعل فواعيل إلا فى شىء من كلام المولدين. قالوا باطل وبواطيل وشبهوه بطابق وطوابيق"[4].نقله عن الفراء أيضا السيرافى[5].

واقول إذا كان: أن الختم والخاتِم والخاتَم والخاتام والخيتام: من الحلى أو من الطبع كما. **قال ابن منظور:** "كأنه أول وهلة ختم به فدخل بذلك فى باب الطابع، ثم كثر استعماله لذلك، وإن أعد الخاتم لغير الطبع"[6]. فمعنى ذلك أن الجمع خواتيم سواء أكان من الحلى أم الطبع فكله عندى مستعمل فى كلام العرب فمن قال خواتم كان مرجعه خاتم ومن قال خواتيم كان مرجعه خاتام إلا أنه يلاحظ أن سيبويه وهو ينقل ما حكاه أبو الخطاب من قول بعض العرب خاتام أنه نفسه لا يعرفه عبر عن ذلك بقوله: " الذين قالوا خواتيم إنما جعلوه تكسير خاتام وإن لم يكن فى كلامهم".

لذلك أرى الصواب والراجح:

---

(١) **وهو من الرجز المشطور ، وقبله:**

يَامَىُّ ذات الجورب المنشق

خاتام بوزن ديَّار – بتشديد الياء – وخاتام – كساباط .

استشهد به على أنه قد جاء عنهم (خاتام) فيكون خواتيم فى قولهم: (الأمور بخواتيمها)، فيما رواه جار الله فى أساس البلاغة جمعاً لهذه الكلمة. (انظر: شرح الشافية جـ٢/١٥١، هامش شرح المفصل جـ٥/٥٣، لسان العرب جـ١/١١٠١.

(٢) الكتاب جـ٢/١١٠.

(٣) شرح المفصل جـ٥/٥٣.

(٤) المرجع السابق جـ٥/٥٣.

(٥) انظر هامش الكتاب جـ٢/١٩٨.

(٦) لسان العرب جـ١/١١٠١.

أن "خواتيم" من فك الصيغة فى المفرد فى التقدير إلى الزيادة كما صرح بذلك ابن جنى وهو قريب جداً من رأى سيبويه بل يكاد يكون نفسه فقد اعترف سيبويه أولاً أن من قال خواتيم مرجعه خاتام ثم صرح ثانيا أنه ليس من كلامهم إذن هو يريد أن يوجه ذلك إلى خاتام تقديرا لأنه غير مستعمل فى الظاهر فى كلامهم وإنما قدره خاتام ليتناسب مع الجمع خواتيم فيتوافق مع الذوق العربي ويحصل الربط بين المفرد والجمع فى الصيغة الجديدة وإلا لو كان مرجعه زيادة حرف اللين بعد كسر ما قبله لكان خاتيم وهو غير موجود فى كلامهم.

والذى يقوى ذلك عندى: أن فواعيل لم يقف سماعها فى خواتيم فقط بل سمع أيضاً فى دوانيق وطوابيق.

ويكون فك الصيغة بالزيادة والتبديل فى المفرد قد مر بمرحلتين :

المرحلة الأولى أن المفرد خاتم زيد بعد فتح العين ألف فصار خاتام.

والمرحلة الثانية: لما استقر على بناء خاتام فقد بنى عليه التكسير بزيادة ألف الجمع والتبديل بقلب الألف بعد الفاء واو مفتوحة بعد أن كانت ألفا ساكنة وذلك لوقوعها قبل ألف الجمع. ثم كسر العين بعد أن كانت مفتوحة فى خاتام ثم قلب حرف المد بعد العين ياء لوقوعها بعد كسر لتصير خواتيم وكذلك الأمر فى دوانيق وطوابيق.

ومن أمثلة ذلك: بناء أتاتين[1] من أتون مخفف العين فقد جمع على فعاعيل مع أن المفرد مخفف العين على وزن فَعُول مما يلزم فيه أن يكون من باب فك الصيغة فى المفرد إلى الزيادة فى تضعيف العين حتى يتوافق الجمع مع المفرد ويتناسب مع ذوق العربى.

وقد ذكره ابن جنى فقال: "ومن فك الصيغة إلا أن ذلك إلى الزيادة لا إلى النقص ما حكاه الفراء من قولهم فى جمع أتون: أتاتين، فهذا كأنه زاد على عينه عيناً أخرى فصار من فعول مخفف العين إلى فَعَّول مشددها، فتصوره حينئذ أَتُّون فقال منه: أتاتين كسفَّود وسفافيد وكلوب وكلاليب"[2].

نستوضح من النص السابق لابن جنى مدى اهتمامه بوضوح الربط بين فك الصيغ أثناء التكسير والذوق العربى، فيرى فى قولهم أتاتين إلزام بأن يكون من فك الصيغ لأن فعول مخفف العين لا يجمع على فعاعيل إلا أن يكون مشدد العين فى المفرد حتى يتوافق الجمع مع المفرد ويتناسب مع الذوق العربى؛ لأن ذوق العرب يلمح دائماً بناء الجمع على مفرده المناسب له تبعاً لأمثلة العرب لذلك يلزم فى المفرد فعول أن يكون بتشدد

---

(١) أتاتين: جمع الأتون ، بالتشديد وهو الموقد، والعامة تخففه والجمع الأتاتين ، ويقال : هو مُوَلَّد ، قال ابن خالويه : الأتون ، مخفف من الأتُّون، والأتون: أخدود الجيار وأتون الحمام قال: ولا أحسبه عربيا وجمعه أُتُنٌ . قال الفراء : هى الأتاتين . لسان العرب جـ٢١/١.

(٢) الخصائص جـ١١٩/٣.

العين فى حال المفرد ليتحول فَعُول إلى فَعُّول ليصير على أمثلة العرب من نحو: سَفُّود وسفافيد وكَلُّوب وكلاليب.

والذى يجب أن ننبه له : أن فك الصيغ يسير وفق قياسية الصيغة عند ابن جنى، أما عند الجمهور فيحملونه على المسموع فى كلام العرب.

والصواب : هو مذهب ابن جنى. **فقد ثبت من خلال الإطلاع على رأى سيبويه والنحاة بالطرح السابق فى هذا الفصل أن هناك جموع تكسير وردت على غير ما يكون فى مثلها فهذه تعد شهادة بالاعتراف بسماعه وأرى عدم خلاف بين ما يراه سيبويه فى ذلك وما يراه ابن جنى فليس بينهما إلا أن سيبويه يجعله من قبيل المسموع الشاذ وابن جني يجعله من قبيل القياس والمقنع فى ذلك عندى أنه من المسموع الذى يجب أن يكون على القياس باعتبار أن الذوق العربى هو الحكم بينهما فذوق العربى يأبى بناء الجمع على غير ما يكون فى مثله وهذا يعنى أن ذوق العربى توجه بفك الصيغة تقديراً إلى بناء آخر مستعمل وبن عليه مما يجعل الجمع فى حال التكسير فى هذه الكلمات قياسياً ، اتفاقا مع مذهب ابن جنى واختلافا مع مذهب سيبويه.**

ومن أمثلة ذلك: ما ذكره سيبويه فى كتابه تحت عنوان باب ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون فى مثله ولم يكسر هو على ذلك البناء قال:

" فمن ذلك قولهم: رهط وأرْاهُطٌ[1]، كأنهم كسروا أرْهُطٌ. ومن ذلك باطل[2] وأباطيل لأن ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كسرته، فكأنه كسرت عليه إبْطِيل وإبْطَال ومثل ذلك: كراع[3] وأكارع؛ لأن ذا ليس من أبنية فعال إذا كسر بزيادة أو بغير زيادة، فكأنه كسر عليه أكرع، ومثل ذلك حديث وأحاديث وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطيع؛ لأن هذا لو كسرته إذ كانت عدة حروفه اربعة أحرف بالزيادة التى فيها لكانت فعائل، ولم تكن لتدخل زيادة تكون فى أول الكلمة، كما أنك لا تكسر جدولاً ونحوه إلا على ما تكسر عليه بنات الأربعة.

فكذلك هذا إذا كسرته بالزيادة، لا تدخل فيه زيادة سوى زيادته فيصير اسماً أوله ألف وربعه حرف لين. فهذه الحروف لم تكسر على ذا ألا ترى أنك لو حقرتها لم تقل: أحيديث ولا أعيريض ولا أكيريع، فلو كان ذا أصلاً لجاز ذا التحقير وإنما يجرى التحقير على أصل الجمع إذا أردت ما جاوز ثلاثة أحرف مثل مفاعل ومفاعيل ومثل: أراهط أهل وأهال وليلة وليال: جمع أهل وليل "[4].

وقد ذكر سيبويه فى هذا النص عدة أشياء وردت فى الجمع على غير ما يكون فى مثله. فذكر من ذلك رهط وأراهط فمن المعلوم أن "أراهط" من جموع الرباعى وما كان على عدته نحو جعفر وجعافر وجدول وجداول وأرنب وأرانب أما رهط فثلاثى

---

(١) **الرهط** : القوم ما دون العشرة لسان العرب جـ٢/١٧٥٣.
(٢) **الباطل** : نقيض الحق المرجع السابق جـ١/٣٠٢.
(٣) **الكراع** : كراع كل شيء ، طرفه : المرجع السابق جـ٤/٣٨٥٨.
(٤) الكتاب جـ٢/١٩٩.

فلا يجمع عليه فكأنهم حين قالوا أراهط جمعوا أرهطا فى معنى رهط هذا رأى سيبويه **واختلف النحاة فى مثل ذلك. فمنهم من أقر مذهب سيبويه** [1] قال الشاعر:

يـــا بُـــؤسَ لِلْحَـــرْب التـــى وَضَـــعَتْ أَراهِـــطَ فاسْـــتَرَاحُوا [2].

وبذلك يكون الجمع أَراهط على خلاف القياس.

وزعم البعض الآخر: أن أرهط جمع أرهط الذى هو جمع رهط **ورده ابن يعيش** بأن (أرهط) مفرد وليس بجمع إذ لو كانت جمعا لما وردت شاذة فى قول الشاعر:

وفاضِـــح مُفْتضـــحٍ فـــى أرْهُطِـــهْ مِـــنْ أَرْفَـــعِ الـــوَادِى ولاَ مِـــنْ يُعْثُطِـــهْ [3].

كما ذهب جمع آخر [4] من النحاة؛ حيث ذكروا أن الأرهط مستعمل واستدلوا بهذا البيت.

والراجح عندى: القول برؤية سيبويه إلا أننى ألمح فيها فك الصيغ فما معنى قول سيبويه فى قولهم وأراهط كأنهم كسروا (أرهط) إلا أن رهط انفكت فيه الصيغة وتحول إلى أرهط فلما استقر على بناء أرهط بنى التكسير وصار أراهط.

ويكون التغيير بالزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد فى المفرد أرهط الهمزة ولم تكن فى رهط. وأما التبديل حيث تحركت العين وقد كانت فى رهط ساكنة، هذا عند فك الصيغة فى المفرد فلما تحول إلى الجمع حدث أيضاً زيادة وتبديل. أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع. وأما التبديل فقد تحركت الفاء أيضاً فى الجمع بالفتح وقد كانت فى أرهط ساكنة وكسرت العين وقد كانت فى المفرد مضمومة. وإنما كسرت لوقوعها بعد ألف الجمع.

ومثل أراهط: أكارع فكأنه جمع أكرع قاله سيبويه وأراه أيضاً مثل السابق قريبا من فك الصيغ فيكون بناء المفرد قد انفك وتحول من كِرَاع إلى أكرع؛ حيث انفكت الصيغة الى الزيادة بالهمزة وتبديل شكل الفاء من كسر إلى سكون وكذلك العين من فتح إلى ضم فلما استقر البناء اكرع بنى التكسير فتحول إلى أكارع وبذلك تكون الصيغة قد

---

(١) انظر: الأصول فى النحو جـ٣/٢٩، شرح المفصل جـ٥/٧٢، ٧٣.

(٢) الشاهد: (أراهط) جمع أرهط الذى هو جمع رهط عند البعض والبعض الآخر يراه جمع أرهط المفرد فى معنى رهط. وهو من مجزوء الكامل قاله سعد بن مالك من قطعة له ، وينظرفى : الكتاب جـ١/٣١٥، شرح ديوان الحماسة للمرزوقى صـ٥٠٠، الخصائص جـ٣/١٠٦، والأمالى الشجرية لابن الشجرى جـ١/٢٧٥، ج٢/٨٣، دار المعرفة ، شرح الكافية الشافية جت٢/٩٠٣، شرح شواهد المغنى للسيوطى ص١٩٨.

(٣) الشاهد: فى (أرهطه) حيث يرى ابن يعيش أنه مثل رهط مفرد وأن الأرهط فيه غير مستعمل وأن هذا البيت ضرورة، شرح المفصل جـ٥/٧٣. وينظرفى : لسان العرب جـ٢/١٧٥٣ ، ولم يسم قائله.

(٤) نقل ابن يعيش هذه الأقوال ، ولم يسم قائله.

انفكت مرة أخرى إلى الزيادة والتبديل حيث زيد ألف الجمع وتبدل شكل الفاء والعين أما الفاء فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى أكْرُع ساكنة، وأما العين فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة وكسرت لوقوعها بعد ألف الجمع.

وإنما دعا إلى هذا الافتراض المحتمل عند فك الصيغ الذوق العربى ليحصل الربط بين الجمع وبناء المفرد فى أمثاله حتى لا يخالف مثله فينفر منه الذوق العربى.

أما قوله فى باطل وأباطيل: فكأنه كسرت عليه إبطيل أو إبطال فهو أيضاً يعلن أن (أباطيل) ليس قياس جمع فاعل وإنما قياس جمع (فاعل) (فواعل) مثل كاهل كواهل وجائر وجوائر فكان يلزم أن يقول فى جمع باطل بواطل، ولكنهم قالوا (أباطيل) فكأنهم جمعوا أبطيلا أو أبطالا فى معنى باطل، وإن لم يستعمل.

والصواب عندى: أننى أرى رؤية سيبويه تتبعث من فك الصيغ وإن لم يصرح بهذا اللفظ إلا أنه افترض فى أباطيل أن لها مفرداً آخراً وهو إبطيل أو إبطال.

ومعنى قول سيبويه كأنهم جمعوا إبطيلا أو إبطالا فى معنى باطل فهو يرى أن الذوق العربى يأبى ويرفض جمع الكلمة على بناء لم يكن فى مثله لذا لزم وقت قولهم أباطيل أن يكون العربى قد عدل عن باطل المستعمل إلى بناء يتوافق مع الجمع الجديد وإن لم يكن مستعمل وهو إبطيل أو إبطال، فتكون الصيغة فى المفرد قد انفكت إلى الزيادة؛ حيث زيد فى إبطيل الهمزة والياء ونقص ألف فاعل وتبدل الشكل فى الفاء من فتح فى فاعل إلى سكون فى إفعيل ثم لما استقر على بناء إبطيل بنى عليه التكسير فتحول إلى أباطيل بزيادة ألف الجمع وتبدل الشكل فى فتح الهمزة فى الجمع وقد كانت مكسورة فى المفرد وكذلك فتح الفاء فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

أو أن المفرد باطل عُدِل إلى بناء إبْطال فيكون المفرد قد انفكت صيغته إلى الزيادة حيث زيد الهمزة فى أول إبطال ومد بعد العين الألف، ونقص من فاعل مد الفاء وتبدل الشكل فى إبطال فى الفاء والعين أما الفاء فسكنت وقد كانت فى فاعل مفتوحة. وأما العين فقد فتحت وقد كانت فى فاعل مكسورة، ثم لما استقر فاعل على بناء إبْطال الجديد بنى عليه فى التكسير فتحول إلى أباطيل حيث زيد الف الجمع وأبدلت الألف ياء لوقوعها بعد كسر فى حال الجمع. وتبدل شكل الفاء والعين.

أما الفاء فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة. وأما العين فقد تبدلت إلى الكسر لوقوعها بعد ألف الجمع. وكذلك تبدل شكل الهمزة من كسر فى صورة المفرد إبطال إلى فتح فى صورة أباطيل.

أما حديث وأحاديث وعروض وأعاريض وقطيع وأقاطيع فقياسها: حدائث وعرائض وقطائع على ما صرح به سيبويه حيث ذكر أن بناء الجمع المستحق لها فعائل ولكن العرب قالت أحاديث واقاطيع وأعاريض، ولم يصرح سيبويه بافتراض المفرد فى مثل ذلك من قولهم: أحاديث وأقاطيع وأعاريض.

أما ابن يعيش فقد صرح بالمفرد المفترض نقلاً عن الفراء قال:

"إلا أنهم قالوا أحاديث وكأنهم جمعوا أحدوثه فى معنى الحديث وإن لم يستعمل. قال الفراء: وهو جمع أحدوثه واستعمل فى الحديث والفرق بين الحديث والأحدوثة أن الحديث اللفظ والأحدوثة المعنى المتحدث به فكذلك أعاريض مثله. وقالوا: قطيع للطائفة من البقر والغنم والجمع أقاطيع على غير قياس جاءوا به على ما لم يستعمل وهو إقطيع والقياس قطائع لكنه لم يستعمل"[(١)].

فيتضح من هذا النص أن مذهب سيبويه هو مذهب الجمهور حيث يذهبون إلى أن هذه الجموع لواحد مهمل استغنى به عن جمع المستعمل ففى أحاديث مفرده غير المستعمل أحدوثة وكذلك أعاريض وأما أقاطيع فمفرده غير المستعمل إقطيع.

وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس [(٢)]. نقله الأشمونى ولم يسم قائله [(٣)].

وذهب ابن جنى إلى أن اللفظ بغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع [(٤)]

وهو الصواب عندى.

فابن جنى يراه من فك الصيغ وهو قريب من مذهب سيبويه صرح بذلك الفارضى إلا أن الفرق بينهما أن سيبويه يراه شذوذاً أو سماعاً. أما ابن جنى فيراه قياسا قال الفارضى تعقيبا على رأى ابن جنى السابق ذكره أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى تجمع عليه : "وهو قريب من الأول.. – يريد أن مذهب ابن جنى قريب من مذهب سيبويه كما ذكر الصبان [(٥)].

وعلى هذا المذهب تكون الصيغة قد انفكت إلى الزيادة والتبديل.

أما أحاديث وأعاريض فقد مر عند فك الصيغة بمرحلتين:

المرحلة الأولى: أن المفرد حديث وعروض انفك على بنائه وتحول بالزيادة والتبديل إلى أحدوثة وأعروضة حيث زيد الهمزة وتبدلت الياء بالواو فى أحدوثة وصحت فى أعروضة وتبدل شكل الفاء والعين. أما الفاء فقد سكنت وقد كانت قبل مفتوحة، وأما العين فضمت فى أحدوثة وقد كانت من قبل مكسورة أما فى أعروضة فقد بقيت على حالها بالضم وعندما استقر البناء على أحدوثة وأعروضة ذهب فك الصيغة إلى المرحلة الثانية فبنى التكسير على هذا البناء بالزيادة أيضاً والتبديل أما الزيادة فقد زيد ألف الجمع وأما التبديل ففى الفاء والعين فقد فتحت الفاء فى الجمع وقد كانت ساكنة فى المفرد. وأما العين فكسرت فى الجمع لوقوعها بعد ألف الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة إضافة إلى قلب الواو ياء ليصير الجمع أحاديث وأعاريض.

---

(١) شرح المفصل جـ٥/٧٣.
(٢) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ٤/١٥٩.
(٣) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٤) المرجع السابق نفس الصفحة.
(٥) حاشية الصبان جـ٤/١٥٩.

أما أقاطيع فمر أيضاً مفرده عند فك الصيغة بمرحلتين: الأولى قَطِيع تحول إلى إقْطِيع بالزيادة والتبديل أما الزيادة فقد زيد الهمزة وأما التبديل ففى الفاء حيث تحولت من فتح إلى سكون. فلما استقر البناء على إقطيع بنى عليه التكسير لتنفك الصيغة فى المرحلة الثانية بالتكسير بزيادة الف التكسير وتبديل الفاء من سكون فى المفرد إقطيع إلى فتح فى الجمع اقاطيع(١).

❁❁❁

الفصل الخامس
التغيرات بالنقص وتبديل الشكل

١ـ مبحث التكسير على (فُعُل) جمعاً للقلة شذوذاً والقياس (أفعلة)

التغيير فى التكسير يكون بنقص وتبديل شكل من ذلك قولهم: فى كتاب: كتب أما النقص فقد نقص فى الجمع المد الذى قبل الآخر من المفرد وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فقد تبدلت بالضم فى الجمع وقد كانت مكسورة فى المفرد. وأما العين فقد تبدلت بالضم أيضا فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد لبصير فِعَال إلى (فُعُل) جمعاً للقلة وليس من أبنيتهم

وقال الشيخ خالد: " وشد كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقولوه "(٢).

قال ابن مالك:

فـــى اســـم مـــذكر ربـــاعى بمـــد ثالـــث أفعلـــة عـــنهم اطـــرد

٢ـ مبحث التكسير على (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين من (فَعَلة) بفتح الفاء والعين جمعا للكثرة فى حال السماع

وقد كان التغيير وفك صيغة المفرد هنا بالنقص والتبديل فى الشكل نحو: ناقة ونُوْق ولاَبة(٣) وُلْوب وبَدَنه وبُدْن وخَشَبة وخُشْب وأكَمَة(٤) وأُكْم ويكون فى معتل العين أو صحيحها أما النقص فقد نقص الهاء فى الجمع التى كانت فى المفرد وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين وأما الفاء فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد سكنت فى الجمع وقد كانت في المفرد أيضا مفتوحة فى ليصير (فَعَلَة) فى الجمع (فُعْل).

---

(١) انظر : شرح المفصل جـ٥/٧٣.
(٢) التصريح جـ٢/٣٠٣.
(٣) **اللابة**: الإبل المجتمعة السُّودُ لسان العرب جـ٤/٤٠٩٢.
(٤) **الأكمة** : تل من القف وهو حجر واحد المرجع السابق جـ/١١٠٣.

فقد قال سيبويه: " وأما ما كان فَعَلة فإنه كسر على فعال: قالوا: ناقة ونياق، كما قالوا رقبة ورقاب وقد كسروه على فُعْل قالوا: ناقة ونُوْق، وقارة[١] وقُوْر ولابة ولُوْب...ونظيرهن من غير المعتل: بَدَنه وبُدْن وخَشَبة وخُشْب، وأكمة وأكْم وليس بالأصل فى فَعَلة وإن وجدت النظائر"[٢].

فمثل هذا الجمع عند سيبويه والمتقدمين قليل فى استعماله وإن كثرت النظائر لخروجه عن باب أفعل وفعلاء الصفة الذى يكسر على فُعْل فى الكثير الغالب مما لا تلزم (فيه) (من) .

أما المتأخرون من النحاة فيعدونه من قسم السماع [٣] وأما باب أفعل وفعلاء فمن قسم القياس.

والذى أرجحه : القول بخلاصة خرج بها د/ يسرى زعير فى مثل هذه الأبنية التى كسرت على فُعْل ولم تكن من بابه الذى يكسر عليه وهو قوله: " ووصفها بالسماعى لا يحط من قدرها ولا يغض من شأنها فاللغة كلها سماع فى الأصل فحسب هذه أنها جاءت على الأصل. وقد ورد بعضها فى القرآن مما يزكى استعمالها فى غيره. فقد قال الله تعالى:

﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ ﴾[٤].... قال الزمخشرى فى الآية.. : والبدن: جمع بدنه سميت لعظم بدنها وهى الإبل خاصة"[٥].

(١) **القارة: الجبل الصغير السود المنفرد المرجع السابق جـ٤/٣٧٧١.**
(٢) **الكتاب جـ٢/١٨٨، وانظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٢٩.**
(٣) **انظر منهج السالك جـ٤/١٢٨.**
(٤) **الحج: ٣٦.**
(٥) **فن التصريف جـ٢/٢٤٨.**

٣ـ مبحث التكسير على (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين من (فِعَال) بكسر الفاء وفتح العين جمعا للكثرة فى حال السماع.

والتغيير فى التكسير يكون بالنقص وتبديل الشكل. أما النقص فقد نقص مد المفرد فى حال الجمع وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين وأما الفاء فقد ضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة. وأما العين فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة ليصير فعال فى الجمع فُعْل.

فقد قال سيبويه: " وأما ما كان (فِعَالا.... فأما ما كان منه من بنات الواو التى الواوات فيهن عينات فإنك إذا أردت بنا... فإذا أردت بناء أكثر العدد لم تثقل وجاء على فُعْل كلغة بنى تميم فى الخُمْر، وذلك قولك: خُون[١] ورُوق[٢] وبُون[٣]، وإنما خففوا كراهية الضمة قبل الواو، والضمة التى فى الواو، فخففوا هذا... وإذا كان موضع الواو من خِوَان ياء ثقل فى لغة من يثقل وذلك قولك: عِيان[٤] وعُيُن... فثقلوا هذا كما قالوا: بَيُوض وبُيُض حيث كان أخف من بنات الواو " [٥].

فقد صرح سيبويه عند إرادة التكسير من فِعَال جمعا للكثرة يؤتى به على (فُعْل) بالتخفيف أى بتسكين العين وربما ثقلوا. ففى لغة التخفيف يكون على وزن فُعْل على لغة التثقيل يكون على وزن فُعُل. فعلى لغة التخفيف تقول خُوْن فى خَوان ورُوْق فى رِوَاق وبُوْن فى بِوَان وهم يخففون فى مثل ذلك فراراً من وزن فُعُل بضم الفاء والعين لأنه يستثقل وضع الضمه على الواو التى فى مقابلة العين وقد وقعت بعد ضم.

تعقيب:

نظراً لأن التكسير للكثرة على فُعْل يلزم أن يكون من باب أفعل وفعلاء وصفين ليس مما تلزمه (من) أى ليس من باب أفعل التفضيل فقد اختلف حكم النحاة فى مجيء فُعْل من (فِعَال).

فيرى المتقدمون من النحاة أنه قليل فى الاستعمال أى لم يرد بكثرة فى كلام العرب وإن كان له نظائر وهى رؤية سيبويه.

أما المتأخرون من النحاة أمثال ابن مالك وغيره فيروه من قسم السماع غير القياس وهذا لا يقدح فى شأنه بل يقوى القول بأنه على بابه فى هذا التكسير بدليل هذا السماع وليس كما قالوا بأنه ليس على بابه لأنه ليس من باب أفعل وفعلاء.

❁❁❁

---

(١) الخون: جمع الخُوان والخِوان : وهو الذى يوكل عليه (لسان العرب جـ٢/١٢٩٥.
(٢) الروق: الجسم نفسه وإنه ليركب الناس بأرواقه . المرجع السابق جـ٢/١٧٨٠
(٣) البون: المسافى بين الشيئين . المرجع السابق جـ١/٣٩١.
(٤) عيان : حَلْقَةُ السنَّةِ وجمعها عُيُنُ قال ابن سيده : والعيان حَلْقةُ على طرف اللُّومَةِ وهى السِّنةَ التى تُحْرَثُ بها الأرض فإذا كانت على الفدان فهى العيان . المرجع السابق جـ٣/٣١٩٩.
(٥) الكتاب جـ٢/١٩٢.

٤ـ مبحث التكسير على (فُعْل) بضم فسكون من (فَاعِل) جمعا لكثرة فى حال السماع

والتغيير فى التكسير يكون بالنقص وتبديل الشكل أما النقص فقد نقص مد فاعل من الجمع وقد كان فى المفرد وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين.أما الفاء فتبدلت فى الجمع بالضم وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فتبدلت فى الجمع بالسكون وقد كانت فى المفرد مكسورة ليصير فاعل فى الجمع فُعْل نحو: حائل وحُوْل وعائذ وعُوْذ.

وقد ذكره المبرد وجعله من الأشياء التى تكسر على **(فُعْل)** حيث قال: " فأما قولهم: عائذ وعوذ وحائل وحول، وهالك وهلكى. وشاعر وشعراء فمجموع على غير بابه. أما ما كان من هذا على فُعْل فإنه جاء على حذف الزيادة كما تقول وَرَد ووُرْد وأسَد و أُسْد[١].

فقد أشار المبرد بأن (فاعل) مما يكسر على فُعْل حيث سمع فى القليل من كلامهم: عُوْذ فى عائذ وحُوْل فى حائل ويعبر عن وروده بقلة فى كلام العرب أنه مثل وُرْد فى وَرَد وأُسْد فى أَسَد. فكلها من الأبنية التى كسرت على **(فُعْل)** وليست على بابه حيث كان القياس فيه تكسيره لـ أفعل الصفة وفعلاء الصفة المؤنث مما لم يلزم فيه **(من)**.

لذلك يقول ابن مالك:

" ومن **(فُعْل)** الذى لا يقاس عليه: حاج وحُجّ وبازل وبُزْل وعائذ وعوذ والعائذ: الناقة القريبة العهد بالنتاج " [٢].

والصواب القول بأن مثل هذا البناء (فاعل) ثبت أنه كسر فى الكثرة على وزن (فُعْل) مما قد أثبته كل من المبرد وابن مالك من خلال نصوصهما السابقة.

وأرى أن دعوى استخدامه بقلة فى كلام العرب لا يثبت خروجه عن باب (فُعْل) وإنما يثبت سماعه وكونه فيه على الأصل.

❁❁❁

٥ـ مبحث التكسير على (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين جمعا للكثرة فى حال السماع

وقد سمع ذلك فى عدة أوزان. الوزن الأول (فُعْلى) ليست أنثى أفعل. والتغيير فى التكسير بالنقص والتبديل نحو: رُؤْيا ورُجْعى وبُهْمى فقولهم فى الجمع : رُؤَى و رُجَع. بُهَم.

أما النقص فقد نقص الألف المقصورة التى كانت فى المفرد وأما تبديل الشكل ففى العين حيث تغيرت من سكون فى المفرد إلى فتح فى الجمع. أما الفاء فبقيت فى الجمع على حالها كما كانت فى المفرد بالضم وفى هذا البناء قال ابن مالك: " وشذ فيما سوى ذلك كـ... رُؤْيا ورُؤَى" [٣].

---

(١) المقتضب جـ٢/٢١٧.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣.
(٣) المرجع السابق جـ٤/١٨٣٨.

أما الفراء[١] فجعله قياسيا حيث قال الأشموني:" اختلف في ثلاث أنواع أُخَر أولها فُعْلَى مصدراً نحو رُجْعَى... فقاسه الفراء... فتقول فى جمعها رُجَع... كما قالوا فى رُؤْيا ونُوْبة رُؤَى ونُوَب وغيره يجعل رُؤَى ونُوَب مما يحفظ ولا يقاس عليه "[٢].

والوزن الثانى (فَعْله) بفتح الفاء وسكون العين

والتغيير فى التكسير يكون بالنقص والتبديل نحو: نَوْبه قالوا نُوَب فى حال الجمع فقد نقص الهاء التى كانت فى المفرد وأما التبديل فى الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فضمت فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت ساكنة فى المفرد. ليتغير نَوْبة إلى نُوَب وفَعْلة إلى فُعَل .

فقد قال سيبويه: " وإذا كسرت فَعْلَة من بنات الياء والواو على بناء أكثر العدد... وقد قالوا: فَعْلة فى بنات الواو وكسروها على فُعَل كما كسروا فَعْلاً على بناء غيره وذلك قولهم: نَوْبة ونُوَب وجَوْبة[٣] وجُوَب ودَوْلة ودُوَل ومثلها: قَوْية وقُوَي ونَزْوة ونُزَى " [٤].

فقد صرح سيبويه بأن فَعْله قد سمع فى الجمع على فُعَل جمعاً للكثرة وكان على غير القياس.

أما الفراء[٥] **فجعله ينقاس نقله عنه الشيخ خالد** [٦] أما ابن مالك فعده من الشذوذ حيث قال: " وشذ فيما سوى ذلك كـ... ونَوْبة ونُوَب " [٧].

الوزن الثالث (فُعُول) بضم الفاء والعين

ويكون التغيير فى التكسير بالنقص والتبديل نحو: عُدُو وعُدَى ونُقُوق[٨] نُقَق أما التغيير بالنقص فقد نقص المد بالواو فى حال الجمع وقد كان فى المفرد وأما تبديل الشكل ففى العين فقد تغيرت إلى الفتح وقد كانت مضمومة فى المفرد. أما الفاء فقد بقيت على حالها بالضم كما كانت بالمفرد.

وهذا البناء ذكره الأشموني حيث قال: " الرابع مما حفظ فيه فُعَل قولهم: عُدُو وعُدَى ونُقُوق نُقَق " [٩].

---

(١) لم اقف عليه فى معانى القرآن للفراء
(٢) منهج السالك إلى ألفية ابن مالك جـ١٣١/٤.
(٣) الجَوْبة: فجوة ما بين البيوت والجَوْبة: الحفرة . لسان العرب جـ٧١٧/١.
(٤) الكتاب جـ١٨٨/٢.
(٥) لم أتمكن من الوقوف عليه فى معانى القرآن.
(٦) التصريح جـ٣٠٦/٢.
(٧) شرح الشافية جـ١٨٣٨/٤ وانظر التصريح جـ٣٠٦/٢.
(٨) النقوق : جمع النقوق نُقُق من أصوات الضفادع . المرجع السابق جـ٤٥٢٩/٤.
(٩) منهج السالك جـ١٣١/٤.

الوزن الرابع : (فِعْلة)

بكسر أوله وسكون ثانية معتلا نحو: لِحْيَة ولُحَى ذكره ابن هشام فى التصريح بمضمون التوضيح [١].

ويكون التغيير بالنقص والتبديل أما النقص فقد نقص الهاء فى الجمع وقد كانت فى المفرد.وأما التبديل ففى الفاء والعين. أما الفاء فقد تغيرت بالضم فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة. وأما العين فقد تغيرت بالفتح وقد كانت فى المفرد ساكنة ليصير فِعْلة إلى فُعَل.

والنتيجة : أنه على الرغم من اطراد هذا الجمع على فُعْلة الاسم نحو وفُعْلى أنثى أفعل نحو كبرى؛ إلا أنه قد سمع بعد سوق هذه الأوزان فى تلك الأبنية وقد فرق العلماء بين هذا وتلك فالأول ينقاس فيها ويطرد أما الأخَرَ فيحفظ فيها البناء ولا يقاس عليه لرؤيتهم له بعدم الاطراد للقاعدة التى يكسر منها فُعْل هكذا قال العلماء.

وأرى أنه يصح القياس عليه نظراً لشهرته فى السماع وإن كان قليلاً بالنسبة لغيره مما اطرد فيه . مما لا يجب إهداره أو إهماله لأنه يمثل تدفق وثراء للمفردات التى تندرج تحت الجمع الواحد حيث تأتى صيغة الجمع لأكثر من صورة فى المفرد .

❁❁❁

٦-مبحث التكسير على (فُعُل) جمعا للكثرة في حال السماع وذلك في عدة أوزان.

الوزن الأول: (فَعِيل) الصفة ويكون التغيير في التكسير بالنقص والتبديل من ذلك قولهم: نذير ونذر وجديد وجدد وسديس[٢] وسدس.

أما النقص فقد نقص مد فعيل الذي كان في المفرد وأما تبديل الشكل ففي الفاء والعين أما الفاء فقد تبدلت إلي ضم في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة وأما العين فقد تبدلت إلي ضم أيضا وقد كانت في المفرد مكسورة ليصير (فعيل) إلي (فُعُل) .

وعن سماعه قال سيبويه: «وقد كثر شيء منه على (فُعُل)شبه بالأسماء لأن البناء واحد، وهو نَذِير ونُذُر وجَدِيد وجُدُد وسَدِيس وسُدُس ومثل ذلك من بنات الياء ثنيً وثُنٍ[٣]..

وقالوا: صديق وصُدُق وأصدقاء، كما قالوا: جديد و جُدُد ونذير ونذر ومثله فُصُح حيث استعمل كما تستعمل الأسماء"[٤].

فقد صرح سيبويه بأن فعيل الصفة قد يكسر في الكثرة على (فُعُل) كما كسروا الاسم في حال القياس: فقالوا: في الصفة: جديد جدد ونذير نذر وسديس سُدُس هذا في

---

(١) التوضيح جـ٢/٣٠٦.

(٢) **السديس** : السن التى بعد الرباعية وشاة سديس أى أتى عليها السنة السادسة (لسان العرب جـ٢/١٩٧٣).

(٣) **قال ابن يعيش**: «وقالوا في المقتل ثني والأصل ثُنُى بضم النون فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واو كما فعلوا في أول وأخر» شرح المفصل جـ٥/٤٦.

(٤) الكتاب جـ٢/٢٠٨.

الصحيح وكذلك في الناقص قالوا ثنيَّ ثُنٍ وكذلك الصحيح من فصيح وفُصُح. فاستعمل الصفه استعمال الأسماء فكسر على فُعُل كما يكسر الأسماء.

ويلاحظ من كلام سيبويه أنه قليل حيث عبر بلفظ (قد) وأرى أنها هنا للتقليل .

أما المتأخرون من النحاة فقد اختاروا أن فُعُل يحفظ في فعيل الصفة نحو: نذير قال ابن مالك: «ثم أشرت إلي أن فُعُلا يحفظ فيما كان صفة على.... أو على فعيل كـ نذير ونُذُر وخضيب[1] وخُضُب» [2].

الوزن الثاني: (فَعِيلة) اسما أو صفة ويكون التغيير فى التكسير بالنقص والتبديل نحو: سفينة وسفن وصحيفة صُحُف أما النقص فقد نقص مد فعيلة وهاء فعيلة في حال الجمع وأما تبديل الشكل ففي الفاء والعين.

وأما الفاء فقد تبدلت إلي ضم في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. وأما العين فقد تبدلت إلي ضم في الجمع أيضا وقد كانت في المفرد مكسورة .

فقد قال سيبويه: " وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان فعيلة فإنك تكسره على (فعائل)، وذلك نحو: صحيفة وصحائف وقبيله وقبائل وكتيبة وكتائب..... وربما كسروه على فُعُل وهو قليل، قالوا: سفينة وسفن وصحيفه وصحف، شبهوا ذلك بقليب[3] وقُلُب، كأنهم جمعوا سَفِين وصَحِيف حين علموا أن الهاء ذاهبة[4].

صرح سيبويه بأن فعيلة قد تكسر في الاستعمال القليل على (فُعُل) اسماً نحو سفينة وصحيفة تقول سفن وصحف وكأن فعيله فعيل خالية من الهاء الزائدة فجمعوه على فُعُل كما قالوا قليب قُلُب وأنما قلت صرح في الاستعمال القليل حيث عبر سيبويه بلفظ (رب) وصرح بلفظ وهو (قليل).

وقد ذهب المتأخرون من النحاة بالحكم على ذلك بالشذوذ بحيث يحفظ ولا يقاس عليه. قال ابن مالك: ويحفظ (فُعُل) في.... وفعلية اسما وصفة لـ..... وصحيفة وصُحُف وخريدة[5] وخُرد[6]

وقال الشيخ خالد : " ويحفظ فُعُل بضمتين في .... وقوله فعيلة مطلقا اسما نحو صحيفه وصفة نحو تجيبة» [7] وكذلك الأشموني يراه من الشذوذ حيث قال: «وشذ في وصف على..... وعلى فعيل نحو نذير ونذر»[8].

---

(١) **الخضيب : الخضاب وكل ما غير كونه فهو خضيب (لسان العرب جـ٢/١١٧٩).**
(٢) **شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٥ انظر التصريح جـ٢/٣٠٥.**
(٣) **القليب : البئر ما كانت . لسان العرب جـ٤/٣٧١٥.**
(٤) **الكتاب جـ٢/١٩٦ ونظر : شرح المفصل جـ٥/٤٥ .**
(٥) **الخريدة : من النساء البكر التى لم تمسس قط ، المرجع السابق جـ١/١١٢٨.**
(٦) **شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٤ وانظر جـ٤/١٨٣٥.**
(٧) **التصريح جـ٢/٣٠٥.**
(٨) **منهج السالك جـ٤/١٢٩.**

والـذي أرجحـه : صـحة القيـاس علـى المسموع يؤيـد ذلك سماعه في القرآن الكريم مما يجعله مطردا وليس بقليل أو شاذ كما رأي سيبويه وجمهور النحاة من ذلك قوله تعالى: ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴾[1]، وقوله تعالى:﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴾[2]، وغير ذلك وأنا في هذا الترجيح انتمى إلي رؤية د/يسرى زعير في استدلاله بهذه الآيات [3].

الوزن الثالث : (فاعل) نحو : بازل وبُزُل وشارف شُرُف

الوزن الرابع : (فَعلة) بفتح أوله وكسر ثانيه صفة نحو فرحة وفرح .

الوزن الخامس : (فَعَلة) بفتحتين نحو حشبة قيل في الجمع: خُشُب.

أما التغيير في التكسير في (فاعل) فالنقص لمدة فاعل من الجمع وهي الألف التي كانت فى المفرد. والتبديل في الفاء والعين أما الفاء فضمت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة.

وأما العين فضمت أيضاً في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة، ليصير فاعل المفرد إلي فُعُل الجمع نحو بازل وشارف في الجمع بذل وشرف.

وأما التغيير في التكسير من (فَعِلة) فالنقص والتبديل أيضا أما النقص فقد تقص الهاء التي كان في المفرد وأما التبديل ففي الفاء والعين. وأما الفاء فتبدلت إلي ضم في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة وأما العين فتبدلت إلي ضم أيضا في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة لبصير فَرِحة المفرد إلي فُرُح الجمع.

وأما التغيير في التكسير في (فَعَلة) فالنقص والتبديل أيضاً أما النقص فقد نقص الهاء على حد الوزن السابق وأما التبديل ففي الفاء والعين أما الفاء فتبدلت إلي ضم في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة وكذلك الأمر في العين حيث ضمت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة أيضاً ليتبدل خَشَبة المفرد إلي خُشُب الجمع .

هذا وقد ذكر العلماء أن فُعُلا يحفظ في هذا الوزن حيث قال ابن مالك :-

«ثم أشرت إلي أن فُعُلا يحفظ فيما كان صفة على (فاعل) كـ نازل ونزل.... ومثال فَعَلة وفُعُل ثَمَرة وثُمُر وخشبة وخُشُب»[4].

وقـال أيضـاً الشيخ خالـد : «وبحفظ (فُعُل) بضمتين في.... وفي فاعل نحو بازل وشارف.... وفي فَعِلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فَعَله بفتحتين نحو خَشَبة»[5] .

---

(١) من سورة القمر آية رقم (١٦، ١٨، ٢١، ٣٠).

(٢) من سورة القمر آية رقم (٤١) كما ذكرت (النذر) فى سورة القمرة آية (٢٣، ٣٣، ٣٦، ٣٧، ٣٩) .

(٣) فن التصريف جـ٢ /٢٥٩.

(٤) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٥.

(٥) التصريح جـ٢/٣٠٥.

وأقول فإذا كانت هذه الأوزان قد سمعت عن الثقات ممن نقلوا عن العرب فأراه يجوز أن يقاس عليه محاكاة لكلام العرب وإن كان استخدامة قليلا بالنسبة لغيره مما اطرد على القاعدة وكان على الباب من القياس

❁❁❁

٧-مبحث التكسير على (فِعَل) بكسر الفاء وفتح العين جمعا للكثرة في حال السماع. ويكون التغيير في التكسير بالنقص والتبديل في الشكل وذلك في عدة أوزان.

الوزن الأول: (فُعْلة) بفتح أوله وسكون ثانيه نحو: ضَيْعة وخَيْمة مما هو معتل العين وهَضْبة وحَلْقة وجفنة مما هو صحيح العين فقالوا في التكسير ضِيع وخِيَم وهِضَب وحِلَق وجِفَن أما التغيير بالنقص فقد نقص الهاء من المفرد فَعْلة وأما تبديل الشكل ففي الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة أما العين فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة ليتغير فَعْلة المفرد إلى فِعَل الجمع ويصير ضيعة ونحوه إلي ضِيع سماعاً في كلام العرب.

وأرى أنه غير مطرد ولا ينقاس عند سيبويه حيث قال: «وقد قالوا: فَعْلَة في بنات الياء ثم كسروها على فِعَل، وذلك قولهم : ضيعة وضَيع وخَيْمَة وخِيَم ونظيرها من غير المعتل: هَضْبَه وهِضَب وحَلْقَة وحِلَق، وجفنه وجِفَن.وليس هذا بالقياس»(١).

فقد صرح سيبويه في هذا النص بأن فِعَل لا ينقاس في فَعْلة وإن كان قد سمع في كلام العرب لكنه قليل بدليل لفظ «قد».

أما الفراء فجعله ينقاس في يائي العين فقد قال الأشموني:- «قاس الفراء فِعَلا في... وفي فَعْلة يائي العين نحو: ضيعة وضيع»(٢).

والراجح:- أنه ينقاس كما قال الفراء لأن القياس الذي أقبله هو محاكاة كلام العرب فإذا ثبت سماعه بكثرة فلا مانع من كونه ينقاس استناداً لذلك فهو قليل بالنسبة لغيره لكنه كثير فى الأمثال.

الوزن الثاني: (فَعَلة) نحو قامه وقِيَم وتارة وتيَر.

والتغيير بالنقص والتبديل: أما النقص فقد نقص الهاء التي كانت في المفرد أما التبديل ففي الفاء حيث كسرت حيث الجمع وقد كانت مفتوحة في المفرد ليتبدل قامة بزنة فَعَلة إلى قِيَم **وعن هذا البناء قال سيبويه:** «وأما ما كان على (فَعَلة) فإنه كسر على.... وقد كسرت على فِعَل كما كسرت ضَيْعة، قالوا: قامة وقيم، وتارة وتير وقال:

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨٨ وانظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٠.
(٢) منهج السالك جـ٤/١٣١.

يقوم تارات ويمشي تيرا[1]

وإنما احتملت الفِعَل في بنات الياء والواو لأن الغالب الذي هو حد الكلام في فَعَلة في غير المعتل الفِعَال»[2].

فقد ذكر سيبويه أنه قد سمع فِعَل في فَعَلة ولكنه قليل في الاستعمال أخذ ذلك من قوله وقد كسرت على (فِعَل) كما كسرت ضَيْعة.

وأراه هنا ليس بنادر بل أراه سُنة فى لغة الشاعر يصح الآقتداء بها محاكاة للمسموع فى كلام العرب.

الوزن الثالث: (فِعْلي) بكسر أوله وسكون ثانيه اسماً نحو ذِكْرَى قالوا ذِكَر ويكون التغيير بالنقص والتبديل. أما النقص فقد نقص الألف المقصورة التي كانت في المفرد فِعْلي. أما التبديل ففي العين فقط حيث فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة. أما الفاء فقد بقيت على حالها بالكسر كما كانت فى المفرد. ليتبدل فِعْلي المفرد إلى فِعَل الجمع ويتغير ذِكْرى المفرد إلى ذِكَر الجمع.

وهو سماعي عند جمهور النحاة. أما الفراء فجعله ينقاس ويطرد كما نقله ابن مالك[3]، والأشموني.

فقد قال: «قاس الفراء فِعَلاً في فِعْلي اسما نحو ذِكْرى وذِكَر... ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه»[4].

واراه هنا فى هذا البناء نادراً حيث لم يسمع إلا في قولهم ذكرى وذكر مما لا يبيح عندى صحة القياس عليه بل يكتفى بحفظه سماعا عن العرب.

الوزن الرابع: فِعْلة مؤنث فِعْل نحو سِدْرة واحدة سِدْر ويكون التغيير في التكسير بالنقص والتبديل أما النقص فقد نقص الهاء التي في المفرد فِعْلة. أما التبديل ففي العين حيث فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة أما الفاء فبقيت على حالها بالكسر فى الجمع كما كانت في المفرد ليتبدل فِعْلة إلى فِعَل ويتغير سِدْرة إلي سِدَر.

فقد قال سيبويه: «فأما ما كانت على ثلاثة أحرف وكان فِعْلاً.... وقد قالوا: سِدْرة وسِدَر فكسروها على فِعَل جعلوها كَكِسَر»[5].

---

(١) **لم يسم قائله من بحر** / الرجز **وينظر فى** : شرح المفصل جـ٥/٢٢، لسان العرب مادة (تير) جـ١/٤٥، **والتارة** / الحين والمرة . ألفها واو جمعها تارات وتير لسان العرب جـ١/٤٥٥، **الشاهد فيه**/ جمع تارة وهي يمعنى الحين والمرة على تير والقياس تيار كرحبة ورحاب إلا أن المعتل من فِعَال قد تحذف ألفه كما قيل ضياع وضِيَع طلبا للخفة لتقله بالإعلال.

(٢) الكتاب جـ٢/١٨٨ وانظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٩.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٣٩.

(٤) منهج السالك جـ٤/١٣١.

(٥) الكتاب جـ٢/١٨٤.

فقد صرح سيبويه فى هذا النص بأن فِعْلة مؤنث فِعْل سمع فيها حال تكسيرها فِعَل فقالوا سِدَر وهو قليل كما أشار إليه بلفظ قد حيث قال (وقد قالوا...).

وأراه هنا يعد نادراً مما لا يجيز القياس عليه حيث لم يرد إلى فى هذا المثال فقط من قولهم فى (سِدْره) (سِدَر)

الوزن الخامس: فِعْلة بكسر أوله وسكون ثانيه الصفة نحو قولهم رجل صِمَّة ورجال صِمَم وامرأة ذربة ونساء ذِرَب والصمة الشجاع والذربة الحديدة اللسان. وقد كان التغيير فى التكسير فى هذا البناء على غرار التغيرات فى البناء السابق قال ابن مالك «ويحفظ فِعَل في..... وفي فِعْلة كـ (صِمَّةٍ وصِمَم وذِرْبة وذِرَب) [1].

وجعله الأشموني من الشذوذ فقال: «وشذ رجل صِمَّه ورجال صِمَم وامرأة ذِرْبه ونساء ذِرَب» [2].

والنتيجة من كل ذلك:- ثبوت سماع فِعَل في هذه الأوزان وإن كان قليلاً أو خارجاً عن القياس.

ونظراً إلى أن سماعه هنا يعد نادراً فيلزم الاكتفاء بحفظه عن العرب ولا يجوز القياس عليه.

❁❁❁

٨- مبحث التكسير على (فِعَال) بكسر الفاء وفتح العين جمعاً للكثرة فى حال السماع

وقد انفكت صيغة المفرد إلى النقص والتبديل وذلك فى الوزن (فَعَالة) بفتح أوله وثانيه نحو: عَبَاءَة وعِبَاء اما فك الصيغة إلى النقص حيث نقص الهاء التى فى المفرد فعالة أثناء الجمع وأما التبديل فى الشكل ففى الفاء حيث كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. أما العين فقد بقيت على حالها مفتوحة فى الجمع كما كانت فى المفرد. ليتبدل فَعَالة المفرد إلى فعال ويتغير عَبَاءَة إلى عَبِاء.

وقد ذكره الأشموني وقال: "ومما يحفظ فيه أى فِعَال وفَعَالة كعِبَاءَة وعِبَاء"[3].

وهو الصواب لندرته حيث لم يسمع إلا فى هذا المثال مما يلزم حفظه سماعاً عن العرب ولا يصح القياس عليه.

❁❁❁

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٠.
(٢) منهج السالك جـ٤/١٣١.
(٣) المرجع السابق جـ٤/١٣٥.

الفصل السادس
التغيرات بالزيادة والنقص والتبديل فى الشكل

١ـ مبحث التكسير على (فِعْلَه) جمعا للقلة فى حال السماع ويكون التغيير هنا بالزيادة والنقص وتبديل الشكل وذلك على حسب وزن المفرد وذلك فى عدة أوزان.

الوزن الأول: فَعَال بفتح أوله نحو: غزال قالوا: غِزْلة

والتغيير فى التكسير بالزيادة فى الهاء فى آخرالجمع ونقص مد المفرد فَعَال (الألف) أما تبديل الشكل ففى الفاء والعين وأما الفاء فكسرت بعد أن كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فكسنت فى الجمع بعد أن كانت فى المفرد مفتوحة أيضا.

الوزن الثانى فُعَال بضم أوله نحو: غُلام قالوا غلمة

والتغير فى التكسير بالزيادة فى الهاء فى آخر الجمع ونقص مد المفرد فُعال (الألف) وتبدل الشكل فى الفاء والعين أما الفاء فتبدلت بالكسر بعد أن كانت مضمومة وأما العين فسكنت بعد أن كانت مفتوحة.

الوزن الثالث فَعِيل بفتح أوله وكسر ثانية أما التغيير فى التكسير فقد نقص مد فعيل فى الجمع وزيد الهاء فى الجمع وكسرت الفاء فى الجمع وقد كانت مفتوحة وسكنت العين وقد كانت مكسورة نحو: صبىّ –خصىّ – جليل فتقول فى الجمع: صِبْية وخِصْية وجِلَّة وكذلك عَلِىّ وصفا فيجمع على عِلْية بكسر أوله وسكون ثانية يقولون: فلان من عِلْية الناس أى من رؤسائهم وكرائهم.

وبهذا يتضح لنا أنه قد قرر المتأخرون من النحاة أن فِعْلة من أبنية القلة لم يطرد فى شيء من الأبنية بل هو محفوظ فى عدة أوزان منها فِعال، فَعال وفعيل.

فقد قال ابن هشام والشيخ خالد : " من أبنية القلة فعلة ولم يطرد فى شيء من الأبنية هو محفوظ فى سته أوزان وفعال بفتح أوله نحو غزال أو فعال بضم أوله نحو غلام وفعيل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو صبى وخصى وجلى فتقول فى جمعها فعله... وغزلة وغلمة وصبية وخصية وحصية وجلة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : *وفعلة جمعا بنقل يدرى* "(١).

وأرى : فى وصف العلماء المتأخرين بأن التكسير على فِعْله من جموع القلة يعد غير مطرد وغير قياسى فيه نظر فبالبحث فى وجهة نظرهم فى ذلك نراهم يقولون لعدم اطراده فى مفرد بعينه.

وأقول: فكيف ذلك وقد اشتهر فى هذه الأوزان التى نبهوا عليها أنه يحفظ فيها ومنها فَعَال مثال غزال وفُعال مثل غلام وفعيل مثل صبية أليست هذه المفردات تعد صيغ بعينها تجعله ينقاس فيها محاكاة للغة المسموعة وانتماءً للذوق العربى الذى يطرق أكثر من مفرد فى صيغة للجمع موحدة يعبر بها عن تمكنه من لغته.

---

(١) التصريح جـ٢/٣٠٤ وانظر : حاشية يسن عليه ومنهج السالك جـ١٢٨/٤.

والذى يؤيد هذا التوجيه عندى؛ منهج سيبويه فى البحث للصيغ فتراه غالبا يروى المسموع منها وما يكسر عليها دون الوصف بشذوذ أو قياس.

❁❁❁

٢ـ مبحث التكسير على (أفْعُل) جمعاً للقلة من (فِعْلة) فى حال السماع

ويكون التغيير فى التكسير بالزيادة والنقص وتبديل الشكل أما الزيادة فقد زيد الهمزة فى أول الجمع وأما النقص فقد نقص الهاء التى كانت فى المفرد وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فسكنت فى الجمع وقد كانت مكسورة وأما العين فضمت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

وقد كان مقتضى القياس فى (فِعْلة) التكسير فى القلة على أفعال ولكن سمع أفعل كنعمة وشدة قال سيبويه " وقد كسرت فِعْلة على (أفعل) وذلك قليل عزيز، ليس بالأصل قالوا نعمة وأنعم وشدة وأشد " (١).

فقد صرح سيبويه هنا بقلة تكسير فعْلة على أفعل. وإن كان قد سمع فى كلام العرب من قولهم انعم وأشد .

وقد شرح ابن جنى مذهب سيبويه من خلال قوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ﴾ (٢).

قال : " وهو عند سيبويه تكسير شِدَّة على حذف زائدته. وذلك أنه لما حذف التاء بقي الاسم على شِدَّ ثم كسره على أشُدٌّ، فصار كذئب وأذؤب، وقِطْع وأَقْطُع ونظير شِدَّة وأُشُدٌّ قولهم : نعمة وأنْعُم "(٣).

وخالف أبو عبيدة مذهب سيبويه

فيرى أن (أَشُدٌّ) جمع (شَدّ) حيث نقل رأيه ابن جنى قائلا : " وقال أبو عبيدة : هو جمع أشد على حذف الزيادة قال : وربما استكرهوا على ذلك فى الشعر، وأنشد بيت عنترة :

عَهْدى به شَدّ النهار كأنما خُضب اللَّبان ورأسُه بالعظلم(٤)

ألا تراه لما حذف همزة أشد بقى معه شَدّ، كما ترى، فكسره على أشُدّ فصار كضَبّ وأَضُبّ، وصَك وأَصُكّ " (٥).

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨٣.
(٢) من سورة الأحقاف آية رقم ١٥.
(٣) الخصائص جـ٣/١١٨.
(٤) **شدَّ النهار** : ارتفاعه (لسان العرب جـ٢/٢٢١٦) **العظْلمُ** : عصارة بعض الشجر وقيل العظلم هو الوسمة (المرجع السابق جـ٣/٣٠٠٤) ، **اللبان** : الصدر المرجع السابق جـ٤/٣٩٩١، **وينظر فى** شرح ديوان عنترة بن شداد صـ١٩٢ تقديم وتعليق : سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب بيروت – لبنان ، سر صناعة الأعراب جـ٢/٦٠٩ ، تحقيق حسن هنداوى ، ولسان العرب جـ٢/٢٢١٦.
(٥) الخصائص جـ٣/١١٨.

الراجح عندى :جواز أن يكون صيغة الجمع لها أكثر من مفرد فيصح أن يكون المفرد لها أشد اعتداداً بمذهب سيبويه وابن جنى ويجوزان يكون المفرد شَدّ اعتداداً بمذهب أبى عبيدة فكليهما له نظير من المفرد فشِدَة بعد الحذف صار شد كذئب وأشد بعد الحذف صار كضب.

❁❁❁

٣ـ مبحث التكسير على (أَفْعُل)من (فَعَلة) بفتح الفاء والعين جمعاً للقلة فى حال السماع

ويكون التغيير فى التكسير بالزيادة والنقص وتبديل الشكل أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله أما النقص فقد نقص الهاء التى كانت فى المفرد وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فضمت وقد كانت فى المفرد مفتوحة أيضا

فقد قال سيبويه: " وقالوا: أَمَة (١) وآم(٢) وإماءٌ، فهي بمنزلة أكمة وآكم (٣) وإكام وإنما جعلناها فعلة لأنا قد رأيناهم كسروا فَعَلة على أفعل " (٤).

أما المعتل (الأجوف) فقد ذكره الرضى حيث قال: " اعلم أن (فعَلة) كرقبة قياسه: فِعال كرقاب ونياق وإماء وجاء على أفعل كأكم فى الصحيح وأيْنُق(٥). فى الأجوف وآم فى الناقص " (٦).

فكما نلاحظ من النصوص أن العلماء قرروا تكسير فَعَلة على أفعل حيث سمع فى كلام العرب ولم يصفوه بقلة أو شذوذ إلا أن الرضى وصف غيره بالقياس وسكت عن وصفه مما يستنبط منه أنه غير مطرد وغير قياسى

❁❁❁

---

(١) **أمة بفتح الهمزة والميم أصله**: أمو حذفت لامها وعوض عنها الهاء فقيل (أمه) وعند الجمع ترد اللام (شرح المفصل جـ٥/٣٨)

(٢) **آم جمع قلة أمة وأصله**: أأْمُوُ بضم الميم والواو منونة قلبت الهمزة الثانية ألفا عندما التقت مع الأخرى فى صدر الكلمة وكانت ساكنة ثم قلبت الضمة على الميم كسره وقلبت الواو ياء ثم أعلت إعلال قاض فقيل آمٍ بوزن أفع كما كان مفرده على وزن (فعة). (المرجع السابق نفس الصفحة)

(٣) **وأصله أأكم** على أفعل كأفلس التقى فى صدر الكلمة همزتان الثانية ساكنة فقلبت حرف مد من جنس الفتحة فقيل: آكم وأكمة. (انظر: شرح الشافية جـ٢/١٠٦ وتحقيق محمد محى الدين وآخرون عليه)

والأكمة : المكان المرتفع أو التل (المعجم الوجيز ص ٢٢).

(٤) الكتاب جـ٢/١٩١.

(٥) **وأينق** : جمع ناقة وأصله أونق الياء فى أنيق عوض من الواو فى أونق فيمن جعلها أيفلا، ومن جعلها أعفلا فقدم العين مغيرة إلى الياء جعلها بدلا من الواو فالبدل أعم تصرفا من العوضى إذ كل عوض بدل وليس كل بدل عوض (لسان العرب جـ٤/٤٥٨١).

(٦) شرح الشافية جـ٢/١٠٦.

٤ـ مبحث التكسير على (أَفْعُل) جمعاً للقلة من غير الثلاثى عند فقده لبعض الشروط التى ينقاس فيها فى حال السماع

مقتضى القياس عند تكسير غير الثلاثى على (أفعل) أن يتوافر فيه شروط الجمع فإذا فقد بعض الشروط كأن يكون غير رباعى نحو: دار ونار أو غير مؤنث نحو: حمار وعمود ورغيف أو مؤنث بعلامة نحو سحابه ورسالة أو ليس به مد قبل الآخر نحو زينب امتنع تكسيره على (أفعل) ومع ذلك سمع فى كلام العرب قولهم: غراب: أغرب – شهاب: أشهب عتاد: أعتد.

فقد قال سيبويه: " وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثا فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على (أَفْعُل) فمقتضى كلام سيبويه أنه فى حال فقده لبعض الشروط يأتى على (أفعله) أما إذا أتى على أفعل فيعد قليلاً فمن ذلك جنين وأجن ومكان وأمكن.

أما التغيير فى التكسير فيكون بالزيادة والنقص وتبديل الشكل فمن المعلوم أن هذه الكلمات التى سمعت على أفعل خروجا عن القياس بعضها فى المفرد إما على فَعَال بفتح الفاء والعين فتغير فى الجمع بزيادة فى أول الجمع وهى الهمزة ونقص مد المفرد وتبديل الشكل فى الفاء والعين أما الفاء فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة أما العين فضمت فى الجمع وكانت فى المفرد مفتوحة أيضا .

وكذلك الأمر فى فِعَال – فُعَال وفعيل، ما عد تبديل الشكل **ففى فِعَال** سكنت الفاء فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة وضمت العين فى الجمع وكانت مفتوحة **أما فُعَال** فسكنت الفاء فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة وضمت العين فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة **أما فعيل** فسكنت الفاء فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد وضمت العين فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة [١].

وهناك من العلماء من حكم بشذوذ أفعل فى هذا المبحث ومن هؤلاء ابن يعيش حيث ذكر فى قولهم (أمكن) جمع (مكان) مذكراً قال: " وقد قالوا مكان وأمكن فجمعوه جمع المؤنث والمكان مذكراً جاء ذلك شاذاً ومجازه: أنه على فعال والمكان أرض والأرض مؤنثه فجمع جمع ما هو مؤنث. والمشهور أمكنة على القياس " [٢] وكذلك ابن مالك [٣] وابنه [٤] وكذلك وصفه ابن هشام والشيخ خالد حيث قالا: " (وشذ) أفعل(فى نحو) مكان (وشهاب وغراب) وحنين (من المذكر)"[٥].

---

(١) الكتاب جـ٢/١٩٤ وانظر المتقضب جـ٢/٢٠٢ – ٢٠٣.
(٢) شرح المفصل جـ٥/٤٣.
(٣) انظر: شرح الكافية جـ٤/١٨١٧.
(٤) انظر ابن الناظم ٧٦٩.
(٥) التصريح جـ٢/٣٠٢.

وكان ممن وصفه بالندرة الأشموني حيث قال: " وندر من المذكر طَحال وأطحُل، وغُراب وأغرب، وعتاد وأعتد وجنين وأجنن وأنبوب وأنبب ونحوها " [١] قال الصبان " أنبوب خماسى والكلام فى الرباعى " [٢].

والذى أرجحه : أنه إذا كان القياس فى مثل هذه الأمثلة أن تكسر على أفعال وقد خرجت عنه وكسرت على أفعل وقد فقد شروط التكسير على أفعل قلنا فى ذلك القول **بأمرين:**

الأمر الأول: رفض دعوى الشذوذ التى قال بها كثير من العلماء بدليل أنه قد حفظ عن طريق السماع وقبول دعوى الندور وهذا يدل على أن العرب كانت تشرك صيغ الجمع فى أكثر من صورة للمفرد وقد كان القياس فيما كان مطرداً من خلال كثرة النظائر وكان الآخر مسموعا لكونه غير مطرد وقد قلت فيه النظائر.

الأمر الثانى: أفصح بعض العلماء إلى إجازة مثل ذلك بالحمل على المعنى أخذ ذلك من خلال قول ابن يعيش فى قولهم (أمكن) قال " ومجازه: أنه على فعال والمكان أرض والأرض مؤنثه فجمع جمع ما هو مؤنث" [٣] ويعنى بهذا أنه ضمن المذكر معنى المؤنث فجاز أن يكسر بذلك على أفعل. يؤيد هذه الدعوى أن اشتراك الأوزان فى المفرد الذى يكسر فى القلة بين أفعل وأفعله فلا يوجد فرق بينهما إلا من خلال التذكير والتأنيث مما يقوى العلاقة بينهما مما يجيز أن يحمل أحدهما على الأخر أخذا بدعوى الحمل على المعنى وهو مشهور فى كلام العرب وقد صرح بقوه هذه العلاقة المبرد فى قوله: " واعلم أن فَعَالا وفعِالا، وفُعالا، وفعيل، وفعُولا ترجع فى الجمع فى ادنى العدد إلى شيء واحد، لأنها مستوية فى أنها من الثلاثة، وأن ثالثها حرف لين " [٤].

والحقيقة :أنه قد سبقنى فى هذا الاستنتاج د/ يسرى زعير [٥] مما أراه الحق والصواب.

❁❁❁

٥- مبحث التكسير على (أَفْعلَة) مما لم يكن من الأبنية التى ينقاس فيها (أفعلة) جمعاً للقلة فى حال الشذوذ

والتغيير فى التكسير فيها كان بالزيادة والنقص وتبديل الشكل وذلك على حسب وزن المفرد من خلال عدة أنواع :

النوع الأول: سمع قولهم فى: شَحِيح ونَجِيّ وظَنِين وعييّ بوزن فعيل

جمعاً للقلة: أشحة [٦] انجية أظنة – أعيه مع أنها صفات ولم تكن اسماء.[١]

---

(١) منهج السالك جـ٤/١٢٣.
(٢) حاشية الصبان جـ٤/١٢٣.
(٣) شرح المفصل جـ٥/٤٣.
(٤) المقتضب جـ٢/٢١٠.
(٥) انظر: فن التصريف جـ٢/٢١٧.
(٦) التصريح جـ٢/٣٠٣ – ٣٠٤.

والتغيير فى التكسير فى هذه الكلمات يكون بالزيادة فى الجمع بالهمزة فى أوله والهاء فى آخره. أما النقص فقد نقص مد المفرد وأما تبديل الشكل ففى الفاء حيث سكنت فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد وأما العين فقد بقيت مكسورة على حالها كما كانت فى المفرد ليصير فعيل إلى أفعله جمعاً للقلة شذوذاً.

النوع الثانى: عقاب قالو فيه أعقبة [٢] مع أنه مؤنث بوزن فِعال

والتعبير والتغيير فيه بالزيادة فى الجمع بالهمزة فى أوله والهاء فى آخره والنقص المد الذى كان فى المفرد وأما تبديل الشكل فقد تغير شكل الفاء والعين أما الفاء فسكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مسكورة وأما العين فكسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة ليصير فِعَال متغيراً إلى افعلة شذوذاً لأنه مؤنث

النوع الثالث: قولهم فى رمضان – خوان – نضيضة

فقال فى الجمع: أرمضة ، أخونة ، أنضضة [٣] مع أنها زائدة على أربعة أحرف والتغيير فى نحو ذلك بالزيادة والنقص وتبديل الشكل فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والهاء فى آخره وأما النقص فقد نقص من المفرد رمضان الألف والنون ومن خوان المد بالألف ومن نضيضة المد بالياء.

وأما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والهاء فى آخره فى رمضان وخوان وأما نضيضة فقد زيد الهمزة فى أوله فقط أما الهاء فهى فى المفرد ثابتة أيضا حال الجمع وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما (رمضان) فكسنت الفاء فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فكسرت فى الجمع وقد كانت مفتوحة أيضا فى المفرد ليصير فعلان متغيراً إلى أفعلة شذوذاً.

وأما خوان فقد تبدلت الفاء فى الجمع بالتسكين وقد كانت فى المفرد مكسورة وأما العين فقد تبدلت فى الجمع بالكسر وقد كانت فى المفرد وقد كانت مفتوحة ليتغير فِعَال إلى أفْعِلة.

النوع الرابع: قالوا فى عيِّل [٤] أعولة [٥] مع خلوه من المدة قبل آخره فالياء هنا ليست بمد وليست قبل الآخر.

والتغير يكون بالزيادة والنقص وتبديل الشكل أما الزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله والهاء فى آخره وأما النقص فقد نقص من المفرد الياء وأما تبديل الشكل ففى

---

(١) قياس جمعه شحاح وأشحاء وهو جمع كثرة (قاله الصبان جـ١٢٦/٤).

(٢) قياس جمعه أعقب وعقاب قاله الصبان جـ١٢٦/٤.

(٣) جمع نضيضة وهو : المطر القليل لسان العرب جـ٤٤٥٥/٤، وانظر: التصريح جـ٣٠٤/٢.

(٤) وعيل: وأصله عيول نحو سيود فى سيد ووزنه فيعل فـ ياؤه ليست قبل الآخر كما أنها ليست مدة.

(٥) التصريح جـ٣٠٣/٢ وانظر منهم السالك جـ١٢٦/٤.

الفاء حيث سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة أما العين فبقيت على حالها فى الجمع مكسورة كما كانت فى المفرد.

النوع الخامس: قالوا فى جائز وناحية: أجوزه وأنحية [١] مع أن المدة فيها ليست قبل الآخر.

أما التغيير فى جائز فقد زيد الهمزة فى أوله والهاء فى آخره وأما ناحية فقد زيد فى أول الجمع الهمزة فقط أما الهاء فهى ثابتة كما كانت فى المفرد وأما النقص فقد نقص المد بالألف فى جائز وناحية وأما التبديل ففى الفاء فى كل منهما حيث تبدلت من فتح فى المفرد إلى سكون فى الجمع ليتغير فاعل وفاعلة إلى أفعلة وأما العين فبقيت على حالها مكسورة كما كانت فى المفرد. قال ابن مالك:

فـــى اســـم مُـــذَكَّرٍ رُبَـــاعِيٍّ بِمَـــد ثَالِـــثُ أَفْعِلَـــةٌ عَـــنْهُمُ اطَّـــرَدْ

وأعلق على ذلك فأقول : إن مثل هذه الكلمات التى وردت على بناء أفعلة فى الجمع جعلها العلماء سماعية تحفظ ولا يقاس عليها وعلى ذلك طرح د/ يسرى زعير السؤال: " هل نجعلها سماعية ومقتضى هذا أن تكون فصيحة الاستعمال شاذة القياس كما هو معروف من منهج العلماء فى مثلها ؟ أو أننا نصرف النظر عن هذا الشرط – أى شرط الاسمية حتى يدخل الصفة فى نحو – ذليل أذلة وشحيح أشحة فى القياس أو نجعله شرطاً للأكثر بدليل أن (دليلاً) يجمع على أدلة " [٢].

والذى دعا د/ يسرى أن يطرح هذه التساؤلات وجود بعض الصفات التى وردت على بناء أفعلة جمع قلة فى القرآن فمنه قوله تعالى﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾[٣] وقوله: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[٤] وقوله: ﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً ﴾[٥] وقوله:﴿ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾[٦]

والمختار عندى : أن الشروط التى طرحت فى بناء أفعله جمعاً للقلة فى حال القياس كانت على الأكثر فالسماع فى غيرها وإن كان قليلاً يثبت وجوده فى اللغة مما يحفظ ويقاس عليه لوروده فى القرآن. محاكاة لكلام العرب فى أفصح كلام.

❁❁❁

٦- مبحث التكسير على (أَفعُل) جمعا للقلة شذوذاً والقياس (أَفْعِلَة) والتغيير فى التكسير بالزيادة و النقص وتبديل شكل من ذلك قولهم :

فى نهار: أنهر والصواب (أنهرة)

---

(١) المرجع السابقة نفس الصفحة.
(٢) فن التصريف جـ٢/٢٣٨.
(٣) آل عمران ١٢٣.
(٤) المائدة ٥٤.
(٥) النمل ٣٧.
(٦) الأحزاب ١٩.

أما التغيير بالزيادة فقد زيد فى الجمع الهمزة فى أوله وأما النقص فقد نقص المد الذى كان فى المفرد وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فتبدلت بالتسكين وقد كانت مفتوحة فى المفرد وأما العين فقد تبدلت فى الجمع بالضم وقد كانت مفتوحة أيضا فى المفرد.

ليصير فَعَال متغيراً إلى أفعل شذوذاً لأن قياسه أفعلة قال الشيخ خالد: "ووقع فى الصحاح أنك إذا جمعت النهار قلت فى كثيرة نهر وفى قليلة أنهر والصواب أنهرة كما فى المحكم لأن النهار مذكراً " [١].

وقد أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله:

فـــى اســـم مـــذكر ربـــاعى بمـــد ثالـــث أفعلـــة عـــنهم اطـــرد

❁❁❁

٧.مبحث التكسير على (فُعَلة) بضم أوله وفتح ثانيه جمعاً للكثرة في حال السماء وذلك في وزنين :

الوزن الأول: (فَعِيل) بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة مد بالياء قبل آخره.

ويكون التغيير في التكسير في حال السماع بالنقص والزيادة والتبديل نحو قولهم كَمِيٌّ[٢] كمّاة والأصل كُمَيَة بزنه فُعَلَة ثم تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً فصارت كُمَاة أما النقص فقد نقص مد بالياء الذي كان في المفرد فعيل في حال الجمع. أما الزيادة فقد زيد الهاء في آخر الجمع وأما التبديل في الشكل ففي الفاء والعين أما الفاء فقد تبدلت بالضم وقد كانت في المفرد مفتوحة وأما العين فقد تبدلت بالفتح وقد كانت في المفرد مكسورة

ويَعُدُّ من الشواذ عند جمهور النحاة. فقد قال ابن مالك «وشذ فَعَلة – أيضاً– فى جمع غَوِىّ وعريان ورذى»[٣] **قال ابن مالك:«وشذ فُعَلة – أيضاً – في جمع غَوِيٍّ وعريان ورذِيّ»** حيث جاء صفة على غير زنة فاعل وصفه الأشموني بالندرة حيث قال: «كما ندر غويٌّ وغُوَاة وعريان وعُرَاة وعدو وعُدَاة ورذيٌّ ورُذَاة»[٤].

وعلق الصبان على حكمة بالندرة قائلا " (قوله كما ندر عَوِىٌّ الخ) انظر لِمَ لم يقل وغَوِيٌّ الخ – أي لم يقل بالشذوذ »[٥] "أي بان الفرق بين كمي وغوى وما بعدها وقد وضح هذا الفرق حيث قال معلقا على قوله وعدوٌّ وعُدَاة: «وعندي فيه نظر لجواز أن يكون العداة بضم العين جمع عاد لا جمع عدو حتى يكون مما ندر بل قال بذلك غير واحد في نحو قول الشاعر:

---

(١) التصريح جـ٢/٣٠٣.
(٢) الكمي : الشجاع متقداً سلاحه (لسان العرب جـ٤/٣٩٣٤).
(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٣.
(٤) منهج السالك جـ٤/١٣٢ وانظر : التصريح جـ٢/٣٠٦.
(٥) منهج السالك جـ٤/١٣٢.

لا يبعــدن قــومي الــدين همــو سـ ـــم العُـــدَاة وآفـــة الجـــزر[1]

كما مر وكذا يقال في قوله غوى وغواة وعريان وعراة"[2].

وهكذا يرى الصبان فرقاً بين (كميٌّ) والمجموعة الأخرى من نحو : عدوّ وغويّ ورذيّ وعريان فربما ورد الجمع ليس لها بل لعادٍ وغاوٍ وراذٍ وعارٍ

وهو ما أراه الصواب يؤيد ذلك سماعه في بيت الشعر (سم العداة) واستشهاده على كلامه بأنه قول كثيرين غيره.

الـوزن الثـاني: (فاعل): إذا كان اسماً أو وصفاً صحيح اللام جمعاً للكثرة في حال السماع ويكون التغيير بالنقص والزيادة والتبديل فالاسم نحو بازٍ ووادٍ وصحيح اللام نحو: هادر فقالوا في الجمع بزاة ووُدَاة وهُدَرَة والأصل بُزَية وُوَدَية بزنة فُعَلة تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً أما النقص فقد نقص ألف فاعل التي كانت في المفرد وزيد الهاء في آخر الجمع وتبدل شكل الفاء والعين أما الفاء فقد ضمت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. أما العين ففتحت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة.

أما ابن مالك فجعله قليلا وليس بشاذ فقال: «ويقل فُعَلَة فيما لا يعقل كـ بازٍ وبزاة وفي صحيح اللام كـ هَادِر وهُدَرَة»[3].

وهو من الشذوذ عند الشيخ خالد حيث قال :« وشذ في....

وفي فاعل اسماً نحو بازٍ وبزاة ووادٍ ووُدَاة وفاعل صحيح اللام هادر وهدرة وهو الرجل الذي لا يعتد به»[4].

والنتيجة:– أنه سواء أكان هذا الجمع قليلاً أم شاذاً عن القاعدة فهذا لا ينكر سماعه في كلام العرب .

وأراه عربى فصيح فى وزن فعيل نحو كميٍّ كماة رغوى غواه وعدو عداة ورذى رذاه سواء أكان المفرد بوزن فعيل أم أنه بوزن فاعل مما يجير القياس نظراً لكثرة المسموع من الأمثلة وإن كان غير مطرد فى نظر النحاة . وكذلك الحال فى الوزن الثانى فاعل مما لا يعقل فى الاسم أو الصفة نحو باز ووادٍ وهادرً فكله عربى فصيح.

---

(١) من بحر: الكامل قائله : الخرنق بنت بدر من قصيدة فى رثاء زوجها عمر بن مرثد وابنها علقمة بن عمرو وأخويه حسان وشرحبيل ، الشاهد : فى كلمة العُدَاه حيث جمع على فُعَلة والمفرد لها عادٍ وليس عدو. وينظر فى : الديوان صـ١٢ تحقيق حسين نصار ، الكتاب جـ١/١٤٠، ٢٤٦،٢٤٩ ، ٢٨٨ ، وأمالى القالى جـ٢/١٥٨ ، والأمالى الشجرية جـ١/٢٤٤، الكافية الشافية جـ٢/١٠٦٣، حاشية الصبان جـ٤/١٣٢.

(٢) حاشية الصبان جـ٤/١٣٢.

(٣) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٣.

(٤) التصريح جـ٢/٣٠٦ وانظر منهج السالك جـ٤/١٣٢ وحاشية الصبان عليه.

❁❁❁

٨ـمبحث التكسير على (فَعَلَة) بثلاث في حال السماع جمعاً للكثرة في حال السماع، ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص والتبديل وذلك في عدة أوزان.

الوزن الأول: (فاعل) الغير عاقل نحو نَاعِق ونَعَقَة. أما الزيادة فقد زيد الهاء في آخر الجمع ولم تكن موجودة في المفرد. وأما النقص فقد نقص ألف فاعل الذي كان في المفرد وأما التبديل ففي شكل العين حيث فتحت في الجمع وقد كانت مكسورة في المفرد أما الفاء فبقيت مفتوحة في الجمع كما كانت على حالها في المفرد ليتبدل فاعل إلي فَعَلَة ونَاعِق إلي نعقه.

ويراه ابن مالك قليلاً حيث قال: «ويقل – أي فَعَلَة – فيما لا يعقل كـ ناعق ونعقه – وهي الغربان »[١]. وجعله الأشموني من الشذوذ. **وأراه مما يحفظ لندرته هنا**

الوزن الثاني: فَيْعِل فهو وزن غير فاعل نحو سيد حيث سمع سادة على وزن فَعَلَة ويكون التغيير في التكسير بزيادة حيث زيد الهاء في آخر الجمع ولم تكن في المفرد. وأما النقص فقد تقص ياء فَيعل التي كانت في المفرد.

وأما التبديل ففي العين حيث فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة وأما الفاء فبقيت مفتوحة في الجمع كما كانت في المفرد. لتبيدل فَيْعِل إلي فَعَلَة وسَيد إلى سادة .

وجعله ابن مالك من القليل حيث قال: «ويقل – أي فَعَلَة – فيما.... وفي غير فاعل كـ سيد وسادة»[٢].

وجعله الشيخ خالد من الشذوذ حيث قال: وشذ في غير فاعل نحو سِّيد وسادة فوزنها فَعَلَة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو»[٣] **وكذلك الأشموني جعله من الشذوذ[٤].**

والصواب أنه قليل مشهور يحفظ ولا يقاس عليه لقلته وندرته فى هذا البناء .

الوزن الثالث: فَعيل نحو خبيث حيث سمع خَبَثَة، أما التغيير فقد زيد الهاء في آخر الجمع ولم تكن بالمفرد. وأما النقص فقد تقص مد فعيل الذي كان في المفرد. وأما التبديل ففي العين حيث فتحت في الجمع وكانت فى المفرد مكسورة ليتبدل فَعِيل إلى فَعَلَة وخَبِيْث إلى خَبَثَة **وجعله ابن مالك قليلاً في الاستعمال.** حيث قال: «ويقل فيما... وفي غير فاعل كـ..... وخبيث خبثة»[٥]. **وجعله الشيخ خالد والأشموني من الشذوذ[٦].**

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٢.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٢.
(٣) التصريح ج،٢/٣٠٧.
(٤) انظر منهج السالك جـ٤/١٣٢.
(٥) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٢.
(٦) انظر: التصريح جـ٢/٣٠٧ ومنهج السالك جـ٤/١٣٢.

وأراه هنا أيضاً من النادر المشهور الذى يجب أن يحفظ ولا يصح القياس عليه وليس معنى أنه يحفظ أن يكون شاذاً كما هو منهج متأخرى النحاة وإنما يعنى عندى عدم إنكاره بل يجب الاعتراف به عربى فصيح لذلك نراه مستخدماً ومستعملاً فى كلامنا اليومى فكثير يقال : نعقه وسادة وخثبة مما ينتمى مفرده إلى تلك الأوزان التى كسرت فى الكثرة على فَعَلة ووردت على غير المطرد فى هذا الجمع.

الوزن الرابع: (أَفْعَل) نحو أجوق[1] فقد سمع جَوَقَة. فيكون التغيير في التكسير بزيادة الهاء في آخر الجمع ونقص همزة أفعل التي كانت في المفرد وأما التبديل ففي شكل الفاء حيث فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة ليتبدل أفعل المفرد إلى فَعَلَة وأجوق المفرد إلي جَوَقَة وقد ذكره ابن مالك في القليل[2].

والنتيجة:- أن سماع (فَعَلَة) في هذه الأوزان، وثبوته في كلام العرب وإن كان خارجاً عن القياس عند العلماء لكونه فقد بعض شروط اطراده وقياسه لا يقلل من شأنه فشأن اللغة السماع.

❁❁❁

٩-مبحث التكسير على (فَعْلي) بفتح أوله وسكون ثانيه من (فَيْعِل) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه جمعا للكثرة في حال السماع.

ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص والتبديل ويكون في الصفة نحو قولهم : كيِّس[3] (كَيْسَى). أما الزيادة فقد زيد الألف المقصورة في آخر الجمع ولم تكن موجودة بالمفرد. وأما النقص فقد تقص ياء فيعل. وأما التبديل ففي شكل العين حيث سكنت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة. أما الفاء فبقيت مفتوحة في الجمع كما كانت في المفرد.

وقد ذكر هذا البناء المتأخرون من العلماء منهم الرضي[4] وابن مالك[5] قال الرضي:-

«وأما قولهم : (كَيْسَى) فمحمول على الحمق بالضدية وليس هذا الحمل مطردا فلا يقال: بَخْلَي ولا سَقْمَي» [6]. ونقله ابن منظور عن ثعلب[7] .

---

(١) قال ابن مالك : الأجوق: المائل الشدق لسان العرب جـ١/٧٣٠. شرح الكافية جـ٤/١٨٤٢.
(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٢.
(٣) **الصواب** أنه بوزن فَيَعل لسان العرب د.٤/٣٩٦٦ مادة كيس.
(٤) شرح الشافية جـ٢/١٤٥.
(٥) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٤.
(٦) شرح الشافية جـ٢/١٤٥ وانظر التصريح جـ٢/٣٠٧ ومنهج السالك جـ٤/١٣٣.
(٧) لسان العرب مادة (كيس) جـ٤/٣٩٦٦.

فبناء(فيعل) خالٍ من معنى فعيل بمعنى مفعول فلم يدل على آفه أو توجع أو هلاك أو نقص فيما يطرد في فعيل بمعنى مفعول لذلك هو بناء قليل وشاذ عند تكسيره على (فَعْلى)

وقد أجمع المتأخرون على أنه يحفظ ولا يقاس وذلك إن معنى الكيِّس[1] : العاقل ومن ثم لم تكن صيغة فَعْلى قياسية نظراً لسماعه تجد الرضي يحاول تخريج مجيئه على فَعْلي بأنه قد حمل على أحمق عندما قالوا حَمْقَي وذلك بالضدية بينهما ثم قال ولم يكن هذا الحمل مطرداً دلالة على أن هذا الحمل خارج عن القياس وشاذ.

وهو عندى ليس شاذاً لوجود العلاقة التى من أجلها يكسر على (فَعْلى) مما يأتى على فعيل بمعنى مفعول فى معنى النقص والعيوب والعلل والآفات وهو أن الكيس ضد الحمق والحمق نقص فجاز بالحمل على الضد أن تكسر كيّس على كيسي. لذا فأراه عربى فصيح يعد وجه مما يأتى على فَعْلى على القياس وليس خارجاً عنه.

❁❁❁

١٠ـمبحث التكسير على فُعَّل بضم الفاء وتشديد العين مع الفتح جمعاً لكثرة. وذلك في عدة أوزان.

ويكون التغيير في التكسير بالزيادة والنقص وتبديل الشكل وهذه الأوزان هي:-

الوزن الأول فَعِيلة: فقد سمع قالوا: خريدة وخُرَّد. أما الزيادة فقد زيد في الجمع تضعيف العين ولم يكن موجودة في المفرد. وأما النقص فقد نقص ياء فعيلة والهاء في فعيلة حيث لم يثبتا في الجمع وأما تبديل الشكل ففي والفاء العين. أما الفاء فقد ضمت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة وأما العين فسكنت في الجمع لأنها أو المتماثلين وقد كانت في المفرد مكسورة ليتغير فعيلة إلي فُعَّل وخريدة إلي خُرَّد.

الوزن الثانى فُعَلاَء: فقد سمع قولهم نُفَسَاء ونُفَّس. أما الزيادة هنا فقد زيد التضعيف في العين في حال الجمع ولم يكن في المفرد. وأما النقص فقد نقص فى الجمع الألف الممدودة التي كانت فى المفرد.

وأما تبديل الشكل ففي العين فقط حيث تبدلت فى الجمع بالسكون لأنها أول المتضاعفين وقد كانت في المفرد مفتوحة. أما الفاء فبقيت في الجمع مضمومة كما كان حالها في المفرد. ليتغير فُعَلاَء إلي فُعَّل ونُفَسَاء إلي نُفَّس.

الوزن الثالث أَفْعَل: فقد سمع قولهم: رجل أعْزل ورجال عُزَّل أما الزيادة هنا فقد زيد التضعيف في العين في حال الجمع ولم يكن موجود في المفرد. وأما النقص فقد تقص همزة أفعل التي كانت في المفرد فلم تثبت في الجمع وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فضمت في الجمع وقد كانت في المفرد ساكنة. وأما العين فقد فسكنت في

(١) المرجع السابق جـ٣٩٦٧/٤.

الجمع لأنها أول المتماثلين وقد كانت في المفرد مفتوحة. ليتغيير أفْعَل إلي فُعَّل ويتبدل أعْزَل إلي عُزَّل.

الوزان الرابع فُعُوْل: فقد سمع قولهم: جَرَادَة سُرُوٌّ أي بيوض وجراد سُرَّأ أما الزيادة هنا فقد زيد التضعيف في العين في حال الجمع ولم يكن موجود في المفرد. وأما النقص فقد نقص واو فعول في حال الجمع وقد كان موجود في المفرد. وأما تبديل الشكل العين ففى الفاء والعين أما العين فسكنت في الجمع لأنها أول المتماثلين وقد كانت في المفرد مضمومة. أما الفاء فقيت بالضم في الجمع كما كانت حالها في المفرد. ليتغير فُعُوْل إلي فُعَّل ويتغير سُروٌّ إلي سرَّأ

وقد ذكر هذه الأوزان ابن مالك وابن هشام ولم يذكرها سيبويه وجعلها ابن مالك كلها نوادر لا يقاس عليها فقال " وقالوا خريدة وخُرَّ ونفساء ونُفَّس ورجل ورجال عُزَّل وجرادة سُرُوٌّ أى بيوض وجراد سُرَّأ" [(١)]. وكذلك فعل ابن هشام[(٢)].

والصواب:– أن ثبوته في السماع مما يجعله يحفظ ولا يقاس عليه نظراً لندرته وقلته في الاستعمال. حيث لا يكاد يسمع فعّل الجمع فى المفرد بوزن فعيلة الإخُرَّد وبوزن فعلاء إلا نُفَّس وبوزن أفعل إلا عُزَّل وبوزن فُعُول إلا سُرَّا.

❁❁❁

١١-مبحث التكسير على فُعَّال بضم الفاء وتشديد العين وزيادة ألف بعدها جمعا للكثرة في حال السماع.

وقد كان التغيير في التكسير بالزيادة والنقص وتبديل الشكل ويكون ذلك في وزنين. الوزن الأول: (فاعله) وصفا للمؤنث أما الزيادة فقد زيد تضعيف العين في الجمع دون المفرد وأما النقَص فقد تقص ألف فاعله وكذلك هاء فاعله في حال الجمع. وأما تبديل الشكل ففي الفاء والعين أما الفاء فضمت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. وأما العين فسكنت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة.

فقد اطرد فُعَّال في فاعل وصفاً للمذكر وخرج بذلك وصف المؤنث ومع ذلك سمع قول الشاعر:

أبصارهن إلي الشَّبَّان مائلة وقد أراهن عنى غير صُدَّاد[(٣)]

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٧.

(٢) التوضيح في التصريح جـ٢/٣٠٧.

(٣) من بحر: البسيط قاله القطافي. ينظر في الديوان صـ٧ ومجالس العلماء للزجاجي صـ٢٧٥ والعيني جـ٤/١٣٣ وشرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٦ والتصريح جـ٢/٣٠٨ ومنهج السالك جـ٤/١٣٣.

الشاهد فإنه جمع صادة ، وهو نادر لأن فعالا بضم الفاء وتشديد العين يجئ جمع فاعل كصوام جمع صائم : من صد عنه إذا أعرض.

فجمع (صَادَّه) على: صُدَّاد قاله ابن مالك[١] والشيخ خالد[٢] والأشموني[٣] وكذلك العيني[٤].

قال الشيخ خالد: «قال الموضح في الحواشي لا أعلم أحد ذكر مجيئه في فاعله للمؤنث إلا في هذا البيت.... (والظاهر أن الضمير) المؤنث (الابصار لا للنساء) لأنه يقال بصر صاد كما يقال بصر حادٍ (فهو جمع صادٍ لا) جمع (صادة) لأن قياس فعال أن يكون جمع فاعل لا فاعله»[٥]. وهو نادر بإجماع العلماء المتأخرين

الوزن الثاني: (فاعل) الصفة المعتل اللام نحو: غازٍ غُزَّاء وسارٍ سراء. والأصل غُزَّاو وسُرَّاي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة.

والتغيير في التكسير وفك صيغة المفرد، على حد الوزن السابق بدون الهاء. وهو نادر عند ابن مالك وابن هشام والشيخ خالد والأشموني. قال ابن مالك:-

«وندر:..... وكذا غُزَّاء في جمع غازٍ وسُرَّاء في جمع سارٍ كقول الشاعر:-

تَقَرِّى بُيُوتُهم سُرَّاءَ لَيْلِهم ولا يُبِيتُون دُونَ اللَّيْل أَضْيَافا[٦]

وحكى سيبويه: جَانياً وجُنَّاء وهو نظير سُرَّاء في جمع سارٍ[٧].

والنتيجة:- أنه قد تحقق ثبوت سماع فاعل المعتل اللام وفاعل المؤنث من الصفات قد كسرت على فُعَّال. وهو مما يحفظ لندرته وقلته بإجماع العلماء [٨].

❁❁❁

١٢- مبحث التكسير على (فِعَال) بكسر أوله وفتح ثانية وزيادة مد بعد الثانى جمعا للكثرة في حال السماء

وقد انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة والنقص والتبديل وذلك فى عدة أوزان. حكم عليها المتأخرون بالشيوع والكثرة ولكنها ليست قياسية أو مطردة.

الوزن الأول: (**فَعْلان**) بفتح الفاء صفة نحو غضبان وندمان قالوا: غِضَاب ونِدَام، وفيه انفكت صيغة فَعْلان المفرد إلى الزيادة والنقص والتبديل.

---

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٦.
(٢) التصريح جـ٢/٣٠٨.
(٣) منهج السالك جـ٤/١٣٣.
(٤) شواهد العيني حاشية الصبان جـ٤/١٣٣.
(٥) التصريح جـ٢/٣٠٨.
(٦) **من البسيط لم يسم قائله ينظر في:** شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٦ .
الشاهد / فى سُرَّاء جمعا لسار الفاعل الصفة المعتل اللام والسراء جمع سار والسارى: السائر فى الليل (لسان العرب جـ/٢٠٠٣-٢٠٠٤)
(٧) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٤٦-١٨٤٧.
(٨) المرجع السابق نفس الصفحة انظر: التصريح جـ٢/٣٠٨ .

أما الزيادة فقد زيد فى الجمع مد فِعَال وهى الألف بعد العين وأما النقص فقد نقص من المفرد الألف والنون الزائدتان فى حال الجمع أما تبديل الشكل ففى الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

الوزن الثانى: فَعْلى بفتح الفاء مؤنث فَعْلان السابق نحو: غضبى وغضاب وعطشى وعطاش وقد انفكت صيغة فعلى المفرد فى حال التكسير إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد مد الألف فى (فعال). وأما النقص فقد نقص ألف التأنيث المقصورة. وأما التبديل ففى الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة لتبدل فعلى إلى فعال. وغضبى إلى غضاب وعطشى إلى عطاش.

الوزن الثالث: فَعْلانه بفتح الفاء أيضاً مؤنث فَعْلان السابق أيضاً نحو: ندمانة قالوا فى الجمع ندام وانفكت صيغة فعلانة إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد فى الجمع مد فِعَال. وأما النقص فقد نقص من المفرد الألف والنون والهاء فى حال الجمع. وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة. ليتبدل فعلانة المفرد إلى فِعَال الجمع ويصير ندمانة المفرد إلى ندام الجمع.

وعن هذه الأوزان الثلاثة يقول سيبويه: "وأما (فعلان) إذا كان صفة وكانت له فَعْلى فإنه يكسر على فِعَال بحذف الزيادة التى فى آخره، كما حذفت ألف إناث وألف رُبَاب، وذلك نحو: عجلان وعجال وعطشان وعطاش، وغرثان وغراث، وكذلك مؤنثة وافقه كما وافق فعيل فعيلة فى فعال وقد يكسر على فعالى وفعال فيه أكثر وقد قالوا فى الذى مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا فى هذا، فجعلوه مثله، وذلك قولهم: ندمانه وندمان، وندام وندامى"(١).

فقد صرح سيبويه فى هذا النص بتكسير فعلان ومؤنثيه فعلى وفعلانة على فِعَال. ولم يتطرق إلى النسبةبقياس أو اطراد وإنما اكتفى بقول فِعَال فيه أكثر.

وأما الماخرون من النحاة فقد اطلقوا على التكسير بفعال من هذه الأوزان بأنه شائع وكثير وليس بمطرد.

---

(١) الكتاب جـ٣/٢١٢.

وفي ذلك يقول ابن مالك: "وشاع دون اطراد فى (فَعْلان) – وصفا – وفى أنثييه وهما فعلى وفعلانة.... نحو غضاب وندام وخماص[1] فى جمع غضبان وغضبى وندمان وندمانة وخمصان وخمصانة"[2].

وقال فى الألفية:

وشاع فى وصف على فَعْلانا أو أنثييه أو على فُعْلانا [3].

الوزن الرابع: (**فُعْلان**) بضم الفاء نحو: خمصان وخماص، وقد انفكت صيغة المفرد فُعْلان إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد مد فعال وأما النقص فقد نقص الألف والنون الزائدتان فى فعلان فى حال الجمع. وأما تبديل الشكل ففى الفاء والعين أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة لتبدل فعلان المفرد إلى فِعَال وتصير خُمصان المفرد إلى خِماص الجمع.

الوزن الخامس: (**فُعْلانة**) بضم الفاء مؤنث فُعْلان السابق وقد انفكت صيغة المفرد فُعْلانة إلى فِعَال بنفس الطريقة فى فُعْلان إضافة إلى نقص الهاء أيضاً من فُعْلانة فى حال الجمع ليصير فُعْلانة المفرد إلى فِعَال نحو: خمصانة فيقال فى الجمع خِمَاص. أيضاً .

وقد قال سيبويه فى هذين الوزنين: وقالوا: "خُمصانة وخُمصان وخِماص. ومن العرب من يقول: خَمْصان فيجريه على هذا"[4].

وأعلق فأقول : يشير سيبويه إلى تكسير فُعْلان ومؤنثه فُعْلانة الوصف على فِعَال. ولم يصفه باطراد أو قياس ولكن جعله النحاة مما يشاع ويكثر وليس بمطرد ولا بمقيس[5].

والذى أرجحه: شيوع وكثرة التكسير على فعال من هذه الأوزان الخمسة يبيح عندى القول بصحة القياس فيه : فاللغة العربية ما هى إلا محاكاة كلام العرب بما يكثر بل عند الكوفية لا يشترط الكثرة فيقيسون على البيت الواحد فمن ذلك ما حكوه من قول الشاعر:

***ولكننى من حبها لعميدُ *** [6]

---

(١) الخَمصان : والخُمصان : الجائع الضامر البطن والأنثى خُمصانة وخُمصانة وجمعها خِماص . لسان العرب جـ٢/١٢٦٦.

(٢) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٠.

(٣) انظر التصريح جـ٢/٣٠٩.

(٤) الكتاب جـ٢/٢١٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٠، منهج السالك جـ٤/١٣٥.

(٦) لم يسم قائله من بحر / الطويل . شرح الكافية الشافية جـ١/٤٩٢.

وإن كان عند النحاة ليس بمطرد لخروجه على الأوزان التى ينقاس لديهم فيها. فقد أقرَّها الذوق العربى وتداولها بكثرة .

❁❁❁

١٣- مبحث التكسير على (فِعَال) بكسر أوله وفتح ثانيه جمعا للكثرة فى حال السماع شذوذاً وقد انفكت صيغة المفرد فى التكسير إلي الزيادة والنقص والتبديل.

وذلك فى عدة أوزان :

الوزن الأول: (فُعْلة) بضم أوله وسكون ثانيه نحو نُطْفَة ونِطَاف، وبُرْمَة[١] وبِرَام ونُقْرَة نِقَار وجُفْرَة[٢] وجِفَار وُبْرَقة[٣] وبِرَاق، أما الزيادة هنا فقد زيد فى الجمع مد فِعَال بالألف. وأما النقص فقد نقص فى الجمع هاء فُعْلة التى كانت فى المفرد وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة. لتتغير فُعْلة إلى فِعَال وبرمة إلى برام .

وفى هذا الوزن يقول سيبويه : " واما ماكان **(فُعْلة)**... فإذا جاوزت بناء أدنى العدد كسرته على فعل.... وربما كسروه على فِعَال، وذلك قولك: نقرة وبِقَار وبُرْمة وبرام وجُفْرة وجفار وبُرْقة وبراق"[٤].

يشير سيبويه فى هذا النص إلى تكسير فُعْلة على فِعَال ولكن على الوجه القليل النادر. وفهم هذا من خلال التعبير بلفظ (وربما) وهذه عادة سيبويه فى التعبير عن القليل،وقد وصف المتأخرون هذا التكسير بالشذوذ بقولهم ويحفظ فِعَال فى فُعْلة نحو: برمة.

وقد قال ابن مالك: "ومن المحفوظ الذى لا يقاس عليه: **(بُرْمَة)** وبِرَام"[٥].

الوزن الثانى: (فاعل) نحو: صاحب صحاب، ويكون صيغة المفرد قد انفكت فى حال التكسير بالزيادة حيث زيد فى الجمع مد فعال والنقص حيث نقص من الجمع مد فاعل والتبديل فى الشكل فى الفاء والعين، أما الفا فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة. ليتبدل فاعل المفرد إلى فعال الجمع ويتغير صاحب المفرد إلى صحاب الجمع.

وقد قال سيبويه فى هذا الوزن: "وأما ما كان أصله صفة فأجرى مجرى الأسماء فقد يبنونه على فُعْلان كما يبنونها، وذلك راكب ورُكبان وصاحب وصحبان،

---

(١) البُرْمة : القِدْرُ من الحجارة (المعجم الوجير ص٤٧).
(٢) الجُفْرَة : من كل شيء وسطه ومعظمه . المرجع السابق ص١٠٨.
(٣) البرقة : المقدار من البرق . والبرق الذى يلمع فى الغيم لسان العرب جـ٢٦١/١.
(٤) الكتاب جـ١٨٢/٢.
(٥) شرح الكافية الشافية جـ١٨٥١/٤.

وفارس.... وقد كسروه على فِعَال، قالوا صِحَاب حيث أجروه مجرى فعيل نحو جريب وجُرْبان.... فأدخلوا الفِعَال ههنا كما أدخلوه ثَمَّة حين قالوا: إفال وفصال، وذلك نحو صحاب"(١).

يذكر سيبويه في نصه أن فاعل في الصفات يكسر على فِعَال ولكن على وجه القلة في الاستعمال والندرة،أخذ ذلك من قوله "وقد" لما تفيده من دلالة على القلة أحياناً، وتبع سيبويه في هذا المنهج ابن السراج"(٢) حيث قال : "ويكسرون الفاعل أيضاً على ... وقد جاء على فِعَال نحو : صحاب " ومن ثم نسبه النحاة المتأخرون إلى الشذوذ. قال ابن مالك: "ويحفظ فعال أيضاً في جمع فاعل وفاعلة وصفين نحو: قائم وقيام، وراع ورعاء وآم وإمام كقوله تعالى: ﴿**وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا**﴾(٣) وكذا يقال في جمع (قائمة) وراعية وآمة"(٤).

الوزن الثالث: (فيعل) (٥) بفتح أوله (وصف) نحو: طَيَّب طِياب وجَيَّد جياد وخَيَّر خيار، وقد انفكت صيغة المفرد في الجمع إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد مد فعال في حال الجمع ولم يكن موجود في المفرد وأما النقص فقد نقص (ياء) فيعل في الجمع وقد كان موجود في المفرد وأما التبديل ففي شكل الفاء والعين أما الفاء فقد كسرت في الجمع وقد كانت في المفرد مفتوحة. وأما العين فقد فتحت في الجمع وقد كانت في المفرد مكسورة ليتبدل فيعل المفرد إلى فِعَال الجمع وطيَّب إلى طياب ونحوه. **وعن هذا الوزن يقول سيبويه:** "وقالوا: طيب وطياب وجيد وجياد، كما قالوا: جياع وتجار"(٦) ولم يعقب عليه سيبويه بشذوذ ولكن الشيخ خالد يعده من الشذوذ قال: "ويحفظ فعال في..... وفي وصف على فعيل نحو: خير بفتح الخاء وتشديد الياء المثناه تحت المكسورة وخيار"(٧).

الوزن الرابع (فُعَلاء) بضم الفاء وفتح العين نحو: نفساء ونِفَاس وعُشراء وعِشَار، وقد انفكت صيغة المفرد هنا إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد في الجمع مد فِعَال. وأما النقص فقد نقص في الجمع الألف الممدودة التي كانت في المفرد. وأما التبديل ففي شكل الفاء فقط فقد كسرت في الجمع

---

(١) الكتاب جـ٢/ ١٩٨.
(٢) انظر الأصول في النحو جـ٣/٧.
(٣) سورة الفرقان من الآية ٧٤.
(٤) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥١.
(٥) هذا البناء لا يكون إلا في المعتل فيجئ جمعه على أفعال وأفعلاء وذلك نحو ميت وأموات. وقالوا هين أهوناء (الأصول في النحو جـ٣/٢٠).
(٦) الكتاب جـ٢/٢١١.
(٧) التصريح جـ٢/٣٠٩.

وقد كانت فى المفرد مضمومة وأما الفاء فبقيت على حالها بالفتح فى الجمع كما كانت فى المفرد.

الوزن الخامس : فُعَلة نحو ربعة

وعن هذين الوزنين يقول سيبويه: "وأما فُعَلاء فهى بمنزلة فُعَلة من الصفات، كما كانت فُعْلى بمنزلة فعلة من الأسماء. وذلك قوله: نُفَسَاء ونفساوات وعُشَرَاء وعشراوات، ونفاس وعِشَار كما قالوا: رُبَعة ورُبَعات، ورِبَاع، شبهوها بها لأن البناء واحد، ولأن آخره علامة التأنيث كما أن آخر هذا علامة التأنيث"(١).

فقد صرح سيبويه هنا بتكسير (فُعَلاء) على فِعَال مثلما كسر (فُعَلة) على (فِعَال) لاشتراكهم فى شكل الوزن فكل منهما يبدأ بضم الفاء وفتح العين، وكذلك لاشتراكهم فى التأنيث، فلما قالوا رُبَعَة رباع يقال فى نفساء وعشراء نفاس وعشار .

وفى هذا النص ذكر سيبويه أن (فعلة) يعد وزناً آخراً مما يكسر على فعال نحو رُبَعَة(٢) وقد ذكره المتأخرون من النحاة بدون الهاء، قال الشيخ خالد : "وفى فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه كُربَع ورِبَاع"(٣)

أما عن التغيير فى الوزن: (فعلة) عند التكسير فقد انفكت فيه الصيغة أيضاً إلى الزيادة والنقص والتبديل أما الزيادة فقد زيد مد فعال فى الجمع ولم يكن فى المفرد. وأما النقص فقد نقص هاء (فعلة) فى الجمع وقد كان فى المفرد وأما تبديل الشكل ففى الفاء حيث كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة، وأما العين فبقيت على حالها فى الجمع بالفتح كما كانت فى المفرد لتنفك صيغة فعلة ويأتى الجمع بدلا منها فعال وتتبدل رُبَعَة إلى رِبَاع.

الوزن السادس: (فَعْلاء) بفتح الفاء وسكون العين. نحو: عجفاء وعجاف وبطحاء وبطاح، وقد انفكت صيغة المفرد فى التكسير إلى الزيادة والنقص والتبديل. أما الزيادة فقد زيد مد فعال فى الجمع ولم يكن فى المفرد. وأما النقص فقد نقص ألف التأنيث الممدودة. وأما التبديل ففى الفاء والعين. أما الفاء فكسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة ليتبدل فعلاء إلى فعال ويتغير عجفاء وبطحاء إلى عجاف وبطاح.

وعن هذا الوزن يقول سيبويه: "وقالوا: بَطْحاء وبِطَاح، كما قالوا: صَحْفَة، وصحاف وعَطْشَى وعطاش، وقالوا: بَرْقاء وبراق"(٤).

---

(١) الكتاب جـ٢/٢١٢-٢١٣.
(٢) انظر: فن التصريف جـ٢/٢٨٧.
(٣) التصريح جـ٢/٣١٠، وانظر: منهج السالك جـ٤/١٣٥، وقد ضبطه الأشمونى بتسكين العين.
(٤) الكتاب جـ٢/٢١٣.

الوزن السابع: (**فِعْلان**) بكسر الفاء وتسكين العين وزيادة الألف والنون نحو سِرْحان وضِبْعان، ويكون فك صيغة المفرد فى حال التكسير إلى الزيادة والنقص والتبديل. أما الزيادة فقد زيد مد فِعَال فى الجمع ولم يكن فى المفرد وأما النقص فقد نقص الألف والنون فى حال الجمع وقد كانت موجودة فى المفرد. وأما التبديل ففى شكل العين حيث فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة. أما الفاء فبقيت فى الجمع مكسورة كما كانت فى المفرد. وفى هذا الوزن قال سيبويه: "وما يشبه من الأسماء بهذا كما تشبه الصفة بالاسم: سرحان وضبعان، وقالوا: سراح وضباع لأن آخره كآخره ولأنه بزنته، فشبه به، وهم مما يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله فى جميع الأشياء"(١).

وجعله الأشموني مما يحفظ على فعال قال: "ومما يحفظ فيه:.... أو فِعْلان كَسِرْحان وسراح"(٢).

الوزن الثامن: (**فَعْلى**) بفتح الفاء، نحو حَرْمى، وحِرَام، وقد انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة والنقص والتبديل أما الزيادة فقد زيد مد فِعَال وأما النقص فقد نقص الألف المقصورة فى الجمع وقد كانت موجودة فى المفرد.

وأما التبديل ففى الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة. ليتبدل فَعْلى إلى فعال، وحَرْمى إلى حِرَام.

فقد قال سيبويه فى هذا الوزن: "ويقال شاة حَرْمى وشياه حِرَام وحَرامى؛ لأن فعلى صفة بمنزلة التى لها فَعْلان كأن ذا لو قيل فى المذكر قيل حَرْمان"(٣).

فذكر سيبويه هنا تكسير فَعْلى على فعال دون أن يصفه بشذوذ.

الوزن التاسع: (**فعلة**) بفتح الفاء والعين نحو: ثمرة وثمار جذبة وجذاب وأكمة وإكام.

وقد انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة والنقص والتبديل.أما الزيادة فقد زيد فى الجمع مد فعال وأما النقص فقد نقص الهاء من الجمع التى كانت فى المفرد. وأما التبديل ففى الفاء حيث كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة.

أما العين فبقيت على حالها فى الجمع بالفتح كما كانت فى المفرد.

فقد قال سيبويه: "وقد كسروا الواحد منه على فعال كما فعلوا ذلك فى فَعْل، قالوا: أكمة وإكام وأكم وجَذَبة وجذاب وجَدَب وأَجَمَة وإجام وأَجَم، وثمرة وثمار وثَمَر"(٤).

---

(١) المرجع السابق جـ٢/٢١٢.
(٢) منهج السالك جـ٤/١٣٥.
(٣) الكتاب جـ٢/٢١٢.
(٤) المرجع السابق جـ٢/١٨٣.

فقد صرح سيبويه هنا بتكسير فَعَلة على فِعَال قالوا: إكام وجذاب وإجام فى أكمة وجذبة وأجمة.

الوزن العاشر: فِعْلة بكسر الفاء وسكون العين نحو: لِقْحة ولقاح وقد انفكت صورة المفرد إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد مد فعال وأما النقص فقد نقص هاء فَعْلة فى حال الجمع وقد كانت موجودة فى المفرد.

أما التبديل فقد تبدلت العين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع كما كانت فى المفرد. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

وعن هذا الوزن قال سيبويه: " كما جعلوا الطلحة حين قالوا الطلاح كالقصاع، فشبهوا هذا بِلِقْحَة ولقاح، كما شبهوا طَلْحة بصَحْفة وصِحَاف، وقالوا لقحة ولقاح كما قالوا فى باب فُعْلة فِعَال نحو: جُفْرة وجِفَار ومثل ذلك حِقَّة وحِقاق"(١).

يذكر سيبويه فى هذا النص تكسير (فِعْلة) على فِعَال فقالوا: لِقْحة لقاح بالكسر واللقحة بالكسر الناقة ذات لبن والفتح فيها لغة.

الوزن الحادى عشر: (فعيل) بفتح الفاء بمعنى مفعول.

نحو: جريح وربيط فى معنى مجروح ومربوط؛ حيث قالوا: جراح ورباط، وقد انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة والنقص والتبديل أما الزيادة فقد زيد فى الجمع مد فعال وأما النقص فقد نقص من الجمع مد فعيل الذى كان فى المفرد وأما التبديل فقد تبدلت الفاء إلى الكسر فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة.

وقد قال الشيخ خالد: "جريح فإنه بمعنى مفعول وقرأ الكسائى : ﴿فَجَعَلَهُمْ جُذَاذًا﴾ (٢) بكسر الجيم (٣) قال الفراء (٤) والزجاج (٥) هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى

---

(١) **الكتاب جـ٢/١٨٤.**

(٢) **من سورة الأنبياء الآية ٥٨.**

(٣) **قال فى النشر فى القراءات العشر**: "واختلفوا فى (جذاذاً) فقرأ الكسائى بكسر الجيم وقرأ الباقون بضمها" **(النشرجـ٢/٣٢٤، وانظر التبيان جـ٢/٩٢٠، الاتحاف جـ٢/٢٦٥، البحر المحيط جـ٦/٣٠١، روح المعانى جـ١٧/٦٢.**

(٤) **قال الفراء** جزيز وجزاز مثل حفيف وخفاف" **معانى القرآن للفراء جـ٢/٢٠٦.**

(٥) **قال الزجاج: ومن قال جذاذ فهو جمع جذيذ، وجذاذ نحو ثقيل وثقال وخفيف وخفاف. معانى القرآن للزجاج جـ٣/٣٩٦.**

المجذوذ وهو المكسور. قاله الواحدى فى البسيط فاقتضى هذا أن فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وإن كان بمعنى مفعول. قاله الموضح فى الحواشى"[١].

الوزن الثانى عشر: فُعْلى بالضم نحو: أنثى وإناث وقد انفكت صيغة المفرد فى التكسير إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما الزيادة فقد زيد فى الجمع مد فعال. وأما النقص فقد نقص الألف المقصورة لفعلى المفرد وأما التبديل ففى الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة. وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد ساكنة.

فقد قال سيبويه عن هذا الوزن : "وقالوا: رُبى[٢] وُرباب.... وقالوا: أُنْثى وإناث فذا بمنزلة جُفْرة وجفار.. "[٣] وقد حكاه سيبويه وابن السراج بدون الحكم عليه بشذوذ أو قلة وهكذا طريقة سيبويه يسوق المفردات وجموعها فى التكسير دون الحكم بقياس أو اطراد أو شذوذ اللهم سوى التلفظ بالكثرة ويعبر عن القلة بلفظ (ربما)، (وقد) وأحيانا يصرح بلفظ القلة.

هذا وقد ذكر المتأخرون من النحاة أوزانا أخرى حفظ تكسيرها على فعال ولكنها ليست مشهورة منها:

١- فْعُول: بفتح الفاء نحو قلوص وقلاص وخروف خراف.
٢- أفعل: فى الوصف نحو: أعجف عجاف قال الشيخ خالد: وحكى الفارسى وأبو حاتم أجرب وجراب وأبطح بطاح.
٣- فَعِلة: فتح أوله وكسر ثانيه نحو: نَمِرة ونمار.

حكى هذه الأوزان ابن مالك [٤] والشيخ خالد [٥] والأشموني [٦].

وقد انفكت صيغ المفرد فى هذه الأوزان إلى الزيادة والنقص والتبديل.

أما (فَعُول) فقد زيد فى الجمع مد فعال. ونقص من الجمع مد فعول الذى كانت فى المفرد. وتبدل شكل الفاء فى الجمع بالكسر وقد كانت فى المفرد مفتوحة وتبدل شكل العين بالفتح وقد كان فى المفرد مضمومة.

---

(١) التصريح جـ٢/٣٠٨.
(٢) الربى: الشاة إذا ولدت أو مات ولدها. لسان العربجـ٢/١٥٤٩.
(٣) الكتاب جـ٢/١٩٦، وانظره أيضاً: فى الأصول فى النحو جـ٣/١٠.
(٤) انظر شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٢.
(٥) انظر: التصريح جـ٢/٣٠٩ -٣١٠.
(٦) انظر: منهج السالك جـ٤/١٣٥.

وأما (أفعل) فزيد فى الجمع مد فعال ونقص من الجمع همزة أفعل المفرد وتبدل شكل الفاء بالكسر فى الجمع وقد كان فى المفرد ساكن وأما العين فبقيت على حالها فى الجمع بالفتح كما كانت فى المفرد.

وأما (فَعِلة) فقد زيد فى الجمع مد فعال ونقص من الجمع هاء فعلة المفرد. وتبدل شكل الفاء بالكسر وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فقد فتحت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة.

والنتيجة:

أن جمهور النحاة المتأخرين يرون شذوذ هذه المجموعة فى تكسيرها على فعال حيث قالوا بحفظ فعال فيها وعدم القياس عليه.

أما سيبويه فقد علم رأيه بإثباتها فى السماع مع التعبير عنها غالبا بلفظ (رب) أو (قد) أو غيرها من الألفاظ التى توحى بالقلة والندرة. وأحيانا التعبير بلفظ (قليل).

والصواب عندى: شهادة السماع فيها بنصوص سيبويه وكذلك جمهور العلماء يمنحنى القول بصحة القياس عليها فبعضها ورد فى القرآن الكريم مما يجعله فصيح الاستعمال. ويجيز صحة القياس عليه محاكاة لكلام العرب.

❁❁❁

١٤ـ مبحث التكسير على فُعُول بضمتين جمعا للكثرة فى حال القلة والسماع وقد أنفكت الصيغة بالنقص والزيادة والتبديل وذلك فى عدة أوزان:

الوزن الأول: (فَعْلة) بفتح الفاء وسكون العين. نحو: بدرة ومأنة وصخرة فيقال فى الجمع: بدور ومؤون ويكون الصيغة قد انفكت فيه إلى النقص والزيادة والتبديل. أما النقص فقد نقص الهاء فى حال الجمع وقد كانت فى المفرد وأما الزيادة فقد زيد واو فعول فى الجمع وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء فقد ضمت وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد ضمت فى الجمع أيضاً وقد كانت فى المفرد ساكنة.

وقد ذكر سيبويه هذا البناء فقال: "وأما ما كان على فعلة.... وقد جاء على فعول وهو قليل، وذلك قولك: بدرة وبدور، ومأنة ومؤون فأدخلوا فعولاً فى هذا الباب لأن فعالا وفعولا أختان"(١).

وقال: "وقد قال بعضهم صخرة وصخور فجعلت بمنزلة بدرة وبدور ومأنة ومؤون"(٢).

الوزن الثانى (فَعَال) بفتح الأول والثانى نحو: عناق وسماء فيقال: عنوق وسُمِيٌّ"(١).

---

(١) الكتاب جـ٢/١٨١.
(٢) المرجع السابق جـ٢/١٨٣.

وفيه انفكت الصيغة أيضا إلى النقص والزيادة والتبديل. أما النقص فقد نقص مد فعال فى حال الجمع وقد كان موجود بالمفرد، وأما الزيادة فقد زيد واو فعول فى الجمع ولم يكن بالمفرد. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين حيث أبدلتا ضمتين وقد كانتا مفتوحتين.

وقد ذكره سيبويه بقوله: "وأما ما كان من هذه الأشياء الأربعة مؤنثا فإنهم إذا كسروه على بناء أدنى العدد كسروه على أفعل وذلك قولك: عناق وأعنق. وقالوا فى الجمع: عنُوق وكسروها على فعول كما كسروها على أفعل.... ونظير عنوق قول بعض العرب فى السماء سُمِيٌّ، وقال أبو نخيلة:

*** كنهور كان من أعقاب السمى *** (٢)

وقالوا: أسمية، فجاءوا به على الأصل"(٣).

وقد أفاد سيبويه تكسير فعال المؤنث نحو عناق يكون فى الأصل على أفعل. وضح ذلك عندما ذكر أن عناق مثل سماء وقد كان الأصل فى سماء أن يكسر فيقال أسمية بوزن أفعلة إلا أن العرب لما قالت فى عناق عنوق قالوا فى سماء سُمِيٌّ، فيعد ذلك عند سيبويه خروج عن الأصل"(٤).

هذا وقد عقب الدكتور يسرى زعير بناء على حكم سيبويه بأن فعول فى هذا البناء يعد خروجا عن القياس معترضا بأحد أمرين فقال:

"ولست أدرى من الذى أخبر سيبويه أو غيره من النحاة بأن ذاك هو الأصل ويقصد تكسير فعال على افعل وهذا هو الفرع!! ويقصد تكسير فعال على فعول وإما أن يكون المخبر العرب أنفسهم وإما أن يكون علماء العربية، أما الأول فغير جائز إلا عند

---

(١) **الأصل سُمُوو**. على مثال دلوو بوزن فُعُول بواوين قلبت الواو الثانية ياء لاستثقال واوين آخر الكلمة فصارت سمُوى فاجتمعت الواو والياء فى كلمة وسبقت أحدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء وأبدلت الضمة على الميم كسرة لمناسبة الياء (انظر : شرح ابن الناظم ص٨٦٣).

(٢) **من بحر** : الرجز **وينظر فى** : المنصف جـ٢/٦٨ ، تحقيق إبراهيم مصطفى لسان العرب مادة كنهر جـ٤/٣٩٤٤، **والكنهور**: السحاب المتراكم واحده كنهورة، لسان العرب جـ٤/٣٩٤٤.
الأعقاب: جمع عقب لآخر الشىء المرجع السابق جـ٣/٣٠٢٢.
الشاهد: جمع سماء على سُمِيٌّ بوزن فعول.
اجتمعت واون فى آخره فقلبت ثانيهما ياء، ثم قلبت أولاهما ياء لا لتقائها ساكنة بالياء المنقلبة ، فقلبت كذلك ياء وكسر الحرف الصحيح لتثبت ياء بعد الكسرة.

(٣) الكتاب جـ ٢/١٩٤.

(٤) واعتبره النحاة المتأخرون من الشذوذ يحفظ ولا يقاس عليه، انظر: شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٥.

من يرى أن النحو قديم قدم اللغة إذ يترتب على ذلك أن يكون العرب هم أصحاب اللغة، وعلماءها فى الوقت نفسه. ولو صح هذا لكان التقسيم صواباً.

أما إن قلنا إن المخبر بالتقسيم غير العرب أى علماء اللغة بناء على أن النحو لم يكن قديما قدم اللغة فلن يروقنا هذا التقسيم لأنه تدخل فى اللغة من غير أربابها"[1].

واختلف مع د/ يسرى زعير فى ذلك حيث أرى:

أن منهج سيبويه فى غالب الأحيان لا ينصب نفسه حاكما فى لغة العرب فهو فى غالب الأحوال يسوق مفردات اللغة ويشير إلى بعضها بكثرة الاستعمال وبعضها بالقلة دون الحكم بقياس أو اطراد أو غير ذلك من الأحكام المطلقة التى أتى بها المتأخرون لذا أجده دقيقا هنا عندما رأى أن تكسير فعال على أفعل على الباب وعلى الأصل والدافع الذى أراه لقوله هذا هو الذوق العربى الذى يقرر مثل ذلك من خلال كثرة ما ورد من أمثلة للعرب فى ذلك،

وقلة ما ورد فى خلافه من تكسير فعال على فعول فأرى أن الحَكَمْ فى ذلك هو الذوق العربى وسيبويه نفسه تتبع الذوق العربى فما أقره أقره وما رفضه رفضه إضافة إلى أن عبارته فى قوله خروجاً عن الأصل تعبير دقيق **يفى بأمرين: الأول:** سماعه فى لغة العرب بدليل ذكره ووصفه بالخروج عن الأصل. **والثانى:** الحكم عليه من حيث القاعدة المطردة فيعد خروجا عليها.

الوزن الثالث فَعِيل فى الصفة نحو ظريف وظروف فقد تكسرت صيغة المفرد فى حال الجمع إلى النقص والزيادة والتبديل.

أما النقص فقد نقص ياء فعيل فى الجمع وقد كان فى المفرد. وأما الزيادة فقد زيد واو فعول فى الجمع ولم يكن فى المفرد، وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين أما الفاء فقد ضمت في الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة وأما العين فقد ضمت أيضا فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة.

وأنكر سيبويه نقلا عن الخليل تكسير هذا البناء على فعول فقال: "وزعم الخليل أن قولهم : ظريف وظروف لم يكسر على ظريف، كما أن المذاكير لم تكسر على ذكر. وقال أبو عمر: أقول فى ظروف هو جمع ظريف، كسر على غير بنائه وليس مثل مذاكير. والدليل على ذلك أنك إذا صغرت قلت: ظريفون ولا تقول ذلك فى مذاكير"[2].

وقد أفاد هذا النص أمران: الأمر الأول: إنكار الخليل ظروف من ظريف.

الأمر الثانى: قول أبو عمر: أن ظروف جمع ظريف وقد خرج عن بابه.

---

(١) **فن التصريف جـ٢/٢٩٥.**

(٢) **الكتاب جـ٢/٢٠٨.**

ورأى السيرافى: أن الخليل يجعل ظروفاً اسما للجمع فى ظريف، أو يجعله جمعاً لظرف وإن كان لا يستعمل. ويكون ظرف فى معنى ظريف. كما يقال عدل فى معنى عادل فيكون ظرف وظروف كقولنا: فلس وفلوس، كما أن مذاكير وإن كان جمعاً فالتقدير أنه جمع لمذكار، ومذكار فى معنى ذكر وإن لم يستعمل"[١].

والذى أراه الصواب : أن ظروف جمع لظرف فى معنى ظريف كما رآه الخليل على ما نقل السيرافى، وإنما أراه الصواب لأن فيه من فك الصيغة فلا يكسر فعيل على فعول وأنما حدث فيه عند التكسير أن انفكت الصيغة من فعيل إلى فَعْل أى من ظريف إلى ظرف .

ويؤيد ذلك أن الذوق العربى يقر تكسير ظرف على ظروف ولا يقر تكسر فعيل على فعول وللخروج من ذلك حيث سمع فى كلام العرب ظروف فيقال من فعيل عندما انفكت الصيغة إلى النقص بحذف ياء فعيل وتبديل شكل العين من كسر فى فعيل إلى سكون. ولما استقر على فعل بنى التكسير فانفكت الصيغة مرة أخرى إلى الزيادة والتبديل أما الزيادة فقد زيد واو فعول. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين أما الفاء فضمت وقد كانت فى فعل مفتوحة، وأما العين فضمت أيضاً وقد كانت فى المفرد ساكنة ليتبدل ظَرْف إلى ظروف.

ويؤيد هذه النظر أيضاً ما قاله السيرافى أن ظرف فى معنى ظريف كما أن عدل فى معنى عادل وكما أن مذاكير فى التقدير جمع لمذكار ومذكار فى معنى ذكر وإن لم يستعمل.

أما ما قاله أبو عمر من أنه ظروف تكسير لظريف وقد خرج عن الباب:

فقد اعترض بأن هذا من إضافة وتعليق أبو عمر الجرمى وقد كان متأخراً عن سيبويه حيث توفى ٢٢٥هـ على ما صرح به عبد السلام هارون [٢].

وما أضافه أبو عمر هو رأى للمتأخرين من النحاة حيث يرونه شذوذاً يجب أن يحفظ ولا يقاس عليه[٣].

❁❁❁

١٥- مبحث التكسير على (فِعْلان) بكسر الفاء وسكون العين جمعاً للكثرة في حال السماع وقد تغيرت الصيغة وانفكت إلي النقص والزيادة والتبديل وذلك فى عدة أوزان.

الـوزن الأول: فِعَـال بكسر الفاء نحو: صوار وصيران وحوار وحيران. وقد انفكت فيه الصيغة إلى النقص والزيادة والتبديل. أما النقص فقد نقص مد فعال تكن فى

---

(١) هامش الكتاب جـ٢/٢٠٩.
(٢) المرجع السابق جـ٢/٢٠٩.
(٣) انظر شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٤، ومنهج السالك جـ٤/١٣٧.

المفرد. وأما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى صفة الجمع فِعْلان وأما التبديل ففى شكل العين فقط حيث سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة،

فقد قال سيبويه : « والذين يقولون حِوارَ يقولون: حِيْران وصِوَار وصِيْران»(١).

الوزن الثانى: فَعُول نحو: خروف، وخرفان وفيه انفكت الصيغة إلى النقص والزيادة التبديل، أما النقص فقد نقص واو فعول فى الجمع وقد كان فى المفرد. وأما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى حال الجمع.

وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين، أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة.

وقد ذكره سيبويه دون أن ينسب له قلة أو شذوذ فقال: "فإن اردت بناء أكثر العدد كسرته على فعلان وذلك: خرفان وقعدان وعقود وعتود وعِدَّان"(٢).

الوزن الثالث: فعيل بفتح الفاء وكسر العين نحو: ظليم ظلمان وتغيرت فيه صورة المفرد إلى النقص والزيادة والتبديل أما النقص فقد نقص مد فعيل فى الجمع وقد كان موجود فى المفرد. وأما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى الجمع. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت مفتوحة فى المفرد. وأما العين فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة.

وهذا الوزن ذكره سيبويه وحكم عليه بالقلة فى الاستعمال العربى له فقد قال: " وقد كسره بعضهم على فِعْلان وهو قليل، وذلك قولهم: ظليم وظِلْمان وعريض وعِرْضان وقضيب وقِضْبان وسمعنا بعضهم يقول: فصيل وفِصْلان، شبهوا ذلك بفُعال"(٣).

وقال أيضاً: "وقالوا: خصى وخصيان شبهوه بظلمان"(٤).

الوزن الرابع: فى الوصف الذى على فُعَال بضم الفاء وفتح العين نحو: شُجَاع وشجعان .

ولم يذكره سيبويه، وقد انفكت فيه الصيغة أيضاً بنقص مد فعال وهى الألف وقد كانت فى المفرد وأما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى الجمع. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين. وأما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مضمومة. وأما العين فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة.

الوزن الخامس: فاعل نحو: حائط وحيطان .

---

(١) الكتاب جـ٢/١٩٣.
(٢) المرجع السابق جـ٢/١٩٥.
(٣) المرجع السابق جـ٢/١٩٣-١٩٤.
(٤) المرجع السابق جـ٢/٢٠٨.

وقد كانت صيغة المفرد قد تغيرت إلى النقص والزيادة والتبديل. أما النقص فقد نقص ألف فاعل فى حال الجمع وقد كان فى المفرد، وأما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى حال الجمع وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين.

أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد سكنت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مكسورة.ولم يذكره سيبويه [١].

الوزن السادس فُعْلة: نحو بُرْكة[٢] وبِرْكان .

وقد نقص فى الجمع الهاء وزيد الألف والنون وتبدلت الفاء من ضم إلى كسر فى الجمع. ولم يذكره سيبويه[٣].

الوزن السابع: فَعْلة بالفتح نحو: القَضْعة والقِضْعان،

ولم يذكره سيبويه وذكره ابن مالك [٤] وقد انفكت الصيغة إلى النقص والزيادة والتبديل.

أما النقص فقد نقص الهاء من فعلة. وأما الزيادة فقد زيد الألف والنون. وأما التبديل ففى شكل الفاء حيث كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة.

الوزن الثامن: فَعَال بفتح الأول والثانى: نحو غزال عزلان وفيه انفكت الصيغة إلى الزيادة والنقص والتبديل. أما الزيادة فقد زيد الألف والنون فى حال الجمع، وأما النقص فقد نقص مد فعال. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين أما الفاء فقد كسرت فى الجمع وقد كانت فى المفرد مفتوحة. وأما العين فقد سكنت وقد كانت فى المفرد مفتوحة أيضاً. ولم يذكره سيبويه وذكره الشيخ خالد[٥] والأشموني[٦].

والنتيجة: من كل هذه الأوزان هو الإلمام بما سمع من أوزان جاء تكسيرها على فِعْلان جمعاً للكثرة. فمنها ما ذكرها سيبويه ولم ينسب لها الحكم لا بقلة ولا شذوذ ومنها من حكم عليها بالقلة فى الاستعمال على نحو ما تم فى تحقيق كل وزن، ومنها ما لم يذكره سيبويه وقد ذكرها جميعها النحاة المتأخرون مما يحفظ ولا يقاس عليه من هؤلاء ابن مالك وابن هشام، والشيخ خالد والأشموني[٧] وغيرهم.

الوزن التاسع فَعَلان بفتح الفاء والعين من ذلك قولهم فى كَرَوان كِرْوان وقد انفكت فيه الصيغة فى المفرد إلى النقص والزيادة والتبديل فى الشكل .

---

(١) ذكره ابن هشام والشيخ خالد فى التصريح جـ٢/٣١١، والأشمونى جـ٤/١٣٨، من منهج السالك.
(٢) **البركة**: بالضم، اسم لبعض طير الماء. لسان العرب جـ١/٢٦٧.
(٣) ذكره ابن مالك فى شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٩، وانظر: منهج السالك جـ٤/١٣٨.
(٤) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٥٩، وانظر: منهج السالك جـ٤/١٣٨.
(٥) انظر: التصريح جـ٢/٣١١.
(٦) انظر: منهج السالك جـ٤/١٣٨.
(٧) انظر: المراجع السابق ذكرها فى نفس الصفحات.

وقد أثبت سيبويه هذا البناء مسموعاً فى كلام العرب دون الحكم عليه بقلة أو كثرة حيث قال: "وقالوا: كَرَوان وللجميع كِرْوان، فإنما يكسر عليه كرى، كما قالوا: إخوان. وقد قالوا فى مثل: "أطْرِق كَرَا"(١)، (٢).

يفيد نص سيبويه أمرين: الأمر الأول: أن بناء فَعَلان المفرد يجمع على فِعْلان ولكن لم يصفه بقلة أو كثرة كما هو منهجه فى الغالب حيث يثبت سماعه لمفردات اللغة دون التطرق إلى الحكم بقياس أو شذوذ.**الأمر الثانى:** يقر سيبويه أن بناء فَعَلان المفرد قد انفكت صيغته عند الجمع حيث رجع إلى كَرَوَ ثم إلى كَرَىَ فيكون فك الصيغة هنا مر **بمرحلتين: المرحلة الأولى:** أن فعلان المفرد تبدل عند فك الصيغة بحذف زائديه الألف والنون فصار كَرَوَ فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلب ألفاً فصارت كَرَى على وزن فَعَل على مثال شَبَثَ وَخَرَب فى التقدير ثم لما استقر على هذا البناء الذى يقره الذوق العربى لوجوه فى أمثلة العرب من نحو خرب ذهب إلى: **المرحلة الثانية:** فبنى عليه التكسير بالزيادة والتبديل. أما الزيادة فقد زيد فيه الألف والنون بعد أن حذفتا من المفرد عند فك الصيغة. وأما التبديل فقد تبدل شكل الفاء والعين فبعد أن كانتا مفتوحتين فى المفرد أصبحت الفاء مكسورة والعين ساكنة وقد تبدلت الألف فى كرى إلى واو فى الجمع ليصير فعل إلى فِعْلان وكرى إلى كِرْوان فالواو فى كروان الآن هى ألف كرى المبدلة من واو أصلاً فى المفرد.

والذى أستنبط من خلال نص سيبويه أراه واضحاً فى مذهب ابن جنى حيث يرى أن اللفظ عند فك الصيغة قد تغيَّر إلى هيئة أخرى ثم جمع: فيوضح ذلك من خلال قوله:

"ومن ذلك جميع ما كسرته العرب على حذف زائده، كقولهم فى جمع كَرَوان كرْوان. وذلك أنك لما حذفت ألفه ونونه بقى معك كَرَوَ، فقلبت واوه ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها طرفا، فصارت كرا، ثم كسرت (كرا) هذا على كِرْوان؛ كشَبَث وشِبْثان، وخَرَب وخِرْبان. وعليه قولهم فى المثل: أطرق كرا، إنما هو عندنا ترخيم كَرَوان على قولهم: يا حارُ. وأنشدنا لذى الرمة:

من آل أبى موسى ترى الناس حوله كأنهم الكروان ابصرن باريا (٣)

---

(١) مجمع الأمثال للميرانى جـ١/٤٣١.
(٢) الكتاب جـ٢/١٩٩.
(٣) يريد أبا موسى الأشعرى . وهو من قصيدة فى مدح بلال بن ابى بردة بن ابى موسى ، الشاهد (كِرْوان) بكسر أوله وسكون ثانيه جمع لكَروان بالفتح والواو فى الجمع مبدلة من الألف فى المفرد كرا. التى كانت فى الأصل واو.

فالواو الآن فى كروان إنما هى بدل من ألف كرا المبدلة من واو كروان"[1].

والنتيجة: أن سيبويه يقر بالذوق العربى عند فك الصيغ فى الكلمات وبنائها للتكسير فعند فك الصيغة ينظر البناء فإذا وجده على أمثلة العرب اقر ذلك لتوافقه مع ذوق العربى، وإذا لم يجده فى أمثله العرب فربما قربه إلى غيره فهو وإن لم يصرح بالثانية هنا فقد صرح بالأولى.

وأراه الحق الذى يجب أن يثبت لسيبويه.

❁❁❁

(١) الخصائص جـ٣/١١٨.

الفصل السابع
التغيرات بالنقص والزيادة

مبحث التكسير على فِعْلان بكسر الفاء وسكون العين جمعا لكثرة فى حال السماع

وقد انفكت صيغة المفرد إلى الزيادة والنقص وذلك فى الوزن (فِعْلة) بكسر الفاء وسكون العين فقد سمع نسوة ونسوان، أما النقص فقد نقص هاء (فعلة) التى كانت فى المفرد أثناء الجمع وأماالزيادة فقد زيد الألف والنون فى الجمع.

وقد ذكر سيبويه هذا البناء حيث قال:

وكنضوة ونسوة ونسوان كأن الهاء لم تكن فى الكلام كأنه كسر نِسْو"[1] وقد أشار النحاة المتأخرون إلى هذا البناء بأنه مما يحفظ ولا يقاس عليه[2]. ولم يذكره سيبويه بقلة أو شذوذ ولكن يغلب أنه من القلة حتى لم يطرد عليه أمثال كثيرة.

والنتيجة : أنى أرى أن فعلان من فعلة من فك الصيغ فقد صرح سيبويه فى نصه السابق بقوله كأن الهاء لم تكن فى الكلام كأنه كسر (نِسْو) فهذا تصريح من سيبويه بأن صيغة فعلة انفكت بالنقص للهاء فصارت فَعْل ثم بنى عليها التكسير وهذا ما قرر ابن جنى فى باب فك الصيغ فقد سبقه إليه سيبويه.

❁❁❁

الفصل الثامن
التغيرات فى التقدير

١ـ مبحث التكسير على (فُعْل) بضم فسكون من (فُعْل) بضم فسكون مما أتى جمعه على صورة مفرده فى حال السماع

ويكون المفرد قد انفكت صيغته وتغيرت عند التكسير فى التقدير نحو: (فُلْك) مفرداً و(فُلْك) جمعاً فقد كان المفرد والجمع بصيغة واحدة فى الشكل .

فمذهب سيبويه أن فُلْكا جمع تكسير فيقدر فى حال الجمع زوال ضمة الفاء فى الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع فيقدر إذا كان للواحد يصير فى التقدير بمنزلة قُفْل ويقدر فى الجمع فيصير فى التقدير بمنزلة بُدْن وأسُدْ.

والباعث له على ذلك: أنهم قالوا فى تثنيته (فلكان) فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا: (هذا جنب) و(هذان جنب) و(هؤلاء جنب) والفارق عنده بين ما يقدر تغييره ومالا يقدر تغيير وجدان التثنية وعدمها قال سيبويه: " وقد كُسّر حرف منه على (فُعْل) كما كُسّر عليه فَعَل، وذلك قولك للواحد:

---

(١) الكتاب جـ٢/٢١١.

(٢) وانظر: التصريح جـ٢/٣١١، ومنهج السالك جـ٤/١٣٨.

(هو الفُلْك) فتذكر، وللجميع (هى الفلك) وقال الله عز وجل: ﴿ فَأَنجَيْنَٰهُ وَمَن مَّعَهُۥ فِى ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ ﴿١١٩﴾ ﴾[1]. فلما جمع قال: ﴿ وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ ﴾[2] كقولك أسَد وأسْد ومثله: رَهْن، ورُهْن " [3].

ومع تصريح سيبويه بمجيء (فُعْل) الذى للواحد على (فُعْل) الذى للجمع فى حال التكسير للكثرة إلا أنه ليس على الباب لأن جمع التكسير (فُعْل) قياسه أن يأتى من باب (أفعل الصفة وفعلاء الصفة المؤنثة فهو مع ذلك سمع من كلام العرب خروجه عن بابه إلى فُعْل المفرد فكما قيل للمفرد (الفلك) وقيل للجمع الفُلك كما شُوهد فى الآيات السابقة واعتبره المتأخرون من النحاة أنه فى (فُعْل) جمعا للكثرة سماعياً غير قياسياً.

هذا وقد ذكر المبرد أن (فُلْك) تأتى بلفظ وصيغة واحدة ولكن يراعى فيها التغيير فى التقديرى فهى مع المفرد بتقدير يختلف معه للجمع فهى ليست مثل قولهم بُهْمى حيث كانت هذه اللفظة مشتركة بين المفرد والجمع لأن ليس لها مثنى حتى يعلم فيها عدم تقدير تغيير فعدم وجود التثنية لا يقدر معه تغير بين المفرد والجمع أما وجود التثنية فيستدل من خلاله على تقدير التغيير من صيغة إلى صيغة وإن كان اللفظ واحد لكن استشعر التغيير فى التقدير بزوال حركات المفرد والإتيان بحركات أخرى وإن كانت هى نفس الحركات.

وقد استنتج ذلك من خلال قول المبرد: " وأما قولهم: الفُلْك للواحد والفُلْك للجميع فإنه ليس من قولهم: شُكَاعى واحدة وشُكَاعى كثير وبُهْمى واحدة وبُهْمى كثير ولكنهم يجمعون ما كان على فُعْل لما يجمعون ما كان على فَعَل لكثرة اشتراكها..... فمن قال فى أَسَد: آساد، قال فى فُلْك: أفلاك، كما تقول قُفْل: أقْفَال. ومن قال فى أَسَد:أُسْد، لزمه أن يقول فى جمع فُلْك: فُلْك " [4].

وذكر ابن مالك قولين الأول فى شرح الكافية أن باب (فُـُلْك) من التغيير التقديرى كما ذكر سيبويه والمبرد لثبوت التثنية التى يستدل بها على وجود الجمعية مما يقدر التغيير عند قصد الجمعية [5].

والقول الثانى: أن باب (فُلْك) ونحوه من أمثلة اسم الجمع وليس جمع حيث قال: والأصح كونه – يعنى باب فُلْك – اسم جمع مستغنيا من تقدير التغيير.

---

(١) الشعراء: ١١٩.
(٢) البقرة: ١٦٤.
(٣) الكتاب جـ٢/١٨١ وانظر المقتضب جـ٢/ ٢٠٤ والأصول فى النحو جـ٢/ ٤٣١ وشرح المفصل جـ٥/١٩ – ٢٠.
(٤) المقتضب جـ٢/٢٠٤.
(٥) انظر : شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٠٩ – ١٨١٠.

والـراجح عنـدى القول برؤيـة جمهور النحـاة منـهم سيبويه والمبرد أن بـاب (فُلْك) يعد جمعاً وليس باسم جمع مما يقدر معه التغيير فى الحركات بين المفرد والجمع .

ويؤيد ذلك أمران: الأمر الأول: ثبوت التثنية فيه.فسماع التثنية فى هذا اللفظ بقولهم (فلكان) يدل بالتأكيد على أن هناك جمع فيجب الانتباه إلى ذلك بخلاف الألفاظ الأخرى.من نحو (جنب) فلم يثبت فيه سماع تثنيه ومن ثَمَّ لا يستطيع أحد أن يثبت الجمعية. وبناء عليه لا يكون هناك تغيير فى التقدير بل يستخدم اللفظ بنفس صورته فى حال المفرد ؛ وفى حال الجمع على السواء . **والأمر الثانى** وجود ألفاظ لفظها بصيغة واحدة بين المفرد والجمع بعضها له مثنى وبعضها الآخر ليس له مثنى دليل على الفارق بينهما والذى يفرق بينهما أن ماله مثنى له جمع ويراعى التغيير فى التقدير. أما ما ليس له مثنى فليس له جمع فلا مانع أن يكون حينئذ اسم جمع فلا يراعى معه تقدير تغيير بل يستخدم لفظه ظاهره وباطنه بصوره واحدة بين المفرد والجماعة نحو (جنب) ونحوه على حد ما ذكر.

❁❁❁

٢ـ مبحث التكسير على (فِعَال) بكسر الفاء وفتح العين مخففه و بعدها حرف مد من (فِعَال) بكسر الفاء وفتح العين مخففة وبعدها حرف مد مما جاء جمعه على صورة مفرده فى حال السماع

ويكون التغيير فى التقدير وذلك نحو: دِلاَص[١] – هِجَان [٢] شِمَال [٣] وقيل عِفْتَان [٤] حيث قدر تغيير الحركات من حال المفرد إلى حال الجمع فإذا كان المفرد والجمع على صورة واحدة وهى (فِعَال) إلا أنه فى الجمع يقدر زوال كسرة الفاء وفتحه العين وتبديل الفاء بفتحة جديدة والعين بكسرة جديد تشعر بالجمع ليصير فعال المفرد فى حاله مغايرة لفعال الجمع ولكن فى التقدير.

وفى ذلك يقول سيبويه : " وزعم الخليل أن قولهم هِجَان للجماعة بمنزلة ظراف، وكسروا عليه فعالاً فوافق فعيلاً ههنا كما يوافقه فى الأسماء.

وزعم أبو الخطاب أنهم يجعلون الشَّمال جميعا، فهذا نظيره وقالوا: شمائل كما قالوا: هجائن وقالوا: دِرْعٌ دِلاَصٌ وأدرع دِلاَصٌ، كأنه كجواد وجياد وقالوا دُلُص كقوله: هُجُن ويدلك على أن دلاصاً وهجاناً جمع لِدَلاص وهِجَان، وأنه كجَوَاد وجياد وليس كجنب، قولهم: هِجَانان ودِلاَصان فالتثنية دليل فى هذا النحو " [٥].

---

(١) **دلاص**: الدليص : البريق والدلاص : اللين البراق (لسان العرب جـ٢/١٤٠٩)
(٢) **هجان** : الهجان من الإبل البيض الكلام المرجع السابق جـ٤/٤٦٢٥.
(٣) **الشمال** : ضد اليمين المرجع السابق جـ/٢٣٢٩.
(٤) **عفتان** : العفت اللى الشديد المرجع السابق جـ٣/٣٠٠٦.
(٥) الكتاب جـ٢/٢٠٩ – ٢١٠.

فقد وضح سيبويه فى هذا النص أن هجان دلاص وشمال مما يكسر على فِعَال.أى أنه ورد فى المفرد على صورة فِعَال بكسر الفاء وفتح العين أما فى حال الجمع فتغيرت الحركات فى التقدير وأتى بحركات جديدة للجمع فكسر فعال المفرد على فعال الجمع كما كسر على فِعَال فعيل من نحو كريم وظريف فيقال دِلاَص وهِجَان وشمال كما يقال ظِرَاف.

وبنى اعتقاده هذا بناء على ثبوت التثنية فى هذه الكلمات مما يثبت الجمعية والتغيير فى حال الجمعية تقديراً فقد قالوا هجانان ودلاصان وذلك بخلاف الألفاظ التى تأتى مشتركة بين المفرد والجمع ولا يقدر فيها تغيير لعدم ثبوت تثنية مثل كلمة (جنب) حيث يقال (هذه جنب) و(هؤلاء جنب) بدون تقدير تغيير فلما قالوا هجانان ودلاصان قالوا أيضا دُلُص كقولهم هُجُن وقالوا أيضا دلاصاً وهجاناً جمعاً من دلاص وهجان المفرد.

وذهب المبرد مذهب سيبويه بالقول بالتغيير التقديرى فى هذا الجمع من تلك الكلمات فقال: " ونظير هذا – يريد (فُلْك) فى الثلاثى – مما عدده أربعة أحرف قولك دِلاَص للواحد ودِلاَص للجمع، وهِجَان للواحد وهِجَان للجمع وذاك لنه إذا قال... فإذا قال فى فعيل: فِعَال نحو: كريم وكِرَام، وظَرِيف وظِرَاف – لزمه أن يقول فى دِلاَص: دِلاَص، وفى هِجَان، هِجَان إذا أراد الجمع. ويدلك على أنه ليس كمثل شُكَاعَى واحده وشُكَاعَى جمع قولهم: دِلاصان، وهجانان.

قال الشاعر:

ألـــم تعلمـــا أن الملامـــة نفعهـــا قليـل ومـالَوْمِى أخـى مـن شِـمَاليا[1]

يريد من شمائلى فجمع فِعَال على فِعَال "[2].

أما ابن مالك فقد نقل عنه رأيان الأول القول بالتغيير التقديري فى نحو دلاص وهِجان وشِمال على نحو ما رأه سيبويه والمبرد وأضاف لهما عفتان فهى عنده فى المفرد مثل سَرْحان وفى الجمع مثل غِلْمان فى التقدير

حيث قال: " والتغيير اللفظى ظاهر وأما التقديرى ففى فُلْك ودلاص ونحوهما مقصوداً بهما الجمع،فإن فُلْكا حينئذ نظير (رُسْل) فى أن ضمته دالة على الجمعية.

---

(١) قائله / عبد يغوث
قال البغدادى : الشمال يعنى الطبع يكون واحداً وجمعاً والمراد فى البيت الجمع وقال السيرافى : وهو فالبيت جمع وتبعه ابن جنى فى سر الصناعة وإنما جعلوه جمعا لأجل (من) التبعيضية.
وينظر فى : الخزانة جـ١/٣١٣-٣١٧، وأمالى القالى جـ٣/١٣٢/١٣٣، سر صناعة الأعراب جـ٢/٦١٢ وشرح الشافية جـ٢/١٣٦.
(٢) المقتضب جـ٢/٢٠٤.

وهما فى الإفراد نظيرا (فُعْل) وكِتَاب فَقُدِّر التغيير بتبديل الضمة والكسرة والحامل على ذلك دون أن يجعلا مما اشترك فيه الواحد والجمع كـ (جنب) أن (جنبا) لا يختلف لفظه إفراد ولا تثنيه ولا جمع فعلم أن العرب قصدت فيه الاختصار والاشتراك.

وأما (فلك ودلاص فإنهما لا يخليان من علامة التثنية عند قصدها فدل ذلك على انتقاء الاشتراك وقصد تغيير منوي فى حال الجمعية. ونظير فُلْك ودِلاَص: (عفتان) وهو الرجل القوى الجافي يقال: رجل غفتان ورجلان عفتانان ورجال عفتان. فهو فى الإفراد بمنزلة سَرْحان وفى الجمع بمنزلة غلمان " [(١)].

والرأى الثانى ذكره فى التسهيل فقال: " والأصح كونه – يعنى باب فلك – اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير "[(٢)].

وقال الصبان تعليقا على ذلك: " قوله مستغنيا عن تقدير التغيير أى كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع " [(٣)].

والراجح عندى: مذهب سيبويه والمبرد وهو: القول بالجمعية فى مثل هذه الكلمات ومن ثم يقدر التغيير فى حال قصد الجمعية اعتماداً على ثبوت التثنية فى مثل هذه الكلمات فلا يوجد مثنى غالباً إلا وله جمع فإذا ثبت ذلك ثبت تقدير التغيير.

❁❁❁

(١) شرح الكافية الشافية جـ٤/١٨٠٩ – ١٨١٠.
(٢) انظر التصريح جـ٢/٣٠٠، منهج السالك جـ٤/١٢٠.
(٣) حاشية الصبان جـ٤/١٢٠.

الخاتمة

وفيها أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال البحث وهى :

النتيجة الأولى : تنوعت التغيرات وفك الصيغ بجميع أحوالها فى حال السماع من زيادة، ونقص، وتبديل شكل، وزيادة وتبديل، ونقص وتبديل، وزيادة ونقص وتبديل، وزيادة ونقص.

أما القياس فلم يرد فيه تغيرات بالزيادة وحدها، أو بالنقص وحده، أو بالتبديل وحده، وإنما ورد : زيادة وتبديل، ونقص وتبديل ،وزيادة ونقص وتبديل، وزيادة ونقص.

النتيجة الثانية : (الحَكَمْ) فى لغة العرب هو الذوق العربى وقد ظهر ذلك جَلِيًّا واضحا عند التغيرات وفك الصيغ عند التكسير فى الأبنية التى زادت على أربعة أحرف سواء أكان من الثلاثى المزيد بأكثر من حرف أم من الرباعى المزيد أم الخماسى المجرد أم الخماسى المزيد وأحيانا غير ذلك فعند فك صيغة المفرد يصبح البناء على صورة قد يقرها الذوق العربى لتواردها فى أمثال العرب وعندئذ يبنى عليها التكسير وقد ينكرها لعدم وجودها فى أمثال العرب فيلجأ حينئذ، إلى بناء جديد فى التقدير قد يكون مستعملاً فى أمثال العرب وقد يكون غير مستعمل فيبنى عليه التكسير سواء أكانت التغيرات وفك الصيغ بالنقص أم كانت بالزيادة وسواء أكان ذلك فى حال القياس أم كان فى حال السماع ومن روَّاد القول بذلك ابن جنى.

فمثال ما كان التغيير عند التكسير بالنقص والزيادة والتبديل فأصبح البناء على مثال يقرُّه الذوق العربى فى حال القياس فلم يعدل إلى غيره ولزمه أن يبنى عليه التكسير :-

مثال التكسير على فعالل صيغة منتهى الجموع جمعاً للكثرة من الخماسى المجرد والرباعى المزيد فمن الخماسى المجرد :-

جِرْدَ حْل وقِرْطَعْب فعند التغيير بحذف الخامس يصير البناء جِرْدَحْ وقِرْطَعْ وهو مثال موجود فى أمثلة العرب لأنه يصير على بناء درهم وهجرع وهو بناء يقره الذوق العربى فلم يعرض إلى بناء آخر بل لزمه أن يبنى على ذلك التكسير فتقول جرادح وكذلك التصغير تقول جريدح اتفاقا مع ابن جنى فى ذلك.

ومثال ما كان التغيير عند التكسير بالنقص والزيادة والتبديل فأصبح البناء على مثال ينكره الذوق العربى فى حال القياس ومن ثم عدل عنه إلى بناء آخر فى التقدير : وبنى عليه التكسير :-

مثال التكسير على (فعالل) صيغة منتهى الجموع جمعاً للكثرة من الخماسى المجرد والرباعى المزيد. فمن الخماسى المجرد تكسير نحو:-

١- **سَفَرْجَل وشمردل وفرزدق بحذف** الخامس فيه فيصير (سَفَرْجَ) وليس فى أمثلتهم فتنقله إلى أقرب ما يجاوره وهو (سَفْرَجَ) كجَعْفَرْ ثم تبنى عليه التكسير فتقول سفارج عند استكراهه على ذلك أى على التكسير وكذلك التصغير وفقا لابن جنى.

٢- **تكسير (عَشَوْزَن) فعند الحذف للنون لشبهها بالزائد** يصير عَشَوْزَ ويصبح على مثال **فَعَوْلَ** وهو مثال ليس فى أبنية العرب فلزم عدله إلى عَشْوَرَ على مثال فَعْوَل ليلحق بجدول وقسور ليوافق الذوق العربى ثم يبنى عليه التكسير فيقال عشاوز وكان الرائد فى توضيح ذلك ابن جنى وقد دلل على أن العرب إذا حذفت من الكلمة حرفا راعت حال ما بقى منه فإن كان مما تقله أمثلتهم أقروه على صورته وإن خالف ذلك ما لوا به إلى نحو صورهم قول الشماخ :

حـذاها مـن الصـيداء نعـلا طراقهـا حوامى الكراع المؤيدات العشاوز

وكان الدليل على أنه قد نقله من (عَشَوْزَ) إلى (عَشْوَزَ) أنه لو كان الشاعر كسره وهو على ما كان عليه من سكون واوه دون أن يكون قد حركها، لوجب عليه همزها، وأن يقال عشائز، لسكون الواو فى الواحد كسونها فى عجوز ونحوها. فأما انفتاح ما قبلها فى عَشَوْز فلا يمنعها الإعلال. وذلك أن سبب همزها فى التكسير إنما هو سكونها فى الواحد لا غير. فأما إتباعها ما قبلها وغير إتباعها إياه فليس مما يتعلق عليه حال وجوب الهمز أو تركه اتباعا لابن جنى.

النتيجة الثالثة : رأيت سيبويه يسبق ابن جنى فى الإقرار بأن الذوق العربى يعد الحكم فى لغة العرب وقد تمثل ذلك وظهر أيضا جلياً فى مذهبه فى عدة أمثلة. منها :

عند التكسير على صيغة منتهى الجموع شبه فعالل فيما جاء بناء جمعه على غير ما يكون فى مثله خروجا عن القياس وكان التغيير عند التكسير بالزيادة والتبديل ما ورد من قول العرب :

مثال : ١- (أراهط) من (رهط) و(أباطيل) من (باطل) و (أكارع) من (كراع) و(أحاديث) ومن (حديث) و(أعاريض) من (عروض) و (أقاطيع) من (قطيع) قال سيبويه « فمن ذلك قولهم : رهط وأراهط، كأنهم كسروا(أرْهُط) ومن ذلك باطل وأباطيل لان ذا ليس بناء باطل ونحوه إذا كسرته فكأنه كسرت عليه إبْطِيل وإبْطَال ومثل ذلك : كراع وأكارع ؛ لان ذا ليس من أبنية فعال إذا كسر بزيادة أو بغير زيادة فكأنه كسر عليه أكرع....».

بناء على ذلك رأيت فى نص سيبويه ما يصرح فيه بفك الصيغ فى التقدير فى المفرد عند التكسير حيث رأى أن (رهط) المفرد زيد فيه الهمزة لينتقل إلى أرهط وتبدل الشكل

من رهط إلى أرهط فى التقدير ثم بنى التكسير وإنما قدره أرهط ليتوافق بناء الجمع مع بناء المفرد ليوافق الذوق العربى فى ذلك.

ومثله أكارع من كراع حيث انفكت صيغة المفرد بزيادة الهمزة لينتقل إلى أكرع ويتبدل الشكل ثم يبنى التكسير أكارع بنفس المنهج أما (أباطيل) من باطل انفكت صيغة المفرد بالزيادة للهمزة إلى إبطيل أو إبطال فكل ذلك يؤيد ظهور الذوق العربى حكماً فى لغة العرب على ما وضح من نص سيبويه يؤكد ذلك تصريح الفارضى فى حاشية الصبان أن ابن جنى يذهب فى مثل هذه الشواهد إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع وهو ما صرح به سيبويه من قبل ويؤكد ذلك أيضاً بأن رأى بن جنى قريب من رأى سيبويه فى ذلك إلا أن الفرق بينهما أن سيبويه يراه خروجا عن القياس أو سماعياً أما ابن جنى فيراه قياسيا في الصيغ(١).

٢- صرح سيبويه أيضا بمثل ذلك عند تكسير (فِعْلان) من (فَعَلان) حيث سمع فى كلام العرب قولهم فى (كَرَوان) (كِرْوان).

قال سيبويه : (وقالوا كَرَوان وللجميع كِرْوان، فإنما يكسر عليه كرى، كما قالوا إخوان وقد قالوا فى مثل :" أطرق كَرَا") (٢).

فقوله : فإنما يكسر عليه (كرى) يريد أنه عند التكسير انفكت صيغة المفرد بالحذف والزيادة والتبديل أولاً إلى (كرى) أى من كرو بعد الحذف إلى كرى ثم إلى زيادة الألف والنون.

وهو ما تناوله ابن جنى بالتفصيل فى كتابه. وقد وضح فى التحقيق فى البحث فى موضعه من قسم السماع.

النتيجة الرابعة: يرى العلماء أن الصيغ فى التكسير تنقاس لتوافر الضبواط المعينة المعلومة من خلال الأمثال حتى تخضع للقاعدة ومن ثم قرروا قياسية الصيغ الآتى ذكرها والتى رأيت أنها قياسية ليس لتوافرضوابط القاعدة وإنما لمحاكاتها لكلام العرب باطراد وكثرة مما يبيح فيها الحكم بالقياس ويؤيدنى فى هذا الزعم ما رأيته فى منهج سيبويه عند عرضه للصيغ فى التكسير فهو يطرح للصيغ دون أن يصف باطراد أو شذوذ بل غاية الأمر أنه يعرض للصيغ بطريقة يفهم منها أن هذا على القاعدة والباب والآخر خارج عنه فأراه فى هذا المنهج راوية للصيغ ومفرداتها بإثبات سماعها عن العرب سواء أكانت على الباب أم خارجة عنه بخلاف ما رأيته فى منهج المتأخرين عنه

(١) حاشية الصبان جـ١٥٩/٤.

(٢) الكتاب جـ١٩٩/٢.

أمثال المبرد وابن السراج وابن يعيش والرضى وابن مالك وابن هشام والشيخ خالد والإشمونى حيث صرحوا بالقياس والاطراد لما وجدوه على القاعدة وربما عبروا بالكثرة فى ذلك وبالقلة وحفظ ما سمع لما وجدوه خلاف ذلك ، فمن خلال القياس والاطراد قرروا الآتى :

أولاً: أفعل : جمع قلة قياسى من فَعْل الثلاثى المجرد بتوافر شرطين الاسمية وصحة العين نحو كعب وكلب وفرخ فيقال : أكعب وأكلب وأفرخ وقد أقرّ الذوق العربى هذا البناء بهذه الضوابط وبنى عليها التكسير، لوحظ ذلك من خلال كثرة الأمثال بنفس الضوابط أى الشروط المذكورة. ومن ثم صدر حكم النحاة بأنه قياسى أما أفعل من فَعْل معتل العين فهو سماعى قليل فى الاستعمال من نحو : أعْيُن من العين الباصرة وأثْوُب وأسيف نظراً لثقل الضمة على الواو والياء إلا أنه ليس بشاذ لوروده فى القرآن الكريم فى لفظ (أعين) اثنتين وعشرين مرة. ثبت ذلك من خلال البحث كما ثبت تكسير فعْل معتل الفاء بالواو أو بالياء على أفعل نحو أوجه وأيسر لسماعه فى ألفاظ مثل جمع وكر على أوكر ووكن على أوكن ووعر على أوعر كما ثبت ذلك من خلال البحث وهنا نقول إن الذوق العربى ينفر من الثقل ويستجيب للخفه لذا فهو يكثر من الصيغ الخففية النطق ويقلل مما فيه ثقل وهذا هو الفيصل فى كون (أكعب وأكلب وأفرخ) قياسى وكون (أثوب وأعين وأسيف وأوجه وأيسر) قليل فى الاستخدام تبعاً للذوق العربى والتغيير منه بالزيادة والتبديل.

ثانيا : نظراً لخفة الاسم الثلاثى وتبادل متحركاته نجده أيضا يلتزم فى جمعه بصيغة وإن كانت بالزيادة على المفرد إلا أنها تكون صيغ خفيفة فى النطق وهو مما يدل على تذوق العربى فى اختيار الألفاظ عند التعبير عن المعانى وعلاقة المفرد بجمعه فما بنى على الخفة سار جمعه على الخفة ظهر ذلك فى وزان الاسم الثلاثى العشرة عند ما بنى على الخفة والتزم ذلك فى الجمع فأكثر جمعة جمعاً للقلة أن يكسر على (أفعال) فهو فيها على الباب وعلى القياس فمن ذلك :-

١- فَعْل معتل العين حيث كان الأصل فيه أن يأتى على أفعل لو ما الثقل الذى حدث فيه مما يؤدى إلى وجود ضمة على الياء أو الواو لو كسر عليه لذا فر الذوق العربى من القياس الأصل إلى أفعال بحثا على الخفة وفراراً من الثقل ونتج عن هذا الفرار اطراد أفعال فيه عند التكسير فيقال أسياف وأثياب.

٢- فَعَل نحو جمل وأجمال وجبل وأجبال وأسد وآساد فهو فيها على الباب وعلى القياس. بإجماع النحاة.

٣- فَعِل نحو كبد وأكباد وكتف وأكتاف فهو فيها أيضا على الباب.

٤- فِعَل نحو عِنَب وأعناب فهو وإن كان استعماله فى البناء والوزن الثلاثى قليل فى الاستخدام العربى إلا أنه فى تكسيره على أفعال على الباب والقياس.

٥- فَعُل نحو عجز وأعجاز وهو أيضا أقل فى الاستعمال مما سبقه إلا أنه باب تكسيره أفعال.

٦- أما فُعُل نحو عنق وأعناق فهو مثل فَعُل فى قلة الاستعمال فيكسر مثله على أفعال فكما يقال عضد أعضاد يقال عُنُق وأعناق.

٧- أما فِعِل نحو إبل فهو قليل جداً فى الاستعمال حيث لم يرد إلا فى كلمة واحدة وهى إبل وزاد المبرد إطل وتكسيره على أفعال أيضا.

٨- أما فِعْل نحو جذع وأجذاع وعِرْق وأعراق فهو فى باب أفعال أجدر من غيره.

٩- أما فُعْل نحو جند وأجناد فهو القياس والأصل.

ولان هذه الأبنية فى الثلاثى من الأبنية المستعملة التى يقرها الذوق العربى بتواجدها فى الأمثال لذا بنى عليها التكسير دون العدول إلى غيرها وقد كان التعيير فى التكسير بالزيادة والتبديل.

ثالثا : الثلاثى المزيد بحرف مد قبل الآخر من نحو : فَعَال أو فِعَال أو فُعال أو فعيل وكان مؤنثا معنوياً سواء أكان حقيقى التأنيث أم مجازى التأنيث فالقياس جمعه فى اللقلة (أفْعُل) نحو عَنَاق وأعنق وذِراع وأذرع ويمين وأيمن وكُراع وأكرع.

أما إذا كان الثلاثى المزيد بحرف مد قبل الآخر من نحو فَعَال أو فِعَال أو فُعال أو فعول وكان مذكراً كان قياس جمعه فى القلة (أفعِلة) نحو : طعام وأطعمة وحمار وأحمرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفه وعمود وأعمدة فقد قرر العلماء ذلك بناء على ثبوت ذلك فى كلام العرب وإقرار الذوق العربى له بتوارده واطراده فى الأمثال. وقد انفكت صيغة المفرد عند بنائه للتكسير بالزيادة والنقص والتبديل فى الشكل.

رابعاً: (فِعَال) ينقاس فيما كان فيه التغيير عند التكسير بالزيادة والتبديل وذلك فى أربعة أوزان أولها فَعْل بفتح الفاء وسكون العين من الصفات والاسماء ما لم يكن فى الاسماء معتل العين بالياء ليشمل نحو : كلب وضب وظبى ودلو وصعب وعيل وثانيها فَعَل بفتحتين ما لم يعتل لامه أو يضاعف فيشمل نحو جبل وشفه وشاه ودار وثالثها

فِعْل ورابعها فُعْل اسمين نحو ذئب ورمح ما لم يكن مضموم الفاء واوى العين أو يائى اللام وإنما ذكرت هذه الشروط من خلال وجود الضوابط فى الأمثال.

كذلك **ينقاس فعال جمعا** لكثرة فيما كان التغيير فيه بالزيادة والنقص والتبريك فى أوزان.

الوزن الأول : (**فَعْلة**) فى جمع أحواله من الأسماء الصحيحة نحو قصعة أو لمضاعف نحو: سلَّة أو معتل اللام نحو غلوه وظبية أو معتل العين نحو روضة وضيفة تضاما مع مذهب سيبويه وخلافاً لمتأخرى النحاة فى نسبة معتل اللام بالندرة والقلة أو فى الصفات الصحيحة نحو جعدة. **والوزن الثانى** : (**فَعَلة**) فيما كان صحيحا وغير مضاعف على وجه القياس وبعداً عن القلة والندرة اتباعا لمذهب سيبويه. **الوزن الثالث** : (**فعيل**) الصفة الصحيح والمعتل العين بالواو عند صحة اللام فى الحالين نحو ظريف وطويل **وكذلك الاسم حملاً على الصفة**، وأضاف المتأخرون، اشتراط كون فعيل بمعنى فاعل وفاعلة فى الوزن الرابع : فعيلة فهي مثل مذكرها فعيل نحو ظريفة وطويلة قال ابن مالك:-

وفعيل وصف فاعل ورد كذاك فى أنثاه أيضاً اطرد

خامساً: ثبوت باب أفعل فعلاء نعتا للتكسير على (فُعْل) بضم الأول وسكون الثانى **وأرى أنه** لا فرق بين رؤية القدامى بالحكم عليه بأنه استعمال غالب وكثير أو رؤية المتأخرين له بأنه ينقاس فيه فكلاهما يستدل به على أن (فُعْل) بابه أفعل فعلاء الصفة الذى لا يحتاج إلى مِنْ، بالإضافة إلى ثبوته فى أوزان أخرى خلاف أفعل فعلاء النعت مما يدل على ثبوته فى أكثر من مفرد وكلها عندى على الباب لشهادة السماع بذلك وقد انفكت الصيغة فى أفعل وفعلاء عند التكسير بالنقص والتبديل فى الشكل.

سادساً: قرر العلماء (فُعَل) بضم الأول وفتح الثانى ينقاس فى نوعين الأول فُعْلة نحو غرفة والثانى فُعْلى انثى أفعل مما يلزمه (من) فى التفضيل نحو : صغرى وقد كان التغيير عند فك الصيغة اثناء التكسير بالنقص والتبديل.

سابعاً: عند فك الصيغ فى المفرد للبناء للتكسير بالنقص والتبديل ينقاس الجمع (فُعُل) فى الكثرة فيما كان : جمعا لـ فَعُول بمعنى فاعل سواء أكان الوصف فعول مشترك بين المذكر والمؤنث نحو صبور أو خاص بالمؤنث نحو عجوز. أو لـ فَعول فى الأسماء نحو : قدوم وقلوص أو فعيل فى الأسماء نحو رغيف فى الصحيح والمضاعف نحو سرير فيقال رُغُف وسُرُر وربما جُدَد تخفيفا كما رأى المبرد أو فَعَال بفتح الفاء بمنزلة فَعُول فى الصفة على الصحيح مع صحة اللام وعدم التضعيف نحو صَنَاع وجَمَاد

ونوار أو فِعَال بكسر الفاء فى الاسم والصفة نحو خِمَار ولكاك فى الصحيح عدا المضعف نحو عنان فيأتى على أفعله أو فُعَال نحو قراد موافقة لفِعَال لأنه ليس بينهما شيء إلا الكسر والضم اتباعاً لمذهب سيبويه حيث لم يذكره بقلة أو شذوذ وابن مالك حيث صرح بقياسه فى شرح الكافية الشافية بعيداً عن مذهبه فى التسهيل مما صححه الإشمونى بما رأه نادراً فى فُعال.

ثامنا : فِعَل بكر أوله وسكون ثانية ويطرد فى فِعْلة بكسر فسكون من الأسماء التامة صحيحا كان نحو قربة أو ناقصا نحو لحية أو مضاعفا نحو عِدَّة وقد انفكت فيه صيغة المفرد أثناء التكسير بالنقص والتبديل.

تاسعا : إذا كان المفرد وصف بوزن فاعل مذكر عاقل معتل اللام كان قياسى جمعه فى الكثرة (فُعَلة) من نحو قاض وغاز فيقال فى الجمع قُضاه وغزاه وقد انفكت الصيغة فيه عند البناء للتكسير بالزيادة والنقص والتبديل. وإنما قرر العلماء اطراده وقياسه لإقرار الذوق العربى له باستعماله بكثرة مطردة بهذه الضوابط المعلومة فيه مما سهل خضوعه للقاعدة لديهم.

أما إذا كان المفرد وصف بوزن فاعل مذكر عاقل صحيح اللام كان قياس جمعه فى الكثرة (فَعَلة) نحو فجرة وفسقة و بررة وجهله وعلمة وكذبة وظلمة فى فاجر وفاسق وبار وجاهل وعالم وظالم تقرر ذلك عند العلماء بإجماع لإقراره فى السان العربى بكثرة استعماله فى اللغة.

عاشراً : المراد (فَعْلى) فى البناء الأصلى الدال على التوجع والهلال وهو (فعيل) بمعنى مفعول وأيضا ما حمل عليه من أبنية كانت فى نفس المعنى من الدلالة على التوجع أو الهلاك أو التشتت أو الآفات والنقص سواء كان التغيير فى التكسير وفك صيغة المفرد بالزيادة والتبديل كما فى وزن فَعِل بفتح الفاء وكسر العين نحو زمن ووَجِع وضَمِن وهرم. أو كان التغيير فى التكسير وفك صيغة المفرد بالزيادة والنقص والتبديل على نحو (فعيل) الأصل الذى بمعنى مفعول فى الدلالة على هذه المعانى نحو قتيل وجريح وعقير ولديع أو ما حمل عليه في : (فاعل) نحو : هالك ورائب وساقط وفاسد أو نحو (فيعل) نحو ميت أو نحو (أفعل) نحو : أجرب وأحمق وكذلك ما كان التغيير فيه بالزيادة والنقص نحو فَعْلان فيما دل على آفة نحو سكران فيقال سَكْرى فبابها فى التكسير كلها على نفس تكسير الأصل (فعيل) فكلها تكسر على (فَعْلى) على القياس طبقا للذوق العربى الذى أقر البناء نظر لاتحاد الأصل والمحمول عليه فى المعنى حيث كلها إصابة وبلاء.

الحادى عشر : قياس (فاعل) الصفة بجميع أحواله صحيح العين ومعتلها وصحيح اللام ومعتلها فى تكسيره على (فُعَّل) بضم الفاء وتشديد العين نحو : شاهد وسابق وصائم وغائب وغاز وعاف اختيارا لمذهب سيبويه وخلافاً لمذهب المتأخرين حيث حكموا بندرته فى معتل اللام.

وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والنقص والتبديل ويشاركه (فُعَّال) فى صحيح اللام من فاعل المذكر نحو صائم وصوام وقوام.

الثانى عشر : اطراد فُعُول بضمتين فيما كان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل

فى ١- (فَعْل) بفتح فسكون فى الأسماء صحيحة العين سواء أكان صحيحاً أو مضاعفاً أو معتل اللام بالياء أو بالواو نحو : فرخ وكعب وصك وثدى ودلو فيقال فى الجمع للكثرة فروخ وكعوب وصكوك وثُدِىٌّ ودُلِىٌّ.

٢- (فِعْل) بكسر فسكون فى الأسماء الصحيحة أو المعتلة اللام أو فى المضاعف منها بشرط صحة الاسمية وصحة العين نحو : جزع وعرق ونِحْى ولص فيقال فى جمع الكثرة : جزوع وعروق ونُحِىّ ولصوص.

٣- (فُعْل) بضم فسكون نحو : جند وبرد وبرج وجرح فيقال فى جمع الكثرة : جنود وبرد وبروج وجروح من الأسماء صحيحة العين وغير معتلة اللام بالياء وغير المضاعفة.

الثالث عشر : اطراد فِعْلان بكسر الفاء وسكون العين جمعاً للكثرة والقلة على السواء من (فُعَل) بضم الفاء وفتح العين. نحو صُرَد وصِرْدان ونغر ونغران.

وجمعاً للكثرة من (فُعْل) معتل العين نحو كوز وعود وحوت و (فَعَل) بفتحتين سواء أكان معتل العين نحو : جار وقاع وساج وخال أو غير معتل نحو شبث وخرب فيقال فى الجمع جيران وخيلان وشبثان وفاقا لسبيويه وخلافا للمتأخرين حيث خصوه بالمعتل العين وخلافا للإشمونى حيث خصه بالواوى وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل فى الشكل.

الرابع عشر : قياس (فُعْلان) فى الوزنين (فَعْل) و (فَعَل) ليس اتفاقا مع المتأخرين القائلين بالقياس وليس مخالفة مع سيبويه فى قوله بالقلة فى ذلك وإنما بشهادة جميعهم فى السماع مما يؤذن بمحاكاة كلام العرب والاستجابة للقياس على ما سمع منه وكان التغيير بالزيادة والتبديل عند التكسير.

الخامس عشر : اطراد تكسير الرباعى المجرد بجميع أوزانه من (فَعْلَلَ)، (فِعْلَل) و(فِعْلِل) و (فُعْلُل) و (فِعَلّْ) على (فعالل) جمعاً للكثرة فإذا كان الرباعى قبل آخره حرف مد زائد كعصفور وقرطاس وقنديل فإنك تجمعه على فعاليل. وقد تغير عند البناء للتكسير بالزيادة والتبديل فى الشكل.

السادس عشر : اطراد (شبه فعالل) فيما كان فيه التغيير وفك الصيغ أثناء التكسير إلى الزيادة والتبديل في أفاعل فيما كان على أفعل اسما فى الغالب ووصفا فى القليل نحو : الأصغر والأكبر مما اشترك فيه اثنان وزاد أحدهما على الآخر حيث لم يتوغل فى الوصفية ونحو أجدل وأحوص وكذلك يطرد شبه فعالل فيما كان من مزيد الثلاثى بحرف ن نحو أفعل على ما سبق أو مفعل أو فوعل أو فيعل فكلها تأنى على مثال مفاعل فى الهيئة والمسمى بشبه فعالل نحو مسجد وكوكب وصيرف وغيلم وفكها مساجد أو كواكب وصيارف ونحوه.

السابع عشر : إقرار العلما طبقا للتذوق العربى باطراد (فِعْلان) من فُعَال يؤيده سماعه بكثرة وأنه فيه على الباب فيقال غِلْمان وخرْجان وغِرْبان وذِبْان وكان التغيير فيه وفك الصيغة إلى الزيادة والنقص والتبديل.

الثامن عشر : اطراد (فُعْلان) من فعيل باتفاق النحاة فى الأسماء الصحيحة والمعتلة العين والصفات التى جرت مجرى الأسماء فيقال فى الجمع : رُغْفان وكُثْبان وجُرْبان وقُلْبان وكان التغيير فيه على حد على البناء السابق.

التاسع عشر : يطرد فُعَلاء فيما كان على (فعيل) صفه لمذكر عاقل بمعنى فاعل كظريف وكريم وبخيل أو بمعنى مفعل نحو سميع وأليم أو بمعنى مفاعل نحو حليس وخليط وفاقا لما تضمنته نصوص سيبويه الواردة فى ذلك واتفاقاً مع ما اشترطه المتأخرون بالتنصيص على ما ذكر من ضوابط فى هذا البناء وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والنقص والتبديل.

العشرون : اقتدى المتأخرون بإمام النحاة في أن (أفعلاء) يعد نائبا عن (فُعَلاء) جمعاً للكثرة بما يفيد أنه ليس بناء أصيلاً وهو فى هذه الإنابة ليس على وجه الإطلاق ولكن عندما يكون (فعيل) الصفة المذكر العاقل فى حالة من حالتين : إما مضاعفاً وإما معتل اللام وهذا مستنبط كله من الذوق العربى المدعم بالسماع فى الأمثال والأبنية المستعملة فى لغة العرب والتى شهدت بصدق هذا المنهج وهذا يعنى اطراد هذا البناء

فى هذا التناول فيقال أشداء وألباء وأشحاء وقد كان التغيير فيه بالزيادة والنقص والتبديل.

الحادي والعشرون : اطراد (فواعل) فى (فاعل) الاسم مفتوح الفاء ومكسورها نحو كاهِل ونَابَل وكذلك فى الصفة لغير العقلاء الذكور أو الصفة الخاصة بالمؤنث نحو صاهل وحائض وقد كان التغيير عند التكسير بالزيادة والتبديل وكذلك فى وزن فوعل نحو: جوهر.

الثاني والعشرون : فعائل مقيس فى كل رباعي مؤنث ثالثه مدة وكان خاليا من التاء نحو شَمال وشِمال وعقاب وعجوز ومريّ وصفيّ فيقال مرايا وصفايا وعجائز وعقائب وشمائل وكان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل.

الثالث والعشرون: يطرد فَعَالَى فى الوصف المذكر لفعلي نحو سكران وغضبان والمؤنث وكذلك الوصف المذكر لفعلان نحو ندمان وكان التغيير عند التكسير بالزيادة والنقص والتبديل وما كان فيه ألف التأنيث المقصورة فى الاسم نحو ذفرى أو الصفة نحو حبلى، أو الممدودة فى الاسم والصفة أيضاً نحو صحراء وعذراء.

الرابع والعشرون: أما فَعَالِى بكسر اللام وثبوت الياء مخففة فيطرد فى سبعة « فَعلاه وفعلاه وفعلية وفعلوه..» وقد كان التغيير عند التكسير بالزيادة والنقص والتبديل وكذلك ما كان آخره ألف التأنيث المقصورة أو الممدودة.

الخامس والعشرون: أما فُعالى بضم الفاء وفتح اللام فيأتى منه على حد فَعَالَى بفتح اللام فى الصفة التى على وزن فعلان نحو سُكارى وهو قليل.

السادس والعشرون: أما فَعَالِى بتشديد الياء فيأتى فيما كان آخره ألف التأنيث الممدودة نحو صحارٍ على حذف الياء الأولى ثم إعلال الثانية على حد جوارٍ وكذلك ما يلحق بصحارى من نحو مهاريّ ونجاتيّ وكذلك كل اسم آخره ياء مشددة زائدة على ثلاثة أحرف غير متجددة للنسب ساكن العين.

النتيجة الخامسة: التغيرات التى تحدث فى الكلمات عند بنائها للتكسير بفك صيغة المفرد غالبا ما تمر بمرحلة واحدة عندما تتوافق صيغة التكسير مع صيغة المفرد. وأحيانا تمر بمرحلتين وذلك عندما لا يتوافق صيغة التكسير مع صيغة المفرد والحكم فى ذلك هو الذوق العربى فإذا توافقا

مر التغيير بمرحلة واحدة وإذا لم توافق بناء الجمع مع بناء المفرد انتقل فى التقدير إلى بناء جديد للمفرد يتوافق معه وهنا يمر التغيير في التكسير بمرحلتين. فمن أمثلة.

ما قد مر بمرحلتين : مبحث التكسير على صيغة منتهى الجموع (شبه فعالل) فيما جاء بناء جمعه على غير ما يكون فى مثله خروجا عن القياس فى حال السماع نحو : بناء فواعيل من فاعل نحو :طابق وطوابق ودانق ودوانيق وخاتم وخواتيم فقد كان القياس أن يجمع فاعل على فواعل ولأنه أتى على فواعيل مسموعاً فى كلام العرب فرأى سيبويه وبعض العلماء أن صيغة المفرد قد تغيرت وانفكت مروراً بمرحلتين المرحلة الأولى تغيَّر دانق وطابق في التقدير إلى داناق وطاباق حيث انفكت الصيغة إلى زيادة ألف بعد العين فلما استقر طابق ودانق على البناء الجديد طاباق وداناق تقديرا أتى إلى المرحلة الثانية فى التغيير حيث بنى عليه التكسير بزيادة ألف الجمع وتبديل الشكل فقد أبدل الألف الساكنة بعد الفاء فى داناق إلى الواو المتحركة بالفتح لوقوعها قبل ألف الجمع ثم كسر عين فاعال ثم أتبعه قلب الألف التى كانت قبل الآخر ياء لوقوعها بعد كسر في العين ليصير فاعال إلى فواعيل وداناق إلى دوانيق وطاباق إلى طوابيق.

النتيجة السادسة : وعلى ضوء أن الشاذ ما خالف القواعد والضوابط فى شعر أو نثر ورد قسم السماع فى صيغ التكسير. حيث كان يشار إليه بالشذوذ أو الندرة أو أنه مما يحفظ ولا يقاس عليه إلا أننى وجدت هذا الوصف عند العلماء المتأخرين فقط أما سيبويه فوصفه أحيانا بالقلة وأحيانا بالخروج عن الباب وأحيانا لم يصفه بقلة أو خروج بل اكتفى بذكره عن العرب حرصا على سماعه فى اللغة وعلى هذا أو تلك أمضيت البحث فى قسم السماع لأصل إلى الصيغ التى قد سيقت فى هذا المسار والتى كان موقفى منها غالبا جواز القياس عليها بدعوى أنه كلام عربى صحيح ثابت بالرواية عن الثقات من العلماء أمثال سيبويه ومن قبله من علماء اللغة وكذلك من بعده مما يجيز القياس عليه محاكاة له. أليس القياس هو محاكاة كلام العرب فى طرائقهم اللغوية وحمل كلامنا على كلامهم فى صوغ أصول المادة وفروعها وضبط الحروف وترتيب الكلمات وما يتبع ذلك ؟؟ وبناء على موقف العلماء المتقدمين والمتأخرين من السماع أمضيت البحث فى هذا القسم مع ملاحقة التغيرات وفك الصيغ عند التكسير والتماس الذوق العربى فى اللجوء إلى هذه الصيغ التى وردت فى حال السماع مما ينبعث عن قلة وندرة فى الاستعمال والبحث عن السبب فى ذلك حيث وجدته أحيانا يكون لثقل يحدث فى الصيغة القياسية مع هذا المفرد بخلاف غيره مما يدعو إلى الفرار من القياسية واللجوء إلى السماعية وربما كان السبب تنوع وثراء لاستخدام أكثر من مفرد في صيغة بعينها عند الجمع مما يدل على سعة فى استخدام اللغة وربما أسباب أخرى . من ذلك :

أولاً : يجوز تكسير فَعْل على أفْعُل جمعاً للقلة كما قرر سيبويه والمبرد إذا كان معتل العين وإن كان قد صاحبه الثقل بالضم على الياء والواو إلا أنه ورد مسموعاً فى أعين على الأصل. إلا أن المبرد ربطه بالضرورة، فلم ينكر كونه الأصل. أما كونه مرتبطا بالقلة فى الاستعمال فمرجع ذلك الثقل الذى حدث فيه وميول الذوق العربى إلى الخفة فالعرب تميل بذوقها إلى الخفة لذا يقللون فى الاستعمال من تكسير أفعل فى القلة إذا كان فَعْل معتل العين لثقل الضمة على الياء والواو إذن مرجع ذلك الثقل والخفة وليس كما ادعى ابن هشام والشيخ يسن أن المرجع فيه السماع والقياس فقد ذكر (أعين) فى القرآن جمعاً للباصرة اثنتين وعشرين مرة كما أحصاه د/يسرى زعير حيث سمع فى أفصح الكلام وأبلغه وهو القرآن الكريم، وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل.

ثانياً : اختلف موقف العلماء فى تكسير (أفعال) من (فَعْل) صحيح العين جمعاً للقلة بين الخروج عن الأصل أو الشذوذ أو الاعتراف بالسماع إلا أننى رجحت كونه ينقاس لهذا السماع، ولا يكتفى بحفظه فى السماع بدليل تراجع ابن مالك عن رأيه حيث وجدته يعبر عن رأية بكونه قياس بقوله على أن أفعال أكثر من أفعُل الذى فاؤه واو وقد ورد من الشواهد المسموعة التى تؤيد هذا القياس يؤيد ذلك سماعه فى القرآن الكريم قال تعالى ﴿وَأُوْلَٰتُ ٱلْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَن يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (١).

وكذلك فى النظم من نحو قول الشاعر :

وجـدت إذا اصـطلحوا خيـرهم وزنـــدك أثقـــب أزنادهـــا

وغير ذلك من كلام العرب. مما يوجب الاعتراف بلغتين فى جمع القلة عند تكسير (فَعْل) المفرد الصحيح العين الصيغة الأولى المطردة الكثيرة الغالبة القياسية (أفعل) لكونها على الأصل عند توافر شروط قياسها والصيغة الثانية غير المطرده أفعال ومرجعها السماع كما علم. وأقرب الحجج فى علة وجودها الحمل على المعنى على نظائره مما ينقاس نحو آراد حيث رأد فى معنى زمن وأزناد حيث زند فى معنى عود وأفراخ حيث فرخ فى معنى طير أوولد وآناف حيث أن أنف فى معنى عضو فكما قالوا : أذقان وأعواد وأطيار وأعضاء فكذلك قالوا : آراد وأفراخ وأزناد وآناف لأنها فى معناها فأعطوها حكمها. وكان التغيير عند التكسير بالزيادة والتبديل فى الشكل.

ثالثاً: إذا كان القياس فى تكسير (فِعَل) أن يأتى على أفعال جمعاً للقلة إلا أنه ثبت بالسماع أن من العرب من قال (أضلع) إذن فهو مقبول بالسماع. أما عن توجيه ذلك

(١) من سورة للطلاق آية رقم ٤.

فأرى أنه قد حمل على (أعظم) فى المعنى وقد كان كل من : (أعظم) و(أضلع) عظم. والحمل على المعنى معهود فى كلام العرب.

وكان التغيير وفك الصيغة عند التكسير بالزيادة والتبديل.

رابعاً : قياس تكسير رجل على أرجال ولكن العرب لم تقل أرجال وقالت رِجْلة فاستغنت بصيغة (فِعْلة) جمعاً للقلة عن صيغة (أفعال) والاستغناء وارد فى كلام العرب فسواء أكانت رجلة جمعاً للقلة كما رأى سيبويه والمبرد أم أنها اسم جمع كما رأى ابن يعيش فالحقيقة واحدة وهى أنها صيغة قد سمعت فى كلام العرب والراجح عندى أنها جمع للقلة مفردها رَجُل وهى وإن كانت خارجة عن القياس فى نظائرها إلا أنها مسموعة مما يثبت سماعها ولكن بقلة وندرة وأن الغالب فى وزن فَعُل أن يأتى على أفعال كما تقرر فى الذوق العربى من خلال النظائر وما أقره النحاة وقد كان التغيير فيه عند التكسير بالزيادة والتبديل.

خامساً : أذؤب و أقطع وأجر فى ذئب وقطع وجرو جمعاً للقلة يعد من المسموع بقلة فى كلام العرب وفاقا لسيبويه حيث بنى فِعْل على أفعل خلافا للمبرد الذى يرى أنه من تداخل باب فَعْل على باب فِعْل حيث ينقاس فى فَعْل نحو فرخ وأفرخ وكلب وأكلب وكان التغيير عند التكسير فيما سمع من أذؤب بالزيادة والتبديل.

سادساً : كما سمع جبل وأجبل وزمن وأزمن وعصا وأعص وقياسه أفعال حيث أثبت سيبويه مجئ فَعَل على أفعل ووصفه بالقلة ولم يصفه بشذوذ وكان التغيير عند التكسير بالزيادة والتبديل.

سابعاً : كما سمع رُكْن وأركن أثبته ابن السراج ووصفه ابن مالك بالشذوذ وكان فى التكسير متغيراً بالزيادة والتبديل.

ثامناً : سمع أيضا ضَبُع وأضبع ذكره ابن مالك ووصفه بالشذوذ وكان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل.

سمع عُنُق وأعنق وقُرُط وأقرط أثبته الأشمونى جمعاً للقلة والقياس عند تكسير مثل هذه الأوزان أفعال والراجح عندى أنه قد تعددت صيغ الجمع مما يرفض به دعوى الشذوذ بدليل السماع فى كل منها مما يدل على اشتراك المفردات فى تلك الصيغ يقوى ذلك قول ابن يعيش عندما كانت الأسماء الثلاثية قد اشتركت فيما بينها فى العدة الواحدة والأصل الواحد فجار أن يشبه بعضها ببعض فيدخل كل واحد منها على الأخر وهو ما أراه الصواب وقد كان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل.

تاسعاً : سمع رُبَع وأرباع ورُطَب وأرطاب جمعا للقلة فى الاستعمال القليل وفاقا لسيبويه وخلافا لابن يعيش فى وصفه بالشذوذ وقد كانت العلة فى هذا التكسير على القلة حملاً على النظائر مما ينقاس فيه أفعال. وكان التغيير فى التكسير بالزيادة والتبديل.

عاشراً : فِعْلة جمع قلة وليس باسم جمع وفاقا لسيبويه وخلافا للبعض كما أنها صيغة جمع فرعية وليست بأصلية لكون الأصل لها هى أفعلة وليس بينهما إلا حذف الزيادة كما قرر ذلك المبرد على ما رآه د/ يسرى زعير حيث رأيته الصواب أما حجة بعض النحاة أنها اسم جمع لان الجمع يطرد فى مفرد بعينه أقول أن اطراده معناه كونه مقيس وكونه مقيس لا يثبت دعوى الجمع أو اسم الجمع والذى يثبت الجمعية وعدمها هو السماع وليس القياس. وقد ثبت سماعه ليس فى مفرد بعينه ولكن فى أوزان كثيرة نحو فتى وشيخ وجار وعدى وثنى وغزال وغلام وصبى وجلىّ وعلى حيث قيل فى الجمع فتية وشيخة وجيرة وعدية وثنية وغزلة وغلمة وصبية وجلية وعلية مما يرجح عندى كونه جمع وليس باسم جمع كما أراه يجوز صحة القياس على من يسمع من أوزان فهو كثير مشهور يجوز محاكاته.

الحادي عشر : سمع أيضا فى نَجْدُ وَهْى وقَدْح وقَنْ وخال وقفا وباب وجِرَّةً قالوا أنجدة أوهية أقدحة أقنة أخولة أقفية أبوبة أجرة. خروجا عن القياس حيث ورد فى الثلاثى ولم يكن من الرباعى مما ينقاس فيه أفعله من المذكر الذى قبل آخره مد. وكان التغيير فيه بالزيادة والتبديل.

الثاني عشر: اتفق النحاة على أن فِعَلة يكثر فى فُعْل بشروط دون وصفه باطراد أو قياس مما يؤيد عندى أنه سماعى وليس بقياس وإن كان كثيراً على نحو ما أجمع عليه العلماء.

ويقل تكسير (فَعْل) على فِعَلة باتفاق العلماء وكذلك (فِعْل) فمن الأول عود وزوج وثور سمع عودة زوجة ثورة ومن الثانى قرد فسمع قِرَدة ورأيت صحة القياس على المسموع وكذلك من فَعِل نحو كتف وكَتِفه وكذلك فَعَل نحو ذَكَر ذِكْرة ووصفه المتأخرون بالندرة مما يحفظ وكذلك فُعُل من فَعْل نحو سَحْل ورَذْل ولم يذكره سيبويه وكان التغيير فى التكسير فى كلٍ بالزيادة والتبديل.

الثالث عشر: سمع فى الفصيح تكسير (فِعْلة) على (أفْعُل) جمعاً للقلة قال تعالى ﴿ **حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ** ﴾ (١).

(١) الاحقاف ١٥.

وفاقا لسيبويه وابن جنى كما يجوز أن يكون مفرده (أَفْعَل) كما رأى أبو عبيده وبذلك يكون صيغة الجمع لها أكثر من مفرد فكلاهما له نظير من المفرد أما على مذهب سيبويه مفرده فعلة بعد الحذف للزائد يصير شِدّ كذئب وأما مذهب أبى عبيدة أن مفرده أُشُدّ بعد حذف الزائد صار شَدّ كضب وصك وكلاهما يقال فى الجمع أذئب كما يقال أضب وأصك. وهذا يدل على ثراء مفردات اللغة أمام صيغ الجمع.

الرابع عشر: قرر العلماء تكسير فَعَلة على أفعل حيث سمع فى كلام العرب شهد بذلك سيبويه والرضى وغيرهما ووصفوا غيره بالقياس على أفعل وسكتوا عنه مما يتضح أنه غير منقاس فى فَعَلة لدى العلماء.

الخامس عشر: سمع تكسير (أفعل) جمعاً للقلة من غير الثلاثى عند فقده لبعض الشروط التى ينقاس فيها من نحو : دار ونار وحمار وعمود ورغيف وسحابه ورسالة وزينب حيث سمع الجمع فى كلها على أفعل. **رأيت فيها أمرين. الأول** : رفض دعوى الشذوذ التى قال بها كثير من العلماء بدليل أنه قد حفظ عن طريق السماع وقبول دعوى الندور وهذا يدل على أن العرب كانت تشرك صيغ الجمع فى أكثر من صورة للمفرد وقد كان أحدهما مطرداً من خلال كثرة النظائر. وكان الآخر مسموعا لكونه غير مطرد وقد قلت فيه النظائر .

والأمر الثانى ذهب بعض العلماء إلى إجازه مثل ذلك بالحمل على المعنى أخذ ذلك من خلال قول ابن يعيش فى قولهم (أمكن) قال : " ومجازه : أنه على فعال والمكان أرض والأرض مؤنثة فجمع جمع ما هو مؤنث" ويعنى بهذا أنه ضمن المذكر معنى المؤنث فجار أن يكسر بذلك على أفعل يؤيد هذه الدعوى أن اشتراك الأوزان فى المفرد الذى يكسر فى القلة بين أفعل وأفعله فلا يوجد فرق بينهما إلا من خلال التذكير والتأنيث مما يقوى العلاقة بينهما مما يجير أن يحمل أحدهما على الآخر أخذاً بدعوى الحمل على المعنى وهو مشهور فى كلام العرب كما صرح بقوه هذه العلاقة المبرد والحقيقة التى يجب أن أبديها وأعلنها أن هذا الاستنتاج عند العلماء استبقنى فيه د/ يسرى زعير مما أراه الحق والصواب.

السادس عشر : سمع التكسير على أفعلة مما لم يكن من الأبنية التى ترد على أفعلة جمعاً للقلة منها شحيح أشحة وعقاب أعقبة ورمضان أرمضة وعيل أعولة وجائز أجوزة وقرر العلماء مثل هذه الكلمات وردت سماعاً تحفظ ولا يقاس عليها وعلى ذلك طرح د/ يسرى زعير السؤال : " هل نجعلها سماعية ومقتضى هذا أن تكون فصيحة الاستعمال شاذه القياس كما هو معروف من منهج العلماء فى مثلها ؟ أو أننا نصرف النظر عن

هذا الشرط –أى شرط الاسمية حتى يدخل الصفة فى نحو – ذليل أذلة وشحيح أشحة فى القياس أو نجعله شرطاً للأكثر بدليل أن دليلا يجمع على أدلة " والذى دعا د/ يسرى أن يطرح هذه التساؤلات وجود بعض الصفات التى وردت على بناء أفعلة جمع قلة فى القرآن فمنه قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنتُمْ أَذِلَّةٌ ﴾[1] وقوله : ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾[2] وقوله :﴿ وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَآ أَذِلَّةً ﴾[3] وقوله :﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ﴾[4] ولذلك اخترت القول بالآتى : أن الشروط التى طرحت فى بناء أفعلة جمعا للقلة فى حال القياس كانت على الأكثر فالسماع فى غيرها وإن كان قليلاً يثبت وجوده فى كلام العرب مما يجيز أن يقاس عليه لوروده فى القرآن محاكاة لكلام العرب فى أفصح وأبلغ كلام.

السابع عشر: سمع فى مجال التغيرات فى الكثرة بالنقص والتبديل قولهم : ١- كتاب وكُتُب والقياس أكتبة ذكره الشيخ خالد،

الثامن عشر: كما سمع فُعْل من فَعَلة نحو بُدْنُ خُشْب وأُكْم ونُوْق وقُوْر ولُوْب فى بَدَنة وخَشَبة وأَكَمة وناقة وقارة ولابة فبعد هذا الجمع عند سيبويه والمتقدمين قليل فى استعماله وإن كثرت النظائر لخروجه عن باب أفعل فعلاء الصفة مما لا تلزم فيه (من) لذا يعده المتأخرون من قسم السماع والذى رجحته هنا القول بخلاصة خرج بها د/ يسرى زعير فى مثل هذه الأبنية التى كسرت على فُعْل ولم تكن من بابه الذى يكسر عليه وهو قوله : ووصفها بالسماعى لا يحط من قدرها ولا يغض من شأنها فاللغة كلها سماع فى الأصل فحسب هذه أنها جاءت على الأصل وقد ورد بعضها فى القرآن مما يزكى استعمالها فى غيره. فقد قال الله تعلى :﴿ وَٱلْبُدْنَ جَعَلْنَٰهَا لَكُم مِّن شَعَٰٓئِرِ ٱللَّهِ ﴾[5]..

قال الزمخشرى فى الآية: البُدْن : جمع بَدَنه سميت لعظم بدنها وهى الإبل خاصة كما سمع فُعْل من فِعَال نحو خُوْن ورَوْق وبُوْن فى خِوان ورِواق بوان ذكره سيبويه ويرى أنه

(١) آل عمران ١٢٣.
(٢) المائدة ٥٤.
(٣) النمل ٣٧.
(٤) الأحزاب ١٩.
(٥) الحج: ٣٦.

قليل فى الاستعمال لم يرد بكثره فى كلام العرب وإن كان له نظائر ويرى المتأخرون أنه من قسم السماع حيث خرج عن القياس لان فُعْل يكون قياسى فى باب أفعل فعلاء الصفة ليس مما تلزمه " من " وأرى أن ذلك لا يقدح فى شأنه بل يقوى القول بأنه على بابه بدليل السماع وليس كما قالوا خارج عن الباب لأنه ليس من باب أفعل فعلاء الصفة حيث سمع فى البابين.

التاسع عشر: كما سمع فُعْل من فاعل نحو عوذ وحول فى عائذ وحائل حيث ذكره المبرد ووصفه بالقلة فى الاستعمال. وأرى أن دعوى استخدامه بقلة فى كلام العرب لا يثبت خروجه عن باب فُعْل وإنما يثبت سماعه وكونه فيه على الأصل.

العشرون : كما سمع (فُعَل) في عدة أوزان منها (فُعْلى) نحو رُؤَى ورُجع بهم من رؤيا ورجعى وبهمى جعله الفراء مقيس وجعله المتأخرون مما يحفظ ولا يقاس عليه. ومنها (فَعْلة) نحو : نُوَب وحُوَل وجُوَب من نوبة ودولة وجوبة وكذلك قُوَىْ ونُزَىْ من قَوْية ونَزْوة ذكره سيبويه حيث سمع وكان على غير القياس. ومنها (فُعُول) نحو نُفُوق وعُدُو من عُدّى ونُفَق ذكره الاشمونى مما يحفظ ومنه (فِعْلة) نحو لِحْيَة ولُحَى.

فعلى الرغم من اطراد هذا الجمع على (فُعْلة) الاسم نحو غرفة و(فُعلى) أنثى أفعل نحو صغرى وكبرى إلا أنه قل سمع بعد سوق هذه الكلمات فى تلك الأبنية وقد فرق العلماء بين هذا وتلك فالأول ينقاس فيها ويطرد أما الآخر فيحفظ فيها البناء ولا يقاس عليه لرؤيتهم له بعدم الاطراد للقاعدة التى يكسر منها فُعَل هكذا قال العلماء والذى أراه الصواب أن كله قياس يجب أن يماثل الأول فإذا كان قد سمع بكثرة عن العرب فى فُعْلة وفُعْلى فقد سمع أيضا فى غيرها فاللغة هى محاكاة كلام العرب ويجوز القياس على ما سمع.

الحادي والعشرون : وسمع (فُعُل) فى عدة أوزان منها : نذير ونذر وجديد وجُدُد وسديس وسُدُس وثنى ونُنُ وصديق وصدق وفصيح وفصح ذكره سيبويه ووصفه بالقلة أما المتأخرون فوصفوه بما يحفظ ولا يقاس ومنه (فعيلة) نحو سفينة وصحيفة حيث قيل سفن وصحف ذكره سيبويه فى الاستعمال القليل ووصفه المتأخرون بالشذوذ مما يحفظ ورأيت الراجح عندى صحة القياس على المسموع يؤيد ذلك سماعه فى القرآن الكريم مما يجعله مطرداً وليس بقليل أو شاذ كما رأى سيبويه وجمهور النحاة من ذلك قوله تعالى : ﴿ فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذُرِ ﴿١٦﴾ ﴾ [1] وقوله تعالى :﴿ وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾ [1].

(١) القمر: ١٦، ١٨، ٢١، ٣٠.

وغير ذلك من الآيات وهذا الترجيح هو رؤية د/ يسرى زعير فى استدلاله بهذه الآيات على صحة القياس على المسموع منها. كما سمع فى (فاعل) نحو بازل وبُزُل وشارف وشُرُف وسمع فى (فَعَلة) نحو خَشَبة وخُشُب كما سمع فى فَعِلة نحو فَرِحة وفُرُح ذكر هذه الأوزان المتأخرون من النحاة وجعلوه من الشذوذ يحفظ ولا يقاس عليه. وقلت إذا كانت هذه الأوزان قد سمعت من الثقات ممن نقلوا عن العرب فأراه يجوز أن يقاس عليه محاكاة لكلام العرب وإن كان استخدامه قليل بالنسبة لغيره مما اطرد على القاعدة وكان على الباب من القياس.

الثاني والعشرون : كما سمع (فِعَل) فى عدة أوزان منها (فَعْلة) نحو ضيعة وخيمة وهضبة وحلقة وجفنة ذكره سيبويه فيقال ضيع وخِيَم وهِضَب وحِلَق وجِفَن وصرح بأنه ليس بالقياس والراجح عندى أنه ينقاس وفاقا للفراء لأن القياس الذى أقبله هو محاكاة كلام العرب وقد شهد سيبويه بسماعه فلا مانع من كونه ينقاس استناداً إلى ذلك. ومنه (فَعَلة) نحو قامه قِيَم وتاره تِيَر ووصفه سيبويه بالقلة فى الاستعمال ومنه (فِعْلى) نحو ذِكْرى وذِكَر وأراه ينقاس وفاقا للفراء ومنه (فِعْلة) نحو سِدْره وسِدَر.

وهو قليل فى الاستخدام كما أشار إلى ذلك سيبويه ومنه (فِعَلة) نحو صمة وصمم وذربة وذِرَب ذكره متأخرو النحاة ووصفوه بالشذوذ والنتيجة فى مثل هذه الأبنية ثبوت سماع فِعَل فيها وإن كان قليلاً أو خارجاً عن القياس.

الثالث والعشرون : كما سمع فِعالَ من فعالة نحو عِبَاء من عباءة ذكره الإشمونى من الشذوذ.فما سمع فيها فهو على بابه مما سمع جمعا للكثرة وكان تغييره فى التكسير بالتبديل.

الرابع والعشرون : وسمع تكسير فُعْل من فَعْل نحو رُهْن من رَهْن فى القلة جمعاً لكثرة فى الاسم والصفة ومنه فى الصفة حُشْر وحَشْر وكذلك الاسم سُقْف وسَقْف وهو قليل فى الاستعمال لدى سيبويه ويراه المتأخرون من قسم السماع وأرى كونه من السماع لا يعنى تقليل شأنه بل يجعله عندى على الأصل فاللغة كلها سماع وإن كان قليلا وليس بكثير أو غالب كما فى باب أفعل وفعلاء. وقد كان التغيير فى التكسير بالتبديل فى الشكل .

الخامس والعشرون : يحفظ فى الكثرة فُعُل فى عدة أوزان وهى : فَعَل نحو نُصُف ونَصَف وفَعْل حيث سمع سقف ورُهُن فى سَقْف ورَهْن وفِعْل نحو سُتُر وسِتْر وفَعِل نحو

(١) القمر: ٢٣،٣٣،٣٦، ٣٧، ٣٩، ٤١.

نُمُر وخُشُن ونُمِر وخَشِن نقلا عن النحاة المتأخرين. أمثال ابن مالك والشيخ خالد وقد كان قياسه فى عيرها. كان التغيير عند فك الصيغة بالتبديل.

السادس والعشرون : يكسر فى الكثرة فى حال السماع أيضاً فِعَل من فِعْل نحو هِنَد من هِنْد وهِدَم من هِدْم فى الاسم والصفة وهو مما يحفظ ولا يقاس عليه عند جمهور النحاه كما ذكر الاشمونى وخلافا لما رأه المبرد من قياسه وابن مالك من اطراده. وقد انفكت صيغته عند التكسير بالتبديل.

السابع والعشرون : سمع فى الكثرة تكسير فِعَلة من فِعْلة حيث يراه ابن مالك والشيخ خالد من القليل النادر نحو خِطَرة من خِطْرة وقد انفك المفرد أثناء التكسير بالتبديل.

الثامن والعشرون : سمع فِعَال فى عدة أوزان وكان التغيير فيه بالزيادة والتبديل فمنه سَبُع سباع ورَجُل رجال وضيف ويعر معتل العين أو الفاء فى الاسم والصفة فقيل لم يذكره سيبويه ووصفه المتأخرون بالشذوذ وطلل وحسن فى الصفات فقولهم طلال وحسان لم يذكره سيبويه وجعله الشيخ خالد من الشذوذ كما سمع رَخِل ورخال ولم يذكره سيبويه وذكره الشيخ خالد وكذلك ذكر جُمُد وجَمّاد فكما رأيت بعض هذه الأوزان منقولا عن سيبويه وبعضه منقولاً عن متأخرى النحاة وبهذا أو تلك أراه مسموعا عن الثقات من النحاة لذلك يصح عندى القياس عليه ليس لإقرار الخروج عن القياس والخروج عن القاعدة والباب وإنما لعتبار أن القياس لدىّ يعنى محاكاة كلام العرب الثقاة بما رواه العلماء الموثوق بعروبتهم. وليس كما رأه المتأخرون بأنه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

التاسع والعشرون : سمع فُعُول فى عدة أوزان وكان التغيير فى التكسير أيضا بالزيادة والتبديل فمنه نَمِر نمور ووعيل وعول ووصفه سيبويه بالقلة وأكد ذلك بكونه ألزم من حيث جازلهم أن يثبتوا فى الأكثر على أفعال كانوا له فى الأقل ألزم وهو يقصد فى الأقل أى مجيئه على فُعُول.

وخالف المتأخرون حيث وصفوه بأنه غالبٌ بل مطردٌ وأرى هذا تناقضا فى موقف النحاة فسيبويه يصرح بقلته فى حين أن المتأخرين يرونه مطرداً وغالبا. كما سمع أسد وأسود وشجن وشجون وطلل وطلول وندب وندوب حيث ذكره سيبويه ووصفه بالقلة أما المتأخرون فبعضهم لم يصفه وبعضهم صرح بسماعه وبعضهم صرح سماعة وقلته أيضا وهو ما رأيته الصواب تأييداً لسيبويه. لمح أن الذوق العربى لا يكثر فى استعمال هذا البناء بخلاف غيره من الأوزان التى وصف استعمالها بأنها كثيرة وأيدها النحاة

بالاطراد فكل هذا مرجعه السماع العربى بناء على التذوق العربى لمفردات اللغة سمع أيضا فسل وفسول صفة وذكره سيبويه وأيده بالقلة وأقره المتأخرون.

الثلاثون : كما سمع عِنَب وأعناب وضِلَع وأضلاع وإرم وآرام ذكر سيبويه سماعه بقلة كما سمع أيضا ناب وساق من فعل حيث قيل نيوب وسووق وذكره سيبويه وبعضهم همز الواو الأولى كراهية الواوين والضمة فى الواو فقال سؤوق سمع أيضا ديك ديوك وفيل فيول وجيد جيود ذكر سيبويه أنه يحتمل فيه حاله كونه معتل العين أن تكسر فاؤه كذلك يكسر كما يكسر جذع على فُعُول ويحتمل أن تضم فيكسر أيضا على فعول كما يكسر برج ولم يصفه سيبويه بقلة أو كثرة وكذلك لم يثبته المتأخرون ضمن المطرد من الأوزان كما سمع فَوْح وفُوُوح وحَوْض وُحُووض حيث ذكر سيبويه ما يفيد اطراد فُعُول من فعل اليائى وشذوذه فى الواوى.

الحادي والثلاثون : وسمع أيضا فى الزيادة والتبديل فِعْلان من فَعْل نحو عبد وعبدان وضيف وضيفان وقوز وقيزان وثور وثيران وذكره سيبويه فى الصحيح والمعتل مع قلة استعماله لخروجه عن الباب ووصفه البعض بالشذوذ حيث يحفظ ولا يقاس عليه.

الثاني والثلاثون : سمع تكسير فَعْل على فَعْلى للكثرة مما كان التغيير فيه عند التكسير بالزيادة وقد ذكره ابن مالك والشيخ خالد والأشمونى ولم يذكره سيبويه لخروجه عن معنى الآفات والأوجاع لذا لم يستخدم إلا قليل فقد سمع ذَرْبَى وجَلْدَى جمعا لذَرْب وجَلْد.

الثالث والثلاثون : كُسر صنو على صنوان سماعاً ولا يعنى كونه سماعاً أن يقدح فيه وإن كان خلاف غيره من الأوزان التى اطردت على فِعْلان إلا أنه قد تقرر ثبوته فى الذوق العربى من خلال سماعه فهو من لغة العرب جمعاً للكثرة وكان التغيير فى التكسير بالزيادة.

الرابع والثلاثون : وسمع تكسير (فُعَل) من (فُعْلَة) جمعاً للكثرة نحو سوس من سوسه وتوم من تومه وصوف من صوفة مما يجعله على الباب عندى بشهادة سماعه نقلا عن سيبويه مما يجب أن يعتد بهذا السماع محاكاة لكلام العرب وكان التغيير فى التكسير بالنقص.

الخامس والثلاثون : وسمع تكسير (فُعَلة) على (فُعَل) للكثرة فقد سمع ثُهَمة وثُهَم وثُخَمه وثُخَم نقلاً عن سيبويه حيث أثبته دون وصفه بقلة أو شذوذ أما ابن مالك فعده من الشذوذ ورأيت جواز قياسه لسماعه بشهادة سيبويه وكان التغيير بالنقص.

السادس والثلاثون : ومن السماع تكسير (فِعَل) من (فعَلَة) نحو : عِنَب من عِنَبَة وإبَر من إبَرَه وحِدَأ من حِدَأة وهو من القليل المشهور فى كلام العرب وفاقا لسيبويه وخلافا لابن مالك الذى يرى أنه من المسموع الذى لا ينقاس عليه والذى رأيت أن الصواب قياسه وليس معنى قياسه إقرارا الخروج عن القاعدة بل محاكاة للمسموع من كلام العرب جمعاً للكثرة وقد كان التعبير عند التكسير بالنقص.

السابع والثلاثون : ومن السماع تكسير فِعَال من فِعَالة فى الكثرة نحو دجاج من دجاجة رواه سيبويه مسموعا بقلة عن العرب فى جمع الكثرة وكان تغييره فى التكسير بالنقص.

الثامن والثلاثون : ومن السماع تكسير (فُعْل) من (فَعَل) فى الكثرة نحو : أَسَد وأُسْد ووَثَن وَوُثْن وقد أجمع العلماء على أنه من المسموع ورأيته من القليل فى كلام العرب وفاقا لرؤية سيبويه وليس كما يرى المتأخرون أنه سماعى لخروجه عن باب أفعل فعلاء لأن اللغة كلها سماع.

التاسع والثلاثون : كما سمع عند التكسير والتغيير بالزيادة والنقص والتبديل تكسير (فُعَلة) فى وزنين : الأول فعيل حيث سمع كمى كماة وصفة المتأخرون من النحاة بالشذوذ أما غوى غواه ورذى رذاة وعدو عداه فوصفوه بالندرة لاحتمال أن يكون من فاعل أى غاوٍ وراذ وعاد وهو الراجح عندى لسماعه فى قول الشاعر وقد قال به غير واحد أنه جمع عادٍ :

لا يبعــدن قــومى الــذين هــم ســم العــداة وافــة الجــزر

الوزن الثانى فاعل : إذا كان اسما نحو باز بزاة وواد وداه أولا كان صفة صحيح اللام نحو هادر وهدرة ونسبة المتأخرون للقلة وبعضهم للشذوذ وسواء أكان قليلا أو شاذا عن القاعدة فهذا لا ينكر سماعه فى كلام العرب.

الأربعون : كما سمع فَعَلة فى عدة أوزان وكان فيها خارجا عن القياس عند العلماء لكونها فاقدة لبعض الشروط التى ينقاس معها. ومن ذلك فاعل غير العاقل نحو: ناعق ونعقة ومنه فيعل فهو على وزن غير فاعل نحو سيد حيث سمع سادة ومنه فعيل نحو خبيث حيث سمع خبثة ومنه أفعل نحو : أجوق حيث سمع جوقة فسماع فعله فى هذه الأوزان وثبوته فى كلام العرب وإن كان خارجاً عن القياس عند العلماء لكونه فقد بعض الشروط التى يطرد فيها وينقاس هذا لا يقلل من شأنه فشأن اللغة السماع.

الحادي والأربعون : كما سمع فَعْلى من فعيل خالٍ من معنى فعيل بمعنى مفعول فلم يدل على هلاك أو آفة أو توجع أو نقص كما كان يطرد وينقاس فى ذلك حيث سمع كَيْسَى

من كيسٍّ وتقبله العلماء لسماعه وقال الرضى في البحث عن علة لسماعه بأنه قد حمل على الحمق بالضدية إلا أنه حمل غير مطرد فلا يقال بخلى ولا سقمى.

الثاني والأربعون : كما سمع فُعَّل فى أوزان منها : فعلية نحو خريدة حيث سمع خُرَّد ومنها فُعَلاء حيث سمع نُفَساء نُفَّس ومنها أفعل نحو أعزل عُزَّل ومنها فعول فقد سمع جرادة سُرُوٌ وجراد سُرَّأ ذكر هذه الأوزان المتأخرون ووصفوها بالشذوذ والندرة لذلك فأرى أنها مما يحفظ لثبوته فى السماع ولا يقاس عليه نظراً لندرته فى الاستعمال العربى.

الثالث والأربعون : كما سمع فُعَّال فى مؤنث فاعل الوصف نحو : صادة وصُداد وسمع أيضا فى فاعل الصفة المعتل اللام نحو غاز غُزَّاء وسارٍ سراء وجَانيا وجُنَّاء وهما مما يحفظ لندرته بإجماع العلماء.

الرابع والأربعون : كما سمع فِعَال فى أوزان منها : فَعْلان نحو غضبان وندمان فقد سمع غِضاب ونِدَام ومنها : فَعْلى مؤنث فَعْلان نحو غضبى وعطشى حيث سمع غِضَاب وعِطَاش ومنها فُعْلان نحو خُمْصان وخِمَاص ومنها فُعْلانة مؤنث فُعْلان نحو : خُمْصانة خِمَاص والذى أرجحه شيوع وكثرة التكسير على فِعَال من هذه الأوزان يبيح عندى القول بصحة القياس فيه وإن كان عند النحاة ليس بمطرد لخروجه على الأوزان التى ينقاس لديهم فيها.

الخامس والأربعون : وسمع فِعَال فى عدة أوزان أخرى : منها : فُعْلة نحو نطفة ونِطَاف ومنها فاعل نحو صاحب وصِحَاب وإمٍ إمام قال تعالى : ﴿ وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾ (١).

ومنه فيعل وصف نحو : طيب طياب وجيد جياد وخير خيار.

ومنه فُعلاء نحو نفساء ونِفَاس وعشراء وعِشَار ومنها فَعْلاء نحو : عجفاء وعجاف وبطحاء وبطاح.

ومنه فِعْلان نحو سرحان وضبعان قالوا : سراح ضباع ومنه فَعْلى نحو حَرْمى وحِرام ومنها فَعَلة نحو ثمرة وثمار وجذبة وجذاب وأكمة وإكام ومنها فعيل بمعنى مفعول نحو : جريح وربيط فى معنى مجروح ومربوط حيث قالوا : جِرَاح ورِبَاط ومنه فُعْلى نحو أنثى إناث.

(١) الفرقان آية رقم ٧٤ .

كما سمع فى غير المشهور فعول نحو خروف وخراف ومنه أفعل نحو أعجف عجاف وأبطح بطاح ومنه فَعِلة نحو نمرة نمار وأرى شهادة السماع فى مثل هذه الأوزان بنصوص سيبويه وجمهور النحاة يمنحنى القول بصحة القياس عليها جوازاً فبعضها ورد فى أفصح كلام وهو القرآن الكريم مما يجعله فصيح فى الاستعمال وإن كان شاذ فى القياس لدى النحاة. وهذا يجيز صحة القياس عندى محاكاة لأفصح الكلام.

السادس والأربعون : كما سمع فُعُول فى أوزان منها : فَعْلة نحو صخرة صخور ومنها فِعَال نحو عناق وسماء يقال عُنُوق سُمِيٌّ.

وقد اعترض د / يسرى زعير على تقسيم سيبويه وبعض النحاة بما هو على الأصل من هذه الأوزان وما لم يكن منها على الأصل. بقوله " ولست أدرى ما الذى أخبر سيبويه أو غيره من النحاة بأن ذاك هو الأصل وهذا هو الفرع فهذا يعنى عنده تدخل فى لغة العرب حيث قال : أما إن قلنا إن المخبر بالتقسيم غير العرب أى علماء اللغة بناء على أن النحو لم يكن قديما قدم اللغة فلن يروقنا هذا التقسيم لأنه تدخل فى اللغة من غير أربابها ».

ورأيت: أن منهج سيبويه فى غالب الأحيان لا ينصب نفسه حاكما فى لغة العرب فهو فى غالب الأحوال يسوق مفردات اللغة ويشير إلى بعضها بكثرة الاستعمال وبعضها بالقلة دون الحكم عليها بقياس أو اطراد أو شذوذ أو غير ذلك من الأحكام المطلقة التى أتى بها المتأخرون لذا أجده دقيقا هنا عندما رأى أن تكسير فعال على أفعل على الباب وعلى الأصل. والدافع الذى أراه لقوله هذا : هو الذوق العربى الذى يقرر مثل ذلك من خلال كثرة ما ورد من أمثلة للعرب فى ذلك، وقله ما ورد فى خلافه من تكسير فعال على فعول. فأرى أن الحكم فى ذلك هو الذوق العربى وليس سيبويه نفسه فأجد أن سيبويه تتبع الذوق العربى فما أقره أقره وما قلل منه أتبع ذلك إضافة إلى أن عبارته فى قوله خروجا عن الأصل تعبير دقيق يفى بأمرين الأول : سماعه فى لغة العرب بدليل ذكره ووصفه بالخروج عن الأصل. والثانى : الحكم عليه من حيث القاعدة المطردة فيعد خروجا عليها، ولا يعنى هذا الاعتراف بما هو على الأصل والإنكار للخارج عنه فكله سمع فى كلام العرب. وتداوله الذوق العربي مع الفارق كما علم.

السابع والأربعون : كما سمع فُعُول فى فعيل الصفة نحو ظريف وظروف وتعددت آراء النحاة فى توجه ذلك ورأيت الصواب أن ظروف جمع لظرف فى معنى ظريف كما رأه الخليل على ما نقل السيرافى لأن فيه من فك الصيغة. فلا يكسر فعيل على فعول فى

الذوق العربى وإنما حدث فك للصيغة عند التكسير من فعيل إلى فعل أى انفكت صيغة ظريف إلى ظرف فلما استقرت على ظرف بنى عليها التكسير فقال ظروف يؤيد ذلك :

أن الذوق العربى يقر تكسير ظرف على ظروف ولا يقر تكسير (ظريف) على ظروف. وللخروج من ذلك حيث سمع فى كلام العرب ظروف فيقال فيه أن فعيل عندما انفكت وفيه الصيغة إلى النقص بحذف ياء فعيل وتبديل شكل العين من كسر فى فعيل إلى سكون انتقل البناء إلى فَعْل أى ظرف ثم بنى عليه التكسير فانفكت الصيغة مرة أخرى إلى الزيادة والتبديل أما الزيادة فقد زيد واو فعول. وأما التبديل ففى شكل الفاء والعين أم الفاء فضمت وقد كانت فى فَعْل مفتوحة. وأما العين فضمت أيضا وقد كانت فى المفرد ساكنة ليتبدل ظرف إلى ظروف. ويؤيد هذا ما قاله السيرافى أن ظرف فى معنى ظريف كما أن عدل فى معنى عادل وكما أن مذاكير فى التقدير جمع لمذكار فى معنى ذكر وإن لم يستعمل.

الثامن والأربعون : كما سمع فِعْلان فى عدة أوزان منها فِعَال نحو حوار ومنها فَعُول نحو خروف ومنها فعيل نحو ظليم ومنها فى الوصف فُعَال نحو شُجَاع ومنها فاعل نحو حائط ومنها فَعْلة نحو بُرْكة ومنها فَعْلة نحو القصعة ومنها فَعَال نحو غزال والنتيجة من كل هذه الأوزان هو الإلمام بما سمع من أوزان جاء تكسيرها على فِعْلان في الكثرة فبعضها ذكره سيبويه وبعضها لم يذكرها ووصفها المتأخرون بالشذوذ .

التاسع والأربعون : ومن فك الصيغة وتغيرها عند التكسير بالنقص والزيادة سمع تكسير فَعْلان من فَعْلة حيث سمع نَسْوان من نَسْوة ووصفه المتأخرون بالشذوذ .

ورأيت أن نسوان من نسوة من فك الصيغ بنص سيبويه بقوله " كأن الهاء لم تكن فى الكلام كأنه كسر نِسْو" فلما استقر على نِسْو بنى عليه التكسير وهذا ما قرره ابن جنى فى باب فك الصيغ فقد سبقه إليه سيبويه بذلك.

الخمسون: وسمع فى مجال التغيير التقديرى عند التكسير تكسير (فُلْك) من (فُلْك) جمعاً للكثرة يؤيد ذلك أمران الأمر الأول : ثبوت التثنية فى هذا اللفظ بقولهم فلكان يدل ذلك على أن هناك جمع فيجب الانتباه إلى ذلك بخلاف الألفاظ الأخرى من نحو: جنب فلم يثبت فيه سماع تثنية ومن ثم لا يستطيع أحد أن يثبت الجمعية وبناء عليه لا يكون هناك تغيير فى التقدير. بل يستخدم اللفظ بنفس صورته فى حال المفرد ؛ وفى حال الجمع على السواء دون استشعار تقدير التغيير فى الحركات من المفرد إلى الجمع والأمر الثانى : وجود ألفاظ لفظها بصيغة واحدة بين المفرد والجمع بعضها له مثنى

وبعضها الأخر ليس له مثنى ؛ دليل على الفارق بينهما والذى يفرق بينهما أن ماله مثنى له جمع. ويراعى استشعار التغيير فى التقدير أثناء الجمع. أما ما ليس له مثنى فليس له جمع فلا مانع حينئذ أن يكون اسم جمع فلا يراعى معه تقدير تغيير بل يستخدم لفظه ظاهره وباطنه بصورة واحدة بين المفرد والجماعة مثل جنب ونحوه.

الحادي والخمسون : فقد سمع تكسير (فِعَال) من (فِعَال) نحو : دلاص وهجان وشمال وقيل عفتان والراجح عندى القول بالجمعية فى مثل هذه الكلمات ومن ثم يقدر التغيير فى حال قصد الجمعية اعتماداً على ثبوت التثنية فى مثل هذه الكلمات فلا يوجد مثنى غالبا إلا وله جمع فإذا ثبت ذلك ثبت تقدير التغيير وقد ثبت سماع قولهم هجانان ودلاصان اتفاقا مع مذهب سيبويه والمبرد وخلافا لابن مالك فى رأيه الثانى حيث رأى أن باب فُلْك ونحوه من مثل هذه الكلمات اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير كما هو شأن اسم الجمع فاللفظ حينئذ مشترك بين المفرد واسم الجمع لا بينه وبين الجمع.

النتيجة السابعة:- استعمال الكلمة للمفرد والجمع من نحو : فلك ودلاص وهجان وشمال وعفنان يعد من شجاعة العرب ويعرف المراد من السياق.

النتيجة الثامنة:- جموع التكسير أكثرها محتاج إلى السماع لارتباطها بالذوق العربى ، وقد يغلب بعضها فى بعض أوزان المفرد.

وأخيراً جدول ملخص يسهل الوقوف على الجمع الغالب فما دونه من خلال معرفة المفرد

١- جمع (فعل) الاسم الثلاثى المذكر وله أوزان

= **أولاً** (فَعْل) فى القلة يجمع على (أفعل) نحو فلس إلا أن يكون أجوف واويا أو يائيا فقلته : (أفعال) نحو : ثوب وبيت وفى الكثرة فُعُول وفِعَال نحو : كعب وصك ودلو وظبى وقد ينفرد أحدهما عن صاحبه كبطن : بطون سيل : سُيُول، وبغل : بغال.

= **ثانيا** (فِعْل) فى القلة يجمع على (أفعال) وربما كان يجمع كثرة والكثرة فُعُول وفِعَال وربما اقتصر على واحد منهما نحو : فيول وجيود ورياح.

= **ثالثا** (فُعْل) فى القلة يجمع على (أفعال) وربما جمع كثرة نحو : أركان وأجزاء وفى الكثرة : فِعَال وفُعُول وفعول أكثر كبروج وبرود وجنود وفِعَال فى المضاعف كثير كقفاف وخفاف وعشاش. أما الأجوف فنحو عود وحوت على فعلان كعيدان وحيتان.

= **رابعاً** (فَعَل) فنحو فى القلة على (أفعال) نحو : أجمال وأتواج وأنياب أما الكثرة فعلى : (فِعَال) و (فُعُول) وقد تزاد التاء كالحجارة والذكارة والذكورة أما الجوف فعلى (الفِعْلان) كالتيجان والجيران والقيعان.

= **خامسا** (فِعَل) فيجمع فى القلة والكثرة على (أفعال).

= **سادسا** (فَعُل) فجمع قلة وكثرة علىأفعال نحو أعجاز وجاء على فِعَال كسباع ورجال.

= **خامساً** : فَعِلة يجمع على فِعَل كمِعَد ونِقَم أما (فُعَلة) فعلى (فُعَل) تخمة وتخم.

= **سابعاً**: (فِعَل) فيجمع فى القلة والكثرة على (أفعال) نحو عنب وأعناب.

= **ثامنا** (فِعِل) فيجمع فى القلة والكثرة على أفعال نحو إبل وآبال.

= **تاسعاً** : (فُعُل) فيجمع فى القلة والكثرة على (أفعال) نحو أعناق.

٢- جمع فعلة الاسم المؤنث وله عدة أوزان

= **أولاً**: فَعْلة فيجمع على فِعَال غالبا نحو قصعة : قصاع وجاء على فِعَل نحو هِضَب وحِلَق وجاء فيه فُعُول نحو مُؤُون وبُدُور أما الأجوف الواوى فعلى فُعَل نحو : دولة ودُوَل ونُوَب وكذلك الناقص منه نحو قرية وقرى ونزوة ونزى أما الأجوف اليائى فلم يجز ضم فائه بل يكسر كخِيَم وضِيَع.

= **ثانيا** : (فِعْلة) فيكسر على (فِعَل) نحو : كسر وقدد ولحى ورشى.

= **ثالثا** (فُعْلَة) فيجمع على (فُعَل) غالبا وفى القليل نحو : (غُرَف) وربما كسر على (فِعَال) فى غير الأجوف كبرام وبراق وجفار وخلال وقلال وجباب أما الأجوف فعلى فُعَل كدُوَل وسُوَر

= **رابعا** (فَعَلة) فيجمع على فعال نحو رقاب ونياق وإماء وجاء على أفعل كآكم وأنيق وأم وجاء على فُعْل كبُدْن وخُشْب.

وأغربه أما الكثرة فى فَعال وفِعال فمطرد

٣- جمع (فعل) الثلاثى فى الصفات :

= **أولاً:** فَعْل فى الغالب يجمع على (فِعَال) والغالب فى الأجوف اليائى (أفعال) كأشياخ وجاء فيه ضيوف وشيوخ وجاء فِعْلة كشيخه وفُعْل نحو كُتّ وشط وجاء فعلان كوغدان وضيفان.

= **ثانيا** فِعيل يكسر على (أفعال) نحو جلف وأجلاف وجاء أحلف.

= **ثالثا** فُعال ويكسر على (أفعال) كأمرار وأحْرار.

= **رابعا** فَعول الغالب أن يكسر على (فِعَال) وربما كسروه على (أفعال) وجاء فِعْلان كإخوان وفُعِلان كذلران.

= **خامساً** فَعِل فإنه يكسر على (أفعال) كأنكاد ويَقِظ ونَدِس : أيقاظ وأنداس وجاء على (فعال) نحو وِجَاع.

= **سادسا** فَعُل فيجمع على (أفعال) نحو يَقُظ : أيقاظ ونَجُد أنجاد وحكى (يقاظ).

= **سابعاً** : فُعُل فيكسر على (أفعال) أيضا نحو جنب وأجناب وحكى جِناب وجُنْبَان.

٤- جمع الاسم الثلاثى المزيد فيه بمدة ثالثة وله أوزان

= **أولاً** (فَعَال) المذكر فيكسر فى القلة على (أفعلة) كأزمنه وأمكنة وأفدنه وأقذله وأحمرة (أفعلاء) نحو أشداء وشداد وأشحاء وشحاح وكذلك الناقص الواوى واليائى نحو : أغنياء (فُعُل) نحو فدن وقذل وحمر وقرد أما الناقص فيطرد فى القلة والكثرة (أفعلة) نحو سماء أسمية ودواء أدوية وجاء غزلان. أما (فُعال) فى الكثرة فيجمع على (فِعْلان) نحو غربان و ذبان وقد تأتى أفعلة للقلة والكثرة نحو أفئدة وأما غلمة فناب عن أعلمة.

= **ثانياً:** (فعال) المؤنث نحو ذراع فيكسر على (أفعل) وكذلك (فعيل) المؤنث بغير تاء نحو يمين وأيمن.

= **ثالثا** : فعيل المذكر فيجمع على أفعلة فى القلة وكذلك فعيل المذكر نحو رغيف أرغفة وعمود وأعمدة أما صبية فناب عن أصبية وأما الكثرة فعلى فُعُل نحو قضب ورغف وسرر ماعدا الناقص الواوى فبابه أفعال كأعداء.

= **رابعاً:** فعول المؤنث فعلى فعائل كذنوب وذنائب وعلى فُعُل.

٥- جمع الصفة فى الثلاثى المزيد فيه بمده ثالثة

أما فِعَال فيكسر على فُعُل نحو جماد جُمُد وجاء جبناء وكناز وكنز وجاء هجان نحو هذا هجان وهؤلاء هجان وهذان هجانان وكذلك دلاص.

وأما فُعال فيكسر على فُعْلان وفعلاء نحو شُجاع عل شُجَعَاء وشُجْعَان.

وأما فعيل فالغالب فيه فعلاء وفعال نحو كرماء وكرام. أما المضاعف فعلى

جاء على (فِعَال) كرعاء وصِحَاب وشذ فوارس أما إذا سمى بفاعل الصفة فعلى فواعل كالاسم الصريح كضارب وقد جاء

أشقياء أقوياء.

أما الأجوف فيكسر على فِعَال نحو طوال وقوام واوياً كان أو يائيا وجاء فيه أفعال كأشراف.

أما فعول فيكسر على فُعُل فنحو صبور وصبر سواء كان للمذكر أم للمؤنث وجاء فعائل فى المؤنث كعجائز.

أما فعيل بمعنى مفعول فى الآفات فيجمع على (فَعْلى) نحو أسرى وقتلى وجرحى ومرضى محمول عليه بمعنى الفاعل وفعل كزمن وزمنى وفعيل كميت وموتى وأفعل كحمقى وفاعل كهلكى وفعلان كسكران سكرى أما كيسى محمول الضدية.

أما فعيلة بالتاء فلها في الجمع مثل فعيل فِعَال نحو ظريف وظريفة ظِراف ويختص ذو التاء (بفعائل) كالذبيحة والكبيرة فيقال زبائح وكبائر وقد يستغنى عن (فعائل) بـ (فِعَال) فيقال نسوة صغار وكبار وسمان وجاء (فُعَلاء) في فقراء وسفهاء.

٦- جمع فاعل إذا كان اسما مذكراً أو مؤنثا

فيجمع على (فواعل) قياساً لا ينكسر فى الاسم الصريح نحو كاهل كواهل وكاثبه كواثب وقد جاء (فواعيل) بإشباع الكسر كطوابيق ودوانيق وخواتيم وليس بمطرد وجاء فعلان كحجران وفِعْلان كجِنَان وقد

١٠- جمع افعل الاسم

فيجمع على (أفاعل) نحو أجادل وصابع فى الاسم أفعله كواد وأودية.

٧- جمع فاعل إذا كان صفة مذكراً

الغالب أن يكسر على (فُعَّل) فى الصحيح والأجوف والناقص كشهّد وصوّم وغزّى وأيضا على (فُعَّال) كزَّوار وغَّياب وهما أصل فى جمع فاعل الوصف ويجئ على (فَعَلة) أيضا كثيراً نحو عجزة وفسقه وكفره وبررة وخونه ويقال حاكه وباعة ويجمع على (فُعُل) كبزل وشُرُف وعلى (فعلاء) كجهلاء وشعراء وجاء على فُعْلان كشبان ورعيان تشبيها بفاعل الاسم وجاء على (فِعَال) جياع ونيام ورعاء وصحاب وعلى (فُعُول) كشهود وحضور وركوع.

وإذا انتقل فاعل الصفة إلى الاسم نحو راكب وفارس المختص براكب البعير والمختص براكب الفرس وراع المختص برعى معين كان الغالب فيه فُعْلان نحو فرسان وركبان ورعيان.

٨- إذا كان الصفة لغير العقلاء

جاز جمعه على فواعل قياساً فيقال جِمَال بوازل وأيام مواض.

٩- إذا كان فاعل الصفة للمؤنث

بتاء ظاهرة نحو ضاربة أو مقدرة كحائض فقياسه في التكسير على (فواعل) و(فعل).

فعلانة بينهما كندامى وندام.

= ثانيا فُعْلان كعُرْيان وخُمْصان فيجمع على (فِعَال) فقط دون فعالى فيقال خمصان وخمصانه (خِمَاص)

وأحاوص فى أجدل وإصبع وأحوص

١١- جمع أفعل الصفة

فى تكسير أفعل فعلاء يأتى على (فُعْل) ولا يضم عينه إلا لضورة الشعر نحو (حَمْر) ويجئ على فُعْلان كسودان وبيضان.

١٢- جمع فعلان اسما

فعلان مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركة يجمع على (فعالين) نحو : شيطان وسبعان وظربان إلا أن يكون علما مرتجلا كسلمان وعثمان وعفان وحمدان وعطفان وذلك لأن التكسير فى المرتجل مستغرب إذا كان فى المرتجل ما ينبغى أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث وجاء (ظربى) فى ظربان وجاء فى سرحان (سِرَاح) وضبعان (ضباع).

١٣- جمع فعلان الصفة

أولاً: فَعَلان سواء كان له فَعْلِى كسكران وسكرى، أم لم يكن نحو ندمان وندمانه جاز جمعه على (فَعَالى) وكذا (فِعَال) وليس مطرد فيهما وقد يجمع فى فعلان

١٧- جمع الخماسى

إذا كان من الثلاثى المزيد فيه نحو منطلق ومستخرج ومقعنسس وقلنسوة وحبنطى واستخراج وغير ذلك من الرباعى المزيد فيه نحو مدحرج ومحرنم واحرنجام فتكسيره بأن تخلى الفضلى من الزوائد وتحذف غيرها

١٤- جمع فَيْعِل الصفة

ولا يجئ إلا فى المعتل العين كسيد أما بفتح العين فلا يجئ إلا فى الصحيح نحو صيقل وصبدر ويجمع المذكر والمؤنث منه على (أفعَال) كأموات وأحياء فى حى وحيه.

١٥- جمع بعض الصفات

فتكسر على مفاعل كمداعى فى مدعى أما مفعال ومفعيل فتكسر على مفاعيل كمقاليت ومآشير فى مقلات وجاء اسم المفعول من الثلاثى ملعون وميمون ومشئوم ملاعين ميامين مشائيم ومكسور مكاسير ومسلوخه مساليخ ومفعل كمنكر وموسر ومفطر مياسير ومفاطر ومناكير.

١٦- جمع الرباعى والمشبه به

بجميع أوزانه فجمعه على (فعالل) نحو جعفر وغيره وكذا ما هو مشبه به من الثلاثى المزيد بحرف غير ما ذكر نحو أنملة وأنامل.

كل رباعى قبل آخره حرف مد

فعلى فعاليل نحو عصفور وقرطاس وقنديل.

١٨- جمع ما فيه ألف التأنيث المقصورة والممدودة

أولاً: المقصورة

فيأتى الجمع على فَعَال وفَعَالَى فى الاسم كدعاوٍ ودعاوى أما الصفة فعلى فَعَالَىَ

ثانيا : الممدودة

مما يخل وجوده ببناء (مفاعل) و (مفاعيل)، وإن لم يكن لإحداها الفضل كنت مخيراً كما فى حبنطى ولك بعد الحذف زيادة الياء رابعة عوضا من المحذوف. أما الخماسى المجرد نحو سفرجل فيكسر بحذف خامسة.	**فيأتى الجمع على فَعَالَى وفعالٍ ويجوز فَعَالِيُّ**

وعلى الله قصد السبيل

الباحثة

د. رباب إبراهيم عبدالفضيل

المصادر والمراجع

❁ **القرآن الكريم.**

١ = **إتحاف فضلاء البشير فى القراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات** تأليف أحمد بن محمد البنا حققه د/ شعبان محمد إسماعيل.

٢ = **إصلاح المنطق لابن السكيت** – تحقيق – الأستاذ / أحمد شاكر وعبدالسلام هارون / مطبعة دار المعارف – الطبعة الثانية.

٣ = **أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث** للدكتور / محمد عيد – الناشر عالم الكتب – القاهرة.

٤ = **الأصول فى النحو** لابن السراج تحقيق د / الحسين الفتلى الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م – بيروت.

٥ = **الإعراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو** لابن الإنبارى مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧ – ١٩٥٧ م.

٦ = **الاقتراح فى علم أصول النحو** للسيوطى تحقيق د / أحمد محمد قاسم الطبعة الأولى ١٣٩٦ – ١٩٧٦ م مطبعة السعادة.

٧ = **الأمالى الشجرية لابن الشجري** – دار المعرفة – بيروت سنة ١٣٤٩هـ.

٨ = **الأمالى لأبى على القالى** – مطبعة دار الكتب المصرية – القاهرة – سنة ١٣٤٤م.

٩ = **البيان فى غريب إعراب القرآن** – لأبى البركات بن الأنباري – تحقيق د/ طه عبدالحميد – مراجعة مصطفى السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.

١٠ = **التبيان فى إعراب القرآن.** تأليف أبى البقاء العكبرى تحقيق / على محمد البجاوى رقم الإيداع بدار الكتب ١٨٢٨ – ١٩٧٦ م.

١١ = **التبيان فى تصريف الأسماء** – تأليف د/ أحمد حسن كحيل – الطبعة السابعة ١٤٠٢- ١٩٨٢ – مطبعة السعادة

١٢ = **التصريح بمضمون التوضيح** للشيخ خالد – دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابلى الحلبي.

١٣ = **الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير** للسيوطى المطبعة الخيرية.

١٤ = **الخصائص** لابن جنى تحقيق / محمد على النجار – دار الكتب بيروت لبنان ١٣٧٢ – ١٣٧٦ – الجزء الثالث.

١٥ = **الضرورات** النحوية د / حامد نيل – ١٩٧٨.

١٦ = **القاموس المحيط للفيروز آبادى** – المطبعة الحسينية المصرية ١٣٤٤ هـ القاهرة.

١٧ = **الكامل للمبرد** – تحقيق وليم رايت ، ليبك وكمبردج ١٨٤٠ – ١٨٩٢م.

١٨ = **الكتاب لسيبويه.** ط بولاق من خلال الطبعة المحققة / تحقيق وشرح عبد السلام هارون الطبعة الثالثة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م. الناشر مكتبة الخانكى بالقاهرة دار الكتب العلمية بيروت.

١٩ = **الكشاف عن حقائق عوامض التنزيل للزمخشرى ضبطه ورتبه** – مصطفى حسين أحمد. الناشر. دار الريان للتراث القاهرة الطبعة الثالثة – دار الكتاب العربى – بيروت – لبنان، مطبعة الحلبي – القاهرة.

٢٠ = **اللغة والنحو بين القديم والحديث** تأليف عباس حسن.

٢١ = **المحكم والمحيط الأعظم** لابن سيدة تحقيق إبراهيم الأبيارى مطبعة الحلى سنة ١٩٧١م – القاهرة.

٢٢ = **المخصص لابن سيدة**– تحقيق الشنقيطى ومعاونة عبدالغنى محمود – بولاق ١٣١٨

٢٣ = **المزهر فى علوم اللغة** للسيوطى تحقيق / محمد أحمد جاد المولى دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٢٤ = **المعجم المفصل فى شواهد اللغة العربية** – إعداد د / إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية –بيروت – لبنان.

٢٥ = **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم** : تأليف محمد فؤاد عبد الباقى دار الشعب القاهرة.

٢٦ = **المعجم الوجيز** – مجمع اللغة العربية – القاهرة ٢٠١٠م.

٢٧ = **المقتضب.** لأبى العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة القاهرة ١٣٩٩ – دار الكتاب المصرى القاهرة. دار الكتاب اللبنانى بيروت.

٢٨ = **المنصف شرح تصريف المازنى لابن جنى** ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين – الحلبى ١٣٧٣– ١٣٧٩.

٢٩ = **أم الرجز = أرجوزة أبى النجم العجلى المنشورة بمجلة المجمع العلمى العربى الجزء الثامن ط سنة ١٩٢٨.**

٣٠ = **النشر فى القراءات العشر**. تأليف ابن الجزرى المتوفى ٨٣٣ دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٣١ = **بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي** – طبعة دار الفكر الطبعة الثانية – ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – بيروت – لبنان.

٣٢ = **تاج العروس** : محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدى ١٢٠٥ – الطبعة الأولى– الخيرية ١٣٠٦– ١٣٠٧هـ.

٣٣ = **تاريخ الأدب العربى لبروكلمان** – ترجمة د/ عبدالحليم النجار طبعة دار المعارف – بمصر ١٩٥٩م الطبعة الخامسة.

٣٤ = **تفسير البحر الميحط** لابى حيان الأندلسى. دار الكتب العلمية بيروت لبنان تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين.

٣٥ = **تهذيب اللغة لأبى منصور محمد بن أحمد الأزهرى** ٢٨٢هـ– ٣٧٠م تحقيق أ– محمد عبدالمنعم خفاجى ، محمود فرج العقدة – مراجعة على محمد البجاوى – الدار المصرية للتأليف والترجمة.

٣٦ = **حاشية الصبان على شرح الإشمونى المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى**. دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى البابلى الحلبى.

٣٧ = **خزانة الأدب للبغدادى** – طبعة بولاق – الجزء الأول ١٢٩٩.

٣٨ = **ديوان الخرنق بنت بدر** – تحقيق حسين نصار وزارة الثقافة – مركز إحياء التراث – القاهرة سنة ١٣٨٩هـ.

٣٩ = **ديوان الشماخ** – حققه وشرحه : صلاح الدين الهادي – دار المعارف – القاهرة.

٤٠ = **ديوان القطامى** – تحقيق ياكوب بارت – ليدن سنة ١٩٠٢م.

٤١ = **ديوان ذى الرمة** ، تحقيق كارليل هنرى هيس – كمبردج ١٩١٩م.

٤٢ = **روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم** للعلامة الآلوسى البغدادى المتوفى ١٢٧٠هـ إدارة الطباعة المنيرية دار إحياء التراث العربى بيروت – لبنان الطبقة الرابعة ١٤٠٥ – ١٩٨٥م درب الاتراك رقم ١.

٤٣ = **سر صناعة الإعراب** – لابن جنى تحقيق – د/ حسن هنداوى – دار القلم دمشق.

٤٤ = **شرح الرضيّ على الكافية طبعة جديدة مصححة** – تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر الأستاذ بكلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م- جامعة قاريونس.

٤٥ = **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم** – حققه د/ عبد الحميد عبد المجيد – دار الجيل – بيروت – لبنان.

٤٦ = **شرح الكافية الشافية** تأليف جمال الدين ابن مالك – حققه أد/ عبد المنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث.

٤٧ = **شرح المفصل** لموفق الدين ابن يعيش -٦٤٣- مكتبة المتنبى القاهرة ضحى الإسلام تأليف أحمد أمين.

٤٨ = **شرح ديوان الحماسة للمرزوقى** – نشر أحمد أمين وعبدالسلام هارون – الطبعة الأولى سنة ١٩٥١- القاهرة.

٤٩ = **شرح ديوان عنترة بن شداد** – تقديم وتعليق سيف الدين الكاتب وأحمد عصام الكاتب منشورات مكتبة الحياة بيروت لبنان.

٥٠ = **شرح شافية ابن الحاجب** تأليف الشيخ رضى الدين الاسترابازى النحوى ٦٨٦هـ مع شرح شواهد لعبد القاهر البغدادى حققه محمد نور الحسن – محمد الزقزاف – محمد محى الدين عبد الحميد دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

٥١ = **شرح شواهد الكشاف لمحب** – مطبعة بولاق وللشيخ عليان.

٥٢ = **شرح شواهد المغنى للسيوطى** – تصحيح محمد محمود الشنقيطى المطبعة البهية سنة ١٣٢٢هـ – القاهرة.

٥٣ = **ضحى الإسلام** – تأليف أحمد أمين.

٥٤ = طبقات النحويين واللغويين للزبيدى أبو بكر محمد – تحقيق / أبو الفضل إبراهيم ١٩٥٤م.

٥٥ = **لسان العرب لابن منظور**. طبعة جديدة محققه دار المعارف ١١١٩القاهرة.

٥٦ = **مجالس العلماء للزجاجى** – تحقيق عبد السلام هارون وزارة الإرشاد وبالكويت ١٩٦٢م.

٥٧ = **مجالس ثعلب** ، تحقيق عبدالسلام هارون – دار المعارف ١٣٦٩.

٥٨ = **مجمع الأمثال للميدانى** – تحقيق محمد محى الدين عبدالحميد – مطبعة السعادة البهية ١٣٤٢– ١٣٧٤.

٥٩ = **معانى القرآن للفراء** بتحقيق أحمد يوسف نجاتى – محمد على النجار مكتبة المجلد العربى – القاهرة – الأزهر.

٦٠ = **معانى القرآن وإعرابه للزجاج** تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبى الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٦١ = **معجم الأدباء** – لياقوت – دار المأمون سنة ١٩٣٦م – الجزء الثانى عشر.

٦٢ – **معجم البلدان** : أبو عبدالله ياقوت الحموى ٦٢٦هـ – الطبعة الأولى السعادة ١٣٢٣– ١٣٢٤هـ.

٦٣ = **معجم الشعراء للمرزبانى** ط١٩٦٠ – تحقيق عبد الستار فراج.

٦٤ = **معجم الصحاح** للإمام إسماعيل بن حماد الجوهرى – اعتنى به خليل مأمون شيحا – دار المعرفة – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى ١٤٢٦– ٢٠٠٥.

٦٥ = **مقاييس اللغة** ، لابن فارس ، تحقيق عبدالسلام هارون – مصطفى الحلبى ١٣٨٩، دار إحياء الكتب العربية ١٣٧١هـ – دار الجيل – بيروت.

٦٦ = **منهج السالك على** ألفية ابن مالك للإشمونى بحاشية الصبان ومعه شرح شواهد العينى دار إحياء الكتب العربية فيصل عيسى الحلبى.

٦٧ = **نصب الراية للزيلعى** – طبعة دار المأمون الجزء الثانى.

٦٨ = **نوادر أبى زيد الانصارى** بتعليق / سعيد الخوري – دار الكتاب العربى – بيروت ١٨٩٤م.

٦٩ = **همع الهوامع فى شرح وجمع الجوامع** للسيوطى بتحقيق د/ عبدالعال سالم مكرم – دار البحوث العلمية – ١٤٠٠هـ ١٩٨٠٠م.